القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
٢٠٠٨

سلسلة العلوم الاجتماعية

أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية

دراسة في أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار

دكتور وحيد عبد المجيد



أزمة الديمقراطية
فى الأحزاب المصرية

دراسة فى أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار

مكتبة الأسرة ٢٠٠٨

برعاية السيدة

سوزان مبارك



المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف

د . إيناس حسنى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

أزمة الديمقراطية
فى الأحزاب المصرية

دراسة فى أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار

دكتور وحيد عبد المجيد

٢٠٠٨

أزمة الديمقراطية فى الأحزاب المصرية

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : عبد الهادى الجزار

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

عبد المجيد ، وحيد .
أزمة الديمقراطية فى الأحزاب المصرية؛ دراسة فى أنماط التنظيم وإدارة الخلاف وصنع القرار/ وحيد عبد المجيد .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
٤٧٢ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك : ١ - ٥٣٥ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.
١ ـ مصر - الأحزاب السياسية .
٢ - الديمقراطية .
أ - العنوان .
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٦٩٤ / ٢٠٠٨
I.S.B.N 978 - 977- 420 -535 - 1
ديوى ٣٢٩,٩٦٢

توطئة

منذ ثمانية عشر عامًا انطلق مهرجان القراءة للجميع على جناح فكرة أن الكتاب هو عماد المعرفة الرئيسى، والثقافة الرفيعة، وأن الكتاب ينفرد عن غيره من أدوات التثقيف ومصادر المعرفة بقدرته على تنمية الفكر وصنع العقول المستنيرة، وتكوين الشخصيات المتميزة، وفتح آفاق الاستنارة أمام الملايين، والإسهام فى تشكيل وجدان الأمة، وحفظ تراثها، والوصول إلى رؤى مستقبلية لنهضتها.

ولقد حرصت مكتبة الأسرة طوال أعوامها السابقة كرافد رئيسى للمهرجان على تحقيق الهدف النبيل من تأسيسها.. ذلك الهدف الذى تحدد فى طرح العبقرية الإبداعية والفكرية والعلمية للمجتمع المصرى المعاصر، وفتح نوافذ على الفكر والإبداع العالمى، وإقامة جسور بين الحضارات المختلفة، والتعرف على ثراء التاريخ الفرعونى والإسلامى، وأخيرًا تحفيز الأجيال الجديدة على القراءة حتى تصبح عادة، بل ضرورة ملحة تترسخ أهميتها فى الأذهان من خلال كتب عظيمة الفائدة، تباع بأسعار رمزية فى متناول الملايين.

ولأن وصول الكتاب إلى كل مكان فى مصر سيظل حلم السيدة الفاضلة سوزان مبارك، راعية القراءة للجميع. فلقد أعلنت هذا العام مبادرتها الجديدة بإهداء مليون كتاب مجانًا للمجتمع، ولأن مهرجان القراءة للجميع يتخذ شعارًا مختلفًا كل عام يتواءم مع الرسالة التى يهدف إلى تحقيقها وتنوعها وتطورها عامًا بعد عام، فإن مكتبة الأسرة تتخذ توجهًا عامًا فى اختياراتها للكتب، يستهدف دائمًا تحقيق وعى عام متجدد يطور القوى الاجتماعية، ويقوم على

منظومة قيم تتلخص فى تعميق دور العلم والتفكير العلمى، وتعزيز الديمقراطية، والتعددية وترسيخ قيمة المواطنة والانتماء والمشاركة والمسئولية، ودور مؤسسات المجتمع المدنى، وتأكيد قيمة التسامح وثقافة السلام، وترسيخ قيمة دور المرأة، وقيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى والحوار والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وإبراز تواصل الإبداع المصرى. ولقد تم استحداث قيمة جديدة هذا العام هى تعزيز تجليات الوطن وقضاياه، وذلك لمواجهة متغيرات خرائط الصراع المضاد، الذى يسعى إلى التفتيت بإشعال الفتن والانقسامات التى تحول الانتماء الوطنى إلى ولاءات لأعراق وعقائد ومذاهب، وفق تصنيفات قاطعة تعمل على تعبئة الناس وقولبتهم لكى تضعهم فى موقف التضاد بعضهم لبعض على سبيل الاستبعاد والاستعداء للنيل من سيادة الدولة الوطنية، وانتهاك دعمها للمواطنة والديمقراطية والمجتمع المدنى ومشروعية التعايش؛ ولذا ستظهر تجليات الوطن وقضاياه وتتجسد فى الإبداعات التى ستطرحها مكتبة الأسرة هذا العام.

لقد نهض صرح مكتبة الأسرة على أعمدة المكتبة العربية، وثراء تحفها الإبداعية والفكرية، واكتشاف الأقلام الموهوبة الشابة، فالتف الجميع حوله كواحد من أكبر المشاريع الثقافية فى تاريخ مصر الحديث، نأمل دائمًا أن يحقق أحلامه العظمى، وأن يساهم مساهمة فعلية فى نهضة المجتمع.

مكتبة الأسرة

تقديم

قضية الديمقراطية من القضايا التى تشغل العالم فى هذا العصر. ولذلك يزداد الاهتمام بها فى أرجائه. ولكن هذا الاهتمام لا يشمل، فى معظم الحالات، الديمقراطية داخل منظمات المجتمع، بالرغم من أنه ثبت عدم إمكان بناء ديمقراطية كاملة فى أى نظام سياسى بدون قدرة على ممارسة هذه الديمقراطية فى المجتمع.

وهذه الدراسة واحدة من دراسات نادرة فى الأدبيات السياسية والاجتماعية حول الديمقراطية فى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم منظمات المجتمع فى العصر الحديث. وهى تبحث فى مدى وجود ممارسة ديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية، وتثير تساؤلات مسكوتًا عنها عن موقف هذه الأحزاب من قضية الديمقراطية. وهل يمكن أن يكون التنظيم الحزبى ديمقراطيا بالمعنى الصحيح والشامل لهذه الكلمة؟! أو بمعنى آخر: هل من اليسير أن يتحقق التواصل بين قمة الهرم الحزبى وقاعدته داخل هذه الأحزاب؟!

وفى هذا المضمار يؤكد د. وحيد عبدالمجيد أن أزمة الأحزاب المصرية تكمن ليس فقط فى عجز برامجها عن النفاذ إلى قلب الشارع السياسى أو التماس مع طموحاته وتحدياته، وإنما فى ضعف الهياكل التنظيمية الداخلية

للحزب من ناحية، وفى عجز الأحزاب نفسها عن تفجير الطاقات البشرية والفكرية التى تزخر بها هذه الأحزاب من ناحية أخرى، وهو ما يشير إليه المؤلف بقوله: «ديمقراطية التنظيم الحزبى» والذى يرمى به إلى قدرة الحزب فى خلق آليات منتظمة للمشاركة القاعدية فى إدارة الشأن الحزبى.

ويتناول الكتاب عبر فصوله الأربعة عددًا من القضايا والمفاهيم المتعلقة بهذه الأزمة (أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية). حيث تنطلق الدراسة من تحديد مفهوم الديمقراطية ذاته داخل الأحزاب السياسية فى العديد من النظريات ومنها: النظرية التعددية، ونظريات النخبة، وأخيرًا النظرية الماركسية اللينينية، وتمضى الدراسة إلى رصد خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية اعتمادًا على عدة أنماط هى: توزيع السلطة والاختصاص، والعلاقة بين النخبة والأعضاء فى هذه الأحزاب خلال الفترة من ١٩٠٧ – ١٩٥٢ والتفاعلات داخل النخبة الحزبية. وانتهاءً بنمط توزيع السلطة والاختصاص فى الأحزاب المصرية المعاصرة وما يرتبط به من البناء التنظيمى للأحزاب ١٩٧٦ – ١٩٩٢، وعملية صنع القرار الحزبى أيضًا.

ويخلص المؤلف فى نهاية الدراسة إلى أن أزمة التطور الديمقراطى فى داخل الأحزاب المصرية تتمحور حول عاملين رئيسيين هما: ضعف تطور مؤسسات المجتمع فى مصر من جهة، وغياب النخب السياسية الملتزمة بالديمقراطية من جهة أخرى. ويطمح المؤلف فى أن تقدّم هذه الأحزاب نموذجًا ديمقراطيًا مشعًا، يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى، وعلى نظام الحكم فى آن واحد.

ومكتبة الأسرة تقدم هذا الكتاب عن طبعته الجديدة الصادرة عن هيئة الكتاب فى عام ٢٠٠٧، والتى ترصد مدى التقدم من الممارسة الديمقراطية فى الأحزاب المصرية من خلال مقارنة الأحزاب التى نشأت فى الربع الأخير من القرن العشرين. «أحزاب الموجة الثالثة» بأحزاب الموجة الثانية (١٩١٩ – ١٩٥٢).

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٣ تحت عنوان (الأحزاب المصرية من الداخل) . وكانت هذه هي الدراسة الأولى من نوعها عن الهياكل التنظيمية للأحزاب المصرية وأنماط التفاعلات فيها بهدف قياس مستوى الديمقراطية داخلها. فعلى كثرة الدراسات التي بحثت في مدى ديمقراطية، أو لا ديمقراطية، النظام السياسي، لم يهتم أحد تقريباً بالديمقراطية داخل الأحزاب.

وما زال هذا الاهتمام غائباً بعد ١٤ عاماً على إصدار الطبعة الأولى من كتاب (الأحزاب المصرية من الداخل) . ولذلك فحين نفد المطبوع منه، وعدت إليه، وجدت أن مجمل التحليل المفصل الذي قمت به على مدى ثلاث سنوات في أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي ما زال صالحاً لتقديم صورة وافية لحالة الأحزاب المصرية التي أخضعت تنظيماتها وتفاعلاتها الداخلية للدراسة، وهي مصر العربي الاشتراكي والتجمع والأحرار والوفد والعمل والوطني. فلم يحدث تغيير نوعي في هياكل هذه الأحزاب. أما التغيير الكمي الذي شهدته فهو إلى الأسوأ في اتجاهه العام، مع القليل منه إلى الأفضل في حزب الوفد بصفة خاصة .

لقد رجعت إلى نص الكتاب لاتخاذ قرار بشأن إعادة طبعه فى الوقت الذى مرت ثلاثون عاماً كاملة على تأسيس ثلاثة من الأحزاب الستة موضع الدراسة فيه، وهى مصر العربى والتجمع والأحرار: الأحزاب الثلاثة التى نشأت أولا كمنابر ثم تنظيمات داخل الاتحاد الاشتراكى العربى ثم أعلن الرئيس أنور السادات تحويلها إلى أحزاب خلال افتتاحه الدورة البرلمانية فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦.

وهكذا من نوفمبر ١٩٧٦ إلى نوفمبر ٢٠٠٦: ثلاثون عاماً تعتبر أكثر من كافية لنضج التنظيم الحزبى. فلا يحتاج الحزب إلى أكثر من عامين لكى يشب عن الطوق، وإلى خمس سنوات لينضج، أو ليتضح أنه غير قادر على أن يكبر. وفى حالة النظم التعددية المقيدة من أعلى، يمكن أن تمتد هذه الفترة إلى عشر سنوات.

ولذلك كان مفترضاً أن يصل معظم أحزابنا، التى بلغ عددها ٢٣ حزباً فى نوفمبر ٢٠٠٦، إلى مرحلة النضج والتأثير قبل حلول الذكرى الثلاثين لإعلان قيام الأحزاب. ففى ذلك الوقت، وفضلا عن الأحزاب الثلاثة التى بلغ عمرها ثلاثين عاماً، كانت هناك ثلاثة أخرى فى عمر الثامنة والعشرين (الوفد والوطنى والعمل)، وإن كان الوفد فقد خمس سنوات فى حالة تجميد اختيارى، والعمل أكثر من عشرة أعوام فى حالة تجميد قسرى.

ومن بين الأحزاب الثمانية الأخرى، التى مضى عليها فى الذكرى الثلاثين للتجربة الحزبية أكثر من عشرة أعوام، أربعة أصابها شلل مبكر بسبب تكالب بعض مؤسسيها على مواقع النفوذ فيها وتدخل لجنة شئون الأحزاب فى شئونها، وهى مصر الفتاة الذى نشأ عام ١٩٨٩، والخضر

والشعبى الديمقراطى (١٩٩٠) والعدالة الاجتماعية (١٩٩٣) أما الأحزاب الأربعة الأخرى فأهمها الحزب الناصرى (١٩٩٣)، بالرغم من أن حزبين سبقاه فى النشأة وهما الأمة (١٩٨٣) والاتحادى الديمقراطى (١٩٩٠)، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعى الذى تأسس فى ١٩٩٥.

ولأن الفترة ما بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩ خلت من تأسيس أحزاب، فالأحزاب التسعة الباقية لم يزد عمر أقدمها فى الذكرى الثلاثين للتجربة الحزبية (الوفاق القومى) على ست سنوات، ثم حزب (مصر ٢٠٠٠) خمسة أعوام، وحزب (الجيل الديمقراطى) أربع سنوات. أما الأحزاب الأحدث فيقل عمر اثنين منها (المحافظين والجمهورى الحر) على عام واحد. كما لم يكمل حزبان آخران (السلام الديمقراطى وشباب مصر) عامين، ويقل عمر حزبين غيرهما (الغد والدستورى الديمقراطى) عن ثلاثة أعوام.

ولكن هذا التفاوت الشديد فى أعمار الأحزاب المصرية، فى الذكرى الثلاثين لبدء التجربة الحزبية المعاصرة، لا نجد مثله فى أحجامها وقدرتها على النفاذ إلى قلب المجتمع والاتصال بفئاته وشرائحه المختلفة، بالرغم من أن بعضها كان موجوداً فى الشارع فى مرحلته التأسيسية، ثم انحسر هذا الوجود بشكل سريع.

وإذا استبعدنا الحزب الوطنى الحاكم لأن تداخله مع أجهزة الدولة لفترة طويلة أتاح له وضعاً متميزاً، لم يكن هناك فرق كبير بعد ثلاثين عاما بين الأحزاب التى تعبر عن اتجاهات لها تاريخها مثل الوفد والتجمع والناصرى وغيرها. فلم تحافظ هذه الأحزاب على العضوية التى بدأت بها، سواء على المستوى المركزى أو الوسيط أو القاعدى. كما لم تعوضها بغيرها لأن عضويتها الأولى تكونت من خلال الإقبال عليها، وليس عن طريق توجهها إلى الناس حيث هم إلا فى أقل القليل.

ولذلك فحين انصرف من أقبلوا، لم يكن لديها ما يؤهلها للتعويض عنهم. وكان للقيود الإدارية والأمنية التى فرضت عليها أثر كبير فى ذلك. ولكن كان لضعف الديمقراطية فى داخلها، وغيابها تماماً عن بعضها، وحدة الصراعات بين قادتها ومؤسسيها، أثر لا يقل أهمية.

ومن هنا تأتى الأهمية القصوى لدراسة الهياكل التنظيمية. فالأحزاب السياسية تعرف بتنظيماتها أكثر مما يمكن الاستدلال عليها بشيء آخر. هكذا قال عالم السياسة الفرنسى موريس ديفرجيه قبل أكثر من نصف قرن فصارت قولته «حكمة». وإذا كان ديفرجيه لاحظ أهمية الهيكل التنظيمى الداخلى للحزب فى عصر كان من السهل فيه التمييز بين الأحزاب حسب اتجاهاتها الأيديولوجية والفكرية، فقد ازدادت هذه الأهمية بعد أن بات هذا التمييز صعباً. فمن أهم سمات الظاهرة الحزبية، فى عالم ثورة الاتصالات والمعرفة، هو تراجع الفروق الأيديولوجية بين الأحزاب. ويمكن تفسير ذلك بأن الصراع الأيديولوجى على المستوى العالمى فى عصر القطبية الثنائية جعل البيئة السياسية فى كثير من دول العالم منقسمة.،وكان تمايز الأحزاب أيديولوجياً أحد خطوط هذا الانقسام. ولكن مع انتهاء النظام العالمى ثنائى القطبية وانهيار الاشتراكية، أخذ هذا التمايز يتراجع ولم يعد ثمة فرق أيديولوجى حاسم وفاصل بين حزب شيوعى وحزب اشتراكى وحزب ليبرالى. ما زالت هناك تباينات بينها بطبيعة الحال، ولكن ليس إلى الحد الذى يضع خطا فاصلا بين حزب فى اليسار وآخر فى اليمين. وأخذ الناخبون يلاحظون عدم وجود فروق جوهرية بين برامج الأحزاب فى الانتخابات.

وكلما تراجعت هذه الفروق فى الخلفية الأيديولوجية والاتجاه السياسى والموقف تجاه القضايا الكبرى و البرنامج الانتخابى، ازدادت أهمية التباينات بين الهياكل التنظيمية للأحزاب.

غير أن لهذه الهياكل أهميتها التى لا تقارن ولا تتوقف على الحاجة إلى ما يميز بين الأحزاب. فقد ثبت أن قوة أداء الحزب أو ضعفه رهن بتنظيمه أكثر من أيديولوجيته أو اتجاهه أو برنامجه. ورب تنظيم قوى يعوض برنامجاً ضعيفاً أو موقفاً هشاً. وليس أدل على ذلك فى مصر من أن معظم المراقبين فسروا صعود جماعة محظورة قانونا مثل «الإخوان المسلمين» خلال مرحلة هبوط الأحزاب المشروعة كلها إلى قوة تنظيم الأولى. وربما لا تخلو مناقشة فى هذا المجال من إشارات عدة إلى قوة تنظيم جماعة «الإخوان» وهشاشة الهياكل التنظيمية للأحزاب السياسية.

ولذلك فإذا صح أن الحزب يُعرف بتنظيمه، فأداؤه يتوقف أيضاً على قوة هذا التنظيم أو ضعفه. فالأحزاب السياسية الأساسية فى مصر لا ينقصها الخلفية الأيديولوجية بل لدى بعضها ما يزيد على حاجتها من هذه الخلفية. كما لا تعوزها البرامج. ولكن أكثر ما ينقصها وتشتد حاجتها إليه هو الهيكل التنظيمى القوى الذى يمكن الاستناد عليه والانطلاق منه للوصول إلى الناس واجتذاب أعضاء جدد وإعداد مرشحين يخوضون الانتخابات وتوفير فرص الفوز لهم.

ولذلك يجوز القول إن آفة الأحزاب السياسية المصرية هى فى تنظيماتها أو هياكلها التنظيمية. فهذه الهياكل تفتقد القدرة على توفير المتطلبات اللازمة لنشاط حزبى فاعل ومؤثر. وأهم هذه المتطلبات هو استثمار مختلف الطاقات والإمكانات الحزبية، ولا يتحقق ذلك إلا عبر مشاركة واسعة من أعضاء الحزب على مختلف المستويات التنظيمية، وبصفة خاصة المستوى القاعدى، مها كان عدد هؤلاء الأعضاء.

فقد تكون عضوية الحزب عند تأسيسه محدودة، ولكنها فاعلة. وقد تكون العضوية واسعة، ولكنها خاملة. وفى تاريخ الأحزاب المصرية ما يؤكد ذلك. بعض هذه الأحزاب بدأت بعضوية واسعة تدفقت عليها فى فترة التأسيس مثل حزبى الوفد والتجمع. ولكن الأعضاء الكثيرين الذين تدفقوا على هذين الحزبين لم يجدوا آليات للمشاركة الفاعلة، ولا مناخا يساعد على إطلاق طاقاتهم. فانسحب معظمهم تباعاً. وكان للقيود التى فرضت على أحزاب المعارضة أثر كبير بطبيعة الحال فى تفريغ هذه الأحزاب من العضوية التى كانت لديها فى مرحلتها الأولى. ولكن ما كان لهذه القيود أن تحدث مثل هذا الأثر الكبير إلا لأن الأعضاء الذين خضعوا للضغوط لم يجدوا لوجودهم فى الحزب الذى تركوه جدوى تحفزهم على الصمود أمام هذه الضغوط.

ولذلك تفيد التجربة الحزبية المصرية المعاصرة أن حزباً يبدأ بعضوية محدودة تتسع تدريجياً لهو خير من حزب تتدفق عليه عضوية واسعة من اليوم الأول لتأسيسه فيفشل فى استيعابها ثم يفقدها والفيصل هنا هو التنظيم الحزبى. ومعيار نجاح هذا التنظيم هو قدرته على إطلاق طاقات كل عضو وتوفير آليات منتظمة للمشاركة القاعدية فى إدارة الشأن الحزبى. وهذا هو المقصود بديمقراطية التنظيم الحزبى.

وجوهر هذه الديمقراطية هو المشاركة، وشرط هذه المشاركة هو الارتباط الوثيق بين قيادة الحزب وقواعده والتواصل المستمر من أسفل إلى أعلى. وليس فقط من أعلى إلى أسفل.

وقد شغلت هذ القضية دارسى الأحزاب السياسية منذ مطلع القرن العشرين. فالديمقراطية الحزبية ليست يسيرة المنال ولا سهلة التطبيق.

وهى لا تتوقف فقط على رغبة مؤسسى أى حزب وقادته، وإن كان لوجود هذه الرغبة أثر لا ينكر فى التقدم نحو تنظيم حزب ديمقراطى.

ولأن بناء حزب ديمقراطى مسألة معقدة، فقد أبدى بعض رواد الدراسات الحزبية تشاؤما وصل إلى حد الاعتقاد فى أن الديمقراطية ليست ممكنة داخل الحزب السياسى. وهذا هو ما ذهب إليه أحد أشهر علماء الاجتماع فى النصف الأول من القرن العشرين، وهو الإيطالى روبرتو ميتشلز صاحب الكتاب المعروف عن القانون الحديدى لحكم الأوليجاركية (أى القلة القليلة) فى الأحزاب السياسية.

(Political Parties - A Sociological Study of Oligarchical Tendencies of Modern Democracy).

فقد وصل ميتشلز، عبر دراسته التفصيلية للهياكل التنظيمية فى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية عموماً، والحزب الاشتراكى الألمانى خصوصاً، إلى استئثار نخبة صغيرة بالسلطة. واستنتج من ذلك أن هذا الاستئثار قاعدة عامة فى أى حزب سياسى، وأن هذه القاعدة تعتبر قانوناً حديديا غير قابل للتغيير.. وسيجد القارئ تلخيصاً لهذه النظرية النخبوية فى الفصل الأول من الكتاب جنباً إلى جنب النقد الذى تعرضت له من أنصار المدرستين التعددية والماركسية. ويثير الجدل فى هذا المجال السؤال الرئيسى الذى هو الدافع وراء تحليل هياكل الأحزاب وتفاعلاتها الداخلية. والسؤال هو: هل يمكن أن يكون التنظيم الحزبى ديمقراطياً؟ وقد شغل هذا السؤال المهتمين بالظاهرة الحزبية منذ أن أصبحت الأحزاب تسعى إلى ضم أكبر عدد من المواطنين إليها. لم يكن هذا هو الحال عند ظهور الأحزاب التى اتسمت بطابع نخبوى فى البداية، قبل أن يصبح الحزب

الجماهيرى هو النمط السائد بفعل بزوغ وانتشار أحزاب اشتراكية وتحول الأحزاب الليبرالية وغيرها باتجاه هذا النمط.

والسؤال عن إمكانية أن يكون التنظيم الحزبى ديمقراطياً لم يكن نوعاً من الترف السياسى أو رغبة فى إضفاء شكل أفضل على الأحزاب. فقد ارتبط هذا السؤال بمسألة موضوعية من ناحية، وبضرورة عملية من ناحية أخرى.

موضوعياً، يختلف الحزب عن النظام السياسى الذى ينبغى أن يكون ديمقراطياً. فالحزب يضم أعضاء متفقين فى الاتجاه والبرنامج، بخلاف النظام السياسى الذى لا يمكن إلا أن يشتمل على اتجاهات متنوعة ومختلفة، والحزب ينضم إليه المواطن طواعية واختياراً، ويستطيع أن يتركه إذا وجد فيه ما لا يرضيه، بخلاف النظام السياسى لأن من يجد فيه ما يسيئه لا يمكن أن يتركه إلى نظام سياسى آخر أى إلى دولة أخرى لا يحمل جنسيتها.

وبسبب هذا التباين بين الحزب والنظام السياسى. كان السؤال عن الحاجة إلى الديمقراطية فى داخل الأحزاب موضوعياً.

وعملياً، اقترن هذا السؤال بجدل حول ما إذا كان الحزب الأكثر ديمقراطية هو الأكثر فاعلية فى كل الأحوال. فالديمقراطية داخل الحزب توفر إمكانات لا بديل عنها لتعظيم مشاركة أعضائه القاعديين، وبالتالى زيادة قوته الناجمة عن هذه المشاركة. فالحزب الذى ينشط كل أعضائه أو معظمهم أكثر تأثيراً من حزب تحتكر نخبة صغيرة فيه إدارة شئونه.

ولكن العلاقة بين ديمقراطية الحزب وفاعليته ليست تلقائية، بل تمر عبر أدوات وآليات لا بد من توفرها لتكون مشاركة أكبر عدد من الأعضاء منتجة لأكبر قدر من التأثير على نحو يدعم قدرة الحزب التنافسية.

ومن هنا كان من الضرورى أن يدرك قادة أى حزب سياسى أهمية توسيع نطاق مشاركة أعضائه ليس فقط فى نشاطاته، ولكن أيضاً فى إدارة شئونه، وأن يعرفوا منافع الانفتاح والتواصل بين مختلف مستويات الحزب.

وفى غياب نموذج يمكن الاعتماد عليه لتحليل التفاعلات الديمقراطية داخل الأحزاب، تستهدف هذه الدراسة إلى صياغة مؤشرات بشأن ديمقراطية الأداء والعلاقات داخل الحزب السياسى سعياً لبناء مثل هذا النموذج الذى يمكن تلخيصه فى سؤال بسيط ولكنه شديد التعقيد فى آن معاً، وهو من يفعل ماذا.. وكيف يفعله فى الأحزاب السياسية.

الفصل الأول

مفهوم الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

المبحث الأول

الديمقراطية داخل الأحزاب في النظرية التعددية

تعتبر النظرية التعددية وما تقدمه من مناهج ونماذج نظرية أبرز إسهام معاصر فى دراسة علم السياسة. فهى أكثر النظريات تأثيراً على تطور هذا العلم. فالمنظور التعددى فى دراسة الدولة والمجتمع لا يزال يسود أدبيات علم السياسة الغربى، وإن بدرجة أقل مما كان عليه الحال فى الخمسينيات والستينيات عندما كان هذا المنظور يحتكر التفكير الليبرالى.

وتجدر الإشارة إلى شيوع استخدام مفهوم التعددية فى أكثر من نسق علمى وفكرى، وخاصة فى الفلسفة وعلم التاريخ. ويمكن بشىء من التبسيط إيجاز هذا المفهوم من الناحية الفلسفية فى أنه ذلك المفهوم الذى يقوم على الاعتقاد فى أن كل كيان فى الوجود، بل والوجود نفسه يتكون من أجزاء مستقلة، ولكل جزء جوهره الخاص المتميز. وتترتب على ذلك قناعة مؤداها أن هناك. أو ينبغى أن يكون هناك، أشياء متعددة على مختلف

مستويات الحياة بما فى ذلك بالطبع الحياة السياسية. فالتعددية تدافع عن التعدد فى المعتقدات والأفكار والمؤسسات والسياسات والاختيارات، وتعارض الواحدية أو الأحدية Monism التى تعنى القول بأن ثمة مبدأ غائياً واحداً، وذلك من منطلق أنه لا يمكن إدراك الحقيقة من خلال مبدأ واحد.

وفى هذا الإطار تذهب النظرية التعددية السياسية إلى ضرورة وجود تنوع فى القيم والممارسات والمؤسسات فى الدولة والمجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين عدد من الجماعات التى تتبادل مراكز السيطرة فيما بينها بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة القوة بصفة مستمرة.

ويمكن القول بأن رفض السلطة المطلقة للدولة واحتكار الحكم هو المعلم الأساسى للنظرية التعددية السياسية. وهذا ما يفسر اهتمامها المتميز بتعدد المؤسسات والجماعات فى الدولة والمجتمع من ناحية وبالتفاعلات المرتبطة بالتنافس والانتخاب، وهو الاهتمام الذى يفوق أية نظرية أخرى، ومن هنا أيضاً عنايتها بالقنوات المتعددة التى يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القادة السياسيين وعلى عملية صنع القرار[1].

والملاحظ أن النظرية التعددية لا تفرد مبحثاً مستقلاً للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل منفصل كلية عن هذه الديمقراطية فى المنظمات غير الحكومية. لكن إسهاماً بارزاً فيها، مع ذلك، يصل إلى أن إمكانات توافر الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسية تعتبر أعلى من غيرها فى المنظمات الأخرى كما سيتضح فى هذا الفصل.

وتجدر الإشارة إلى أن المدارس الجديدة، التى ظهرت فى إطار الفكر الغربى خلال العقدين الأخيرين، كرد فعل لأزمة النظرية التعددية،

حافظت على هذه السمات الجوهرية. فهذه المدارس الجديدة تقدم إسهامات فى مجال نظرية الدولة بالأساس، وأهمها التعددية الجديدة(٢) واليمين الجديد(٣).

ورغم أن لها رؤى مختلفة بشأن التنافس الحزبى وأبعاده، إلا أنها لا تقدم أطروحات مخالفة لما قدمته النظرية التعددية الكلاسيكية بشأن الديمقراطية داخل الأحزاب والمنظمات غير الحكومية بصفة عامة.

أولاً: الديمقراطية فى الأحزاب المعاصرة

قليل هو اهتمام علماء السياسة والاجتماع التعدديين بقضية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المعاصرة بالمقارنة مع اهتمامهم الواسع بالديمقراطية فى النظام السياسى. فخارج نطاق النقد الذى وجهه بعضهم لنظرية النخبة والنظرية الماركسية والذى سيتعرض له الباحث فى هذا الفصل، تعتبر إسهاماتهم محدودة، ولا تمثل نموذجاً نظرياً متكاملاً يمكن الاعتماد عليه بشكل مباشر فى دراسة هذا الموضوع.

وفى مجال الأدبيات التعددية الخاصة بالديمقراطية داخل الأحزاب، يمكن الإشارة إلى جانبين مهمين: أولهما يتعلق بتأثير النظام الحزبى على هذه الديمقراطية، والآخر يرتبط بتأثير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين عليها.

١- تأثير النظام الحزبى على الديمقراطية فى الأحزاب المعاصرة:

تناولت الأدبيات التعددية هذا التأثير من خلال ثلاثة افتراضات أساسية:

أ ـ أن هناك علاقة طردية بين رسوخ النظام الحزبى واستقراره وبين توافر الديمقراطية داخل الأحزاب، بمعنى أنه كلما كان النظام الحزبى مستقراً وراسخاً كلما أمكن توقع مزيد من الديمقراطية فى أحزابه. لكن هذه العلاقة ليست مطلقة حيث ترد عليها استثناءات عديدة مرجعها أن استقرار النظام الحزبى قد يؤدى إلى تزايد قوة قيادات الأحزاب وسيطرتها. فرسوخ النظام الحزبى فى هذه الحالة يجعل لقيادات الأحزاب مكانة غير مشكوك بها فى النظام السياسى بشكل عام، الأمر الذى قد يدفعها إلى الهيمنة على أحزابها. وبهذا المعنى يكون عدم رسوخ النظام الحزبى أحياناً دافعاً إلى توفر قدر أكبر من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب حيث تكون القيادات الحزبية فى وضع مقلق أو مشكوك فى استمراره مما قد يضعفها أمام القواعد أو يجعلها فى حاجة إلى الحفاظ على تأييدها وحماسها للحزب[٤].

ب ـ أن هناك علاقة بين طبيعة النظام الانتخابى المعمول به فى إطار النظام الحزبى، وبين الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية. فيشير ميركال إلى أن الخبرة أثبتت أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية يتيح لقيادة الحزب سيطرة أكبر على قواعده والعناصر النشطة بسبب تحكمها فى عملية الترشيح للبرلمان. ففى نظام الانتخاب بالقائمة تستطيع قيادة الحزب تحديد المرشحين الذين يضطرون إلى السعى لاكتساب رضائها لضمان الترشيح أو إعادة الترشيح، خاصة وأنهم لا يستطيعون فى الغالب خوض الانتخابات بعيداً عن أحزابهم إذا لم ترشحهم إلا بصعوبة بالغة، وذلك على عكس نظام الانتخاب الفردى الذى يتيح لعضو الحزب إمكانية التمرد على حزبه وترشيح نفسه بمنأى عن هذا الحزب إذا اختلف مع قيادته[٥].

جـ ـ أن التباين بين نظام الأحزاب المتعددة ونظام الحزبين الكبيرين له تأثيره على الديمقراطية داخل الأحزاب، حيث تقل هذه الديمقراطية فى الحزب الذى يعمل فى إطار نظام الحزبين بالمقارنة مع نظام الأحزاب المتعددة. ويفسر دونليفى وأوليبيرى[1] هذا التباين بأن قادة الحزبين الكبيرين يسعون بالأساس للحصول على رضا الناخبين مما يجعل برنامجيهما الانتخابيين متقاربين. ولذلك فأيّا كان الحزب الذي يفوز فى الانتخابات فإن برنامجه يميل إلى التعبير عن الناخب الوسطى medium voter حيث يكون الالتقاء عند هذا الناخب ضرورياً لتعظيم رفاهية المواطنين. وفى هذه الحالة لاتتاح لقواعد الحزب ونشطائه فرصة مناسبة للتأثير على توجهات قيادته التى تسيطر على أمور الحزب بشكل كامل تقريباً. أما فى نظام الأحزاب المتعددة فيكون المجال السياسى أوسع لأن عملية الالتقاء عند الناخب الوسطى تكون أقل احتمالاً مما هو حادث فى نظام الحزبين. ولذلك تتمتع المستويات الحزبية المختلفة بنفوذ أكبر فى تحديد السياسات المقدمة إلى الناخبين، ويكون لنشطاء القواعد تأثير أهم على اختيار البرامج الانتخابية وانتخاب قادة الأحزاب، ويصبح هذا الدور المتزايد للقواعد عاملاً مهماً فى تقييد حركة وسلوك قادة الحزب الذين يحتاجون إلى الاحتفاظ بتأييد أعضاء حزبهم أولاً بغض النظر عما إذا كانت هذه السياسات تؤدى إلى جذب المزيد من الناخبين.

لكن الواضح أن هذه الافتراضات الثلاثة تتباين فى مدى مصداقيتها فالافتراض الأول الخاص باستقرار النظام الحزبى ورسوخه ينطوى على حجة منطقية قوية وتمت صياغته عبر دراسة النظم الحزبية التنافسية المفتوحة فى أوروبا الغربية، ولذلك فهو يصدق عليها. لكن الأرجح أنه لا يصدق بالدرجة نفسها على النظم الحزبية ذات التعددية المقيدة فى بلاد

العالم الثالث التى تأخذ بهذا النوع من التعددية، ومن بينها مصر. أما الافتراض الثانى فهو أهم الافتراضات الثلاثة وأكثرها عالمية ومصداقية. والأرجح أنه يصدق على مخلف أنواع التعدد الحزبى المفتوح منها والمقيد.

لكن الافتراض الثالث هو الذى يصعب فهم منطقه الذاتى وقبول تعميمه. فليس صحيحاً على سبيل المثال القول بأن الديمقراطية فى الحزبين الكبيرين ببريطانيا أقل مما كانت عليه فى أحزاب ألمانيا فيمار المتعددة، بل العكس هو الصحيح. لكن ربما يكون نظام التعدد الحزبى متميزاً على نظام الحزبين الكبيرين ـ على الأقل نظرياً ـ فى جانب محدد من جوانب الديمقراطية داخل الأحزاب وهو وجود أجنحة فالتعدد الحزبى الواسع يشجع على نشوء الأجنحة فى الأحزاب من خلال حاجة هذه الأحزاب إلى التحالفات والائتلافات مع بعضها البعض، وهى الحاجة التى تكاد أن تنعدم فى نظام الحزبين الذى قد يعرف بالمقابل دوافع أخرى لظهور الأجنحة وأهمها:

ـ وجود تقليد حزبى يعطى استقلالاً ذاتياً لمنظمات الحزب فى الأقاليم.

ـ وجود أعداد كبيرة ومؤثرة من المثقفين الذين ينزعون إلى الجدل المستمر حول مختلف القضايا التى يواجهها الحزب بما يؤدى إلى ظهور آراء وأفكار مختلفة قد تدفع إلى ظهور استقطابات داخل الحزب.

ـ وجود نزعة تعددية داخل الحزب تعود إلى مرحلته التكوينية بحكم تعدد القوى التى شاركت فى تأسيسه(٧).

لكن حتى إذا كانت النزعة لتكوين أجنحة أكثر احتمالاً فى نظام التعدد الحزبى فهى لا تكفى كدليل عام يصلح للتعميم. والأغلب أن هذا الافتراض المشار إليه متأثر بالنموذج الأمريكى ومنطلق منه لتعميم نتائجه على نظام

الحزبين رغم أن النموذج البريطاني مثلاً يختلف كثيراً وينطوي على درجة مقبولة من الديمقراطية داخل الحزبين الكبيرين. وحتى بالنسبة للنموذج الأمريكي يوجد خلاف بين الدارسين على مدى توفر الديمقراطية داخل الحزبين الديمقراطي والجمهوري. ولذلك فإن هذا الافتراض لا يقوم على أساس صلب ولا يصلح للتعميم حتى على نظام الحزبين الكبيرين وحده.

٢ ـ تأثير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الديمقراطية داخل الأحزاب:

من أهم إسهامات التعددية في دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المعاصرة ذلك الإسهام الذي قدمه ألان وير حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في النظم السياسية التنافسية خلال العقدين الماضيين ومدى تأثيرها على هذه الديمقراطية. فيحدد وير عوامل تؤدي إلى تدعيم سيطرة القادة على الأحزاب وعزلهم عن قواعدها أهمها[٨].

هيكل الحزب نفسه في أحزاب النخبة Elite-based parties يعتبر من أهم العوامل التي تحرم الأعضاء من المشاركة في إدارة شئون الحزب. لكن هذا لا يعني أن هيكل الأحزاب الجماهيرية Membership - based parties يجعل السلطة داخلها في أيدي القواعد رغم أن الكثير من الأحزاب الاشتراكية تنص على ذلك من الناحية الرسمية. لكنها في الواقع لا تعرف الديمقراطية الحزبية الكاملة، وإن كانت هذه الأحزاب أكثر إدراكاً لكون أعضاء الحزب لهم حقوق للتأثير على بعض شئون الحزب على الأقل وأنهم ليسوا مجرد قوة عاملة حزبية Party Work Force.

ـ ما يؤدى إليه الوصول إلى الحكم من عزل قادة الحزب وتزايد الحاجة إلى وحدته للاستمرار فى الحكم. فتدل الخبرات على أن الأحزاب تصبح أقل عرضة للانقسام عندما تصل إلى الحكم بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل ذلك.

ـ التقنية الجديدة للحملات الانتخابية والتى تساعد على مركزة هذه الحملات بل وعلى شخصيتها إلى حد أن المعارك الانتخابية أصبحت تدور بين المرشحين المتنافسين وليس بين الأحزاب التى ينتمون إليها. وقد جعل هذا التغير فى تكنولوجيا الحملات الانتخابية دور نشطاء الأحزاب أقل أهمية بسبب تأثير وسائل الإعلام وخاصة التليفزيون والذى يؤدى إلى مركزة العمل الانتخابى وتدعيم دور قيادة الحزب فيه.

ويرى وير أن هذا التطور فى التقنية الانتخابية هو أهم تطور يؤثر على الديمقراطية داخل الأحزاب حيث غدا التليفزيون منافساً لنشطاء الحزب، والخصائص الشخصية للمرشحين مهمة كسياسة الحزب. ومع ذلك فهو يحذر من المبالغة فى تعميم أهمية هذا التطور التقنى، لأن استخدام التقنيات الجديدة وأهمها التليفزيون ليس متاحاً بشكل مطلق. فهناك قيود على استخدامها فى كثير من الدول إما بسبب الأنظمة الانتخابية التى تقيد الإنفاق الانتخابى أو لقلة الموارد المالية للعديد من الأحزاب. وعلى هذا النحو يبدو وير أكثر حذراً فى تناوله لأهمية تطور تقنية الحملات الانتخابية من إبيشتاين(٩) الذى أعطى منذ وقت مبكر أهمية كبرى لهذا التطور الذى يضيف إليه أيضاً المهارات الشخصية لقادة الأحزاب والمساهمات المالية فى الحملات الانتخابية كعوامل تحد من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. وقد ذهب ابيشتاين إلى أن هذا التطور من شأنه أن يدعم نمط أحزاب النخبة التى تزداد فيها سيطرة القادة على الأعضاء على حساب نمط أحزاب الجماهير، بحيث يصبح النمط الأول من النموذج الذى تقتدى

به الأحزاب فى المستقبل. وقد بنى ذلك التوقع، الذى لم يتحقق، على أن استخدام التقنيات الجديدة يتسق مع طبيعة أحزاب النخبة ولا يجعلها فى حاجة إلى توسيع عضويتها، بحيث تحل هذه التقنيات محل التنظيم ذى العضوية الواسعة وتقدم بديلاً له. لكن ذلك التوقع لم يأخذ فى اعتباره فارقاً مهماً بين هذين النوعين من الأحزاب أوضحه دويتش بعد ذلك، وهو أن أحزاب الجماهير ذات العضوية الواسعة تحتاج إلى التقنيات الحديثة فى حملاتها الانتخابية بدرجة أقل بسبب اعتمادها على فروعها المنتشرة فى أقاليم الدولة، وذلك على عكس أحزاب النخبة التى تفتقد إلى العضوية والتى يسميها أحزاب الهيكل العظمى Skeleton Parties. ولذلك تظل أحزاب الجماهير أقل تأثراً بالتطور فى التقنيات الانتخابية، وبالتالى لا يصبح تحولها إلى أحزاب نخبة مطروحاً على الصعيد الواقعى، وذلك فى الوقت الذى يكون اعتماد أحزاب النخبة القائمة أصلاً على هذه التقنيات أكبر(١٠).

وعلى هذا النحو تجنب وير، على عكس ايبشتاين، المبالغة فى أهمية تأثير التقنيات الانتخابية الحديثة مدركاً أن هذا التطور الذى يدفع نحو تدعيم دور قيادات الأحزاب على حساب أعضائها لا يعمل وحده، فهناك تطورات أخرى تدفع إلى مزيد من الديمقراطية داخل الأحزاب، الأمر الذى ينعكس فيما تشهده أحزاب عديدة من تفاعلات داخلية خلال السنوات العشرين الماضية(١١). وهو يعزى هذه التطورات إلى التغير الذى حدث فى البنية الاقتصادية الاجتماعية لكثير من الدول، حيث ظهرت جماعات جديدة من الطبقة الوسطى تسعى إلى إقامة هياكل سياسية تتيح قدراً أكبر من المشاركة وإلى إثارة قضايا سياسية جديدة، وتعتبر هذه الجماعات أفضل تعليماً من الأجيال السابقة للطبقة الوسطى وأقل استعداداً لقبول الطابع النخبوى للأحزاب البرجوازية القديمة أو الطابع التراتبى للأحزاب الاشتراكية.

ويرى وير أن فشل هذه الجماعات الجديدة فى مقرطة الأحزاب التى تنتمى إليها يدفع بعضها أحياناً إلى الخروج وتأليف أحزاب جديدة تراعى فيها اعتبارات الممارسة الديمقراطية. ومن الأمثلة البارزة فى ذلك فشل بعض أعضاء الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى فى مقرطته وفى التأثير على سياسات الائتلاف الذى قاده هذا الحزب فى أواخر السبعينيات، مما أدى إلى انشقاقهم لتكوين حزب جديد مع مجموعات سياسية أخرى وهو حزب الخضر. لكن فى حالات أخرى تنجح جماعات الطبقة الوسطى الجديدة فى تحقيق أهدافها كما حدث مثلاً فى حزب العمال البريطانى الذى شهد خلال السبعينيات صراعاً متزايداً بين بعض نشطاء هذه الجماعات من ذوى النزعة اليسارية وبين قياداته ذات التوجه الوسطى واليمينى، فقد أدى ذلك الصراع إلى إصلاح بعض الإجراءات الداخلية وتغيير بعض سياسات الحزب، ويخلص وير إلى أن روح المشاركة الفاعلة التى دعمها نمو طبقة وسطى متعلمة وظهور أزمات سياسية أثرت على العلاقات الداخلية فى كثير من أحزاب الدول ذات النظم التنافسية باستثناء بعض الدول التى لم يسمح مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى فيها بظهور الهياكل الطبقية الضرورية لهذه العملية كما فى حالة الهند وجاميكا مثلاً.

ثانياً : أهمية الديمقراطية داخل الأحزاب لاستقرار النظام الديمقراطى

هناك محاولات عديدة سعت لدراسة أنماط السلطة فى المنظمات غير الحكومية فى إطار علم الاجتماع الغربى مثل أعمال شارل ميريام (١٩٤٤) وبرتراند دى جوفينيل (١٩٥٧)، وحتى الاتجاه المعاصر الذى يهتم بقضية

مقرطة Dimocratizing هذه المنظمات بالتركيز على الاتحادات العمالية والنقابات، لكن ينسب إلى هارى إكشتاين أنه أول من اهتم بدراسة العلاقة بين أنماط الأحزاب السياسية وبين نمط السلطة الحكومية(١٢)، وتوصل إلى أهمية توفر الديمقراطية داخل هذه الأحزاب كضرورة لاستقرار النظام الديمقراطى أو لتوفر الديمقراطية المستقرة على حد تعبيره.

وقد انطلق إكشتاين من افتراض أساسى مؤداه أن الخبرات المتعلقة بالسلطة التى يحصل عليها الفرد فى الجماعات التى يقضى بها معظم حياته كالأسرة والمدرسة والنادى والنقابة أو الاتحاد والحزب السياسى تؤثر بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسى وتحدد ما إذا كان الممكن وجود ديمقراطية مستقرة من عدمه، ويمكن تلخيص مضمون الإسهام الذى قدمه إكشتاين فى ضرورة انسجام أنماط السلطة كشرط لتحقيق هذا الاستقرار، وهى الضرورة التى أكدتها الدراسة المقارنة لحالتى ألمانيا فى عهد جمهورية ڤيمار وبريطانيا.

١ـ انسجام أنماط السلطة(١٣).

ميز إكشتاين بين الاستقرار الديمقراطى وبين استمرار النظام السياسى لفترة طويلة، لأن الاستمرار قد يحدث بسبب عدم كفاءة أو سوء حظ المعارضين للنظام. وضرب مثالاً على ذلك بالجمهورية الثالثة الفرنسية التى نجت من السقوط عدة مرات بأعجوبة. أما الاستقرار فهو يفترض قدرة على التكيف مع المتغيرات وعلى تحقيق طموحات سياسية وإقامة تحالفات، أى أنه ظاهرة أكثر تعقيداً يكون الاستمرار مجرد جزء منها ولذلك اهتم ببحث الظروف الأكثر عمقاً، التى تكمن وراء استقرار النظام الديمقراطى، والتى ترتبط بأنماط السلطة فى الهياكل أو المنظمات غير

الحكومية. فكلما كانت هذه الأنماط ديمقراطية، كلما أمكن بناء نظام ديمقراطى مستقر، والعكس. ويدرك إكشتاين أنه من الصعب تصور مجتمع تتشابه فيه أنماط السلطة كلية، لأن بعض العلاقات الاجتماعية لا يمكن التعامل معها بطريقة ديمقراطية كاملة أو مستمرة مثل العلاقات داخل الأسرة والمدرسة. فإحدى الوظائف المهمة للنظام الاجتماعى، وهى التنشئة الاجتماعية، تقتضى الخروج بشكل أو بآخر على النمط الديمقراطى. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الاقتصادية والمؤسسة العسكرية، لكن يظل من الضرورى توفر حد أدنى من الديمقراطية فيها أو على الأقل توفر المظهر الديمقراطى فى أسوأ الأحوال بمعنى التقليد أو تمثل الديمقراطية. ولذلك يجب توقع قدر من عدم التشابه بين أنماط السلطة، لكن يظل الحديث عن انسجامها ممكناً إذا كان لهذه الأنماط قدر من التوافق مع بعضها البعض دون أن يعنى ذلك التشابه الكامل، وإنما نوع من التشابه التدرجى gradual resemblance. وهو يعنى بذلك أن المجتمعات تتكون من هياكل تتفاوت أنماط السلطة فيها اقتراباً وابتعاداً عن النمط الحكومى الديمقراطى. فتكون هذه الأنماط فى الأحزاب أكثر قرباً من النمط الحكومى، وتليها جماعات الضغط ثم المنظمات غير السياسية. وفى إطار هذه المنظمات الأخيرة تكون منظمات البالغين أكثر ديمقراطية من منظمات غير البالغين أى الأسرة والمدرسة. وعلى هذا الأساس يتوصل إكشتاين إلى أن الحكومة تكون مستقرة فى حالات ثلاث مرتبة ترتيباً تنازلياً كالتالى:

إذا كانت أنماط السلطة غير الحكومية متطابقة مع النمط الحكومى الديمقراطى أو إذا كانت هذه الأنماط تنطوى على نوع من التدرج فى

التشابه مع النمط الحكومى الديمقراطى فى إطار تقسيم مناسب للمجتمع. أو إذا وجدت درجة عالية من التشابه فى الهياكل القريبة بحكم وظائفها من الحكومة (الأحزاب وجماعات الضغط) مع ابتعاد ملحوظ عن الأنماط الوظيفية الصارمة فى الهياكل الأبعد عن الحكومة بهدف تقليد النمط الحكومى الديمقراطى.

وتعتبر الحالة الثالثة هى الحد الأدنى لاستقرار الحكومة الديمقراطية لكنها الأكثر إمكانية للتحقيق من الناحية العملية.

٢ ـ نموذجان لتوفر وغياب الديمقراطية المستقرة.

يقارن إكشتاين بين نموذجين محددين للنظام السياسى فى بريطانيا المعاصرة وفى جمهورية فيمار الألمانية خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات.

ففى حالة بريطانيا يظهر الانسجام واضحاً بين نمط السلطة فى الحكومة وفى منظمات المجتمع.

ولذلك لا يوجد فى المجتمع البريطانى أى تغير واسع أو حاد فى أنماط السلطة، مما يساعد على استقرار النظام الديمقراطى على عكس ما كان عليه الحال فى إحدى أقل الحكومات الديمقراطية الحديثة استقراراً وهى جمهورية فيمار، التى كانت أنماط السلطة فيها تختلف عن بريطانيا فى أن النمط الحكومى الألمانى كان ديمقراطياً بينما كانت المنظمات غير الحكومية بما فيها الأحزاب وجماعات المصالح سلطوية إلى حد كبير بالمقارنة مع بريطانيا.

ومن هنا كان طبيعياً ألا يطول بقاء جمهورية ڤيمار، لأن الديمقراطية فيها كانت معزولة فى المستوى الحكومى رغم أنها كانت ديمقراطية واسعة.

لكن هذه الديمقراطية فرضت من أعلى على مجتمع تسوده علاقات سلطوية بدءاً من عائلاته وحتى أحزابه السياسية. فالأسرة الألمانية كان يسودها آباء وأزواج من الطغاة، وفى المدارس معلمون مستبدون، والشركات هيمن عليها رؤساء ينفردون بالقرار، وكانت سلوكيات مثل العجرفة والفظاظة وحتى العنف سائدة إلى الحد الذى لا يمكن اعتبارها انحرافاً عن الأنماط الطبيعية، ولم تكن هناك علاقات أقل سلطوية فى المؤسسات التى يمكن أن تتوسط بين الجماعات الأساسية كالأسرة والمدرسة وبين الحكومة مثل الأحزاب السياسية. فعند إكشتاين يمكن الحد من التأثير السلبى للنمط السلطوى فى الجماعات الأساسية إذا كانت هناك مؤسسات تتوسط أو تتداخل بينها وبين الحكومة وتتسم بعلاقات سلطة مختلطة، أى مؤسسات تتوسط بين الاستبداد الماثل فى الجماعات الأولية وبين الديمقراطية فى الحكومة بحيث لا ينتقل المواطنون دفعة واحدة من الاستبداد الشديد فى قطاع إلى حياة الحرية الواسعة فى قطاع آخر.

وتعتبر الأحزاب السياسية عند إكشتاين أهم المؤسسات التى يمكن أن تقوم بهذا الدور، لكنها لم تقم به فى جمهورية ڤيمار لعدم توفر الحد الأدنى من الديمقراطية داخلها.

هوامش المبحث الأول (الفصل الأول)

١ ـ انظر مثلاً:

1 - Robert A. Dahl, A preface to democratic theory (chicago: university of chicago press, 1956) pp.. 22. 35.

٢ ـ يعتبر روبرت دال ابتداء من ١٩٧٦ وليندبولم أبرز معبرين عن التعددية الجديدة. انظر:

2 - patrick Dunleavy and Brenden o'leary, Theories of the state - the politics of liberal Democracy (London: Macmillan Education Ltd, 1987) pp. 13 - 41.

3 - R. A. Dahl and C. E. Lindbolm, Politics, Economis and Welfare (chicago: university chicago press, 1976) R. A. Dahl, Dilemmas of - Patrick Dunleavy and Brenden O'leary, op. cit, PP. 72 - 136.

4 - Hans Daalder Partis eites and Political Development in Western Europe. in: joseph lopalombard and weiner (eds), political parties and political development (princeton: princeton university press, 1966) PP. 75 - 76.

5 - Peter H. merkel, Modern comparative politiecs (U.S.A): dryen press, 1966) PP. 100-101.

6- Partick Dunleavy and Brenden O'leary, Theories of the State. op. Cit.. PP. 27-31.

7- Rephael zariski, The Italian Socialist party-A Case study in Factional conflict, The American political science Review, vol. LVI., no. 1, march 1962, PP. 372-390.

8- Alan ware, parties Under Electoral competition, in: Alan ware (ed), political parties-electoral Chanqe and structural Response (New York: Basil Blackwell, 1987) PP. 10-12.

9- Leon D. epstein, Political parties in Western Democracies (New York: praeqer, 1967) PP. 43-45.

10- Karl W. deutsch, politics and Government - Second Edition (Boston Houghton Mifflin company, 1974) PP. 70-71.

11- Alan Ware, Op. Cit., PP. 13-15.

12- Harry Eckstein, A Theory of Stable Democracy, Appendix B in: Harry - eckstein, Division and Cohesion in Democracy-Astudy of Noruay (Princetan: Princetan university Press, 1966) PP. 225-288.

13- Ibid., PP. 234-241.

المبحث الثانى

الديمقراطية داخل الأحزاب فى نظريات النخبة

اقترنت نظريات النخبة فى جانبها المتعلق بالتنظيم الحزبى بعالم الاجتماع الإيطالى روبرتو ميتشلز صاحب القانون الحديدى لحكم القلة (الأوليجاركية) فى الأحزاب السياسية والمنظمات بصفة عامة. فيعتبر هذا القانون أهم تطبيق لنظريات النخبة على العلاقات داخل الأحزاب، وهى النظريات التى أرسى أسسها كل من فيلفريدو باريتو وجيتانوموسكا، وهى تتلخص فى حتمية وجود نخبة فى أى مجتمع تتكون من أقلية تستحوذ على عملية صناعة القرارات المؤثرة على هذا المجتمع. ورغم أن العديد من المفكرين السياسيين، منذ أفلاطون، لاحظوا انقسام المجتمع إلى أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، فلم تكن تلك الملاحظة تتجاوز رصد وجود الظاهرة لكن دون تنظيرها واعتبارها قانوناً صارماً ربما باستثناء جان جاك روسو الذى نجد عنده جذور هذا التنظير بشكل مبسط وعابر فى إشارته إلى استحالة وجود حكم الأغلبية وضرورة انفراد أقلية معينة بالحكم. كما شهد القرن التاسع عشر ظهور أفكار مهدت بشكل أو بآخر

لنظرية النخبة، مثل فلسفة البطل عند توماس كارليل، ومبدأ التفوق (سوبرمان) عند نيتشه.

وقد تابع أحد الدارسين ظهور واستخدام مصطلح نخبة[1] elite منذ أن ظهر فى القرن السابع عشر لوصف سلع مميزة، ثم امتد استخدامه ليشمل الفئات الاجتماعية المتفوقة كالنبلاء والوحدات العسكرية الخاصة، لكن أول تأصيل نظرى لمصطلح النخبة كان على أيدى باريتو وموسكا[2]. فقد استخدمه باريتو للتأكيد على عدم تكافؤ القدرات الفردية، وجعله نقطة انطلاق لدراسته للتعارض بين من يملكون السلطة أى النخبة الحاكمة وبين من لا يملكونها أى الجماهير. وفى الوقت نفسه كان جيتانوموسكا يقيم تمييزه المنهجى بين النخبة والجماهير عبر مفهومه عن الطبقة السياسية التى تحتكر السلطة.

وقد عمل علماء السياسة والاجتماع النخبويون على تطوير جوانب من أفكار باريتو وموسكا، لكن يظل جوهر نظريات النخبة أنه فى كل مجتمع لابد أن تكون هناك أقلية تحكم وأغلبية محكومة، وأن هذه الأغلبية عاجزة بالضرورة عن التأثير على النخبة الحاكمة. ولذلك أصبحت سلاحاً فى أيدى منتقدى الديمقراطية التعددية، حيث يظهر التعارض بينهما فى جانبين أساسيين: أولهما تعارض ما تؤكده نظرية النخبة من عدم تكافؤ المعطيات والمواهب الفردية مع أساس المفهوم الديمقراطى القائم على المساواة بين الأفراد.

وثانيهما تعارض فكرة الأقلية الحاكمة مع فكرة حكم الأغلبية التى يقول بها المفهوم الديمقراطى.

١ ـ قانون ميتشلز الحديدى:

كان لميتشلز الفضل فى تطبيق نظرية النخبة على المنظمات عموماً والأحزاب السياسية بصفة خاصة، وذلك عبر دراسته التى ركزت على الأحزاب الاشتراكية الأوروبية[٣]. ولذلك اعتبره دارسو نظرية النخبة أحد أعمدة التراث التقليدى لهذه النظرية مع باريتو وموسكا[٤].

ورغم أن ميتشلز هو الرائد بين النخبويين فى دراسة العلاقات داخل الأحزاب السياسية، فقد أشار موسكا أيضاً إلى غياب الديمقراطية فيها بسبب سيطرة نخبة قوية عليها تمثل الدعامة بالنسبة لها وتوجه حملاتها الانتخابية وتختار مرشحيها للانتخابات.

وأوضح موسكا أن قيادة الحزب تمثل أقلية منظمة وموحدة وذات أهداف مشتركة بما يكفل لها القوة والقدرة على فرض رغباتها على الأغلبية غير المنظمة من أعضاء الحزب[٥].

ومع ذلك يظل ميتشلز هو النخبوى الرائد فى مجال الأحزاب السياسية من خلال قانونه الحديدى لحكم الأقلية الذى اعتبره صالحاً للتطبيق على أية منظمة. فالحديث عن التنظيم ـ عند ميتشلز ـ يعنى الحديث عن حكم القلة[٦].

وقام إسهام ميتشلز على إثبات استئثار نخبة صغيرة بالسلطة داخل أى حزب سياسى، وذلك فى إطار بناء نظرى يحدد آليات سيطرة القلة على الحزب. فينطلق ميتشلز من أن هذه السيطرة تبدأ من الحاجة إلى اختيار ممثلين مفوضين من أعضائه الذين يستحيل جمعهم كلهم فى وقت واحد. وكان المفترض أن يتمتع أعضاء الحزب بسلطة واسعة تجاه هؤلاء الممثلين الذين يصبحون قادة الحزب، لكن الذى حدث هو تشكل طبقة من

السياسيين المحترفين والفنيين ذوى الخبرة والكفاءة استحوذت على هذه السلطة، وأصبح هؤلاء القادة متمتعين باستقلالية عن الأعضاء بدلاً من أن يكونوا الأداة التنفيذية للإرادة الجماعية(٧).

فبقدر ما تتعقد آلية أى تنظيم ويزداد عدد أعضائه وتتضخم موارده وتنتشر صحافته بقدر ما تتضاعف سيطرة القلة، ويصبح حق الرقابة المعترف به للأعضاء قليل الفاعلية والتأثير. وبذلك يتم تقليص دور الأعضاء إلى حد الاكتفاء ببيانات مختصرة تقدم إليهم بين الحين والآخر عن أوضاع الحزب، ويعتاد زعيم الحزب عندئذ إنجاز معظم الأمور الأساسية بمبادرته ودون الرجوع إلى القواعد. وبذلك تضيق دائرة الرقابة الديمقراطية إلى الحد الأدنى الذى لا يعتد به. فتقسيم العمل يفرض نفسه. وتتم تجزئة الاختصاصات ويتشكل نظام بيروقراطى تتوزع فيه الوظائف وفقاً لتراتيبه التى يفرضها العمل المنتظم لآلة الحزب.

ويخلص ميتشلز من دراسته إلى أن تجميع السلطة فى أيدى عدد محدود من الأشخاص يؤدى بشكل محتم إلى انتهاكات عديدة، ولا يترك مجالاً للحديث عن الديمقراطية داخل الأحزاب حيث يصبح زعماء الحزب أسياداً، ويتحمل الحزب عبء سيطرة قيادته، بما فى ذلك الأحزاب المعارضة التى ترفض الانتهاكات التى ترتكبها سلطة الدولة. بل أن أعضاء الحزب يصبحون أحياناً، من هذا المنظور، أكثر خضوعاً لقادتهم من حكومتهم(٨). ويتبع بعض قادة الأحزاب فى إدارة الصراع مع معارضيهم أساليب لا تختلف عما تستخدمه نظم الحكم فى صراعاتها ضد من تسميهم «العناصر المخربة»، بما فى ذلك المصطلحات التى تلجأ إليها هذه النظم والاتهامات التى توزعها والحجج التى تبتكرها للدفاع عن الترتيب القائم للسلطة.

ولا يوجد ـ عند ميتشلز ـ اختلاف بين الحالتين سوى التباين بين تنظيم اختيارى (الحزب) يملك المرء تجاهه حرية الانتساب وبين تنظيم قسرى (الدولة) لا يمكن التخلص أو الانسحاب من عضويته(٩) وبذلك تتقلص الديمقراطية داخل الأحزاب إلى حدود الحق الذى يتمتع به الأعضاء فى انتخاب الزعماء فى فترات محددة يتلوها تقديم الطاعة المطلقة لهم(١٠).

٢ـ إضافات ديفرجيه:

يعتبر العالم الفرنسى موريس ديفرجيه أول دارس للأحزاب السياسية يعطى أهمية قصوى لتنظيماتها، وهو أول مَنْ ميز بين الأحزاب على أساس تنظيمها. فالأحزاب عنده لا تُعرف ببرامجها أو بالطبقة التى تتبعها، وإنما بطبيعة تنظيماتها. فالأحزاب المعاصرة تتميز قبل كل شىء بتنظيماتها(١١).

وقد أسهم ديفرجيه بجهد وافر فى تطوير الأفكار التى قدمها ميتشلز عن سيطرة القلة على أى حزب سياسى، وأعطاها أبعاداً أكثر تعقيداً. فقد وضع ديفرجيه كتابه الرئيسى عن الأحزاب السياسية بعد حوالى أربعة عقود على كتاب ميتشلز. ووصف ديفرجيه هذا الكتاب بأنه كتاب صغير ممتاز وصف فيه ميتشلز بتعابير لا تزال عصرية إلى اليوم الميول الأوليجاركية فى التنظيمات الجماهيرية(١٢).

لكن ديفرجيه تميز بتحليله للسمة المزدوجة للأحزاب، وهو يقصد بها المظهر الديمقراطى والواقع الأوليجاركى، حيث ذهب إلى أن هذه سمة جميع الأحزاب باستثناء الأحزاب الفاشية التى تجرؤ على الاعتراف صراحة بما تمارسه الأحزاب الأخرى خفية.

وهو يفطر ذلك بأن الديمقراطية لم تزل هى العقيدة المسيطرة كمصدر للشرعية؛ ولذلك تضطر الأحزاب إلى أخذها بعين الاعتبار، فتسعى للظهور بمظهر ديمقراطى، لكن الضرورات العملية تحملها على تطبيق العكس(١٣). فقد لاحظ أن الأوتوقراطية المعلنة، بمعنى اختيار القادة عن طريق التعيين من أعلى، هى الاستثناء، وهى توجد فى الأحزاب الفاشية أو الشبيهة بها، حيث تحل رغبة «الفوهرر» محل الانتخاب كأساس للشرعية. لكن يسعى القادة فى الأحزاب ذات المظهر الديمقراطى لتطوير الأساليب التى تمكنهم من الحصول على طاعة الأعضاء إن بالإقناع أو بالإكراه، كما تم إقرار القمع فى الأحزاب بصورة تدريجية من خلال نظام عقوبات متكامل منها ما هو أدبى مثل اللوم أو مادى مثل الإيقاف والطرد، لكن الإقناع هو الذى عمل أكثر مما عملت العقوبات على تنمية الطاعة التى أصبحت فى بعض الأحزاب منبع التضامن إلى حد أن يعلن الحزب الشيوعى الفرنسى فتح صفوفه أمام كل من يحترم نظام الحزب حتى لو لم يشاركه مفاهيمه الفلسفية، الأمر الذى يوضح مدى أفضلية الانضباط الحزبى والطاعة.

٣- النقد التعددى والماركسى لنظريات النخبة:

تصدى بعض علماء السياسة والاجتماع التعدديين بالنقد إلى ما طرحته نظريات النخبة من أفكار، وخاصة أطروحات ميتشلز، لتعارضها الجوهرى مع النظرية التعددية. كما انتقد بعض المفكرين الماركسيين المعاصرين لميتشلز قانونه السابق الإشارة إليه.

أ - النقد التعددى لنظريات النخبة:

تعرضت نظريات النخبة فى مجال الديمقراطية داخل الأحزاب وبصفة خاصة قانون ميتشلز لانتقادات متعددة من بعض العلماء التعدديين.

١- نقد ليبست:

فى مقدمته لإحدى طبعات كتاب ميتشلز السابق الإشارة إليه، أخذ ليبست[١٤] على القانون الحديدى لحكم القلة الذى يعتبر أبرز إسهام نخبوى فى مجال الديمقراطية داخل الأحزاب عدداً من أوجه القصور يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- إنه ينظر فقط إلى الجانب التقييدى السلبى للبيروقراطية فى المنظمات، بينما يخفق فى إدراك دورها كوسيلة يمكن لهذه المنظمات أن تنجز من خلالها أهدافاً مرغوبة.

- إنه قانون مبالغ فى حتميته رغم صعوبة تعميمه بسبب وجود تباينات مهمة فى الهيكل التنظيمى للأحزاب السياسية المختلفة.

- إنه لا يفصح عن كيفية التأكد من وجود خلاف بين مصالح وأهداف كل من القيادة والأعضاء. فقد بنى ميتشلز جانباً مهماً من تحليله على أن التحول إلى اليمين الذى اتجهت إليه بعض الأحزاب الاشتراكية كان يعكس قدرة القيادة ذات التوجه المحافظ على الانحراف عن مصالح وأهداف الأعضاء.

ويشير ليبست هنا إلى رسالة قدمت إلى جامعة كولومبيا عام ١٩٥١ وتثبت على العكس أن أهداف أعضاء هذه الأحزاب هى التى تغيرت أولاً بفعل التحسن السريع الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة الألمانية فى العقدين السابقين على الحرب العالمية الأولى مما جعل للأيديولوجية الثورية التقليدية التى كانت قيادة الحزب تتبناها استجابة ضئيلة.

ـ إن هذا القانون لا يجيب على سؤال بالغ الأهمية وهو: إذا كان قادة جميع المنظمات غير الحكومية محافظين ويسعون إلى تحقيق مصالحهم فحسب، فمن أين لهم إمكانية التعامل مع القضايا الكبرى. والاجابة غير المباشرة التى قدمها ميتشلز من خلال إشاراته إلى القادة الكاريزميين المتفوقين وذوى المؤهلات غير العادية لا تفيد كثيراً، فضلاً عن أنها أدت به بعد ذلك إلى تأييد موسولينى والفاشية.

ـ إن المشكلة فى هذا القانون، وفى نظرية النخبة بصفة عامة، هى فى تحديد المقصود بالديمقراطية. فليس هناك خلاف على أن الديمقراطية بمعنى نظام لصنع القرار يشارك فيه جميع أعضاء الأحزاب أو المنظمات بدور نشط ومستمر تعتبر مستحيلة. ولذلك فثمة حاجة إلى فهم أكثر واقعية لإمكانات الديمقراطية فى مجتمع معقد يحول دون الانزلاق إلى اعتبار أن سلوك أية قيادة لا يمكن فهمه إلا بمنطق المصلحة الضيقة والهيمنة والامتيازات.

٢ـ نقد دائلدر:

تناول هانز دائلدر[١٥] قانون ميتشلز بالنقد من زاوية أنه يرتكز على ثلاث أطروحات زائفة وهى:

– الخلط بين عدم المساواة فى النفوذ بين القادة والأعضاء وبين حكم القلة (الأوليجاركية).

– افتراض وجود صلة مباشرة وإلزامية بين الأصول الطبقية العليا والوسطى للسياسيين فى جميع الأحزاب وبين حكم القلة، الأمر الذى ينطوى على مغالطة مؤكدة.

- وهم الحتمية الذى يدفع إلى استنتاج خاطئ مؤداه امتلاك الذين يقومون بوظائف حيوية لقوة مطلقة.

وقد ناقش دائلدر كلاً من هذه الأطروحات على النحو التالى:

(أ) عدم المساواة لا يعنى حكم القلة: فقانون ميتشلز لا يقدم دليلاً جدياً على السيطرة الدائمة للقلة فى الأحزاب السياسية، لأنه لا يجيب على أسئلة أكثر أهمية من التى طرحها مثل: هل يكون القادة متحدين دائما عندما يتعرضون لضغوط من أسفل، وهل هم بالضرورة غير قابلين للمحاسبة والإزاحة، وإلى أى مدى وتحت أى ظروف يمكنهم الاستغناء عن الرأى العام وعن اعتبارات مصلحة حزبهم. فالإجابة على هذه التساؤلات تعتبر بمثابة معايير يجب الاحتكام إليها لمعرفة مدى وحدود عدم المساواة فى النفوذ داخل الأحزاب.

وذهب دائلدر إلى أن نظرية النخبة فى مجال الأحزاب السياسية تحاول تعميم خبرات دون أن تهتم بالبحث المدقق عن درجات النفوذ الذى يمارسه القادة على أتباعهم ومدى اختلافها من حزب لآخر ومن نظام حزبى لغيره.

(ب) الأصول الاجتماعية، والانحياز الطبقى: يرى دائلدر أن سيطرة عناصر من الطبقة العليا والوسطى على جميع الأحزاب بما فى ذلك الأحزاب العمالية ليس دليلاً بالضرورة على النزوع إلى حكم القلة فى هذه الأحزاب، وإنما هو مؤشر على أن المجتمعات الأوروبية لا تزال بعيدة عن المساواة فى الفرص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بمسائل التعليم، ويميز دائلدر بين هذه الطبقية فى قيادة الأحزاب وبين حكم القلة على أساس أن الأصل الاجتماعى لا يحدد الميول السياسية، فهناك

سياسيون من أصول عمالية قد يكونون أكثر محافظة من نظرائهم المنحدرين من طبقات عليا، والعكس. فرغم أن السياسة تتأثر بالعوامل الطبقية، إلا أنها لا تعتمد سببياً عليها. وفى العادة تكون النخبة السياسية، أو النخب المتنافسة، المكونة من أشخاص من الطبقة العليا أكثر استعداداً للاستجابة للضغوط القادمة من أسفل.

جـ ـ وهم الحتمية: يرى دائلدر أن تصور وجود قوة مطلقة لأية جماعة لكونها تقوم بوظائف لاغنى عنها ينطوى على وهم، سواء كانت هذه الجماعة فى المجتمع أو فى الحزب السياسى، وهو يطرح السؤال التالى: هل تعتبر هذه الجماعات متجانسة بشكل كاف لكى تستثمر موارد القوة الكاملة لما يبدو أنه وضع استراتيجى تتمتع به، وما القوى المضادة التى تمنعها من تحقيق ذلك. ويقول إن نظرية النخبة تقفز دون سبب كاف من الرؤية الصحيحة لكون القيادة لاغنى عنها للتنظيم الواسع إلى الرؤية الخاطئة القائلة بأن هذا الوضع يعطى احتكار قوة لقيادة بعينها.

٣ ـ نقد دال:

يعد روبرت دال من أهم العلماء التعدديين الذين تصدوا لنظرية النخبة بشكل عام، وإن لم يعط اهتماماً خاصاً أو مركزاً لأطروحات هذه النظرية فى مجال العلاقات داخل الأحزاب السياسية. فعل عكس ليبست ودائلدر، لم يركز دال فى نقده على قانون ميتشلز، وإنما على أفكار رايت ميلز فى كتابه «نخبة القوة» الصادر عام ١٩٥١، وفلوريد هانتر فى كتابه «هيكل القوة فى المجتمع» الصادر عام ١٩٥٣ ومع ذلك لم يقصر دال نقده على نظرية النخبة فى النظام السياسى وإنما جعله شاملاً لكل منظمة تقوم بإصدار قرارات[١٦]. وقد انطلق نقد دال من أن بعض الناس يعتقدون أنهم

يسيطرون على مقاليد الأمور مثل العائلات القديمة ورجال البنوك ومجلس المدينة ورؤساء الأحزاب، وأن لهذه النظرة قبولاً واسعاً لأنها بسيطة وتبدو كما لو كانت واقعية. كما أنها تتميز على غيرها من التفسيرات البديلة بأنها صيغت على نحو يجعلها في غير حاجة إلى إثبات بحيث يكون على كل من يجادل فيها أن يثبت عدم صحتها، وهذا يجعلها نظرية شبه ميتافيزيقية.

ولكى يمكن القول بأن هناك نخبة حاكمة، لابد أن تكون هناك جماعة مسيطرة لا تمثل أغلبية ولم تتبوأ مكانها وفقاً للقواعد الديمقراطية. ويجب أن تكون تفضيلات هذه الجماعة هى السائدة دائماً فى كل حالات الخلاف حول القضايا الأساسية ويجب أن يكون تركيبها محدداً بدقة من حيث أعضائها ومراكزهم وطبقاتهم الاجتماعية وأدوارهم. وعلى هذا الأساس يشير دال إلى عدد من الاختبارات غير الصحيحة التى لاتفيد فى هذا المجال.

أولها يخلط بين النخبة الحاكمة وبين الجماعة التى لديها إمكانية عالية للسيطرة. فوجود إمكانية للسيطرة لا يعنى السيطرة الفعلية.

ثانيها يخلط بين النخبة الحاكمة وبين مجموعة من الأفراد لديها نفوذ أكثر من غيرها. ففى كل منظمة يكون لبعض الأفراد نفوذ أكثر من غيرهم، لأن المساواة السياسية الكاملة هى أحد أكثر الأهداف الإنسانية مثالية، لكن من المغالطة القول بأن غياب هذه المساواة يعنى وجود نخبة حاكمة.

وثالثها يجنح إلى التعميم انطلاقاً من مجال واحد للنفوذ.

فالجماعة التى تملك نفوذاً فى مجال معين لا تستطيع بالضرورة ممارسة نفوذ مماثل فى مجالات أخرى.

ولذلك يطرح دال اختباراً يعتبره أكثر دقة، وهو: هل تسود تفضيلات جماعة معينة فى كل أو تقريباً كل الحالات التى يحدث فيها خلاف؟ فما لم يحدث ذلك، يكون افتراض وجود نخبة حاكمة هو افتراض زائف. والتحقق من هذا الافتراض يقتضى أن تكون النخبة المفترضة محددة جيداً، وأن تكون هناك عينة عادلة من الحالات تشمل قرارات سياسية أساسية تختلف فيها تفضيلات هذه النخبة المفترضة مع غيرها من الجماعات، وأن تسود تفضيلاتها بشكل منتظم فى هذه الحالات.

ولا يدعى دال أن البحث الضرورى لمثل هذا الاختبار أسهل تماماً، لكنه لا يقبل افتراض وجود سيطرة مطلقة لجماعة محددة فى مجتمع أو منظمة دون الاستناد إلى اختبار دقيق.

ب ـ النقد الماركسى لنظريات النخبة:

ظهرت أول محاولة ماركسية للرد على ميتشلز بعد صدور كتابه بقليل، وقام بها المفكر الماركسى المعروف نيكولاى بوخارين(١٧) الذى انطلق من تقدير أهمية ما توصل إليه ميتشلز فى قانونه الحديدى لحكم القلة، ولذلك لم يكن رد بوخارين يدخل فى إطار النقد الجوهرى لهذا القانون بقدر ما كان محاولة لتأكيد إمكانية تجنب انطباق هذا القانون على المجتمع الاشتراكى.

فالواقع أن النظرية الماركسية لا تواجه مشكلة مع نظريات النخبة إلا فيما يتعلق بهذا المجتمع دون غيره من المجتمعات التى تتفق النظريتان على أنها تنقسم إلى قلة حاكمة وأغلبية محكومة رغم اختلافهما فى تحليل طبيعة هذا الانقسام.

وقد لجأ بوخارين فى محاولته لاستبعاد المجتمع الاشتراكى من أحكام قانون ميتشلز إلى الفكرة الماركسية التقليدية القائلة بأن تحويل علاقات الإنتاج وتصفية الرأسمالية من شأنه أن يطلق طاقات الجماهير لتصبح أكثر قوة من أى جهاز فى الدولة أو الحزب، وركز على ما تعنيه الاشتراكية من تغيير وضع الطبقات الدنيا وتخليصها من العجز الذى أعتبره أساس خضوعها لحكم القلة. فعندما ينتهى هذا العجز لن يكون بمقدور أية جماعة الهيمنة على المجتمع الاشتراكى، مع التأكيد على أن هذا العجز هو نتاج ظروف اقتصادية وتقنية معينة تعبر عن نفسها فى الثقافة العامة والأوضاع التعليمية، وتوقع بوخارين أن يشهد المجتمع الاشتراكى إنتاجاً غزيراً للتقنيين والمنظمين الأمر الذى يحول دون استقرار أية جماعة تريد أن تستأثر بالحكم.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بوخارين لم يكن متفائلاً تماماً، وإنما تضمن تعليقه على قانون ميتشلز قدراً من الحذر، وخاصة بشأن احتمال بروز عناصر تميل إلى الاستئثار بالسلطة، لكنه أشار إلى أن هذا الاحتمال يحد منه النمو المستمر فى القوى المنتجة وإلغاء احتكار التعليم. كما اتجه بوخارين فى بعض مواضع تعليقه إلى التحذير الصريح الذى اتخذ شكل التأكيد على ضرورة أن يجد المجتمع الاشتراكى طريقاً للحد من استقرار الجماعات الحاكمة ولتدعيم عملية ترقية الطبقات الكادحة بصفة مستمرة من خلال التعليم والتنمية الاقتصادية حتى توجد دائماً خارج جهاز الحكم قوى تتميز بالوعى السياسى والأهلية للمشاركة فى الحيلولة دون انفراد الإداريين بالسلطة.

وعلى هذا النحو يتضح أن بوخارين لم يرد على تحليل ميتشلز لهيكل السلطة فى الأحزاب الاشتراكية التى تعمل فى المجتمع الرأسمالى. بل

وينطوى تعليقه على قبول ضمنى بهذا الجانب من تحليل ميتشلز من خلال اهتمامه بتأكيد أن عجز الجماهير سيجد نهايته مع تصفية الرأسمالية، بما يعنى الإقرار بوجوده قبل هذه التصفية وبالتالى الإقرار بما يؤدى إليه من حكم القلة. ويتسق ذلك مع رؤية لينين أيضاً للجماهير فى المجتمع الرأسمالى. فعند حديثه عن التنظيم الثورى، نجده يؤكد على ضرورة أن يكون تنظيماً صغيراً من الثوريين المحترفين يقود الجماهير التى يصفها بأنها غير مؤهلة لمعرفة الطريق الصحيح بدون توجيه[١٨].

ومن أهم التعليقات الماركسية الأخرى على ميتشلز تعليق سيدنى هوك[١٩] الذى انطلق من أن التنظيم لا يؤدى بالضرورة إلى نشوء قلة حاكمة أو طبقة جديدة، لأن الأمر يتوقف بالأساس على ملكية الموارد الاقتصادية وليس على موضوع التنظيم ذاته، وكانت حجة هوك الأساسية أن قانون ميتشلز يقوم على افتراضات مستقاة من فترة محددة ولا يصح تعميمها، والأهم من ذلك أنه لا يمكن اعتبارها صحيحة فى المجتمع الاشتراكى الذى تتغير فيه طبيعة القيادة السياسية فلا تعد معتمدة على القوة الاقتصادية. ففى المجتمع الرأسمالى توجد تقاليد وثقافة ونظام تعليمى مما يغذى الاتجاه إلى الهيمنة من ناحية ويحد من اهتمام الجماهير بالأمور العامة من ناحية أخرى. أما فى المجتمع الاشتراكى فالقيادة السياسية ذات الطبيعة الإدارية لا تنطوى على ممارسة قوة اقتصادية، ولا تسعى إلى توجيه التعليم نحو تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والأخلاقية المؤدية إلى حكم القلة، وخاصة مع إلغاء الاحتكار الطبقى للتعليم، فضلاً عن إلغاء تقسيم العمل إلى يدوى وذهنى، وبالتالى يصبح الخطر الذى يعبر عنه ميتشلز بعيداً فى المجتمع الاشتراكى.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن رد الماركسيين التقليديين على قانون ميتشلز كان يعبر عن قلق أكثر مما يدخل فى إطار التصدى لنظرية النخبة كما فعل التعدديون.

والملاحظ أن عقد السبعينيات شهد ظهور منظور ماركسى جديد يلتقى مع نظرية النخبة فى تحليله لقضية الديمقراطية داخل التنظيمات العمالية فى المجتمع الرأسمالى. فهو ينطلق من القدرة اللامتناهية للمؤسسات الرأسمالية على التأثير على العمليات التنظيمية الداخلية لهذه التنظيمات. ويمكن تلخيص مضمون هذا المنظور الماركسى الجديد فى أن النفوذ القوى للمؤسسات الرأسمالية على العلاقات العمالية يجعل قدرة الإدارة على جذب القيادات العمالية إلى جانبها أقوى من قدرة العمال، وتنطلق هذه المقولة من افتراض مؤداه أن هذه القيادات تقف فى الوسط فى عملية شد الحبل Tug- of - War بين القواعد العمالية والإدارة، وإن ميول هذه القيادات تتوقف على توازن القوى بين العمال والإدارة، لكن توازن القوى مختل بالضرورة لصالح الإدارة التى تملك رأس المال مما يمنحها قبضة قوية دائماً على العمال وقياداتهم فى النشاط اليومى للاتحاد. فالنظام الإنتاجى السائد هو الملكية الخاصة التى تستحوذ عليها أقلية صغيرة، ومن ثم يكون السعى للربح هو المحرك الأساسى لنشاط الإدارة. وفى مواجهة هذه القوة الاقتصادية المركزة، فإن الأغلبية العظمى التى تعتمد على عملها من أجل العيش تكون فى وضع أضعف بشكل لا يمكن تجنبه(٢٠).

ويذهب هذا التحليل الماركسى إلى أن السيطرة الاقتصادية لرأس المال على الاتحادات العمالية يدعمها عاملان تناولهما هايمان وفيرابر(٢١) بالتحليل: أولهما أن لرأس المال مدخلاً طبيعياً إلى الأجهزة القمعية للدولة.

وثانيهما أن القوة السياسية والاقتصادية غير المتساوية تعطى رأس المال نفوذاً جوهرياً فى عمليات التشكيل الأيديولوجى، وبالتالى تعطى المشروعية لسيطرتها وتمنع أى تحد فعال من جانب العمال.

هوامش المبحث الثانى (الفصل الأول)

١ـ تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالنخبة هنا سيطرة جماعة صغيرة على جماعات أكبر، وليس المعنى الشائع الذى يرادف القيادة السياسية. فالمقصود هنا هو المعنى الفلسفى للنخبة.

٢ـ انظر: ت. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢) ص ٥ ـ ٧.

3- Rodbert Michels, Political parties -A Soeiological study of the oliqarchical tendencies of Modern Democracy, translated By Eden and Cadar paul (New York: The Free press-london: Coller Macmillan Ltd., 1962).

٤ ـ ت بوتومور، النخبة والمجتمع، مصدر سابق، ص١٧.

٥ ـ د. إسماعيل على سعد، أسس علم الاجتماع السياسى(القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١) ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

يقول ميتشلز:

6-"Who says organization says oligarchy: see;

Robert Michels, op, cit., P. 265.

7- Ibid., pp. 65-66.

8- Ibid., pp. 152-153.

9- Ibid., pp. 212-213.

7- Ibid., pp. 220.

١١ـ موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد الحسن سعد (بيروت: دار النهار

للنشر، ١٩٨٠) ص ص ٣ - ٤.

انظر أيضاً:

Maurice Duverger, party politics and pressure Groups. A Compartive Introduction.

Translated by robert wagner (New York: Thomas G. Crowell Company, 1972) P.5.

١٢ - موريس ديفرجيه، مصدر سابق، ص٤.

١٣ - المصدر السابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

14- Seymour Martin lipset, Introduction to: Robert Michels, op. cit. pp.15-39.

وقد أعاد ليبست نشر هذه المقدمة فى الفصل (الثانى عشر) فى كتابه الصادر بعد ذلك بسبع سنوات:

Seymour Martin Lipset, Revolution and Counterrevolution - Change and persistence in social stuctures (London: Heivemann Educational Books Ltd., 1989) pp412-436.

15- Hans Daalder, parties, Elites and political Development in western

Europe, in Joeseph Lopalpmara and Myorn Weiner, Palitiical Psrties Palitical.

Development, op. cit., pp. 43-77.

16- Robert A. Dahl, A critique of the ruling Elite Model, The American Politicae Science review, vol. Lii, no. 2, june 1958, pp463-469.

وقد نشر هذا المقال أيضاً فى الكتاب الذى حرره بيزورنو وهو:

A. pizzorno (ed.), political sociology (Harmandsworth: penguin Book, 1971) pp. 126- 135.

17- Nicolai Bukharin, Historical Materialism - A study of sociology (New York International publishers, 1952) pp. 306- 331.

١٨ـ فلاديمير لينين، ما العمل – المسائل الملحة لحركتنا (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٢) ص ص ٥٢
-٥٣.

19- Sidney Hook, Towards the understanding of karl marx (New york: Johnday co. 1933) pp. 311-315.

20- Paul coldman and B.Donald, Managerial strategies and the worker

- AMarxist Analysis of bureaucraicy, Sociological quarterly, vol. 18, no.1, january 1977, pp. 108-125.

21- R. Hyman and R,H. Fryer, Trade Union-Sociology and political Economy, in: Tow clark and Laurice clments (eds.), Trade Unions Under capitalism (Glasgow: Fontana, 1977) pp. 152-174.

المبحث الثالث

الديمقراطية داخل الأحزاب في الماركسية - اللينينية

تنظر الماركسية اللينينية إلى قضية الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من خلال مبدأ المركزية الديمقراطية، ويرتبط هذا المبدأ بدور الحزب الذى يعتنق تلك النظرية أى الأحزاب الشيوعية بالأساس سواء التى تعمل فى ظل نظام سياسى تعددى - تنافسى أو سلطوى أو التى تسيطر على السلطة فيما يطلق عليه النظام الشمولى.

ويتلخص دور الحزب فى النظرية الماركسية اللينينية فى أنه طليعة الطبقة العاملة والقائد السياسى لكفاحها الطبقى وأداتها لبناء الاشتراكية والشيوعية. فالحزب بهذا المعنى تعبير سياسى عن مصلحة طبقية محددة، وبالتالى فهو يضم الأفراد الذين تجمعهم هذه المصلحة. ومن هنا تأتى أهمية وحدة الإرادة داخله، والتى يسميها فلاديمير لينين بالانضباط الحديدى. وهى لا تعنى انتفاء وجود آراء مختلفة داخله، وإنما تعنى أن

يكون القرار فى النهاية واحداً وملزماً بعد المناقشات وعرض مختلف الآراء[١]. وتعتبر الحكومة المركزية الديمقراطية بمثابة المبدأ التنظيمى الأساسى الذى يعبر عن هذا المعنى.

١- مبدأ المركزية الديمقراطية:

يقصد بهذا المبدأ من الناحية النظرية[٢] الجمع بين المركزية والديمقراطية داخل الحزب فى آن واحد، أى تأمين تطبيق القرار الذى يتم التوصل إليه بعد مناقشات مفتوحة على كل المستويات بطريقة صارمة لكن بموافقة القاعدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ المركزية الديمقراطية تم إقراره رسمياً لأول مرة فى حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الروسى عام ١٩٠٣ كحل وسط بين دعاة المركزية الكاملة باعتبارها ضرورة لتوحيد كل القوى وتوجيهها نحو هدف واحد وعلى رأسهم لينين، وبين دعاة إعطاء أعضاء الحزب حق التأثير فى سياسته مثل مارتوف وتروتسكى وإكسلرود، وانتهى النقاش إلى إقرار مبدأ المركزية الديمقراطية على أساس أن وحدة الإرادة داخل الحزب لا يمكن أن تتكون إلا ديمقراطياً عن طريق المشاركة الجماعية ومقارنة الاقتراحات والآراء المختلفة واختيار القرارات الصالحة[٣]. ومع ذلك فثمة مؤشرات على أن المناقشات داخل الحزب ظلت حرة بل وحادة حتى عام ١٩٢١. ورغم أن وجهات نظر لينين كانت هى التى تنتصر دائماً، فقد كان هذا يتم عبرالجدل وليس بالتزوير أو القوة. لكن فى المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى السوفيتى فى مارس ١٩٢١ تم حظر الخلاف فى الرأى وإدانة نشاطات الأجنحة والانحراف الأيديولوجى. ثم شهد عهد ستالين القضاء على أى نوع من الخلاف داخل الحزب إلى حد اعتباره نوعاً من الخيانة[٤].

٢- تطوير المركزية الديمقراطية (النموذج السوفيتى) :

تعرض تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية لانتقادات عديدة فى بعض الدول التى طبق بالأحزاب الشيوعية الحاكمة فيها. وقد امتد هذا النقد إلى داخل الحزب الشيوعى نفسه فى بعض الأحيان كما حدث فى الاتحاد السوفيتى بصفة خاصة. ويعتبر هذا النقد أحد أهم الأسس التى انطلقت منها سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) فى الاتحاد السوفيتى، وقام هذا النقد على أساس مقولة السكرتير العام الأخير للحزب الشيوعى السوفيتى وصاحب هذه السياسة ميخائيل جورباتشوف بأن مبدأ المركزية الديمقراطية استعيض عنه إلى درجة عالية بالمركزية البيروقراطية. وقد فسر ذلك بأن المنظمات الحزبية القاعدية والشيوعيين العاديين فقدوا الإمكانات الفعلية للتأثير فى مضمون نشاط الحزب.

ولذلك حظيت قضية الديمقراطية فى الحزب باهتمام كبير فى إطار عملية الإصلاح الديمقراطى قبيل تفكك الاتحاد السوفيتى. فكانت هناك دعوة قائمة منذ بدءعملية «البيريسترويكا» إلى (إغناء محتوى المركزية الديمقراطية بنشر الديمقراطية داخل الحزب وتوسيع مشاركة كل عضو) وفقاً لما ورد فى تقرير اللجنة المركزية للحزب إلى المؤتمر السابع والعشرين الذى انعقد فى فبراير ١٩٨٦[٥].

وفى هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدد من الجوانب الأساسية التى ركزت عليها قرارات «الكونفرنس» التاسع عشر فى مجال الديمقراطية داخل الحزب الشيوعى السوفيتى، وهى[٦]:

- إشاعة الديمقراطية فى المنظمات الحزبية القاعدية بما يتيح لها قدراً مناسباً من الاستقلالية ويخلصها من التلقين من المنظمات الأعلى فى كل صغيرة وكبيرة.

ـ التغلب على سلبية جزء من أعضاء الحزب بخلق الظروف الكفيلة بحفزهم على المشاركة والعمل الفعال.

ـ تطوير عملية انتخاب داخل الحزب على جميع المستويات بما فى ذلك اللجنة المركزية الاتحادية، وذلك بتوفير الفرص للمناقشة من خلال ترشيح عدد من المرشحين يفوق عدد المقاعد، وضمان المناقشة الوافية للمرشحين والاقتراع السرى.

ـ ضرورة ضمان التعاقب على القيادة الحزبية.

وهكذا شهد أهم حزب قام على مبدأ المركزية الديمقراطية محاولة تطوير هذا المبدأ لتلافى العوامل التى أدت إلى غياب الديمقراطية عند ممارسته فى الواقع لكن لم تحقق هذه المحاولة نجاحاً ملموساً، وبقى الحزب الذى تكلست أجهزته مفتقداً إلى القدرة على التجديد، مما جعل عملية إنهاء وجوده عقب فشل محاولة الانقلاب فى أغسطس ١٩٩١ بالغة اليسر.

٣ـ النقد التعددى والنخبوى للماركسية ـ اللينينية:

تعرض الاجتهاد الذى قدمته الماركسية فى مجال الديمقراطية داخل الأحزاب، والذى يقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية، لانتقادات من جانب بعض العلماء التعدديين والنخبويين، وقد انطلق كل من الفريقين فى انتقاداته من الأسس التى يقوم عليها تصوره لقضية الديمقراطية داخل الأحزاب.

أ ـ النقد التعددى:

يوجد اتجاهان واضحان فى تقويم النظرية التعددية لمبدأ المركزية الديمقراطية: أحدهما لا يرى فيه أى قدر من الديمقراطية ابتداءً، بينما يرى

الآخـر أنه لا يخلو من قـدر مـحـدود أو حـتى ضـئـيـلاً من أحـد جـوانب الديمـقـراطيـة وهو وجـود المـعـارضـة. وفيـمـا يلى عـرض مـوجـز لبـعض الأدبيات المعبرة عن كل من هذين الاتجاهين.

١ ـ الاتجاه الأول، وهو الغالب فى الفكر التعددى، ينطوى على قدر من التباين الكمى فى نظرته إلى المركزية الديمقراطية. فهناك المنظور الذى يستبعد نظام الحزب الواحد فى دراسة الأحزاب من الأصل وبحكم التعريف على أسـاس افـتـقـاده إلى المنافـسـة حـتـى فى داخله، ولأن الديمـقـراطيـة والمـركـزية نقـيـضـان لا يمكن أن يلتـقـيـا لأنـهـمـا فى صـراع أزلى Per-petual[٧].

وينطلق هذا المنظور من اعـتـبـار الـحـزب بمـثـابة نظام للحـركـة يسـعى للوصول إلى الحكم ويدخل فى علاقات انتخابية تنافسية مع أحزاب أخرى وينظم العلاقات داخله ومع أنصاره، ويتـسم بطبـيـعـة مـفـتـوحـة ومـتـعـددة الأجنحة. وكل ذلك لا ينطبق على الأحـزاب الشمـوليـة المغلقة التى تقمع روح التعددية داخل الحزب[٨].

لكن هناك منظوراً تعددياً آخـر فى إطار هذا الاتجـاه يمكن اعـتـبـاره أقل إطلاقيـة، وهو يتفق مع المنظور السابق فى أن المركزية الديمقراطية تؤدى إلى مركزية بدون ديمقراطية، لكنه يصل إلى هذه الخلاصة عبر مناقشة الأسس التى تقوم عليها المركزية الديمقراطية وليس باستبعاد مناقشتها من الأصل، ويمكن الإشـارة فى هذا الصـدد إلى مناقـشـة كـارل دويتش التى ركزت على العناصرالتالية[٩]:

ـ إن عـضـويـة الأحـزاب التى تقـوم على المركـزية الديمـقـراطيـة هى عضوية مقيدة، حيث يضطر الراغب فى الحصول على هذه العضوية لأن يخدم فترة كمرشح تحت إشراف إحدى الوحدات الأساسية.

ـ إن التوازن مفتقد بين الممارسة الديمقراطية لأعضاء الحزب ومندوبيهم المنتخبين من أسفل وبين الإشراف والتوجيه المركزى من أعلى. وبالتالى ينتفى المنطق الذى تقوم عليه المركزية الديمقراطية. فالممارسة العملية تثبت أن سكرتارية الحزب وحدها هى التى تعمل طوال الوقت وتفرض مواقفها على كل أجهزته، مما أدى إلى تحويل دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية سكرتارية الحزب.

ـ إن تغلغل الحزب فى كل مستويات الحكومة يدعم قوته ويؤكد سيطرة قيادته على أعضائه بالإضافة إلى هيمنتها على بقية الشعب.

كما قدم ليون بارادات مجموعة من الأفكار لتأكيد أن مبدأ المركزية الديمقراطية يقود بالضرورة إلى مركزية بدون ديمقراطية، وأهمها(١٠):

ـ إن المناقشات الحزبية تظل مقيدة بالأيديولوجية التى يعتنقها الحزب ويسعى إلى تحقيقها ولا يسمح ببحث سلامتها أو صحتها، وفى الأحزاب الحاكمة لا يسمح بطرح أى موضوع للمناقشة يتعلق بأسس نظام الحكم أو سياسة الحزب.

ـ إن التزام الأقلية بما توافق عليه الأغلبية يهدر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فى التعبير عما يعتقد فى صحته والاستمرار فى الدعوة إليه واقتناع الآخرين به.

ـ إن المركزية تغطى أهم وأكثر مجالات نشاط الحزب، بحيث لا يبقى للمستويات الدنيا أى دور جدى فى العمل الحزبى.

ـ إن غياب إمكانية التعددية داخل الحزب لا يجعل هناك انتخابات حزبية حقيقية، وإنما نوع من الاستفتاء فى الغالب.

والملاحظ أن الكثير من هذه الانتقادات تركز على ما آل إليه مبدأ المركزية الديمقراطية فى التطبيق أكثر مما تعد نقداً للمبدأ نفسه. كما أن بعضها تم تجاوزه فى ظل تجربة تطويرالديمقراطية داخل الحزب السوفيتى والتى سبقت الإشارة إليها. ولذلك يمكن القول بأن جزءاً أساسياً من هذه الانتقادات يدخل ضمن الإطار الواسع للجدل حول الظاهرة الستالينية، التى ارتبطت بتولى جوزيف ستالين زعامة الحزب فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٢٣.

والملاحظ أن مصطلح الستالينية استخدم على نطاق واسع لوصف غياب الديمقراطية فى الأحزاب الشيوعية بصفة عامة. كما تستخدمه هذه الأحزاب نفسها أحياناً فى إدارة الصراع بينهما حيث تتهم بعضها البعض بأنها ستالينية.

٢ ـ الاتجاه الثانى، يتميز بأنه يبحث عن أى قدر من سمات الديمقراطية فى المركزية الديمقراطية مهما كان بالغ الضآلة، وهو يجد ضالته فيما يلاحظه من أن الأحزاب التى تقوم على هذا المبدأ لا تحول بالضرورة دون وجود المعارضة سواء داخل الحزب أو خارجه، وهو ينطلق من الاعتقاد فى أن كلاً من الحكومة والمعارضة موجودان فى كل نظام سياسى فى كل الأوقات بأشكال مختلفة، وأن الشكل الذى تتخذه فى حالة الدول التى تحكمها أحزاب شيوعية هو شكل الخلاف فى الرأى الذى يعتبر غير منظم ولا يسعى إلى استبدال النظام القائم ولا إلى تحدى حق الحكام فى ممارسة السلطة، وإنما إلى مجرد النقد والإقناع. وبالتالى فهو ليس معارضة بالمعنى المعروف فى الديمقراطية التعددية(١١).

وقد طبق أحد الدارسين(١٢) هذه المقولة فى دراسة عن المعارضة فى دول شرق أوروبا التى تحكمها أحزاب تقوم على المركزية الديمقراطية

ورصــد أربعـة أنمــاط من المعارضة فيها منها ثلاثة داخل الحزب نفسه:

ـ معارضة الطامحين فى منافسة القادة المسيطرين على الحزب والحكومة. وغالباً ما يكون هؤلاء الطامحون شركاء فى السلطة لكنهم يريدون الانفراد بها، وهو ما يسميه معارضة الأجنحة Factions التى لا تعتبر معارضة للنظام الشيوعى، لكنها تعكس انقساماً داخل الحزب.

ـ المعارضة التى تأخذ شكل نقد شديد لمجموعة كاملة من السياسات الأساسية للنظام وتكون قائمة على خلافات مهمة فى القيم، لكنها لا ترفض النظام الشيوعى نفسه، ويسميها معارضة أساسية Fundamental. وهى ترتبط بعداءات بين الأجنحة، وقد تأخذ شكل ضغوط من جماعات مصالح أساسية سواء داخل الحزب أو خارجه.

ـ المعارضة التى تأخذ شكل نقد لسياسات معينة دون رفض للنظام ولا لسياساته الأساسية وقادته، وهى بالتالى معارضة محددة Specific.

وهناك فضلاً عن ذلك نمط رابع للمعارضة يوجد داخل الحزب، وهى معارضة للنظام نفسه وتعبر عن نفسها فى أشكال من العنف أو العمل السياسى السرى أو الهجرة السياسية. وليس ضرورياً أن توجد كل هذه الأنماط من المعارضة فى كل الدول الشيوعية، لكنه يستخلص من رصدها أن الأحزاب الشيوعية لم تكن أبداً موحدة كما تفترض النظرية الماركسية والدعاية حولها. فقياداتها عادة منقسمة إلى أجنحة تسعى إلى السلطة، وهذه الأجنحة تمثل بمعنى ما نوعاً من التعددية وتحل محل الأحزاب فى النظام الديمقراطى. وحتى فى عهد ستالين كانت هذه الأجنحة قائمة لكنها تعرضت لتصفيات مستمرة. وقد حدثت صراعات حادة بين هذه الأجنحة القيادية فى بولندا والمجر وبلغاريا، لكنها صراعات لم تأخذ شكلاً مؤسسياً من خلال برلمان تمثيلى وانتخابات أو حتى من خلال عملية انتخابية حقيقية داخل الحزب(١٣).

ب ـ النقد النخبوى:

يتمحور هذا النقد حول إثبات أن المركزية الديمقراطية، كما الديمقراطية التعددية، لا تحول دون هيمنة نخبة صغيرة على السلطة. فيرى موسكا أنه فى الوقت الذى تنجح الجماهير الثائرة فى تجريد الطبقة البرجوازية من سلطتها، تبرز بالضرورة أقلية جديدة داخل صفوف هذه الجماهير ترتفع إلى مصاف طبقة حاكمة جديدة.

ويضيف ميتشلز بعد أن يوافق على هذا التحليل، أن صراع الطبقات هو أحد العمليات الاجتماعية التى تؤدى دائماً إلى خلق أوليجاركيات جديدة تعمل من خلال أحزاب الطبقات الصاعدة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الشيوعية. فهذه الأحزاب تستبدل الطبقة الرأسمالية الحاكمة بأوليجاركية ديماجوجية تعمل مستترة بقناع المساواة المزيف(١٤).

ويذهب ديفرجيه(١٥) أيضاً إلى أن الأحزاب التى تقوم على المركزية الديمقراطية تخضع لسيطرة نخبة ضيقة وتتسم بالانغلاق الذى يجعل الانتساب إليها مقيداً، وعندما تصل إلى الحكم يزداد انغلاقها الذى قد لا يظهر خلال عملها فى إطار ديمقراطى لأن انغماسها فى منافسة خصومها يدفعها إلى زيادة عدد أعضائها. لكن عندما تصل إلى السلطة وتقيم نظام الحزب الواحد، فإنها لا تسمح بالانتساب إليها إلا بعد فترة تجربة يثبت خلالها الولاء الكامل، كما يشير إلى ما أكده لينين من أن الحزب لا ينبغى أن يضم كل الطبقة العاملة، وإنما الطليعة المتقدمة منها باعتباره نوعاً من النخبوية، ويخلص إلى أن النظرية الماركسية لم تفرز مفهوم الحزب ـ الطبقة، وإنما مفهوم الحزب ـ النخبة الذى تضفى عليه هالة من القدسية ويعلو مقامه إلى درجة يصبح معها غاية فى ذاته بدلاً من أن يبقى فى إطار الوسائل.

هوامش المبحث الثالث (الفصل الأول)

1 - Michael Sukhanov, Lenin (Moscow: Novosti Press Agency, 1981) pp. 15 - 18.

2 - Robert G. Wesson The Soviet state (New York: John Willey & Sons, Inc, 1962) pp. 166 - 171.

٣ ـ إبراهيم فؤاد الشيخ، دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفيتي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

4 - Leonard Schapiro, putting the lid on leninism, in: leonard schapiro (ed), political opposition in one party state (london: the Macmillan Press ltd., 1972) pp. 37 - 47.

٥ ـ أنباء موسكو، العدد ٢٣، ٦ يونيو ١٩٨٨.

٦ ـ المصدر السابق.

7 - Michael Wallerr, Democratic Cintralism - A Historical Commentary (New York: st, Martin,s press, 1981) p.3.

8- Peter H. Markel, Modern Compative politics, op. cit., pp. 95 - 98.

9 - Karl W. Deutsch, Politics and Government, op. cit., pp. 371 - 375.

10 - Leon p. Baradat, political Ideologies. Their opigins and Impact (New Jersey: prentrice - Hall inc., 1979) pp. 150 - 169 , 291 - 314.

11 - Leonard Schapiro, putting the lid on leninism, in: Leonard Scrapiro (ed.) Political Opposition in one - party states, op. cit., pp 34 - 35.

12 - H. Gordan Skilling Background to the study of Opposition in Communist Estern Europe, in: Leonard schapiro (ed.) Ibid, pp. 73 - 78.

13 - Idid., p. 85.

14 - Robert Michels , op. cit. pp. 379 - 380.

١٥ - موريس ديفرجيه: مصدر سابق، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥، ص ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

المبحث الرابع

مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

تضمنت المباحث الثلاثة السابقة عرضاً لأهم إسهامات النظرية التعددية ونظريات النخبة والنظرية الماركسية في مجال الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، وظهر من هذا العرض أن إسهام النظرية الماركسية يقتصر على نوع بعينه من الأحزاب السياسية، وهو الأحزاب الشيوعية بالأساس إلى جانب بعض الأحزاب الاشتراكية والأحزاب الوطنية في العالم الثالث التي أخذت بمبدأ المركزية الديمقراطية. ولما كانت الأحزاب السياسية المصرية التي تتناولها هذه الدراسة لا تتضمن حزباً شيوعياً[1]، سواء في فترة التعددية الأولى ٢٤ ـ ١٩٥٢ أو في فترة التعددية الثانية، فقد رأى الباحث استبعاد هذه النظرية وإسهامها المتمثل في مبدأ المركزية الديمقراطية عند استخلاص مؤشرات دراسة الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، ولذلك يقوم النموذج الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة على إسهامات النظرية التعددية بالأساس آخذاً في الاعتبار إسهامات نظريات النخبة التي يمكن اتخاذها بمثابة أداة مرشدة الى مواطن القصور في الديمقراطية داخل

الأحـــزاب مـــوضـــع الـدراسـة أحـيـاناً ولتفسـيـر هـذا القـصـور فـى أحـيـان أخرى.

ومع ذلك ينبغى ملاحظة أن النظرية التعددية لم تضع معايير محددة ومستقرة للديمقراطية داخل الأحزاب وغيرها من المنظمات غير الحكومية كتلك التى وضعتها للنظام السياسى، لكن إسهامات هذه النظرية تضمنت إشارات متعددة إلى معايير متفرقة كما ظهر من العرض السابق، وإن لم تكن متبلورة فى صورة نموذج واضح، لكن يمكن الإفادة منها فى محاولة التوصل إلى مؤشرات محددة يمكن استخدامها لتبين ما إذا كانت هناك ديمقراطية داخل الأحزاب موضع الدراسة وإلى أى مدى. وقبل تقديم هذه المؤشرات، تجدر الإشارة إلى أن أحزاب فترة التعددية الثانية فى مصر تتميز بالتشابه فى طبيعة هيكلها التنظيمى الأمر الذى يتيح إمكانية أفضل للمقارنة بينها، على عكس أحزاب فترة التعددية الأولى التى اختلف بعضها عن البعض الآخر فى هذا المجال.

فإذا كان الهيكل التنظيمى يتضمن عنصرى التنظيم والعضوية، نجد أن أحزاب فترة التعددية الثانية متشابهة فى كل منهما، أما أحزاب فترة التعددية الأولى فلم تكن متشابهة فى طبيعة عضويتها. فكانت هناك أحـزاب جـمـاهـيـرية mass - based parties مـثل الوفد والوطنى وجماعة الإخوان المسلمين كما كانت هناك أحزاب نخبة أو كادر elite - based parties مثل الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب والهيئة السعدية والكتلة الوفدية، أى مختلف الأحزاب التى كانت تعرف بأحزاب الأقلية فى ذلك الوقت. ومع ذلك كانت تلك الأحزاب بنوعيها متشابهة فى طبيعة تنظيمها الذى كان يعتمد على الشعبة أو الفرع كوحدة رئيسية للتنظيم أو كعنصر

تكوين رئيسى. وحتى الأحزاب التى نزعت إلى تشكيل ميليشيات لها مثل الإخوان والوفد، لم تكن هذه الميليشيات بديلاً للفروع أو الشعب وإنما كانت مكملة لها فى بعض الفترات. كما أن أحزاب النخبة خلال تلك الفترةاعتمدت أيضاً على الفرع أو الشعبة كوحدة أساسية للتنظيم، على عكس النموذج التاريخى لهذه الأحزاب حيث كانت اللجنة هى الوحدة الأساسية، وهو نموذج لم يزل قائماً فى بعض أحزاب النخبة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولأن جميع الأحزاب السياسية المصرية خلال فترة التعددية الثانية تعتمد على الفرع أو الشعبة كوحدة تنظيمية أساسية، ولأنها كلها أحزاب جماهيرية أو تسعى لأن تكون كذلك، فيمكن القول بأن هناك تشابهاً هيكلياً كاملاً بينها. كما أن ثمة تشابهاً كبيراً بين أحزاب فترة التعددية الأولى رغم التباين بينها فيما يتعلق بطبيعة العضوية، وهذا التشابه يتيح للباحث أساساً مناسباً للمقارنة بينها من حيث مدى توفر الديمقراطية داخلها، وذلك على أساس ثلاثة مؤشرات رئيسية ينقسم كل منها إلى مؤشرين فرعيين على النحو التالى:

أولاً: المؤشر الخاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص فى الأحزاب.

ينطوى التنظيم الحزبى فى داخله على نوع من ممارسة السلطة التى تقود عمله وتوجه نشاطه. ولذلك يقصد بهذا المؤشر ما إذا كانت السلطة داخل الأحزاب السياسية موزعة ومنتشرة عبر مستوياتها المختلفة، أم مركزة لدى قيادة مركزية مسيطرة. وللتعرف على ذلك يمكن الاعتماد على مؤشرين فرعيين هما:

١ - البناء التنظيمى للأحزاب السياسية

فالمفترض أن يكون للحزب نظام أساسى أو لائحة داخلية أو نظام داخلى أياً كانت التسمية. وقد اعتبر البعض هذا النظام بمثابة الحامل Vehicle الأساسى لهيكل الحزب[٢]. والمقصود بذلك وثيقة محددة توضح توزيع الاختصاصات بين المستويات التنظيمية المختلفة، والعلاقة فيما بينها. ومعنى ذلك أن هذا المؤشر يتعامل مع قضية التوزيع الهرمى للسلطة والاختصاص وفقاً لما هو وارد فى الهيكل الرسمى للحزب، والذى يتحدد فى نظامه الأساسى أو لائحته. ويصبح من الضرورى التعرف على تطور هذا التوزيع عبر فترة معينة، هى الفترة موضع الدراسة.

وفى هذا الإطار يدرس الباحث حجم الاختصاص الذى يحظى به كل من المستويات التنظيمية، التى تنقسم فى العادة إلى مستوى قيادى وآخر وسيط وثالث قاعدى، وإلى أى مدى يتوزع ذلك الاختصاص على هذه المستويات أو ينحصر فى المستوى القيادى، ومدى حدوث تطوير فى هذا التوزيع عبر فترة الدراسة. ورغم أن البحث ينصب هنا على التوزيع الهرمى أو الرأسى للسلطة والاختصاص، فمن الضرورى أن يؤخذ التوزيع الأفقى أيضاً فى الاعتبار. ويقصد بهذا الأخير تقليدياً العلاقة بين المركز (فى العاصمة عادة) والفروع.

٢ - عملية صنع القرار الحزبى

وهنا يتعامل الباحث مع أهم محك عملى لتوزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب السياسية. فيبحث هذا المؤشر فى أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية الكبرى، وهو يصبح أكثر دلالة عندما يركز على القرارات ذات الأهمية المتميزة للحزب كالتى تتعلق بالانتخابات العامة، أو بالتصرف فى

الحزب نفسه سواء بالحل أو تجميد النشاط أو الاندماج فى حزب آخر أو التحالف معه.

ويعنى هذا المؤشر بالتعرف على مدى انفراد المستوى القيادى للحزب، أو مجموعة ضيقة داخله أو الرئيس نفسه، بعملية صنع القرارات الحزبية من هذا النوع، وهو يثير بالتالى إلى مدى توفر قنوات تتيح للمستويين الوسيط والقاعدى المشاركة فى هذه العملية أو التأثير عليها. وفى حالة غياب ذلك ينبغى التعرف على ما إذا كانت القيادة الحزبية المحتكرة لصنع القرارات الرئيسية تعمد إلى الحصول على موافقة المستويين الوسيط والقاعدى عليها، أو أولهما على الأقل، كما يأخذ هذا المؤشر فى الاعتبار ليس فقط مدى احتكار المستوى القيادى أو قطاع منه لعملية صنع القرار، ولكن أيضاً مدى قدرتها على صنع قرارات تريدها رغم معرفتها بوجود معارضة قوية لها داخل الحزب.

ويتيح هذا المؤشر فى النهاية إمكانية استخلاص النمط العام لصنع القرارات الرئيسية داخل الأحزاب، من زاوية علاقة هذه العملية بتوزيع السلطة والاختصاص داخل هذه الأحزاب.

ثانياً: المؤشر الخاص بالعلاقة بين النخبة والأعضاء فى الأحزاب

تعتبر طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء من القضايا التقليدية للديمقراطية بشكل عام، ويمكن التعرف على مدى ديمقراطية هذه العلاقة داخل الأحزاب بالبحث فى نوع وطبيعة الأطر المؤسسية التى يمكن للأعضاء من خلالها المشاركة فى إدارة شئون الأحزاب والتفاعل مع النخبة، كما يمكن التعرف على ذلك بدراسة الأساليب التى تتبعها الأحزاب

فى اختيار أعضاء نخبتها ومدى قدرة الأعضاء فى المستوى القاعدى على الانضمام لهذه النخبة، وما يرتبط بذلك من معدلات دورانها.

١ - الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء

توجد هذه الأطر فى العادة ضمن المستوى التنظيمى الوسيط، الذى يتمثل أساساً فى المؤتمر العام للحزب السياسى، إلى جانب جهاز آخر فى بعضها يحل محل هذا المؤتمر فيما بين دورات انعقاده. فالمفترض أن يضم هذا المؤتمر، وكذلك الجهاز الآخر، مندوبين للمستوى القاعدى إلى جانب النخبة الحزبية ممثلة فى أعضاء المستوى القيادى الأعلى.

وهناك فضلاً عن ذلك أطر مؤسسية أخرى للمشاركة تعد أقل أهمية لكونها غير منتظمة غالباً فى اجتماعاتها، وهى تختلف من حزب لآخر. لكنها تتمثل بشكل عام فى مؤسسات التنشئة الحزبية التى تتولى تدريب بعض الأعضاء القاعدين على العمل الحزبى، وفى الندوات الحزبية والمؤتمرات التى تعقدها بعض الأحزاب أحياناً فى الأقاليم لمناقشة قضايا معينة.

ويمكن لهذه الأطر إجمالاً أن تؤدى دوراً مهماً كحلقة وصل أو أداة ارتباط بين المستويين القيادى والقاعدى فى الأحزاب، لكن يظل المؤتمر العام هو أهمها فى الغالب، لأنه يقوم بوظائف محددة ويتمتع باختصاصات منصوص عليها فى النظام الأساسى أو اللائحة، وأهم هذه الوظائف والاختصاصات مناقشة السياسات الحزبية، وبحث تقارير خاصة بالنشاط، وانتخاب المستوى القيادى أو النخبة الحزبية ومع ذلك تتوقف أهمية هذا المؤتمر على مدى قدرته على ممارسة هذه الاختصاصات التى تسعى القيادة فى بعض الأحزاب لتفريغها من مضمونها ليصبح للمؤتمر دور شكلى فى إضفاء الشرعية على سياستها.

وهذا ما يعنى به فى الأساس المؤشر الفرعى الخاص بالأطر المؤسسية، إلى جانب تحليله لمدى توفر وفاعلية الأطر الأخرى. وفيما يتعلق بالمؤتمر العام، يكون على هذا المؤشر أن يتناول عدداً من الأسئلة الرئيسية أهمها:

(أ) هل يوجد مؤتمر عام أصلاً، ومتى بدأ فى ممارسة نشاطه، بمعنى هل بدأ مواكباً لتأسيس الحزب أم لاحقاً له؟

(ب) كيف يتم تشكيله ودور الانتخاب داخل المستوى القاعدى فى هذه العملية، وما العوامل التى تحكم تشكيله فى حالة غياب أسلوب الانتخاب؟

(جـ) هل ينعقد المؤتمر بصفة دورية منتظمة، وهل يتاح لمندوبى المستوى القاعدى مشاركة جدية فى مناقشاته، وبالتالى مدى وجود مناقشات أصلاً ولأى نوع من القضايا؟

(د) هل تتاح لمندوبى المستوى القاعدى فرصة مناسبة لانتخاب المستوى القيادى وعلى رأسه رئيس الحزب، وهل تجرى انتخابات مفتوحة تنافسية يحق لكل عضو بالمؤتمر التقدم إليها والحصول على فرصة متكافئة، أم تكون الانتخابات محكومة من أعلى صراحة فى شكل قوائم مغلقة للتصويت عليها أو ضمناً فى صورة تدخل القيادة الحزبية لدعم مرشحين معينين تفضلهم؟

٢ ـ التجنيد ودوران النخبة:

يعنى هذا المؤشر الفرعى أساساً بمدى انفتاح النخبة الحزبية بما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها وخروج أعضاء منها بشكل دورى من خلال انتخابات تنافسية، وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين.

ولذلك فهو يبحث فى أسلوب التجنيد لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغير فى هذا الأسلوب عبر

فترة الدراسة، كما يبحث فى معدل الدوران على هذه النخبة، بمعنى نسبة التجديد فى عناصرها سواء بالانتخاب أو بالتعيين. ورغم أن أحد افتراضات الدراسة أنه لا توجد علاقة ضرورية بين الأسلوب المتبع فى التجنيد للنخبة وبين معدل الدوران عليها، فالمؤكد أن التجديد عن طريق الانتخاب يعكس درجة أعلى من الديمقراطية بالمقارنة مع التجديد الذى يعتمد على التعيين من أعلى.

فالتجديد القائم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منتظمة فى اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجنيد القائم على تصويت على قائمة معدة سلفاً فيما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتبت عليه درجة عالية من الدوران على النخبة، لكن تجدر ملاحظة أن التجنيد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادى يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم عن طريق عملية تربيط الانتخابات التى قد تتم بإحكام يجعل الانتخاب شكلياً ويتيح توقع نتائجه مسبقاً. ففى هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطى لكن دون مضمون ديمقراطى لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح.

كما يأخذ هذا المؤشر فى الاعتبار الظروف التى يحدث فيها التجديد لبعض عناصر النخبة، وما إذا كانت ظروفاً عادية أم استثنائية ترتبط بأزمات مثلاً قد تفرض هذا التجديد.

فالبحث هنا إذاً ينصب على أسلوب التجنيد ومدى الأخذ بالانتخاب، وطبيعة هذا الانتخاب ومدى توفر حرية المنافسة فيه، كما يتركز على قياس التطور الذى طرأ على تركيب النخبة الحزبية فى الأحزاب.

ثالثاً: المؤشر الخاص بأنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية:

وهو يتضمن مؤشرين فرعيين:

١ ـ الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية:

يتعلق هذا النوع من الصراع بخلافات القوة أو السلطة التى لا ترتبط بتباينات سياسية وفكرية، ويختلف وزن هذا النوع من الصراع من حزب لآخر. فقد يكون هو الغالب فى بعضها بحيث يطغى على أى خلافات أخرى، وقد يكون مترتباً على خلافات سياسية وفكرية عندما يسعى أحد طرفى هذه الخلافات إلى تدعيم نفوذه داخل الحزب على حساب الطرف الآخر. كما قد يكون هذا الصراع جزئياً أو محدود النطاق بحيث يجرى بين اثنين أو أكثر أو بين مجموعتين صغيرتين داخل النخبة الحزبية دون أن يؤثر على مجمل التفاعلات بها، لكنه قد يكون فى حالات أخرى شاملاً عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية فى الصراع بحيث تنقسم إلى جانبين متنافسين على السلطة فى الحزب. ومن الوارد أيضاً أن يختلف موقع رئيس الحزب فى هذا النوع من الصراع. ولهذه القضية أهميتها المتميزة فى حالة الأحزاب التى يتمتع رؤساؤها بمكانة عالية، كما هو حادث فى جميع الأحزاب المصرية موضع الدراسة. فقد يكون الرئيس نفسه طرفاً فى صراع النفوذ داخل النخبة الحزبية، إما بشكل جزئى فى مواجهة بعض أعضاء هذه النخبة الطامحين فى الحد من نفوذه أو مشاركته فيه أو الحلول محله مباشرة أو فى مرحلة تالية. كما قد يكون الرئيس طرفاً فى صراع شامل على النفوذ عندما يلقى بثقله إلى جانب أحد طرفى هذا الصراع عندما يحدث استقطاب لمعظم أعضاء النخبة بين

جناحين. وربما يسعى هو إلى إحداث هذا الاستقطاب من أجل مواجهة أو استبعاد جناح لا يفضله. لكن من الوارد أيضاً أن يكون الرئيس فوق صراع على النفوذ بين مجموعتين من أعضاء النخبة الحزبية، بحيث يتدخل لحسم هذا الصراع فى الوقت المناسب له. وقد أثبتت إحدى الدراسات أن رئيس الحزب الذى يتمتع بصفة كاريزمية (مؤسسه أو قائده فى مرحلة حرجة من تاريخه) هو الذى ينتصر عادة فى أى صراع على النفوذ مع أية مجموعة حزبية، حيث تفشل هذه المجموعة دائماً فى الحفاظ على وحدتها خلال الصراع وتتجه أقسام منها إلى تأييده فى النهاية.

٢ ـ الخلاف حول قضايا سياسية وفكرية:

درجت الأدبيات فى هذا المجال على التمييز بين اتجاهات tendencies يختلف أصحابها من قضية لأخرى، ولا تكون دائمة ومنتظمة وواعية لذاتها فى تعبيرها عن مواقفها تجاه هذه القضايا، وبين أجنحة Factions أى جماعات منتظمة تأخذ مواقف مشتركة تجاه كل أو معظم القضايا.

ومع ذلك يتباين تماسك الأجنحة من حزب لآخر. ففى بعض الأحزاب تتسم هذه الأجنحة بالسيولة على عكس ما هو مفترض من امتلاكها لهياكل بدرجة أو بأخرى، حيث يكون الجناح أحياناً بمثابة ائتلاف مؤقت. كما أن فى بعض الأحزاب تختلف قوة الأجنحة من إقليم لآخر حيث تتأثر بالتقاليد التاريخية والخصائص الاقتصادية والسكانية لكل إقليم.

والملاحظ أنه فى المجتمعات غير المتجانسة تقتضى دراسة الخلافات السياسية والفكرية داخل النخب الحزبية التعرف على تأثير تنوع الهيكل الاجتماعى عليها للتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين الأجنحة وخصائص هذا الهيكل، لكن هذا لا ينطبق على الأحزاب موضع الدراسة

بطبيعة الحال. ويعنى هذا المؤشر أساساً بتحديد طبيعة الخلافات السياسية والفكرية فى الأحزاب، والأساليب المتبعة فى إدارتها من منظور مدى ديمقراطية هذه الأساليب، ويثير ذلك قضية المناخ السائد داخل الأحزاب ومدى ما يتيحه من إمكانات للتعبير عن الآراء والاجتهادات المختلفة سواء فى حالة وجود اتجاهات أو أجنحة. والمفترض أن الخلافات السياسية والفكرية لا تأخذ طابع الأجنحة فى الغالب إلا عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية إليها، وتتحول عندئذ إلى صراع على النفوذ.

هوامش المبحث الرابع (الفصل الأول)

(١) تجدر الإشارة إلى أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لا يعتبر نفسه حزباً شيوعياً رغم وجود وزن كبير للعناصر الماركسية فى تنظيمه كما سيتضح لاحقاً. والأهم من ذلك أن هيكله التنظيمى لم يقم على النسق الشيوعى الذى يرتبط بمبدأ المركزية الديمقراطية. أما الحزب الشيوعى المصرى غير المسموح له بالنشاط المشروع وكذلك التنظيمات الشيوعية الأخرى فقد حالت سرية نشاطها دون إمكانية دراسة العلاقات داخلها، وهو نفس القيد الذى حال دون دراسة الأحزاب والتنظيمات الشيوعية قبل ١٩٥٢.

2 - John lees and Richard kimber, Introduction, in: John lees and Richard Kimber, (eds.) political parties in Modern Britain - An organizational and Functional Guide (London: Routledge & Kegan paul, 1972) p. 13.

الفصل الثانى

خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢

تقتضى الدراسة المنهجية للديمقراطية داخل أحزاب ما قبل ١٩٥٢ استبعاد بعض هذه الأحزاب لصعوبة توفير بيانات موثوقة عن العلاقات داخلها، وخاصة الحزبين اللذين ارتبطت نشأتهما بإرادة القصر لتحقيق أهداف محددة، وهما حزبا الاتحاد والشعب اللذان كانا بمثابة تجمعين تابعين للملك وقد وصف أحد المؤرخين حزب الاتحاد بأن وجوده كان أمراً شاذاً، ولم يترك أى أثر على الحياة السياسية فى مصر[١]. كما وصف مؤرخ آخر الحزبين بأنهما أشبه بنبت شيطانى[٢].

كما اضطر الباحث إلى استبعاد الحزبين اللذين انشقا عن الوفد عام ١٩٣٧ (الهيئة السعدية) وعام ١٩٤٢ (الكتلة الوفدية). فلم تهتم قيادتا الحزبين ببناء تنظيم حزبى حقيقى، وكان نشاطهما الرئيسى يظهر فى أوقات التغيير الوزارى. واستبعد الباحث أيضاً حركة «مصر الفتاة» التى افتقدت الكيان التنظيمى بشهادة زعيمها ومؤسسها نفسه، ولنستمع إلى قوله فى كتابه الشهير «إيمانى»: (ما هى مصر الفتاة أيها السادة أهى جمعية، أهى حزب، أهى جيش، أهى حركة، أهى فكرة من الفكر؛ قد تكون مزيجاً من كل ذلك فى الظاهر. لكنها فى نهاية الأمر ليست إلا إيمان شاب.. ليست إلا إيمانى الذى نشأت ودرجت عليه، واختلط بلحمى وعظمى وسرى

فى شرايينى مسرى الحياة)[٣]. وتدل أية متابعة لنشاط «مصر الفتاة» فى مختلف أطوارها وتحت أى من الأسماء التى حملتها على مصداقية هذه الشهادة، التى كررها صاحبها بعد ذلك خلال التحقيق معه فى قضية حريق القاهرة عام ١٩٥٢، حيث كانت قد تحولت إلى الحزب الاشتراكى، فيقول: (الحزب الاشتراكى فى حقيقته ليس حزباً بالمعنى المفهوم، ولقد حملت عبء الكفاح منفرداً تقريباً، لكن يرتسم أمام الناس أن هناك نشاطاً حزبياً واسع النطاق)[٤]، والثابت أن «مصر الفتاة» لم تعرف حياة تنظيمية تقريباً حتى على مستوى القمة، حيث كان مجلس إدارتها أقرب إلى جماعة من الأصدقاء تلتف حول زعيم تؤمن به[٥].

وبذلك سيركز التحليل على حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى، إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين نظراً لأهمية الدور الذى قامت به فى الحياة السياسية المصرية، وهو دور ذو طابع حزبى حتى إذا لم تكن حزباً من الناحية الرسمية.

المبحث الخامس

نمط توزيع السلطة والاختصاص

يتناول هذا المبحث مدى توزيع وانتشار السلطة بين المستويات التنظيمية أو تركزها فى المستوى القيادى أو حلقة ضيقة منه أو رئيس الحزب، وذلك فى الأحزاب الأربعة التى تم اختيارها، وهى الوفد والأحرار الدستوريون والوطنى وجماعة الإخوان.

أولاً: البناء التنظيمى للأحزاب:

سبقت الإشارة فى المبحث السابق إلى أن هياكل معظم الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ اتسمت بنوع من الهلامية، ويظهر ذلك فى حالة الوفد بشكل واضح، فلم يكن الوفد حزباً منظماً بالمعنى الدقيق، وإنما كان تجمعاً واسعاً بغير حصرلعضويته. ورغم أن هلامية التنظيم كانت ميزة للوفد جعلت منه وعاءً لغالبية الشعب، إلا أنها كانت نقطة ضعف تحول دون فاعلية حركته فى غير أوقات الانتخابات.

والمـلاحظ إن البناء الرأسى للوفـد لم يتـبلور إلا عـام ١٩٢٤ عندمـا تم تنظيمـه أما فى السنوات الخمس السابقة فكان هذا البناء يعتمد أساساً على اللجنة المركـزية[٦]، التى تشكلت فى إبريل ١٩١٩ بهدف جمع التبرعات لتغطية احتياجات الوفد فى الخارج وجمع المعلومات عن الموقف فى مصر وإرسالها إليه ليستخدمها فى الدعاية للقضية المصرية وتلقى مراسلاته. ومعنى ذلك أنه كان هناك خلال تلك الفترة (١٩١٩ ـ ١٩٢٤) مستويان للتنظيم الوفدى هما هيئة الوفد أى القيادة الوطنية التى تسعى إلى استقلال مصـر، واللجنة المركـزية التى قـامت بإنشـاء لجـان فـرعيـة فى القـاهرة والأقاليم.

وقد شهد الهيكل التنظيمى للوفد تطوراً مهماً خلال فترة الإعداد لأول انتـخابات بعـد صـدور دستـور ١٩٢٣، حيث ظـهرت لجان على مستوى الدوائر الانتخابية اختلف تشكيلها من موقع إلى آخر[٧]. وكانت هذه اللجان تتبع التـقسيم الإدارى للدولة، وأطلقت عليـها تسـميـات مـختلفة: اللجـان المركزية فى مراكز الأقاليم، واللجان العامة فى أقسام المدن، وكانت بمثابة الوحدات الأساسية للتنظيم الوفدى، حيث تعلوها لجان المديريات. وتجدر مـلاحظة أن غالبيـة هذه اللجان أُنشئت بمبادرة مـحلية من أفـراد الدائرة بهدف السعى إلى إنجاح مندوبى الناخبين ثم مرشحى البرلمان الوفديين. ولذلك اتسم نشاطها بطابع ديمقراطى سواء من حيث مناقشاتها أو تحركاتها الانتخـابية. والقول بأن لجـان الدوائر كـانت هى الوحـدات الأسـاسيـة رغم وجود لجان فرعيـة داخل الكثير من هذه الدوائر يرجع إلى أن هذه اللجان الفرعيـة كانت فى الغالب ذات طابع مؤقت وانتخابى بالأساس بحيث تم

حلها مع انتهاء الانتخابات فى يناير ١٩٢٤ . أما لجان المديريات فكانت تمثل الحلقة الوسيطة بين لجان الدوائر وسكرتارية هيئة الوفد، وهى الهيئة التى تعتبر المستوى القيادى الأعلى وتضم أعضاء الوفد الأصليين ومن ثم ضمهم إليه بالتعيين. وعندما تم تنظيم الوفد عام ١٩٢٤ أقيمت الهيئة الوفدية البرلمانية التى تألفت من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الوفديين، الذين قاموا بانتخاب لجنة تنفيذية تمثلت فيها المحافظات والمديريات. ومن هذه اللجنة وهيئة الوفد المصرى (٢٧ عضواً) تكونت الهيئة الوفدية العامة التى ضمت بالتالى ٦٧ عضواً[٨].

وكان إنشاء الهيئة البرلمانية للوفد خطوة مهمة نحو تركز السلطة فى الحزب، حيث سعى رئيسه من خلالها إلى تقييد النواب تحت شعار حصول الوزارة الوفدية على تأييد قوى يمكنها الاعتماد عليه داخل البرلمان[٩]. فقد نص نظام هذه الهيئة على خضوع أعضاء البرلمان لقرارات اللجنة التنفيذية التى تبلغ لهم، حيث لا يملك أى عضو تقديم مشروع قانون أو استجواب إلا بعد مراجعته من جانب هذه اللجنة.

ولم يكن دور هذه الهيئة قاصراً على الشئون البرلمانية، وإنما أصبحت أحد أهم عناصر البناء التنظيمى للحزب، حيث قامت بدور حلقة اتصال بين هيئة الوفد المصرى واللجان المحلية للحزب، وكانت القيادة المركزية للحزب تعتمد عليها فى إبلاغ تعليماتها إلى هذه اللجان[١٠].

أما البناء الأفقى للحزب فقد ارتبط فى بدايته بنشاط اللجنة المركزية التى قامت منذ أغسطس ١٩١٩ بإنشاء لجان فرعية فى المديريات لأداء

نفس الوظائف التى تقوم بها هذه اللجنة وفى مقدمتها جمع التبرعات للوفد، ولذلك ضمت اللجان الفرعية أعيان الأقاليم الذين يستطيعون ذلك. لكن الملاحظ أن مشاركة هذه اللجان كانت محدودة خارج إطار التبرعات، لأن اجتماعات اللجنة المركزية كانت تعقد فى القاهرة وبشكل يومى تقريباً مما حال دون حضور أعضاء لجان المديريات الذين لا يوجد تقدير دقيق لعددهم لكن ثمة اعتقاداً بأنهم كانوا حوالى مائة، فى الوقت التى كانت اللجنة المركزية نفسها تضم خمسين عضواً(١١). ومعنى ذلك أن البناء الأفقى للحزب ظل محدوداً حتى تصاعدت عملية بناء اللجان فى الأقاليم منذ أوائل ١٩٢٢ بعد اعتقال سعد زغلول ونفيه، حيث نشر الوفد نداءً إلى الأمة يدعو، إلى جانب مقاطعة الإنجليز، لتشكيل لجان فى كل عاصمة من عواصم المديريات لتشكل بمعرفتها لجاناً فرعية فى الأقسام والمراكز حسب مقتضيات الأحوال(١٢). لكن البناء الأفقى لم يكتمل إلا فى مجرى الإعداد للانتخابات، حيث أنشئت لجان على مستوى الدوائر الانتخابية كما سبقت الإشارة، ولجان فرعية لها، فضلاً عن لجان المديريات. ورغم أن اللجان الفرعية عرفت أسلوباً ديمقراطياً فى العلاقات داخلها، إلا أنها كانت تحت السيطرة الكاملة للجان الدوائر(١٣).

أما العلاقة بين لجنة الدائرة ولجنة المديرية فقد اختلفت تبعاً للطريقة التى تشكلت بها كل منها. ففى بعض الأحيان كان وجود لجنة المديرية يسبق وجود لجان الدوائر التى كانت تتكون فى هذه الحالة كفروع لها كما

حـدث فى الإسكندرية مـثـلاً. وفى أحـيان أخـرى كـانت لجـان الدوائر هى السابقة فى النشأة كما حـدث فى القليوبية والبـحيرة والمنيا مـثلاً. ومن الطبيعى أن تكون العلاقة أكثر ديمقراطية فى الحالة الثانية التى تتميز بدور أساسى للمبادرة المحلية، حيث كانت اللجنة تُنتخب فى بعض الأحيان عن طريق جمعية عمومية محلية وتختار مثيلها فى لجنة المديرية. ويلاحظ أحد الدارسين أن الرئيس الأول للوفد لم يكن يكتفى بالسلطات الواسعة التى منحها له القانون النظامى، وإنما كان يتجاوزها أيضاً.

فعلى سبيل المثال كان سعد زغلول يؤكد أنه صاحب الحق فى ضم الأعضاء الجدد للوفد، رغم أن القانون جعل هذا الحق لهيئة الوفد المصرى[١٤].

وعلى ذلك يمكن القول بأن الاتصال داخل حزب الوفد اتسم بالمركزية على المستويين الرأسى والأفقى، وبغياب شبه كامل لأسلوب الانتخاب فى البناء التنظيمى.

وإذا كان بناء تنظيم حزب الوفد قد شهد تغيراً عام ١٩٢٤ فإن تنظيم حزب الأحرار الدستوريين لم يتغير طيلة حياة الحزب باستثناء محاولة تكميلية عام ١٩٢٨ تتعلق بتنظيم فروع الحزب ولجانه بالأقاليم.

وقد اشتمل البناء الرأسى لحزب الأحرار على أربعة مستويات:[١٥] مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، واللجنة البرلمانية، والجمعية العمومية.

وعلى خلاف حزب الوفد، لم يكن لرئيس حزب الأحرار الدستوريين دور محوري في بنائه التنظيمي، فلم يتضمن القانون الأساسي للحزب منح الرئيسي سلطات واسعة، حيث اقتصر على أنه يمثل ويرأس مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية والجمعية العمومية. وربما يرجع ذلك لطبيعة شخصية عدلي يكن أول رئيس للحزب. والشائع أن رئاسته للحزب لم تكن عن اعتقاد أصيل لديه، وإنما كانت نتائج لجوء الجماعة المنشقة عن الوفد والتي أسست الحزب إليه لتستعين به في مواجهة رئاسة سعد زغلول للوفد، ولم يستمر في رئاسة الحزب سوى ١٤ شهراً فحسب حيث استقال في ١٧يناير ١٩٢٤. وقد تكرر الأمر مع اختيار قيادة الحزب لعبد العزيز فهمي ليخلف عدلي يكن على أساس أنه زميل سعد زغلول في لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ومن ثم يستطيع الوقوف في مواجهته. ولم يكن فهمي راغباً في قبول الرئاسة، لكنه اضطر لذلك استحياء وخجلاً كما يقول في ذكرياته (١٦) وعادت قيادة الحزب لتضحي به على مذبح الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٦. وقد وصفه أحد الكُتّاب بأنه لم يكن يصلح لرئاسة الحزب قائلا «كان محالا أن يكون زعيماً من ذلك الطراز المعروف الذي تتولى فيه الزعامة قيادة الجماهير وتلتف حولها أشتات الطبقات وتحرص على اجتذاب الناس بشتى الذرائع والأسباب. فهو صاحب فكرة يطرحها على الناس، وليس له بعد ذلك أن ينافس في تحقيقها »(١٧). وهكذا لم يكن الرئيس مركز ثقل في الأحرار الدستوريين، الذي عمل نحو ثلاث سنوات بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٢٩ بدون رئيس عقب استقالة عبدالعزيز فهمي وقبل تعيين محمد محمود. كما عاش عاماً قبل ذلك بدون رئيس (طوال عام ١٩٢٤) عقب استقالة عدلي يكن وقبل اختيار فهمي للرئاسة في ٤ يناير ١٩٢٥ وهذا أمر لايمكن اعتباره خالياً من دلالة بشأن مركز رئيس

الحزب الذى لم يكن محورياً فى بنائه التنظيمى. ومع ذلك يصعب إطلاق هذا الحكم طوال حياة الحزب. فكانت رئاسة محمد محمود للحزب قوية وفرضت نفسها على بنائه التنظيمى، لكن ليس بالشكل الطاغى الذى عرفه حزب الوفد. ولم يحل ذلك دون سيادة الطابع المركزى فى بناء الحزب إلى الحد الذى جعل بعض قادته غير مدركين لأهمية التنظيم الأفقى. فعلى سبيل المثال نجد د. محمد حسين هيكل يبدى دهشته لأن يكون للأمور المحلية أثر فى سياسة الحزب (١٨) وعندما أقام الحزب تنظيمه على المستوى الأفقى، لم يكن له تأثير يُذكر على مركز الحزب فى القاهرة. لكن مع ذلك فقد تميز حزب الأحرار الدستوريين فى بنائه التنظيمى باعتماده على أسلوب الانتخاب بشكل أوسع من حزب الوفد.

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد قام بناؤها الرأسى منذ ١٩٤١ على مستويين رئيسيين هما الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد، بالإضافة إلى المركز العام (١٩)، الذى لايعد مستوى مستقلا بذاته وإنما يمكن اعتباره ملتقى البناء الرأسى مع البناء الأفقى للجماعة.

ووفقا لقانون جماعة الإخوان (٢٠) تعتبر الهيئة التأسيسية السلطة العليا، وهى تقوم مقام الجمعية العمومية أو المؤتمر العام. وتتكون من الإخوان الذين سبقوا بالعمل للدعوة. ومهمتها الإشراف العام على سير الدعوة ورسم الخطوط الرئيسية لسياسة الجماعة واختيار أعضاء مكتب الإرشاد ويتراوح عدد أعضائها بين ١٠٠ و١٥٠ عضواً.

إما مكتب الإرشاد العام فيتكون من ١٢ عضواً تنتخبهم الهيئة التأسيسية من بين أعضائها، بحيث يكون ٩ أعضاء من إخوان القاهرة و٣ فقط من الأقاليم. كما تنتخب الهيئة التأسيسية من الإخوان التسعة القاهريين

وكيلاً وسكرتيراً عاماً وأميناً للصندوق. ومدة عضوية المكتب سنتان. ويجوز انتخاب العضو لأكثر من مدة.

ويعتبر المركز العام نقطة التقاء البناء الرأسى للجماعة ببنائها الأفقى الذى لم يتبلور إلا مع نهاية الثلاثينيات. فحتى بداية الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك سوى شعب متناثرة فى بعض الأقاليم تتلقى تعليماتها من المركز العام الذى تفرعت عنه مكاتب إدارية فى بعض المحافظات وينقسم المكتب الإدارى إلى مناطق هى تقريبا نفس المناطق المقسمة إليها التفريعات الإدارية الحكومية (٣٠٠ منطقة). وتنقسم المناطق إلى شُعب، حيث تعتبر الشعبة هى الوحدة الأساسية لتنظيم الجماعة، وتتباين التقديرات حول العدد الذى بلغته هذه الشُعب عقب الحرب الثانية، حيث تتراوح هذه التقديرات بين ألف [٢١] وألف وخمسمائة [٢٢]، وألفين [٢٣].

وكانت شئون المكتب الإدارى تُدار عن طريق مجلس يتكون من رئيس يعينه مكتب الإرشاد، ونائب وسكرتير وأمين صندوق يتم انتخابهم [٢٤]، إلى جانب عضو خامس يمثل مكتب الإرشاد ويكون رأيه استشارياً، فلا يشترك فى التصويت على القرارات. كما كانت شئون مكتب المنطقة تُدار عن طريق مجلس يتكون من رئيس يعينه مكتب الإرشاد أو يكون رئيسا للشعبة الأساسية فى هذه المنطقة، وبالإضافة إلى جميع رؤساء الشعب فيها. أما الشعبة وهى الوحدة الأساسية للجماعة فيشرف عليها مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية لأعضاء الشعبة المقيدين، ويعين المركز العام رئيس الشعبة، ومن حق هذا المركز رفض مجلس الإدارة الذى تنتخبه الشعبة أو رفض أحد أعضائه، وتعقد الجمعية العمومية للشعبة اجتماعات سنوياً فى شهر محرم، ويتوفر النصاب القانونى بحضور نصف الأعضاء،

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة، ويجب إخطار مكتب الإرشاد العام بموعد الاجتماع قبل انعقاده بعشرة أيام، ويرسل إليه جدول أعمال الاجتماع، ويجوز لمكتب الإرشاد إرسال ممثل عنه لحضور الاجتماع، ويجب اعتماد قرارات الجمعية من المرشد العام قبل تنفيذها.

وتتمتع الشعبة بقدر معقول من الاستقلال طالما أنها تلتزم بسياسة الجماعة، وقد شبهها ميتشل بأنها «مركز عام مصغر» (٢٥). ويصف أحد قادة الجماعة المناقشات فى اجتماع مجلس إدارة الشعبة بأنها «تشبه برلماناً يتجلى فيه النظام والديمقراطية بأجمل معانيهما، فيدلى كل برأيه متوخياً المصلحة العامة مهتدياً بأضواء الفكرة الإسلامية، وتتلاقح الآراء ويخرجون منها بالرأى الذى ينتهون إليه سواء بالإجماع أو بالأغلبية»(٢٦).

وقد بدأت الجماعة عام ١٩٤٣ فى الأخذ بنظام الأسر بسبب اتساع نطاق العضوية، وتقوم فكرته على تجميع الأعضاء النشطين فى كل شعبة وتقسيمهم إلى أسر لاتزيد كل منها عن عشرة أفراد، وتنتخب كل أسرة نقيباً يقوم بتمثيلها أمام قيادة الشعبة، وتعتبر الأسرة وحدة متكاملة مسئولة بشكل جماعى عما تكلف به، وتكون كل أربع أسر عشيرة يرأسها نقيب الأسر الأولى من أسر العشيرة، وتشكل كل خمس عشائر رهطاً، وكل خمسة رهائط كتيبة. وقد أحال نظام الأسر الجماعة كلها إلى شبكة متصلة الحلقات ومتماسكة، ويرى أحد المؤرخين أن هذه الأسر كانت أقوى جهاز سياسى منظم فى مصر (٢٧).

ويصعب القول بأن نظام الأسر هذا يدعم الديمقراطية على مستوى الشعبة. فرغم أن الأسرة كانت تتمتع بقدر من الاستقلال التنظيمى النسبى، إلا أن هذا النظام من شأنه أن يضعف التفاعل على مستوى الشعبة، ويتيح فرصة أكبر للقيادة المركزية للسيطرة على الشعبة.

وعلى هذا النحو يبدو تنظيم جماعة الإخوان أكثر ديمقراطية فى بنائه الأفقى منه فى بنائه الرأسى. فقد أخذت الشعب و المناطق والمكاتب الإدارية بأسلوب الانتخاب باستثناء الرئيس الذى تختاره القيادة المركزية. ومعنى ذلك أن أغلبية مجالس إداراتها كانت منتخبة (٢٨) . أمـــا على المستوى الرأسى، فكانت القيادة المركزية للجماعة مغلقة. فبرغم أن مكتب الإرشاد ينتخب من الهيئة التأسيسية، إلا أن هذه الهيئة لاتختار بالانتخاب من قواعد الجماعة رغم توفر قدر من الممارسة الديمقراطية التى كانت تتيح إمكانية للأخذ بأسلوب الانتخاب. فكان هناك تصعيد للقيادات من الشعب إلى المناطق فالمكاتب الإدارية، ولكن الحلقة لاتكتمل حيث لاتقوم هذه المكاتب بانتخاب ممثلين لها فى الهيئة التأسيسية التى تعتبر مغلقة على نفسها حيث تختار أعضاءها بنفسها بعد أن قام المرشد الأول باختيارها. وكان هذا حائلا بالطبع دون أن يأتى مكتب الإرشاد معبراً عن إرادة الجماعة بالفعل. ومع ذلك فهو الذى يضع سياسة الجماعة وينفذها ويلزم التنظيم بأكمله بها. ويعكس تركيب مكتب الإرشاد نفسه مدى هامشية التنظيم الأفقى للجماعة حيث لايزيد ممثلو الأقاليم خارج القاهرة على ربع عدد أعضاء المكتب. ومعنى ذلك أن التنظيم الأفقى الذى كان أكثر ديمقراطية بقى محدود التأثير على نشاط الجماعة وخاضعاً للقيادة المركزية التى استأثرت بأهم السلطات والاختصاصات التى تركزت بدورها بين يدى المرشد العام الذى يتولى منصبه مدى الحياة دون منافسة.

فرغم أن قانون الإخوان لم يمنحه منفرداً سلطات بخلاف التى قررها لمكتب الإرشاد، إلا أن الفترة التى سبقت صدور ذلك القانون شهدت عملية متصلة هيمن بمقتضاها المرشد على الجماعة من خلال قيامه ببنائها.

لكن مع ذلك هناك شهادات من بعض قيادات الجماعة تؤكد أن المرشد العام الأول لم يكن ذا سلطات مطلقة. فلدينا شهادة صالح عشماوى القائلة بأن المرشد ألزم نفسه بقرارات مكتب الإرشاد رغم اعتقاده الشخصى بأن الشورى ليست ملزمة له (٢٩). كما توجد شهادة عبدالله السمان التى تؤكد أن المرشد الأول لم ينفرد باتخاذ قرارملزم (٣٠) وذلك فى معرض رده على أحد التقييمات التى اعتبرها مبالغاً فيها لمدى سلطات المرشد. فقد ذهب ذلك التقييم المبالغ فيه بالفعل إلى حد القول بأن «الناكص عن البيعة للمرشد مهدد بالخروج من ثياب المسلم» (٣١) وهو أمر تنفيه وقائع الانشقاقات العديدة التى تعرضت لها الجماعة، كما سيتضح فى المبحث الأخير من هذا الفصل. فالثابت أن المرشد لم يحكم على أى من المنشقين بالخروج على الإسلام.

ويجدر التنويه قبل الانتهاء من طبيعة الاتصال داخل جماعة الإخوان بأن الباحث تجاهل عمداً دراسة النظام الخاص للجماعة والذى يسمى أيضاً بالجهاز السرى، لأنه لم يكن مرتبطا ببنائها التنظيمى ارتباطاً عضوياً. فقد قرر المرشد الأول تكوينه عام ١٩٤٠ بهدف معلن هو الدفاع عن الدعوة ضد أعدائها والاستعداد للمشاركة فى مواجهة المؤامرة على فلسطين، وأحاطه بالسرية التامة على نحو تصعب معه دراسة العلاقات داخله.

أما الحزب الوطنى، فيعتبر أول حزب سياسى مصرى يعتمد على تنظيم حديث عند تأسيسه عام ١٩٠٧ بمعنى أنه أول حزب يعد لائحة رسمية ويعتمد على هيكل تنظيمى متطور (٣٢). وقد قام البناء الرأسى للحزب الوطنى على ثلاثة مستويات أولها الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل عام فى شهر ديسمبر تحت اسم المؤتمر الوطنى، وتختص بانتخاب اللجنة

الإدارية واعتماد ميزانية الحزب، والنظر فى اقتراحات الأعضاء، ومناقشة المسائل الحيوية للقطر المصرى.

وثانيها اللجنة الإدارية، وتتكون من ٣٠ عضواً خلاف رئيس الحزب تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات.

وثالثها اللجنة التنفيذية، التى تتكون من ثمانية أعضاء تختارهم اللجنة الإدارية ومن بينهم نائبا الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق. والمفترض فى هذا البناء أن تكون الجمعية العمومية هى السلطة العليا التى تنتخب قيادة الحزب ورئيسه، باستثناء رئيسه الأول مصطفى كامل الذى اختير رئيسا للحزب مدى الحياة، وتم تسجيل ذلك بوضوح فى المادة الأولى من لائحة الحزب[٣٣].

لكن الواقع أن السلطات التى تمتعت بها اللجنة الإدارية كانت تئول عملياً إلى اللجنة التنفيذية التى كانت تقوم بتسيير الحزب[٣٤].

والملاحظ أنه لم يكن هناك أسلوب محدد لاختيار أعضاء الجمعية العمومية، وإنما كان المفترض أن يحضرها جميع أعضاء الحزب وهو أمر مستحيل بطبيعة الحال.

ويمكن تفسير ذلك بهلامية البناء الأفقى للحزب الذى كان يعتمد على لجان فرعية، بالإضافة إلى فروع نادى الحزب بالقاهرة.

ويوجد خلاف بين المؤرخين حول تقييم دور هذه اللجان الفرعية، فيرى جولد شميث أنه كان لها دور فى بعض المناطق، وخاصة فى الدلتا، وبصفة أخص فى مدنها متوسطة الحجم حيث أنشئت فيها عشر لجان على الأقل عام ١٩٠٨، وست لجان أخرى عام ١٩٠٩[٣٥].

وأياً كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن البناء الأفقى للحزب الوطنى كان ضعيفاً بشكل واضح، رغم أنه كان أول حزب مصرى يمتد بناؤه التنظيمى إلى خارج مصر، حيث كانت جمعيات الطلاب المصريين الكبيرة فى أوروبا عام ١٩٠٨ تنظيمات تابعة للحزب فى الواقع(٣٦).

كما كان بناؤه الأفقى يفتقد الديمقراطية وفقاً لنص اللائحة المعدلة عام ١٩٠٨، الذى جرد هذه اللجان من أى اختصاصات باستثناء تنفيذ تعليمات قيادة الحزب وحرمها من المبادرة. لكن هذا لايعنى أن قيادة الحزب كانت قوية بعد رحيل مصطفى كامل الذى لم يتول رئاسته إلا لعدة أيام، والثابت أن مصطفى كامل كان شخصية قوية مسيطرة داخل الحزب(٣٧)، إلى حد أن بعض المؤرخين يصورون أعضاء الحزب على أنهم أتباع مخلصون له.

وقد أصابت وفاته الحزب بهزة كبرى، خاصة وأن خلفه محمد فريد كان يفتقد الجاذبية الشخصية التى تميز بها وقدراته على الخطابة والتأثير(٣٨).

ومن الصعب تجاهل تأثير الممارسات القمعية، التى تعرض لها الحزب خلال تلك الفترة من عهد كتشنر، على بنائه التنظيمى حيث أدت إلى تفجر خلافات داخل قيادته واستقالات متتابعة كما سيرد فى المبحث الأخير من هذا الفصل، وجاء انتقال مركز نشاط الحزب إلى أوروبا وتركيا بعد النفى الاختيارى لرئيسه محمد فريد عام ١٩١٢ ليساهم فى مزيد من إضعاف البناء التنظيمى للحزب والاتصال داخله، لكن هذا لايقلل من أهمية ضعف تنظيم الحزب من البداية، مما حال دون قدرته على الصمود. وتجدر الإشارة إلى اجتهاد يربط ذلك الضعف التنظيمى بعوامل اجتماعية تتعلق بالضعف الاقتصادى للطبقة الوسطى التى يذهب إلى أن الحزب كان

يعبر عنها، الأمر الذى جعل قيادته غير قادرة على أن تتطور بالأساليب التنظيمية للحزب لمواجهة القمع الذى تتعرض له (٣٩). لكن الواقع أن العلاقة بين الأساس الاجتماعى للحزب السياسى وبنائه التنظيمى ليست ثابتة على هذا النحو فى الدراسات المقارنة.

ثانياً: عملية صنع القرار الحزبى:

حدد القانون النظامى لحزب الوفد فى مادته العاشرة أسلوب إصدار القرارات اعتماداً على قاعدة الأغلبية، بحيث يتم ترجيح رأى الفريق الذى يؤيده الرئيس إذا تساوت الأصوات.

لكن يدل تتبع الخبرة العملية لاتخاذ القرارات الرئيسية فى الوفد على أن هذه القاعدة لم تكن تعمل فى معظم الأحيان، حيث كان رئيس الوفد يتخذ القرار حتى إذا لم تكن الأغلبية تؤيده، وخاصة فى فترة رئاسة سعد زغلول الذى اعتقد بقوة فيما أسماه «حق الرياسة»، ويمكن الإشارة إلى مثالين بارزين يوضحان اتجاه سعد زغلول إلى فرض قراراته على الأغلبية:

أولهما: عندما أراد سعد ضم حسن صبرى إلى عضوية الوفد ورفضت الأغلبية، قرر أن يضمه على عهدته باستخدام «حق الرياسة». كما ضم كلاً من محمود أبو النصر وحمد الباسل وجورج خياط ومصطفى النحاس وحافظ عفيفى دون العودة إلى زملائه فى الوفد (٤٠).

ثانيهما: عندما اتخذ أحد أخطر القرارات فى تاريخ الوفد، وهو قرار تشكيل الحكومة عام ١٩٢٤ بشكل منفرد. فبعد أن اتخذ القرار، راح يستخدم العديد من الوسائل لا ليقنع زملاءه به، وإنما ليحملهم على مجاراته. فعندما استدعاه الملك فى ٢٧ يناير ١٩٢٤ وطلب إليه تشكيل الحكومة، طلب أن يرجع إلى زملائه حيث استدعاهم الواحد بعد الآخر فلم تتفق

كلمتهم. ومع ذلك قرر تشكيل الحكومة، بل وأكد أنه لم يستفد من آرائهم وتبددت له أطماع بعضهم (٤١).

ويدل أسلوب اتخاذ القرارات فى الوفد حينئذ على أن سعد زغلول قام بالترتيب لها مع بعض قيادات الوفد المقربين إليه، كما حدث فى قرار تنظيم الوفد عام ١٩٢٤. فبعد تشكيل وزارة سعد، جرت مناقشات فى أوساط الوفد حول تحويله إلى حزب سياسى، وهو ما رفضه سعد بشدة لحرصه على الاحتفاظ بصيغة «الوكالة عن الأمة». لكنه فى الوقت نفسه كان بحاجة إلى تنظيم جديد للوفد يتيح له المزيد من إحكام السيطرة عليه، وخاصة بعد ما لاحظه من عدم انضباط بعض أعضاء الوفد خلال مناقشات مجلس النواب(٤٢). والثابت أنه طلب إلى وكيل الوفد حمد الباسل أن يتحرك لإيجاد صيغة تنظيمية للوفد، مما أسفر عن ظهور «هيئة الوفديين» فى ٢٦ إبريل ١٩٢٤ خلال اجتماع لأعضاء الوفد بمجلس النواب قرروا خلاله أن يُطلق على الوفد اسم «هيئة الوفديين».

ويظهر من وقائع ذلك الاجتماع أن الاقتراح الذى طرحه الباسل بخصوص تنظيم الوفد كان مرتبا مع زغلول(٤٣).

وقد اتسمت عملية اتخاذ القرار فى حزب الأحرار الدستوريين بوجود أنماط مختلفة لها حسب شخصية رئيس الحزب فى الغالب.

فالملاحظ أن هذه العملية اتسمت بطابع ديمقراطى قبل أن يتولى محمد محمود رئاسته وبعد رحيله. أما خلال فترة رئاسته للحزب، فقد اتسمت عملية اتخاذ القرار بالطابع الفردى أو بمشاركة مجموعة محدودة من قيادة الحزب فى بعض الأحيان.

فقد عرفت الفترة الأولى للحزب دوراً بارزاً لمجلس إدارته في هذه العملية كما يظهر من دراسة القرار الخاص باستقالة وزراء الحزب من حكومة أحمد زيور عام ١٩٢٥ إثر أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم». فكان مؤلف الكتاب الشيخ على عبدالرازق ينتمى إلى إحدى العائلات الرئيسية في الحزب. وقد غضب الملك فؤاد عليه لأن كتابه اصطدم بمساعى الملك لتولى الخلافة عقب إلغائها في تركيا عام ١٩٢٤. فأوعز إلى هيئة كبار العلماء بمحاكمة المؤلف وفصله عن منصبه كقاض شرعى. وكان حزب الأحرار شريكاً في الحكومة التى يقودها حزب الاتحاد، حيث تولى أحد قادته وهو عبدالعزيز فهمى وزارة الحقانية، وماطل في تنفيذ قرار فصل الشيخ على عبدالرازق، مما دفع الملك إلى إقالة فهمى في ٥ سبتمبر ١٩٢٥ فاجتمع مجلس إدارة الحزب، وقرر الثقة التامة في الوزير المقال وزميليه بالوزارة محمد على علوبة وتوفيق دوس.

لكن اختلف أعضاء المجلس حول فكرة استقالة هذين الوزيرين اللذين لم يكونا راغبين في الاستقالة. وإزاء ذلك تم اتخاذ القرار بالأغلبية، وجاء التصويت لصالح إلزام الوزيرين بالاستقالة، وأصر مجلس الإدارة على تنفيذ القرار، مما دفع توفيق دوس إلى الاستقالة من الحزب(٤٤). وثمة شهادة مهمة تؤكد أن الاتجاه الغالب في الحزب كان مؤيداً بالفعل الاستقالة من الحكومة(٤٥).

وقد ظل الطابع الديمقراطى لعملية اتخاذ القرار في الحزب مستمراً في بداية فترة رئاسة محمد محمود، الذى كان حريصاً على موافقة مجلس الإدارة على أى قرار، ويظهر ذلك من تراجعه عن اقتراحه بتعديل الدستور خلال مفاوضاته مع الإنجليز عام ١٩٢٩ (مفاوضات محمد محمود-

هندرسن) بهدف تدعيم سلطة الحكومة تجاه البرلمان، لكن هذا الاقتراح لم يجد قبولاً فى قيادة الحزب فعدل عنه[٤٦].

لكن محمد محمود لم يلبث أن اتجه للانفراد بالقرار أو إشراك عدد محدود من قيادات الحزب معه فى بعض الأحيان، ويمكن الإشارة إلى الأمثلة التالية:

* قرار رفض المشاركة فى حكومة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠، وإعلان أن من يشترك فيها من أعضاء الحزب يعتبر مفصولا. فقد اتخذ محمود ذلك القرار منفرداً أو بشكل فورى عندما عرض صدقى الأمر، ولم يقبل طرحه للمناقشة فى مجلس إدارة الحزب [٤٧].

قرار قبول تشكيل الحكومة فى يناير ١٩٣٨. فقد اتخذه محمد محمود بشكل منفرد أيضاً، وأبلغه للدكتور محمد حسين هيكل بالصيغة التالية: «سأؤلف الوزارة بعد ثلاثة أيام، وسيكون لك مكان فيها»[٤٨].

كما انفرد باختيار وزراء الحزب فى هذه الحكومة[٤٩].

* قرار إخراج عبدالعزيز فهمى من هذه الحكومة عندما أيد تشكيلها فى إبريل ١٩٣٨، حيث اتخذه محمد محمود منفرداً بل ودون تشاور مع الوزير الذى تم إعفاؤه[٥٠].

والملاحظ أن فكرة التوافق، التى ظهرت بشكل جزئى فى المرحلة الأولى لحزب الأحرار الدستوريين، تعتبر أهم ما يميز عملية اتخاذ القرار فى جماعة الإخوان نتيجة الاهتمام بأن تصدر القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية، الأمر الذى فرض أسلوباً معيناً مهماً يقوم على الاتصال الشخصى بالأعضاء لإقناعهم بالقرار المراد إصداره [٥١].

والواضح أنه من الصعب حدوث ذلك فى أى تنظيم إلا إذا كانت هناك شخصية ذات نفوذ معنوى هائل يتيح لها التأثير على الأعضاء فعلى سبيل المثال كان المرشد يتحكم فى القرارات المتعلقة بعضوية الهيئة التأسيسية للجماعة فضلاً عن رؤساء المكاتب الإدارية والمناطق والشعب، وينفى أحد الجماعة أن يكون دور المرشد العام فى هذا المجال اعتداء على حق الهيئة التأسيسية فى اختيار من تريد وما تريد. ويفسر ذلك بأن من حقه، وهو الذى يباشر كل المسئوليات بنفسه وبمن حوله من القيادات، أن يقدم إلى الهيئة تقريراً عن كل فرد منهم ومدى بلائه فى الدعوة أو تقصيره فى حقها. كما أن من حقه أن يستعين بمن يشاء من الإخوان خارج نطاق القيادات الرسمية(٥٢).

ولم تكن سيطرة المرشد العام على القرارات المتعلقة بالتجنيد للمستويات العليا للجماعة قاصرة على عهد حسن البنا، وإنما امتدت إلى عهد الهضيبى الذى استعان بمجموعة من الإخوان من خارج مكتب الإرشاد الذى كان قائماً عند توليه منصبه، وهى مجموعة يصفها أحد أفرادها بأنها كانت موضع ثقته واطمئنانه (٥٣)

ورغم أن المرشد كان يسعى لأن تصدر القرارات بالإجماع، فلم يكن بمقدروه دائما أن يحقق ذلك، وبالتالى كان يضطر لإصدار بعض القرارات ضد موقف الأغلبية. ومن أمثلة ذلك قرار تنازل حسن البنا عن الترشيح لانتخابات مجلس النواب عام ١٩٤٢ فى الإسماعيلية. فقد طلب منه رئيس الوفد مصطفى النحاس التنازل وهدده بحل الجماعة، لكنه لم يستطع إقناع مكتب الإرشاد الذى رفض التنازل. ومع ذلك اتخذ هو القرار وقام بتنفيذه تحت شعار الحرص على استمرار الجماعة، ويصف أحد قادة الجماعة ذلك

القرار بأنه كان أحد المواقف القليلة التى جاء فيها قرار المرشد العام صدمة لمشاعر الإخوان، لأنهم شعروا بأنه أضاع فرصة لو تمسكوا بها لأفادت الدعوة أعظم فائدة(٥٤).

لكن يظل بالإمكان القول بأن المرشد العام كان قادراً فى معظم الأحوال على إقناع قيادة الإخوان بالقرار الذى يريده. ومن أمثلة ذلك قرار تعديل النظام الأساسى للجماعة (٥٥) الذى عقد له حسن البنا اجتماعاً للهيئة التأسيسية من ٨ سبتمبر ١٩٤٥ وتمكن من احتواء التحفظات التى كانت قائمة لدى بعض أعضائها تجاه هذا التعديل. وهناك أيضا قرار تأييد وزارة إسماعيل صدقى عام ١٩٤٦، والذى صدر عن الهيئة التأسيسية بعد أن تبناه البنا عقب اتصال صدقى به. والملاحظ أن البنا كان حريصاً على توفير الإجماع لهذا القرار بالذات إلى حد أنه جمع الهيئة التأسيسية مرتين إحداهما عقب اتصال صدقى به والأخرى بعد لقائهما الذى عرض البنا خلاله مطالب الإخوان التى تم الاتفاق عليهما فى الاجتماع الأول للهيئة وقبل صدقى بعضها. وقررت الهيئة فى النهاية أنه لولا وقوف الإخوان وراء هذه الوزارة ما سارت فى الطريق الذى حددوه لها (٥٦).

لكن الثابت أن المرشد الثانى للجماعة حسن الهضيبى لم يتمتع بهذه القدرة، وخاصة بعد أن تزايدت الانقسامات فى صفوف الجماعة عشية ثورة ١٩٥٢ وبعدها. فمع أواخر عام ١٩٥١ ظهرت مؤشرات على أنه لم يعد قادراً على التأثير ليس فقط على بعض القيادات القديمة للجماعة، ولكن أيضاً على مجموعات من الشباب، واتضح ذلك عندما اكتفى بتوجيه نقد غير مباشر لاجتماع عقدته مجموعة من شباب الإخوان إثر إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصدرت عنه قرارات تجرم العودة للمفاوضات وتحرم التعاون مع

الإنجليز وتدين القوانين المقيدة للحريات. فقد صرح الهضيبى بأن أعمال العنف لاتؤدى لإخراج الإنجليز من البلاد، وبأن الكفاح العملى قد يأخذ صوراً مختلفة غير مقاطعتهم، مؤكداً أنه لاقيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للإخوان(٥٧).

وظهرت محدودية تأثير الهضيبى على عملية اتخاذ القرار بوضوح أكثر عقب ثورة ١٩٥٢، وخاصة عندما طرحت فكرة مشاركة الإخوان فى الحكم. فثمة ما يرجح أن قرار الجماعة بعدم المشاركة فى وزارة محمد نجيب فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ كان مخالفاً لرغبته، حيث كان قد وافق على مشاركة الجماعة فيها ورشح بالفعل ثلاثة من الإخوان هم أحمد حسن الباقورى وحسن العشماوى ومنير الدلة، لكن مكتب الإرشاد رفض ذلك، وخاصة بعد أن اعترض مجلس قيادة الثورة على اثنين هما العشماوى ودلة(٥٨).

كما ظهر ذلك عندما عجز عن إقناع الأغلبية فى الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد بأن تعلن الجماعة عن نفسها دينية بحتة عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب فى سبتمبر ١٩٥٢، حيث أصرت هذه الأغلبية على التمسك بإعلان الجماعة هيئة سياسية على أساس أن هذا أقرب إلى فكر الإخوان وفهمهم للإسلام وهو أنه لايفرق بين الدين والدولة، وكان رد فعل الهضيبى هو أن لزم منزله وهدد بالاستقالة ما لم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها (٥٩).

أما بشأن الحزب الوطنى، فينبغى التمييز فى عملية اتخاذ القرار داخله بين مرحلتين: مرحلة انتشاره الواسع وقيادته للحركة الوطنية حتى بدء الحرب العالمية الأولى، ومرحلة تراجعه، أو «هبوطه إلى الحضيض» على

حد تعبير أحد الدارسين(٦٠)، حيث تحول إلى حزب أقلية صغير لاوزن له، فقد تميزت المرحلة الأولى بوجود قدر من الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرار بالمقارنة مع المرحلة الثانية، التى تركزت فيها سلطة القرار فى مجموعة محدودة تكاد تقتصر على شخص فى معظم الأحوال.

وبالنسبة للمرحلة الأولى، يمكن التمييز أيضاً بين فترة وجود محمد فريد فى مصر حتى ١٩١٢ ثم الفترة التالية التى اتسمت بدرجة أعلى من ديمقراطية اتخاذ القرار. ففى الفترة الأولى من تلك المرحلة، كان لرئيس الحزب دور كبير، وإن لم يصل إلى حد الانفراد الكامل باتخاذ القرار. فقد كان هناك دور لقيادات الحزب فى اللجنة الإدارية أساساً فى أكثر من مجال مثل إقرار الخطب التى تلقى باسم الحزب، حيث تشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض من خمسة أعضاء. كما وجدت لجنة سياسية خاصة من عشرة أعضاء للنظر فى الأمور المتعلقة بسياسة الحزب، إلى جانب اللجنة الإدارية(٦١).

وكانت قرارات رئيسية تتخذ فى اجتماعات اللجنة الإدارية، مثل قرار إعلان الاحتجاج على تقييد الصحافة فى مارس ١٩٠٩ (٦٢). لكن دور محمد فريد فى اتخاذ هذه القرارات تراجع كثيراً بعد خروجه من مصر، وأصبح عليه أن يقبل بالقرارات التى تتخذها اللجنة الإدارية فى القاهرة بما فيها تلك التى تتعلق بسلوكه السياسى.

أما فى المرحلة الثانية للحزب، فالواضح من مذكرات سكرتيره العام خلالها أن معظم القرارات كانت تتخذ بالشاور بينه وبين رئيس الحزب(٦٣).

خلاصة:

يتضح من هذا المبحث أن نمط توزيع السلطة والاختصاص فى هذه الأحزاب اتسم بدرجة عالية من المركزية التى تفاوتت، مع ذلك، من

حزب لآخر تفاوتاً طفيفاً. بالنسبة للبناء التنظيمى، كان حزب الوفد أكثر مركزية على المستويين الرأسى والأفقى فى ظل غياب شبه كامل لأسلوب الانتخاب الذى كان قاصراً على قاعدة الهرم فى البناء الأفقى فحسب، أى اللجان الفرعية كانت تنتخب رئيساً وسكرتيراً فى بعض الأحيان، ولجان الدوائر التى كانت تُنتخب من جمعية عمومية فى بعض الحالات التى كانت فيها هذه اللجان سابقة فى نشأتها على لجان المديريات التى تتبعها الدوائر.

كما اتسم بناء حزب الوفد بدور محورى مهيمن لرئيسه بدرجة أعلى مما عرفه حزب الأحرار والحزب الوطنى. فقد تميز حزب الأحرار بالذات بمحدودية دور رئيسه فى عملية الاتصال خلال الأعوام السبعة الأولى قبل أن يتولى محمد محمود رئاسته عام ١٩٢٩ حيث تعاظم هذا الدور حتى رحيله عام ١٩٤١ ليتراجع نسبياً بعد ذلك. ورغم أن حزب الأحرار اعتمد فى بنائه على أسلوب الانتخاب بشكل أوسع قليلاً من الوفد، فقد تشابها فى غلبة الطابع المركزى عليهما.

والملاحظ أن بناء جماعة الإخوان تميز على بقية أحزاب تلك الفترة باهتمام بارز بالبناء الأفقى الذى كان أكثر ديمقراطية فى بعض جوانبه من البناء الرأسى، حيث أخذت الشُعب والمناطق والمكاتب الإدارية بأسلوب الانتخاب فى اختيار أعضاء مجالسها دون الرئيس الذى كان معيناً من قبل المركز العام. أما البناء الرأسى للجماعة فقد افتقد الديمقراطية بسبب عدم انتخاب الهيئة التأسيسية التى تقوم بانتخاب مكتب الإرشاد . فكان انغلاق هذه الهيئة يحول دون أن يأتى مكتب الإرشاد معبراً عن إرادة قواعد الجماعة، مما أتاح للمرشد العام الهيمنة عليها.

وكان بناء الحزب الوطنى فى سنواته الأولى، قبل أن يصيبه التدهور منذ ١٩١٣، ذا طابع معاكس لبناء جماعة الإخوان، حيث كان أكثر ديمقراطية فى بنائه الرأسى. فكانت جمعيته العمومية تنتخب قيادة الحزب بشكل دورى انتخاباً حراً، ولم يكن لرئيسه هيمنة كاملة، لكن كانت هذه فترة قصيرة للغاية تدهورت أوضاع الحزب بعدها، قبل أن يُعاد بناؤه عام ١٩٢٤ على أسس أبعد ما تكون عن الديمقراطية حيث أصبح الاتصال يتم فى اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل.

وعلى صعيد أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية، كان حزب الوفد أقلها ديمقراطية حيث كان الأسلوب الفردى هو السائد لانفراد رئيس الوفد باتخاذ أهم القرارات، الأمر الذى لم يكن معروفا فى حزب الأحرار إلا خلال فترة رئاسة محمد محمود عندما تغلب الأسلوب الفردى أو الشللى بمعنى مشاركة مجموعة محدودة من قيادات الحزب الموالية له فى اتخاذ بعض القرارات. ففى هذا الحزب، كان أسلوب اتخاذ القرارات يختلف حسب شخصية رئيسه، حيث كان لمجلس إدارته دور بارز فى هذه العملية خلال عهدى عدلى يكن وعبدالعزيز فهمى. ورغم التراجع النسبى لهيمنة رئيس الحزب على اتخاذ القرار بعد رحيل محمد محمود، فلم يسترد مجلس الإدارة دوره فيها كما كان عليه فى السنوات السبع الأولى.

وفى جماعة الإخوان، اتسمت عملية اتخاذ القرار باللجوء إلى التوافق نتيجة الحرص على صدور القرارات بالإجماع، وساعد على ذلك النفوذ المعنوى الهائل للمرشد الأول الذى كان قادراً فى معظم الأحوال على إقناع قيادات الجماعة بالقرار الذى يريده، وهى القدرة التى لم تتوفر للمرشد الثانى.

أمـا الحـزب الوطنى فـقـد تمـيـزت مـرحلتـه الأولى بوجـود قـدر من الديمقراطية فى عملية اتخاذ القرار اختفى بعد ذلك عندما أُعيد بناؤه منذ عام ١٩٢٤.

هوامش المبحث الخامس (الفصل الثانى)

١ - جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ إلى ١٩٥٢، ترجمة سامى الليثى (القاهرة: مكتبة مدبولى، د. ت) ص١٧٥.

٢ - سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ص ص ١٦٢ - ١٦٤.

٣ - أحمد حسين، إيمانى فىَّ (القاهرة: مطبعة الرغائب، ١٩٤٦) ص٢٥.

٤ - د. رفعت السعيد، أحمد حسين. كلمات ومواقف (القاهر: العربى للنشر والتوزيع ١٩٧٩) ص٧٤.

٥ - راجع: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، مصدر سابق، ص٤١٤ - ٤١٥.

٦ - حول هذه اللجنة، راجع: د. محمد أنيس، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩. الجزء الأول: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت) ص ص ١١ - ١٣.

٧ - انظر لمزيد من التفاصيل: Marius deeb, party politics in egypt: The wafd and his rivals 1919 - 1939 (London: Ithaca press, 1979)pp. 44 - 49.
وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث لم يجد أساسا لرواية السيد فؤاد سراج الدين عن تركيب الهيئة الوفدية التى قال إنها كانت تضم الشيوخ والنواب الوفديين إضافة إلى أعضاء الشيوخ والنواب السابقين الذين لم يعاد انتخابهم ومرشحى الوفد الذين لم ينجحوا فى الانتخابات راجع: محضر حديث فؤاد الدين فى د. عبدالعظيم رمضان، عبدالناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة: مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٦) ص ص ٣٥٣ - ٣٦١.

8 - Ibid., pp 111 112.

٩ - محمد إبراهيم الجزيرى، آثار الزعيم سعد زغلول - عهد وزارة الشعب، الجزء الأول (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٧) ص١٣٠.

10- Marius deeb. op. cit., p. 115

١١ - أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد المجلد الأول (القاهرة، د. ن: ١٩٢٦) ص٧٥٥

١٢ - د. محمود زايد، الحركة الوطنية المصرية الحديثة (بيروت: الدار المتحدة للنشر ص ١٣٠)

13 - Marius deeb. op. cit., p. 117

١٤ - د. عبدالخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (بيروت: دار العودة: القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٥) ص١٢٧.

١٥ - د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ (القاهرة: دار المعارف) ص ص ٨٠ - ٨٧.

١٦ - عبدالعزيز فهمى، هذه حياتى (القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠) ص١٤٩.

١٧ - محمود تيمور، ملامح وغضون (القاهرة: د.ن ١٩٥٠) ص ص ٥٢ - ٥٣.

١٨ - د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧) ص ٣٠٧.

١٩ - راجع: - محمد شوقى زكى، الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٥٤) ص ص ٩٩ - ١٠٨.

- د. ريتشارد ميتشل ، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، الجزء الثانى ترجمة منى أنيس وعبدالسلام رضوان (القاهرة: مكتبة مدبولى، د،ت) ص ص ١٤ - ٤٤.

- محمود عبدالحليم، الإخوان المسلمون - أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل، الجزء الأول (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ١٩٧٩) ص ص ٢٢٢ - ٢٢٥.

٢٠ - بدأت الإجراءات لوضع أول لائحة تنظيم وتقنين العمل فى الجماعة بين عامى ١٩٣٠ و١٩٣١. وفى سبتمبر ١٩٤٥ أقرت الجماعة قانوناً معدلا قدمه حسن البنا، وأطلق عليه (قانون النظام الأساسى لهيئة الإخوان المسلمين العامة) ،والذى بقى رغم تعديلات ١٩٤٨ وإضافات ١٩٥١ القانون الأساس للجماعة انظر : د. ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص١٣.

٢١ - انظر: جابر رزق، الدولة والسياسة فى فكر حسن البنا (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ص٤١.

٢٢ - انظر: محمد شوقى زكى ، مصدر سابق، ص١٠٣.

٢٣ - انظر: محمود عبدالحليم: الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل، الجزء الثانى ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص٢١.

٢٤ ـ يقول ميتشل إن مكتب الإرشاد يعين مجلس المكتب الإدارى بكامله (مصدر سابق، ص٣٧). لكن الأرجح أن المكتب كان يعين رئيس ذلك المجلس فحسب (محمد شوقى زكى، مصدر سابق ص١٠٧).

٢٥ ـ د. ريتشارد ميتشل، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق ص٤٢.

٢٦ ـ محمود عبدالحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٢٤٨.

٢٧ ـ د. رفعت السعيد، حسن البنا... متى ، كيف، ولماذا؟ مصدر سابق، ص٧١.

28 -Moruis Deeb. op. cit.P. 106.

٢٩ ـ طارق البشرى، مصدر سابق، ص١٧٣.

٣٠ ـ محمد عبدالله السمان، حسن البنا ـ الرجل والفكرة (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٨) ص١٠٠.

٣١ ـ د. رفعت السعيد، حسن البنا: متى ، كيف ولماذا؟ مصدر سابق، ص٦٨.

٣٢ ـ يتفق على ذلك كل من: ذكريا سليمان بيومى، الحزب الوطنى ودوه فى السياسة المصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣ (القاهرة: الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص٢٥١ ـ د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير، الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ ـ ١٩١٥ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧، ص٧. آرثر إدوارد جولد شميث، الحزب الوطنى المصرى: مصطفى كامل.. محمد فريد، ترجمة فؤاد دوارة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.

٣٣ ـ انظر نبذة وافية عن هذه اللائحة فى: أحمد رشاد، مصطفى كامل حياته وكفاحه (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٥٨) ص ص ٢٧٩ ـ ٢٨١. انظر كذلك: عبدالرحمن الرافعى، مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، الطبعة الرابعة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢) ص ص٢٦٧ ـ ٢٦٨.

٣٤ ـ د. زكريا سليمان بيومى، مصدر سابق، ص ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

٣٥ ـ أرثر إدوارد جولد شميث، مصدر سابق، ص ١٧٣.

٣٦ ـ أرثر إدوارد شميث، مصدر سابق، ص١٩٤.

٣٧ ـ المصدر السابق، ص٤٦. وأحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، مصدر سابق، ص ١٦٩.

٣٨ ـ محمد زكى عبدالقادر، محنة الدستور، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٣) ص ٣٨

٣٩ ـ فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى، (القاهرة: مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٨) ص١٢٤.

٤٠ ـ د. عبدالخالق لاشين، ص ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

٤١ ـ المصدر السابق، ص٣٥٢. ٣٥٦.
٤٢ ـ د. محمود زايد، مصدر سابق، ص١٣٥.
٤٣ ـ راجع وقائع الاجتماع فى: محمد إبراهيم الجزيرى، مصدر سابق، ص ص ١٢٦ ـ ١٣١.
٤٤ ـ انظر التفاصيل فى: د، أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ص ٣٤٢ ـ ٣٤٦.
٤٥ ـ محمد على علوبة، مصدر سابق ص ص ١٦٩ ـ ٢٧٠.
٤٦ ـ سنية قراعة، نمر السياسة المصرية، (القاهرة: مكتب الصحافة الدولى، د. ت) ص٢٤٥.
٤٧ ـ المصدر السابق، ص ٢٢٥.
٤٨ ـ د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ا لجزء الثانى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧) ص٤٩.
٤٩ ـ المصدر السابق، ص٥٠.
٥٠ ـ المصدر السابق، ص ٨٦.
٥١ ـ محمد شوقى زكى، مصدر سابق، ص١٠٧ ـ ١٠٨. وطارق البشرى، مصدر سابق، ٦٢.
٥٢ ـ محمود عبدالحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ. رؤية من الداخل، الجزء الثالث ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ (الإسكندرية: دار الدعـوة للطبع والنشـر والتـوزيع، ١٩٨٧) ص ص ١٩١ ـ ١٩٢.
٥٣ ـ المصدر السابق، ص١٩٢.
٥٤ ـ محمود عبدالحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ٢٩٥. ٢٩٦.
٥٥ ـ انظر جابر رزق، الدولة والسياسة فى فكر حسن البنا، مصدر ص ص ٤٠ ـ ٤١. وريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مصدر سابق، ص١٣.
٥٦ ـ محمود عبد الحليم الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.
٥٧ ـ طارق البشرى، مصدر سابق، ص ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.
٥٨ ـ د. عبدالعظيم رمضان، عبدالناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مصدر سابق، ص١٧٧.
٥٩ ـ المصدر السابق، ١٢١ ـ ١٢٣.
٦٠ ـ زكريا سليمان بيومى، مصدر سابق، ص٨١.
٦١ ـ د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص ص ٦٣ ـ ٦٤.
٦٢ ـ د. عبدالعزيز رفاعى، مصدر سابق، ص ٨٩.
٦٣ ـ راجع: عبدالرحمن الرافعى، مذكرات ١٩١٩ ـ ١٩٥١ (القاهرة: دار الهلال ١٩٥٢) ص ص ٨٦ ـ ٨٨، ٩٦.

المبحث السادس

العلاقة بين النخبة والأعضاء فى الأحزاب المصرية ١٩٠٧-١٩٥٢

يتناول هذا المبحث طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء داخل الأحزاب التى تم اختيارها خلال الفترة ١٩٠٧ ـ ١٩٥٢، وهى الوفد والأحرار الدستوريون وجماعة الإخوان والحزب الوطنى والمقصود بذلك هو تبين مدى ديمقراطية هذه العلاقة، بمعنى مدى فرصة مشاركة المستوى القاعدى فى إدارة شئون هذه الأحزاب وتوجيه سياساتها والقيام بدور فاعل فيها.

أولا: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء:

لم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث فى أحزاب تلك الفترة إلا فى الحزب الوطنى لمدة سنوات قليلة عقب تأسيسه، وفى جماعة الإخوان بدرجة ما. وعرف حزب الأحرار الدستوريين فكرة المؤتمر العام لكنه لم ينعقد سوى مرتين.

أما حزب الوفد فلم يعرف المؤتمر العام بأية صورة، ولم يتضمن قانونه أية إشارة إليه، لكن عندما جرت عملية إعادة تنظيم الوفد عام ١٩٢٤،

تشكلت «هيئة الوفديين» من أعضاء مجلس النواب والشيوخ وممثلين اثنين عدد كل مديرية يزيد عدد نوابها عن ١٤ نائباً أو ممثلا عن كل مديرية يقل عن نوابها عن ذلك. وقد كان دور هذه الهيئة ذا طابع موسمى و يصعب اعتبارها بديلا عن المؤتمر العام للحزب.

كما عرف الوفد نوعاً من المنتدى السياسى هو «النادى السعدى» الذى أنشئ عام ١٩٢٤ ليكون مقراً لمداولات الأعضاء[١]، ومن ثم كان ذا طابع غير رسمى، ولذلك يمكن القول بأن العلاقة بين القيادة والأعضاء فى حزب الوفد كانت علاقة فى اتجاه واحد، من أعلى إلى أسفل، وارتبط ذلك بالطابع الهلامى لهيكله التنظيمى والناتج عن رؤية قيادته له على أنه يمثل الأمة كلها.

واعتمد هذا الهيكل على الجماهيرية الواسعة للوفد، والتى لم يتم تنظيمها جيداً. وهذا ما يفسر عجز الهيكل التنظيمى للوفد عن التعبير عن حقيقة نفوذه الشعبى فى الشارع المصرى[٢].

ومعنى ذلك أن الوفد استعاض عن تنظيم قواعده بالعلاقة المباشرة بين قيادته والشارع السياسى بوجه عام، وكانعكاس للظروف التى نشأ فيها وأتاحت أن يضع الشعب ثقته فى هذه القيادة، ويجعلها موضع آماله فى تحقيق الاستقلال الأمر الذى جعل لها طابعاً أبوياً. وإذا كان هذا هو الوضع على الصعيد الشعبى العام، فمن باب أولى أن يكون قائماً على مستوى أعضاء الوفد حيث نص قانونه على أن عضو الوفد ينفذ ما يصدر إليه من توجيهات مادامت فى خدمة الشعب[٣].

وفى هذا السياق كان من الطبيعى أن يتبلور مفهوم خاص للزعامة الوفدية، ارتبط بنظرية «الوكالة عن الأمة المصرية» وبالطريقة الفريدة التى

تكون بها الوفد وهى طريقة التوكيل الشعبى[٤] وإذا كان حزب الوفد لم يعرف صيغة المؤتمر العام فقد عرفها حزب الأحرار الدستوريين تحت اسم الجمعية العمومية التى انعقدت عند تأسيسه فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٤. فقد تم الاتفاق على اعتبار الاجتماع التأسيسى للحزب جمعية عمومية، وتباينت الروايات حول عدد الأعضاء الذين شاركوا فى هذا الاجتماع حيث تراوحت بين ٣٠٠[٥] و ٤٠٠[٦].

ونصت لائحة الحزب على أن تتألف الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين فى الحزب. وكان هذا متسقاً مع طبيعته كحزب كادر.

لكن الجمعية العمومية للحزب لم تنعقد إلا مرتين فقط بعد ذلك:

الأولى: فى يناير ١٩٤٢ تحت ضغط من نواب الحزب بهدف توحيد كلمته بعد أن كادت الانقسامات والأزمات تعصف به

والثانية: فى فبراير ١٩٥١ بهدف تجديد مجلس الإدارة.

وبذلك كانت هذه الجمعية معطلة فى العادة مما أدى إلى تكوين مجالس إدارة الحزب بشكل غير ديمقراطى. والواضح أن هذه الجمعية لم تنعقد بعد الاجتماع التأسيسى للحزب إلا فى ظروف كانت وحدة الحزب فيها مهددة.

والملاحظ على هذا النحو أنه رغم تشابه الوضع فى حزبى الوفد والأحرار الدستوريين من حيث غياب المشاركة القاعدية الذى ينعكس فى غياب المؤتمر العام فى الوفد ووجود صيغة هشة له فى الأحرار فإن هذا الوضع كان نتاج عوامل مختلفة. فمحورية دور رئيس الحزب التى أدت إلى هذا الوضع فى حزب الوفد لم تكن معروفة فى حزب الأحرار إلا لفترة قصيرة خلال رئاسة محمد محمود، كما لم تكن زعامته لقوة الزعامة

الوفدية. ولذلك كان العامل الرئيسى وراء غياب المشاركة القاعدية فى حزب الأحرار الدستوريين يرتبط بطبيعة هذا الحزب كحزب نخبوى لاتعترف قيادته بدور الجماهير فى الحياة العامة، وكانت عضوية الحزب محدودة لهذا السبب، ولاشتراط نصاب مالى كبير فضلا عن اقتصارها فى البداية على من يزيدون على ٢٥ عاماً، الأمر الذى حال دون انضمام الكثير من الفئات له[٧]، إضافة إلى قصور جهازه التنظيمى عن التغلغل فى الأقاليم كما سبقت الإشارة.

ورغم أن عضوية الحزب المحدودة لاتتيح مجالا للتمييز بين قيادته فى مجلس الإدارة وقواعده فى الجمعية العمومية على أساس معيار النخبة - الجماهير حيث كان معظم أعضائه إن لم يكن كلهم من النخبة المتميزة اجتماعياً، فالواضح أنه حدث تمايز داخله على أساس الحلقة الضيقة من القادة فى مواجهة بقية الأعضاء.

وقد كان الوضع مختلفاً بالنسبة لجماعة الإخوان والحزب الوطنى، فقد عرفنا صيغة المؤتمر العام بشكل أكثر تحديداً، واختلفت ممارسة الإخوان لهذه الصيغة بين مرحلتين:

أولهما: بين عامى ١٩٣٢، ١٩٤١، حيث تم عقد ستة مؤتمرات تحت اسم «المؤتمر العام».

وثانيهما: بعد ١٩٤١ عندما تم تشكيل جمعية تأسيسية أصبحت تقوم مقام هذا المؤتمر.

والملاحظ فى تنظيم الإخوان أنه بدأ بدور فردى للمرشد الأول حسن البنا الذى شكل حوله نخبة أخذت فى تأسيس الجماعة حتى انعقد مؤتمرها العام الأول فى مايو ١٩٣١. وتلته خمسة مؤتمرات فى ديسمبر ١٩٣٢، ومارس ١٩٣٥، ومارس ١٩٣٦، ويناير ١٩٣٩، ويناير ١٩٤١[٨].

وكانت المشاركة فى هذه المؤتمرات مقصورة على الأعضاء العاملين والمجاهدين الذين يمثلون أعلى مراتب العضوية فى الجماعة، حيث توجب مرتبتان أخريان أدنى مستوى هما الأخ المساعد والأخ المنتسب.

لكن لائحة عام ١٩٤٥ اختصرت هذه المستويات الأربعة إلى مستويين فحسب هما عضو تحت الاختبار وعضو عامل ومعنى ذلك أن أسلوب اختيار أعضاء المؤتمر العام كان أسلوباً نخبوياً وليس ديمقراطيا، حيث لم يقم على حق قواعد الجماعة فى انتخاب مندوبين لها إلى هذا المؤتمر، ومع ذلك كان أداء هذه المؤتمرات يتسم بطابع ديمقراطى من حيث حرية المناقشة فحسب، حيث لم يكن من صلاحيته انتخاب المستويات القيادية للجماعة، وبتشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة عام ١٩٤١، حلت محل المؤتمر العام وضمت فى البداية مائة عضو اختارهم المرشد العام.

ولم يزد عدد أعضائها حتى أوائل الخمسينيات عن ١٥٠ عضواً [٩]، حيث كان يتم إسقاط العضوية عن ١٠ واختيار من يحل محلهم كل عام[١٠]. وكان جدول أعمالها يتضمن البنود التقليدية لأى مؤتمر عام حزبى مثل مناقشة تقرير المرشد العام عن النشاط، وتقرير المراجع عن حسابات العام المنصرم وميزانية العام المقبل، واختيار أعضاء جدد محل الأعضاء العشرة الذين تسقط عضويتهم[١١]، ولاتتوفر بيانات حول مدى ديمقراطية المناقشات داخل هذه الهيئة حتى يمكن مقارنتها بالمؤتمرات العامة السابقة عليها. لكن الواضح أن أسلوب تشكيلها لم يكن أكثر ديمقراطية من تلك المؤتمرات، فالمعايير الثلاثة التى تشكلت بناء عليها فى البداية ظلت قيداً على إمكان الانضمام إليها رغم الاعتماد على أسلوب الانتخاب فى تجديد عشرة أعضاء كل عام، لكنه ليس انتخاباً حراً

ولانتخاباً من أسفل إلى أعلى وإنما انتخاب داخلى فى الهيئة نفسها على أساس ترشيحات يقدمها المرشد العام.

وهكذا يمكن القول بأن جماعة الإخوان عرفت صيغة المؤتمر العام بالمعنى الحديث نسبياً لكن بشكلين مختلفين كان كلاهما أفضل حالا من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، وإن لم يتوفر فيهما ذلك القدر من الممارسة الديمقراطية الذى عرفه المؤتمر العام للحزب الوطنى فى سنواته الأولى. فقد عرف هذا الحزب فى بدايته صيغة حديثة للمؤتمر العام. وقد وصف لاندو المؤتمر الأول للحزب الذى انعقد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ بأنه تم على الطريقة الأوروبية، وبالتالى ذهب إلى أن الحزب الوطنى كان أول تنظيم حزبى حقيقى فى مصر[١٢].

وقد انعقد المؤتمر العام للحزب، والذى كان يطلق عليه «المؤتمر الوطنى» ثلاث مرات بعد ذلك: فى ديسمبر ١٩٠٨ ويناير ١٩١١، ومارس ١٩١٢، ثم توقف لرحيل محمد فريد عن مصر ثم قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من قيود وتراجع لدور الحزب.

وتدل أعمال هذه المؤتمرات الأربعة التى عقدها الحزب خلال خمس سنوات على توفر قدر مقبول من الديمقراطية، وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار عنصر الزمن حيث كان تطور الحياة الحزبية بمصر لايزال فى مرحلة مبكرة، فضلا عن القيود التى فرضها وجود احتلال أجنبى.

فرغم أن زعامة مصطفى كامل للحركة الوطنية التى كانت سابقة على تأسيس الحزب لم تتح للمؤتمر الأول القيام بدوره فى انتخاب الرئيس إلا أنه قام بانتخاب اللجنة الإدارية انتخاباً حراً. كما قام بمناقشة لائحة الحزب بنداً بنداً وإقرارها. ويذهب أحد الدارسين إلى أنه كان يضم ممثلين لمختلف

فئات الأمة من عمال ومهنيين وممثلى الخاصة[١٣]. ومع ذلك فقد شغل أصدقاء مصطفى كامل المقربون أهم المناصب مثل محمد فريد الوكيل الأول وفؤاد سليم السكرتير ومحمد سلطان أمين الصندوق[١٤].

ومع ذلك، رغم أن أسلوب تشكيل هذا المؤتمر لم يكن ديمقراطياً فقد اتسم أداؤه بقدر مقبول من الديمقراطية أتاح له القيام بدور فاعل فى إدارة شئون الحزب حتى ١٩١٢.

وقام المؤتمر الثالث فى يناير ١٩١١ بانتخاب لجنة إدارية جديدة بعد انتهاء المدة القانونية للجنة الأولى، وذلك بعد مناقشات وصفت بأنها (تمت بروح ديمقراطية حيث تقرر عدم إعادة اللجنة السابقة بنفس هيئتها فكان رأى الأعضاء أن الإخلاص وحده ليس كافياً ولكن أيضاً القدرة على العمل وسعة الوقت[١٥].

لكن ظهر منذ المؤتمر الرابع فى مارس ١٩١٢ أن تصاعد القمع الذى يتعرض له الحزب أخذ يؤثر على نشاطه إجمالا الأمر الذى انعكس على ذلك المؤتمر حيث لم يحضره إلا عدد قليل من الأعضاء. ومع ذلك فلم يخل من الحيوية حيث نوقشت خلاله قضية الاداء الحزبى، وتم توجيه انتقادات لبعض اللجان الفرعية التى لم ترسل تقارير عن أعمالها[١٦]

وجاء رحيل محمد فريد إلى الخارج فى الوقت الذى تزايد القمع ليؤدى إلى تراجع أداء الحزب، وهو التراجع الذى أخذ يتعاظم فى اتجاه التدهور حتى توقف نشاطه تقريباً خلال الحرب الأولى، فلما عاد لاستئناف هذا النشاط بعدها، كانت الظروف تغيرت كثيراً وتحولت قيادة الحركة الوطنية إلى الوفد الذى اجتذب إلى صفوفه عدداً من أبرز قيادات هذا الحزب، وتحول الحزب الوطنى إلى أحد أحزاب الأقلية الصغيرة، ولم ينعقد مؤتمره

العام بعد ذلك، وانفردت قيادته وخاصة رئيسه وسكرتيره بعملية اتخاذ القرار الحزبي كما سبقت الإشارة في المبحث السابق. وفي غياب المؤتمر العام، درجت اللجنة الإدارية على التعامل مع قواعد الحزب عن طريق البيانات التي تنشرها في الصحف، كما فعلت مثلا في بيانها الذي نشرته في ديسمبر ١٩٣٢ (للفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطني إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب في خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ما دام لا يقدم على تحقيق مبادئ الحزب بل يعمل على نقضها)[١٧].

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الحزب الوطني عرف في سنواته الأولى فقط، والتي لم تتجاوز الخمس، أفضل صيغة للمؤتمر العام بين أحزاب ما قبل ١٩٥٢ من حيث الممارسة الديمقراطية.

ثانياً: التجنيد ودوران النخبة:

لم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب في عملية تشكيل أعضاء هيئته التي كانت تتم بالاختيار وفقاً لقانونه الصادر في ١٣ نوفمبر ١٩١٨. وقد استمر هذا الأسلوب معمولا به طيلة ٣٤ عاماً. وكان رئيس الوفد يعين هيئة الوفد المصري وهي أعلى مستوى حزبي. كما كانت هذه الهيئة تختار الهيئة الوفدية أي المستوى الذي يليها، وكان أعضاء هذه الهيئة الأخيرة هم الذين يتحكمون في اللجان الفرعية[١٨].

وكانت قيادة الوفد تبرر استبعاد أسلوب الانتخاب بالحاجة إلى مصادر لتمويل نشاط الحزب، وبالتالي ضرورة أن يكون رئيس الحزب حراً في اختيار من يستطيع تمويل خزينة الحزب. وقد أدلى فؤاد سراج الدين بشهادة مهمة في هذا الصدد أكد فيها أن العمل السياسي يحتاج إلى أموال

ضخمة كان الوفد يحصل عليها من أعضائه وليس من الدولة، وكان الاشتراك الشهرى لعضو الهيئة الوفدية بسيطاً لايتجاوز جنيهين مما لا يشكل حصيلة تكفى للإنفاق على العمل السياسى، ولذلك كان من الضرورى أن يعين الوفد فى هيئته بعض ذوى الثراء. ولو ترك الأمر للانتخابات لسقط كثير من العناصر القادرة على التمويل[١٩].

لكن مهما كانت قيمة هذا المبرر من الناحية العملية، فهو لا يصلح كدفاع عن تعطيل أحد أهم أساليب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. وإذا كان من الممكن قبول القول بأنه لو كانت هناك انتخابات لرئاسة الوفد لفاز النحاس فوزاً ساحقاً [٢٠]، فهو لا يعفى من عدم إجراء مثل هذه الانتخابات

وأصبح مكرم عبيد أول سكرتير عام للوفد فى عهد رئاسة النحاس، ولم يترك هذا الموقع إلا عام ١٩٤٢ عندما اصطدم به، وظل هذا المنصب بالتعيين، حيث حل صبرى أبو علم محل مكرم عبيد حتى وفاة الأول فى إبريل ١٩٤٥، ثم عبد السلام فهمى جمعة لفترة قصيرة حيث اعتذر لعدم قدرته على التفرغ للمنصب[٢١]، وإن كان المرجح أنه نحى لصالح فؤاد سراج الدين الذى وصل إلى المنصب الثانى فى الوفد بعد ١٢ عاما فقط من انضمامه إليه مستفيداً من كفاءته وثرائه ومركزه العائلى والكبير وقدرته على مجاملته للناس[٢٢] ويرى البعض أن تنحية عبد السلام فهمى جمعة جاءت فى إطار تزايد نفوذ التيار التقليدى الذى يستند إلى وزن كبار الملاك الذين دخلوا الحزب عقب معاهدة ١٩٣٦[٢٣].

ومعنى ذلك أن الحراك فى قيادة الوفد كان محدوداً ويرتبط غالباً بالإحلال محل المتوفين أو المنشقين، وتعتبر حالة عبد السلام فهمى جمعة

الذى استقال من منصب السكرتير العام حالة فريدة فى هذا الإطار. كما كان الانضمام إلى قيادة الوفد يتم بالتعيين دائماً، وكان سعد زغلول هو الذى أسس قاعدة التعيين. فكل من دخل إلى هذه القيادة بعد السبعة الأوائل كان معيناً. وكان التجنيد للقيادة يتم غالباً بناء على رغبته.

وقد جرى النحاس على هذا النهج أى الانفراد بالتجنيد للقيادة. فقام فى ٢ ديسمبر ١٩٣٦ بضم ١٢ عضواً جديداً دفعة واحدة لهيئة الوفد، وكان معظمهم من خارج صفوفه، بعد أن كان التقليد هو الاختيار من بين الصف الثانى، فمنذ ذلك الوقت أخذ النحاس يضم أشخاصاً يراعى فى اختيارهم الثراء والنفوذ والعصبيات مما أدى إلى تدعيم نفوذ كبار الملاك فى قيادة الوفد، لكن تجدر ملاحظة أن رئيس الوفد انفتح فى الوقت نفسه على عناصر شابة تحمل أفكاراً جديدة، لكنه لم يسمح لها بأن تصل إلى عضوية هيئة الوفد المصرى، ومع ذلك فقد أدى انفتاحه عليها إلى امتلاء المستويات الوسيطة للوفد بدم جديد، الأمر الذى قاد إلى نوع من الانشطار فى صفوفه بين جماعتين تقدمية ومحافظة مع استمرار التوازن لصالح الأخيرة وإن بشكل غير حاسم لعوامل تتعلق بالقوة الضاغطة التى كانت تمثلها قواعد الحزب رغم غياب الهيكل التنظيمى الذى يسمح بالانسياب من أسفل إلى أعلى.

فكانت هذه القواعد قادرة، رغم ذلك على الضغط وخاصة على صعيد القضية الوطنية، لانها كانت أقرب إلى الجماهير الواسعة المحتشدة حول الوفد والتى كان النحاس حريصاً عليها.

وكما كان الحال فى الوفد، لم يعرف الأحرار الدستوريون أيضا أسلوب الانتخاب فى التجنيد لقيادته، حيث درج على تشكيلها بالاختيار الذى لم

يكن لرئيس الحزب الدور الحاسم فيه دائماً، وهو ما يختلف مع حالة الوفد. فكان التشاور بين قيادات الحزب يلعب دوراً مهماً في هذه العملية في بعض الأحيان، وخاصة خلال رئاسة عدلي يكن وعبد العزيز فهمي للحزب. ومع ذلك فقد قاما كغيرهما بتعديل مجلس إدارة الحزب عند توليهما الرئاسة، حيث كل رئيس جديد للحزب يقوم بإدخال أعضاء جدد وإخراج آخرين.

ويعتبر حزب الأحرار الدستوريين الوحيد في تلك الفترة، بل وحتى الآن في مصر، الذي شهد تداولا على مستوى رئاسته لأسباب غير وفاة الرئيس. ففي ١٧ يناير ١٩٢٤، استقال عدلي يكن موضحاً أنه كان ينوي اعتزال العمل بالسياسة قبل الانتخابات، لكن تأخر هذا التصميم لاعتبارات وقتية زالت [٢٤] وعلى ذلك فالمرجح أن النتائج الهزيلة التي حققها الحزب في الانتخابات (٦ مقاعد فقط مقابل ٤١٢ للوفد) كانت العامل الرئيسي وراء استقالته بما أدت إليه من تفجر أزمة داخل الحزب لوح خلالها مدحت يكن وكيل الحزب ورئيس شركة جريدة (السياسة) التي يصدرها الحزب بالاستقالة[٢٥]، وثمة اعتقاد بأن عدلي أقدم على الاستقالة لأنه كان يفتقر إلى الجرأة والعزم وينفر من الخصومة[٢٦]، وأن شخصيته لم يكن يتوافر فيها ما هو ضروري للنضال الحزبي من قوة التأثير والمناورة والسيطرة[٢٧]. ويؤيد ذلك إسماعيل صدقي الذي كان قريباً منه حيث يقول إنه امتاز بالترفع عن الخصومات الحزبية، ورغم أنه ترأس حزباً فلم يكن رجلا حزبياً [٢٨].

وبعد أن ظل بلا رئيس طوال ١٩٢٤، اتفق قادة الحزب على اختيار عبد العزيز فهمي في ٤ يناير ١٩٢٥، رغم أنه لم يكن عضواً بالحزب عند تأسيسه وإنما أبرق لعدلي يكن مؤيداً ومهنئاً، والثابت أنه كان متردداً كسلفه

فى قبول رئاسة الحزب، ويعتقد أحد الدارسين أنه قبلها استحياء وخجلا[٢٩]، بعد مسعى قام به أبرز قادة الحزب مثل عدلى يكن ومحمد محمود وحافظ عفيفى. وقد لجئوا إليه لنفس السبب الذى دفعهم من قبل نحو عدلى يكن، اعتقاداً فى أنه اسم يرتبط لدى الجماهير بلقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وإنه من ثم ند لسعد زغلول[٣٠] وقد تم اختياره من خلال تفاهم قادة الحزب دون اجتماع رسمى أو انتخاب.

واستقال عبد العزيز فهمى فى ٤ مارس ١٩٣٦ معللا ذلك بأنه كان قد قبل رئاسة الحزب عندما اعتزل عدلى السياسة أما وقد عاد إليها فرأى أن يستقيل لتعرض الرئاسة على عدلى أو ثروت، فإذا لم يقبلاها عرضت على محمد محمود، لكن المرجح أن فهمى اختلف مع قيادة الحزب حول مسألة الائتلاف مع الوفد التى كان متحفظا عليها بسبب خصومته القديمة مع سعد زغلول الذى سعى من خلال هذا الائتلاف إلى دعم محمد محمود وكيل حزب الأحرار[٣١] وقد يدعم هذا التفسير أن فهمى نفسه ربط فى ذكرياته بين حدوث الائتلاف مع الوفد وبين تقديم استقالته، لكن دون إيضاح[٣٢].

وشهدت تلك الفترة تعاظم نفوذ محمد محمود الذى أصبح مرة أخرى بلا رئيس[٣٣] وكانت ملامح هذا النفوذ، فيما يتعلق بحراك القيادة، قد ظهرت عندما اضطر عبد العزيز فهمى للاستقالة ليخلى الطريق أمام الاتجاه الذى يسعى من أجله محمد محمود وهو الائتلاف مع الوفد، كما ظهرت قبل ذلك عندما نجح محمد محمود فى الحيلولة دون انضمام إسماعيل صدقى للحزب رغم أنه كان أكثر المشجعين لإنشائه، وكان عدم انضمامه للحزب لغزاً لم يحله إلا التفسير الذى قدمه د. هيكل وهو أن محمد

محمود لم يكن يستطيع التعاون مع صدقى بوجه خاص [٣٤] وأصبح هو الرئيس الفعلى للحزب منذ استقالة فهمى، وإن لم يتول الرئاسة رسمياً إلا فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩. وكان محمد محمود على عكس سلفيه، هو الذى سعى للرئاسة بل وطلبها بشكل مباشر عندما أصبح رئيساً للحكومة فى يونيو ١٩٢٨ مبدياً استعداده لأن يبذل كل جهده وماله لتدعيم الحزب، فوافق قادته على ذلك[٣٥]، وكانت هذه أول مرة يجتمع مجلس الإدارة لانتخاب الرئيس، لكنه لم يكن انتخاباً وإنما تصويت متفق عليه مسبقاً، ويقول د. هيكل إنه (لم يكن هناك محل لأى تردد فى أن يكون محمد محمود رئيساً للحزب باختيارنا بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضانا وتأييدنا)[٣٦].

وظل محمد محمود رئيساً للحزب حتى وفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١، وخلال فترة رئاسته كان الانسجام داخل مجلس الإدارة الذى أتاح التوافق على اختيار رئيس الحزب قد تراجع نتيجة تصاعد الخلافات بين أعضائه، ولذلك ظهرت نذر صراع على الرئاسة بوفاة محمد محمود. مما أدى للجوء إلى عبد العزيز فهمى مرة ثانية كحل مؤقت، حيث اشترط أن يتولى الرئاسة لمدة عام واحد حتى حتى يمكن اختيار رئيس جديد. ووصف ذلك بأنه لتفادى الأزمة [٣٧] لكن فترة رئاسته استمرت لما يقرب من عامين، شهد الحزب خلالها أول معارك جدية على المناصب العليا فى الحزب، بعد أن كان التوافق هو ما يميز أسلوب شغل هذه المناصب، فعندما قام فهمى بتعيين أحمد خشبة نائباً للرئيس، ثار د. هيكل وأصدقاؤه وضغط حتى حصل على منصب الرئيس بالفعل، واشتد الصراع على رئاسة الحزب بين هيكل وخشبة خلال مرض عبد العزيز فهمى، وتغلب هيكل مما اضطر خشبة للتراجع، وتم انتخاب هيكل رئيساً فى اجتماع لمجلس الإدارة فى ١٠ يناير ١٩٤٣ بإجماع الحاضرين[٣٨] ليصبح آخر رئيس للحزب، ولم يعرف

حـزب الأحـرار الدسـتـوريين أسلوب الانتـخـاب فى تشكيل مـجلس إدارته أيـضاً[٣٩]، فكان الحراك فى مجلس الإدارة يرتبط بتولى رئيس جديد حتى وفـاة مـحـمـد مـحـمـود عندمـا أصبح الـخلاف داخل المجلس عامـلا آخـر للحراك.

فلما تولى عبد العزيز فهمى الرئاسة، خرج عشرة أعضاء من المجلس ودخله ثمانيـة جـدد، وأصبح حـسين عبـد الرازق أمـين صندوق بدلا من المكباتى، وحافظ عفيفى وكيلا بدلا من مدحت يكن.

وعندما جاء محمد محمود كرئيس، تولى الوكالة بدلا منه محمود عبد الرازق الذى لم يكن عـضـواً بمـجلس الإدراة، كـمـا أصـبح إبراهيم دسـوقى أباظة سكرتيراً عاماً وعبد الحليم العلايلى سكرتيراً مساعداً وعلى إسلام أمـيناً للصندوق. ودخل ١٢ عـضـواً جديداً للمجلس بينما خـرج منه أربعـة فـقط. وبذلك أصبح المـجلس ٣٦ عـضـواً رغم أن قـانون الحـزب يحـدد أعضاءه بثلاثين فقط. وفى يناير ١٩٣٨ حدث تغيير فى اللجنة التنفيذية، حيث أصبح رشوان محفوظ وعلى عبد الرازق وكيلين، وعبد الجليل مسعود أميناً للصندوق، وأحمد عبد الغفار سكرتيراً مساعداً.

وفى عـهـد رئاسة د. هيكل للحزب، وصل عدد أعضـاء مـجلس الإدارة إلى ٤٣ عضواً، لأنه أدخل عدداً من القيادات الشابة من أصدقائه وتلاميذه مـمن لم يكن لهم دور فى الحزب إلى مـجلس الإدارة. وعلى هذا النحـو لم يكن هناك أى معيار مـوضوعى للحراك فى مجلس إدارة الحـزب، حيث ارتبط الدخول إلى المجلس برغبات رئيس الحزب[٤٠] أو ظروف الخلافات الحزبية، ولم يكن للجمعية العمومية أى دور لأنها لم تجتمع بعد الاجتماع التأسيسى.

كـمـا برزت فى السنوات الأخـيـرة للحـزب ظاهرة أبناء قـادة الحـزب

القدامى[٤١] الذين تم ترشيحهم للانتخابات عام ١٩٤٨ . وبذلك كان الحراك فى القيادة الحزبية يتجه صوب الوراثة، وإن لم تكتمل هذه العملية بسبب حل الحزب عقب قيام ثورة ١٩٥٢ .

وهكذا يمكن القول بأن الحراك فى قيادة هذا الحزب اتسم بافتقاده الممارسة الديمقراطية بسبب غياب أسلوب الانتخاب، ورغم أن رئاسة الحزب لم تتسم بالهيمنة الكامية كما كان الحال فى الوفد، وإن ظل دور رئيس الحزب هو الغالب فى إعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب.

وعلى عكس الوفد والأحرار الدستوريين، عرفت جماعة الإخوان المسلمين أسلوب الانتخاب فى التجنيد لقيادتها لكن مع وضع قيود عليه تتيح للمرشد العام سلطات واسعة. فرغم أن مكتب الإرشاد أصبح منتخباً منذ تشكيل الهيئة التأسيسية فى أوائل الأربعينيات. فقد نص قانون الجماعة على أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه من القاهرة (٩أعضاء) والربع فقط من الأقاليم (٣ أعضاء)، وكان نظام الحصص هذا يتيح للمرشد إمكانية التأثير على عملية انتخاب مكتب الإرشاد بتدعيم الأشخاص الذين يثق بهم شخصياً من خلال معرفته بهم، وكانت الحصة العالية للقاهرة تساعده على ذلك. لأنه منذ أن استقر بالقاهرة عام ١٩٣٢، أصبح أكبر معرفة بقيادات الجماعة فيها. والملاحظ أن انتخابات مكتب الإرشاد كانت تتم دون ترشيح، فلم تكن هناك قائمة مرشحين معلنة، وإنما يكتب كل عضو بالهيئة التأسيسية ورقة تضم العدد المطلوب لعضوية المكتب، ويتم الفرز. والتبرير الذى يقدم لهذا الأسلوب أنه يحول دون تزكية النفس[٤٢]، لكن هذا الأسلوب يؤخذ عليه أنه قد يناسب مجموعة تعرف بعضها جيدا ولا يحتاج أعضاؤها إلى ممارسة دعاية انتخابية.

ويظهر تقييد أسلوب الانتخاب أيضاً فى تشكيل مجالس إدارات الشعب

التى تعتبر الوحدات الأساسية للجماعة. فكانت هذه المجالس تنتخب من جمعيات عمومية فرعية تضم جميع الأعضاء المسددين لرسوم العضوية، وهو أسلوب ديمقراطى لم يعرفه أى حزب سياسى قبل ١٩٥٢، لكن الشعبة لم تكن تستطيع اختيار رئيس مجلس الإدارة الذى كان يعين من المركز العام. وإنما كانت تنتخب وكيلين وأمين الصندوق(٤٣) وكان هذا هو الأسلوب المتبع أيضاً فى المناطق والمكاتب الإدارية، وقد تم تبرير مسألة تعيين رؤساء الشعب والمناطق والمكاتب الإدارية، رغم انتخاب مجالس إداراتها بأنه يهدف إلى الحفاظ على وحدة الأمر، وليكون الرؤساء ممن تشربوا الفكرة جيداً، ولوضع الرجل الصالح فى المكان الصالح إذا لم يكن معروفاً أو لم يكن يحسن التعريف بنفسه(٤٤).

ومع ذلك فالملاحظ أن عملية اختيار المرشد الثانى للجماعة بعد اغتيال البنا عام ١٩٤٩ اتسمت بطابع تنافسى فرضته الظروف المحيطة بها فى ذلك الوقت. فكانت الجماعة غير قائمة من الناحية القانونية بعد صدور قرار بحلها عام ١٩٤٨، مما أدى إلى نوع من السيولة فى بنائها التنظيمى جعل من الصعب ظهور شخص يحسم الموقف لصالحه بسرعة خاصة أن النمط القيادى لحسن البنا لم يدع مجالا لظهور شخص محدد يليه فى الهرم التنظيمى، حيث كانت القيادات لبارزة بمثابة رءوس متساوية، وأدى ذلك إلى تفضيل اللجوء لشخص من خارج جماعة المتنافسين.

وبسبب الخوف من انقسام الجماعة فى مجرى هذا التنافس لقيت فكرة اختيار حسن الهضيبى قبولا عاماً. وكانت علاقته بالجماعة قد بدأت عام ١٩٤٢ فقط حيث ارتبط بالبنا شخصياً وأصبح مستشاراً له وموضع سره خاصة خلال الأيام التى سبقت اغتياله(٤٥) ولم يكن الهضيبى ساعياً إلى هذا

خاصة خلال الأيام التى سبقت اغتياله[٤٥] ولم يكن الهضيبى ساعياً إلى هذا المنصب، وإنما على العكس اعتذر فى البداية، ولم يقبل إلا بعد رجاء وإلحاح على حد تعبير خليفته بعد ذلك عمر التلمسانى[٤٦] وتم انتخابه بشكل رسمى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ بعد شهر من استعادة الجماعة لشرعيتها بحكم من مجلس الدولة فى ١٧ سبتمبر[٤٧].

وقام المرشد الجديد بإجراءات غير ديمقراطية فى مجال التجديد لقيادة الجماعة، حيث عين وكيلا جديداً من المنضمين حديثاً لها هو عبدالقادر عودة، كما استقدم خميس حميدة من المنصورة ليعينه نائباً للمرشد العام، وعين عمر التلمسانى سكرتيراً عاماً مساعداً، لكنه لم يدخل أى تعديل على مكتب الإرشاد، على العكس ما ذهب إليه أحد المؤرخين من أنه قام بإعداد تشكيل هذا المكتب[٤٨]، فيؤكد أحد قادة الجماعة أن الظروف اقتضت الإبقاء على مكتب الإرشاد دون تغيير، لكن الذى حدث أن المرشد الجديد استعان بمجموعة من خارج المكتب وصفت بأنها موضع اطمئنانه وثقته، فكان يوكل إليها بعض المهام، وأطلق عليها بعض الإخوان «مجموعة الروضة» لأن معظمهم كان يقطن فى هذا الحى مع الهضيبى

وعندما جرت انتخابات مكتب الإرشاد بعد ذلك عقب ثورة ١٩٥٢، جاءت النتائج وفقاً لما كان الهضيبى يأمله، حيث خرج أعضاء لم يكن يريدهم وعلى رأسهم صالح عشماوى، ودخل آخرون من رجاله[٤٩] وكانت هذه آخر انتخابات وآخر عملية تجديد فى قيادة الجماعة قبل حلها عام ١٩٥٤ ومطاردة أعضائها لفترة طويلة

وهكذا يمكن ملاحظة أن أسلوب الحراك فى قيادة جماعة الإخوان كان أكثر ديمقراطية منه فى حزبى الوفد والأحرار الدستوريين، رغم الدور

المحورى الذى حظى به المرشد العام للجماعة فى كثير من جوانب هذا الحراك.

وإذا كان أسلوب الانتخاب كمعيار للحراك لم يعرفه حزبا الوفد والأحرار الدستوريين، فقد عرفه الحزب الوطنى لكن فى سنواته الأولى فحسب. قبل أن يصيبه التدهور. فقد ظل المؤتمر العام للحزب ينتخب الرئيس واللجنة الإدارية حتى عام ١٩١٢، لكن عاب لائحة الحزب أنها لم تحدد مدة معينة لرئيسه، مما أدى إلى انتخاب مصطفى كامل مدى الحياة، غير أن وفاته السريعة أتاحت إحداث تغيير مهم، حيث طلب محمد فريد أن يكون انتخابه لمدة ثلاث سنوات فقط. ومع ذلك فقد عاد المؤتمر فى اجتماعه الثالث فى يناير ١٩١٩ لينتخبه رئيساً للحزب مدى الحياة[٥٠].

والثابت أنه حدثت خلافات داخل الحزب على خلافة رئيسه الأول مصطفى كامل نتيجة التنافس بين شقيقه على فهمى كامل عضو اللجنة الإدارية وبين وكيل الحزب محمد فريد، وهناك ما يدل على محاولة الخديو للتدخل فى هذا التنافس ضد محمد فريد خشية مواقفه الثورية. وقد أكد محمد فريد فى أوراقه أن على فهمى كامل نافسه بإيعاز من الخديو[٥١]. لكن تجدر الإشارة إلى أن الروايات الخاصة بالتنافس على رئاسة الحزب الوطنى فى ذلك الوقت مصدرها الرئيسى أوراق محمد فريد، ولا يوجد مصدر يعرض وجهة نظر على كامل الذى لم يترك مذكرات خاصة به وإنما ترك سيرة لمصطفى كامل فقط. ويورد أحد المؤرخين أن شقيق على الأصغر حسن حسنى كامل أكد له فى مقابلة معه عام ١٩٦٢ أن على كامل لم يعارض أبداً رئاسة محمد فريد للحزب[٥٢].

ومع تدهور أوضاع الحزب وهروب محمد فريد للخارج، ونشوب الحرب العالمية الأولى، تأثر بناؤه التنظيمى وصار موزعاً بين الداخل والخارج،

حزبى يمكن دراسة الحراك فى قيادته. فكان ثمة عدد من أعضاء اللجنة الإدارية فى الخارج، وهم محمد حمزة ومحمد على محمد وإسماعيل لبيب وعوض البحراوى وإسماعيل كامل وأحمد طاهر، إضافة إلى رئيس الحزب محمد فريد. ويروى الأخير أنه فى ديسمبر ١٩١٧ اجتمع كل المصريين الموجودين ببرلين تحت رئاسته، وتم الاتفاق على أن تضم اللجنة الإدارية لنفسها من ترى فيهم اللياقة للعمل، ويشير إلى ضم الشيخ جاويش للجنة لأول مرة فى ذلك الوقت [٥٣].

وعقب وفاة محمد فريد فى نهاية عام ١٩١٩، ظل الحزب بلا رئيس لعدة سنوات، حيث تدهورت أوضاعه وفقد الكثيرين من قادته، وفى أوائل ١٩٢٣ ظهرت حركة داخل الحزب تدعو إلى إعادة تنظيم صفوفه، فاجتمع المؤتمر العام بحضور عدد قليل لا يستوفى الحد الأدنى اللازم لانعقاده، وانتخب حافظ رمضان رئيساً رغم معارضة الجناح المتشدد فى الحزب بزعامة الشيخ جاويش.

واتسم الحراك فى قيادة الحزب الوطنى خلال الفترة التالية بالمحدودية، حيث لم يجر أى انتخاب جديد للجنة الإدارية على عكس الفترة الأولى عقب تأسيس الحزب حيث كانت عملية تجديد هذه اللجنة تتم بأسلوب ديمقراطى، فالثابت أن مصطفى كامل لم يفرض لجنة إدارية معينة، وإنما ترك تشكيلها للانتخابات[٥٤]، وإن حرص على أن يكون أصدقاؤه المقربون فى المناصب الرئيسية، وتم تجديد اللجنة الإدارية فى المؤتمر الثالث للحزب فى يناير ١٩١١، حيث كان مستوى الحراك مرتفعاً للغاية، فلم تضم اللجنة الجديدة سوى عشرة أعضاء فقط من اللجنة السابقة، وخرج منها بعض من أغنى قادة الحزب مثل وكيله أحمد فائق وأمين صندوقه

محمد سلطان وإلى جانب محمود أنيس ومحمد خلوصى وويصا واصف الذى كان القبطى الوحيد فيها [٥٥].

لكن الحزب الوطنى فقد الطابع الديمقراطى لعملية تجديد قيادته بعد آخر انتخاب لها عام ١٩١١، ومنذ أن انتخب حافظ رمضان رئيساً للحزب، ظل فى منصبه على مدى نحو ٣٠ عاماً، ولم يتغير سكرتيره محمد زكى على إلا عندما عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف عام ١٩٣٢، فانتخبت اللجنة الإدارية عبد الرحمن الرافعى مكانه [٥٦] ولم تتمكن مجموعة الشباب التى انضمت إلى الحزب أواخر ١٩٤٤ من تحريك الجمود الذى خيم على الحزب.

وبذلك يكون الحزب الوطنى الذى عرف أكثر أساليب الحراك ديمقراطية فى سنواته الأولى قد تساوى مع حزبى الوفد والأحرار الدستوريين بعد ذلك، لتصبح جماعة الإخوان أفضل قليلاً فى تلك الفترة من حيث مستوى ديمقراطية الحراك فى قيادتها.

خلاصة

يتضح من هذا المبحث أن العلاقة بين القيادة والأعضاء اتسمت بعدم الديمقراطية إجمالا فى الأحزاب الأربعة، وإن عرفت جماعة الإخوان والحزب الوطنى وضعاً أفضل نسبياً لتوافر قدر محدود من المشاركة القاعدية، فبالنسبة للمؤتمر العام الذى يمثل أهم حلقة اتصال بين قيادة وقواعد أى حزب، لم يكن له وجود فى حالة حزب الوفد الذى لم يعرف أيضاً التنظيم الحديث للعضوية مكتفياً بالعلاقة المباشرة بين قيادته والشارع السياسى بوجه عام، ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين عرف المؤتمر العام فى صورة جمعيته العمومية التى قامت بتأسيسه، إلا أن هذه الجمعية لم تنعقد سوى مرتين عامى ١٩٤٢و ١٩٥١ فى ظروف كانت وحدة الحزب فيها مهددة، ولم يكن لهذه الجمعية أى دور فى النشاط الحزبى.

أما جماعة الإخوان والحزب الوطنى، فقد عرفا صيغة المؤتمر العام بشكلها الحديث لكن لم يتوافر الأسلوب الديمقراطى فى اختيار أعضاء هذا المؤتمر، وإن كانت ممارسة الحزب الوطنى لهذه الصيغة فى سنواته

الخمس الأولى فقط، اتسمت بقدر أعلى من الديمقراطية مما عرفته جماعة الإخوان، سواء على صعيد دور المؤتمر فى انتخاب قيادة الحزب أو المناقشات التى كانت تجرى داخله، ولذلك يمكن القول بأن الحزب الوطنى عرف، خلال سنواته الأولى تلك، أفضل صيغة للمؤتمر العام. وعلى صعيد عملية الحراك فى القيادة الحزبية، كانت السمة العامة للأحزاب الأربعة هى محدودية انفتاح هذه القيادة، فلم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب فى عملية تشكيل قيادة الحزب التى كانت تتم بالتعيين دائماً حيث انفرد رئيس الوفد باختيار من يروق له، ورغم أن حزب الأحرار لم يعرف أسلوب الانتخاب أيضاً، كما كان الحال بالنسبة للوفد، كان الفارق بينهما أن دور الرئيس فى حزب الأحرار لم يكن حاسماً دائماً فى تشكيل القيادة، حيث كانت هناك مساحة للتشاور بين قيادات الحزب فى هذه العملية، وإن كان فى أحيان قليلة، بل وبرزت أهمية هذا التشاور فى اختيار رئيس الحزب نفسه.

أما جماعة الإخوان والحزب الوطنى فكان حالهما أفضل، فقد عرفت جماعة الإخوان أسلوب الانتخاب فى التجنيد للقيادة، مع وضع قيود تتيح للمرشد سلطة واسعة فى هذه العملية، كما اتسمت عملية التجنيد للقيادة فى الحزب الوطنى بطابع ديمقراطى فى سنواته الأولى فقط، حيث كان المستوى القيادى الأعلى (الرئيس واللجنة الإدارية) منتخباً من المؤتمر العام، وهو ما لم يعرفه حزبا الوفد والأحرار، وإن عرفته جماعة الإخوان بشكل مقيد. لكن هذا الطابع انتفى بعد ذلك ليتساوى الحزب الوطنى مع حزبى الوفد والأحرار، ولتصبح جماعة الإخوان هى الأفضل من حيث ديمقراطية التجنيد لقيادتها.

هوامش المبحث السادس (الفصل الثانى)

١ ـ د . محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٣٥ .
٢ ـ د . رفعت السعيد، مصطفى النحاس، السياسى والزعيم المناضل (بيروت: دار القضايا ١٠٧٦) ص٣١ ـ ٣٢ .
٣ ـ جاكوب لاندو، مصدر سابق، ص ١٥٨ .
٤ ـ د . على الدين هلال، مصدر سابق، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٤ .
٥ ـ د . محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٥٤ .
٦ ـ د . أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق ص ٥٦ .
٧ ـ المصدر السابق ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
٨ ـ راجع فى هذا الصدد: ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، مصدر سابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٥ ومحمود عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١١٧ ـ ١٢٠، ص ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .
٩ ـ المصدر السابق، ص٢٢٢ .
١٠ ـ ريتشارد ميتشل، أيديولوجية الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص ٢١ .
١١ ـ المصدر السابق، ص ٢٢ .
١٢ ـ جاكوب لاندو، مصدر سابق، ص ص ١١٦ ـ ١١٧ .
١٣ ـ د . عصام ضياء الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص ١٢٦ .
١٤ ـ آرثر إدوارد جولد شميث، مصدر سابق، ص ١٣٢ .
١٥ ـ د . عصام الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .
١٦ ـ مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق ١٦٧ .
١٧ ـ عبد الرحمن الرافعى، مذكراتى، مصدر سابق، ص ٨٣ .
١٨ ـ طارق البشرى، مصدر سابق، ص ٣٠٦ .

١٩ ـ محضر حديث مع فؤاد سراج الدين، فى: د . عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مصدر سابق، ص ص ٣٥٣ ـ ٣٦١ .

٢٠ ـ المصدر السابق ص ٦٣ .

٢١ ـ لمعى المطيعى، هذا الرجل فى مصر: صبرى أبو علم، صحيفة الوفد، العدد ٢٣٧، ١٩٨٨/٩/١٥ .

٢٢ ـ محمد زكى عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٨٣ .

٢٣ ـ طارق البشرى، مصدر سابق، ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

٢٤ ـ د . أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

٢٥ ـ د . محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

٢٦ ـ د . محمود زايد، مصدر سابق، ص ١٣٢ .

٢٧ ـ د . أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق ص ١٥٥ .

٢٨ ـ إسماعيل صدقى، مذكراتى (القاهرة دار الهلال، ١٩٥٠) ص٣٥ .

٢٩ ـ د . أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق ص ٧٧ .

٣٠ ـ المصدر السابق، ص٧٧، وثمة رواية لـ د . حسين هيكل تؤيد ذلك فى الجزء الأول من مذكراته فى السياسة المصرية، مصدر سابق ص ١٧٩ .

٣١ ـ د . أحمد زكريا الشلق حزب الأحرار الدستوريين، ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ مصدر سابق ص ٧٨ .

٣٢ ـ عبد العزيز فهمى، مصدر سابق، ص ١٥٨ .

٣٣ ـ المصدر السابق، ص ١٦٥ .

٣٤ ـ د . محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق ص١٤٥ .

٣٥ ـ د . محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٤٣ .

٣٦ ـ المصدر السابق، ص ٢٤٣ .

٣٧ ـ د . أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٧٩ .

٣٨ ـ المصدر السابق، ص ٧٩، والملاحظ أن د .هيكل لم يتناول هذا الصراع فى مذكراته وبالتالى لم يتعرض لكيفية إدارته لهذا الصراع مكتفيا بالإشارة إلى أن فهمى أنابه عند مرضه فى رئاسة الحزب فى بداية و١٩٤٢ . انظر: د . محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ١٩٤ كما لم يشر إلى عملية تولية الرئاسة، وتحدث عن نفسه كرئيس للحزب لأول مرة وهو يعالج مفاوضات تشكيل وزارة على ماهر فى أكتوبر ١٩٤٤ . انظر المصدر السابق، ص ٢٤٧ .

٣٩ ـ راجع التفاصيل فى د . أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ص ٨٠ ـ ٨٣ .

٤٠ ـ من الأمثلة ذات الدلالة المهمة فى هذا الصدد ما يرويه محمد توفيق خليل الذى انتقل من الوفد إلى الأحرار الدستوريين خلال رئاسة محمد محمود حيث تم ضمه لمجلس الإدارة مباشرة، حيث يقول:

(بعد لقائى بمحمد محمود فوجئت بخطاب منه يخبرنى بأنه يدعونى لحضور اجتماع مجلس إدارة الحزب)، انظر مذكرات محمد توفيق خليل، الحلقة الثالثة، صحيفة الأحرار، العدد ١٤١، ٦ إبريل ١٩٨١.

٤١ ـ هم أبناء عبد العزيز فهمى ومحمد على علوبة ومراد البكرى ورشوان محفوظ وعبد العزيز سيف النصر وأحمد عبد الغفار وعبد المنعم رسلان.

٤٢ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ١٩١.

٤٣ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٣٨ ـ ٣٩.

٤٤ ـ محمد شوقى زكى، مصدر سابق، ص ١٠٧.

٤٥ ـ جابر رزق، الإمام الشهيد حسن البنا بأقلام تلامذته ومعاصريه (المنصورة: دار الوفاء للطبع والنشر ١٩٨٦) ص ٣٥.

٤٦ ـ عمر التلمسانى يتذكر، صحيفة الأحرار، العدد ٣٨٤، ٨ إبريل ١٩٨٥.

٤٧ ـ يذكر طارق البشرى أن الهضيبى اختير مرشداً قبل إلغاء قرار حل الجماعة حيث سمحت لها الحكومة بعقد هيئتها التأسيسية. انظر: طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ٣٧١، والثابت أن استيعاب شرعيتها بموجب حكم من مجلس الدولة فى سبتمبر ١٩٥١ بوقف بيع دار المركز العام وتأكيد أن جماعة الإخوان قائمة قانوناً، وتأكد ذلك الحكم بحكم آخر صدر فى ٣٠ يونيو ١٩٥٢ ببطلان الأمر العسكرى رقم ٦٣ بحل الجمعية وإلغائه. انظر نص الحكمين فى : محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص٣٠٠ ـ ٣٠٧.

٤٨ ـ طارق البشرى، مصدر سابق ص ٣٧١.

٤٩ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ١٩١ ـ ١٩٢

٥٠ ـ آرثر إدوارد جولد شميث مصدر سابق، ص ٢٥٥.

٥١ ـ أوراق محمد فريد، مصدر سابق ص ص٥٧ ـ ٥٨.

٥٢ ـ د . زكريا سليمان بيومى، مصدر سابق، ص ٤٦.

٥٣ ـ أوراق محمد فريد، المجلد الأول: مصدر سابق، ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨

٥٤ ـ د . عصام ضياء الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص١٣٢.

٥٥ ـ آرثر إدوارد جولد شميث، مصدر سابق، ص ٢٢٥.

٥٦ ـ عبد الرحمن الرافعى، مذكراتى، مصدر سابق، ص ٨٣.

المبحث السابع

أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية

يتناول هذا المبحث مدى ديمقراطية العلاقات داخل المستويات العليا القيادية للأحزاب، ومدى فاعلية عملية إدارة هذه العلاقات في تجنيب الحزب الانشقاقات أو الانسلاخات منه.

أولا: حزب الوفد:

كان حزب الوفد نموذجاً للإدارة السلطوية - لا الديمقراطية - للعلاقات داخل قيادته فقد انعكس الدور المحوري لرئيسه على إدارة الخلافات، حيث كان الرئيس قادراً في العادة على حسم أي خلاف بأسلوب سلطوي، وكانت سيولة البناء التنظيمي عاملا مساعداً على ذلك.

١- خلاف سعد مع زملائه:

كان ميل سعيد زغلول لاستبعاد الأسلوب الديمقراطي في إدارة الخلافات الحزبية الداخلية واضحاً منذ نشأة الوفد، فقد عرض على زملائه في ٢٠ فبراير ١٩١٩ أن يأذنوا له باستخدام أساليب سرية في عمل الوفد، فاعترض بعضهم مما حمله على العدول على اقتراحه، ويرجح أحد المؤرخين أن

يكون سعد قد جارى زملاءه عندما عارضوا اقتراحه، بينما كان قد صمم على تنفيذه، وهو ما قام به من خلال علاقته المتميزة مع سكرتير لجنة الوفد المركزية عبد الرحمن فهمى[١].

وقد عالج سعد زغلول خلافاته مع زملائه فى قيادة الوفد بأسلوب غير ديمقراطى فى الغالب، وكان أهمها الخلاف حول الموقف من مشروع ملنر، والذى سبقته خلافات أخرى أقل أهمية مثل الخلاف حول من يسافر إلى أمريكا لعرض رأى الوفد أمام مجلس الشيوخ، والخلافات حول الاتصالات بالساسة الإنجليز عندما تنكرت وفود الدول الكبرى للوفد خلال وجوده بباريس، وغيرها من الخلافات التى ظهرت قبل وصول عدلى يكن إلى باريس فى إبريل ١٩١٩. وهى خلافات وصفها سعد بأنها (سطحية قد ترجع إلى توتر الأعصاب نتيجة لطول الانتظار وعدم وجود عمل إيجابى لدى أعضاء الوفد)[٢]. وهناك ما يدعم وجهة النظر هذه، رغم أن تلك الخلافات قادت إلى انسلاخ اثنين من قادة الوفد هما إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر، ومعهما أربعة من مستشاريه هم حسين واصف وعلى حافظ رمضان وويصا واصف وعزيز منسى.

وليس ثمة ما يبرر تفسير هذا الانسلاخ بأنه تعبير عن الجناح الرجعى الأكثر تمثيلا للرأسمالية المصرية المتجهة إلى الاحتكار والتعاون مع الرأسمالية الأجنبية كما ذهب أحد المؤرخين[٣]، فحتى هذه المرحلة من تاريخ الوفد، لم يكن قد حدث تناقض طبقى يؤدى إلى وجود أجنحة على أساس تناقض المصالح.

لكن الخلاف الرئيسى داخل قيادة الوفد بدأ مع إعلان مشروع ملنر والاتصالات حوله[٤]. فكان الموقف يتلخص فى قبول كل أعضاء الوفد ماعدا سعد لمشروع ملنر كأساس للمفاوضات. ورفض سعد إعمال قاعدة

الأغلبيـة فى هذا الخـلاف ولجأ عوضاً عن ذلك إلى التحـرك ضـد موقف الأغلبية بنقل الخلاف إلى الشارع المصرى لعدم وجود تنظيم حزبى محدد للوفد فى ذلك الوقت. وهذا أسلوب مشروع فى إدارة الخلاف الحزبى، لكنه افتقد الطابع الديمقراطى نتيجة إصرار سعد المطلق على عدم التعامل مع الموقف الآخر، وهو موقف الأغلبية. ورغم عدم ديمقراطية أسلوب سعد فى إدارة ذلك الخلاف، فمن الصعب قبول وصف هذا الأسلوب بأنه (لا يرقى إلى مستوى الأمانة والنزاهة) كما ذهب أحد المؤرخين[٥].

ومع ذلك فالواضح أن سعد غالى فى استخدام الاتصالات السرية مع أنصاره فى مصر وخاصة عندما ظهرت فكرة أن يؤلف عدلى وزارة للتفاوض، والتى كانت مقبولة من معظم أعضاء الوفد. فأصبح إرسال الخطابات السرية لأنصاره دون علم الأعضاء الموجودين معه عملية مستمرة استغنى بها عن الحوار معهم. وقد اعترض خمسة من أعضاء الوفد[٦] على اتصالات سعد السرية، ووجهوا له خطاباً فى ٢ يناير ١٩٢١ أعربوا فيه عن الحالة السيئة التى وصلت إليها الأمة بسبب سياسته الانفرادية[٧]. وبرز خلاف آخر بين سعد وأغلبية الوفد حول اقتراح بعض أعضائه أن يقوم عدلى بالتفاوض على قاعدة تحقيق تحفظات الأمة على مشروع ملنر، وأن يقوم الوفد بالرقابة[٨].

وتدهورت العلاقة بين سعد والأغلبية فى الوفد إلى حد تفضيل ستة أعضاء العودة للقاهرة. ووصل التدهور إلى ذروته مع اتجاه سعد إلى شن حملة عليهم والطعن فيهم. والملاحظ أن هذه التطورات دفعت بسعد زغلول إلى السعى لمزيد من الاستئثار بالسلطة فى الوفد، فصارح زملاءه الباقين معه بضرورة تعديل قانون الوفد لينص على أن أى عضو اختلف مع

الرئيس يجب عليه الاستغناء، وأن يكون الرئيس مختصاً وحده بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات، فلم يصادف هذا الاقتراح ارتياحاً لديهم. واعتبر سعد ذلك دليلا على أنه ليس عندهم فى المنزلة التى يتوهمها. ويوضح ما كتبه فى مذكراته تعليقاً على ذلك تزايد النزعة غير الديمقراطية لديه: (يلزم أن أضع نصب عينى فى يوم من الأيام أن أكون فريداً لا زميل لى، وحينئذ أستعين بموظفين وأعمل كرجل صاحب نفوذ فى أمته)(٩).

والملاحظ أيضاً أن سعد زغلول كان يفرض قراراته على أنصاره فى الوفد. فعندما اتجه السلطان إلى تشكيل فريق للتفاوض مع بريطانيا إثر صدور تقرير لجنة ملنر، وجه سعد بياناً للأمة يرفض التفاوض ويؤكد أن المعينين للقيام به ليسوا إلا نواباً عن الأمة، وذلك رغم معارضة أنصاره سواء فى باريس أو القاهرة(١٠).

ووصل الخلاف بين سعد ومعارضيه فى الوفد إلى نهايته المحتومة بالانشقاق عندما فشلوا فى إقناعه عند عودته إلى القاهرة بترك عدلى يكن يتولى المفاوضات الرسمية: فاستقال فى آخر إبريل ١٩٢١ أحد عشر عضواً بالوفد(١١).

والمثير للانتباه أن الاتجاه الغالب فى التأريخ لذلك الخلاف يؤيد موقف سعد زغلول رغم عدم ديمقراطيته، حيث عولج الموضوع فى العادة من زاوية القضية الوطنية، وليس فى إطار قضية الديمقراطية. وهذا الاتجاه ينطوى على خلل، وخاصة عندما يوصف موقف سعد بأنه (شجاعة نادرة للزعيم فى مواجهة الأغلبية الساحقة من أعضاء الوفد) ويتم الثناء على قوله (أنا الوفد ولا أعمل إلا ما أعتقد)(١٢). كما وصل الأمر إلى حد تبرير موقف سعد بأنه (كان تصفية للقيادة الوطنية من قوة متخلفة)(١٣).

عندما قام العقاد بتقييم ذلك الخلاف، ركز أيضاً على القضية الوطنية دون قضية الديمقراطية، فلم ير سوى أن سعداً رفض تخاذل الأغلبية وتساهلها، واستكثر ومعه الأقلية (أن يقنعوا من الثورة بهذا النصيب وهى فرصة لا تعود فى كل جيل)(١٤). كما أثيرت فكرة الأمانة التى حملتها الأمة لسعد زغلول ولم يكن بمقدوره الفكاك منها كتبرير لسلوكه مع الأغلبية (ولذلك كان عليه أن يعرض مشروع ملنر على صاحب الولاية وهو الأمة)(١٥).

وفى هذا الإطار لم تكن هناك سوى اجتهادات قليلة تشير إلى الطابع غير الديمقراطى لإدارة سعد زغلول لذلك الخلاف. ولعل أكثرها وضوحاً الاجتهاد الذى ذهب إلى أن (صلابة سعد وتعصبه لرأيه هو الذى أدى إلى انفصال الشخصيات البارزة فى الوفد فى وقت قصير لا يتعدى أربع سنوات)(١٦). وقد استمر الأسلوب السلطوى فى إدارة إبراز ثلاثة خلافات فى عهد النحاس.

(١) الخلاف حول فكرة الوزارة القومية عام ١٩٣٢:

وهى الفكرة التى ظهرت بهدف توقيع معاهدة مع بريطانيا على أساس ما انتهت إليه مفاوضات ١٩٣٠. فقد حدث خلاف حولها داخل الوفد، حيث رفضها النحاس وعدد من القيادات مثل ماهر والنقراشى ومكرم، بينما أيدها حمد الباسل وكيل الحزب وفتح الله بركات وآخرون. وليس هناك ما يدل على حدوث حوار سياسى بين الفريقين، وإنما كان الجدل حاداً وعدائياً. وعبر أحد أنصار النحاس عن هذا المناخ بقوله: (عندما ظهر الجدل حول فكرة الوزارة القومية، ساءت علاقة النحاس بخصوم رأيه)(١٧). واستقال نجيب الغرابلى، وقبل النحاس استقالته فى أكتوبر ١٩٣٣.

ولكن اعترض على قبول الاستقالة كل من فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعي وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وعطا عفيفى وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل، ونشروا بياناً قرروا فيه تضامنهم مع الغرابلى، فأصدر النحاس بياناً فى ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ اعتبر فيه مسلكهم خروجاً على الوفد وانفصالا منه. كما نشر على الشمسى بياناً أيد فيه موقف هذه المجموعة، فاعتبره النحاس منفصلا عن الوفد هو الآخر[١٨].

ويضيف د. الشلق شخصين تم فصلهما هما جورج خياط ومصطفى بكير، ليصل العدد إلى ١٢ عضوا[١٩]. وهذا هو المرجح لأن النحاس قام بتعيين ١٢ فى هيئة الوفد بدلا منهم. ومعنى ذلك أن هذا الخلاف لم يؤد إلى انشقاق بالمعنى الدقيق كالذى حدث عام ١٩٢٢، وإنما قاد إلى موقف اجتمع فيه الانشقاق والطرد. فقد بدأت العملية بانشقاق الغرابلى، لكن زملاءه لم ينشقوا وإنما طردوا من الحزب. ويعكس ذلك مستوى أدنى من الممارسة الديمقراطية، حيث يعتبر الطرد تعبيراً عن درجة أعلى من اللاديمقراطية خاصة وأن النحاس قام على الفور بضم ١٢ عضواً جديداً إلى هيئة الوفد.

(٢) خلاف النحاس مع ماهر والنقراشى:

على عكس الخلاف السابق الذى كانت أبعاده واضحة، لم يزل هناك تباين فى الروايات التاريخية حول بعض جوانب هذا الخلاف الذى ظهر عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ بقليل. فقد تعددت التفسيرات لأسبابه، فركز بعضها على ارتباطه بالصراع على النفوذ فى الوفد بين ماهر والنقراشى من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى[٢٠]. وثمة تفسيرات أخرى تركز على أنه خلاف على وسائل الإصلاح والحكم، وليس على سلطة مكرم فى

الوفد، حيث أدى توقيع معاهدة ١٩٣٦ إلى بدء مرحلة جديدة ظهر فيها عدم الاتفاق على مذاهب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[٢١]. وهناك من الوقائع ما يدعم هذا التفسير. فقد ظهر الخلاف خلال مناقشة مشروع كهربة خزان أسوان عندما أيد النقراشي ومحمود غالب مطلب المعارضة بطرح هذا المشروع للمناقصة بدلا من الاتفاق مباشرة مع شركة بريطانية للقيام به، بينما دافع مكرم عبيد عن موقف الحكومة[٢٢]. وثمة كذلك ما يدل على أن لهذا الخلاف جانباً يتعلق بالأوضاع الديمقراطية داخل الحزب، حيث اختلف النقراشي على قضيتي الزعامة المقدسة والقمصان الزرقاء، فحين دعا مكرم عبيد إلى نظرية «الزعامة المقدسة» معلناً أن الحركة الوطنية انتهت إلى «وفد» وأن الوفد انتهى إلى الزعامة التي تقدست في شخص النحاس، أصدر النقراشي بياناً في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ هاجم فيه فكرة تقديس الزعامة وانتقد انفراد النحاس بالرأي، وألمح إلى ما يتهدد الوفد من مخاطر انفصام عرى علاقته بالجماهير مالم يصحح مسيرته نحو الديمقراطية[٢٣].

ويطرح أحد المؤرخين جانبا آخر اجتماعياً لذلك الخلاف يخص أحمد ماهر بالذات، على أساس أنه حاول مقاومة سياسة الوفد المتعاطفة مع العمال لأنه كان يتولى إدارة بعض المشروعات الرأسمالية، وإن لم يكن من رجال المال والأعمال البارزين[٢٤]. كما يطرح نفس المؤرخ جانباً تآمرياً للخلاف لا يقوم عليه دليل كاف. وهو أن سياسة القصر منذ اعتلاء فاروق العرش قامت على الاستيلاء على الوفد بواسطة أحمد ماهر[٢٥]. لكن يصعب في الواقع فهم كيف يمكن اختراق حزب كبير كالوفد مالم يكن هناك خلل أصيل في بنائه يتيح ذلك، وهو غياب الأسلوب الديمقراطي في

إدارة الخلافات، الأمر الذى قد يدفع الطرف المقموع إلى البحث عن دعم لدى جهة أخرى مثل القصر. وفى هذه الحالة لا يصح القول بأن سياسة القصر أوجدت الخلاف، وإنما الأرجح أنها أفادت منه وسعت لاستثماره. ويذهب مؤرخ تخصص فى دراسة سياسة القصر إلى عدم وجود ما يؤكد أن القصر لعب دوراً فى هذا الخلاف، لكن نتائجه جاءت متفقة ومصالحه حيث خرجت من الوفد قيادات بارزة(٢٦).

وإذا كان لهذا الخلاف جانب موضوعى على هذا النحو، فإن مسئولية النحاس عن سوء إدارته تبدو أعظم. فقد أداره بأسلوب بعيد عن الديمقراطية منذ أن انتقد النقراشى وغالب سياسة الحكومة تجاه مشروع كهرباء خزان أسوان، فلم يطلب دراسة الموضوع وإنما قام باستبعادهما ومعهما محمد صفوت وعلى فهمى من الوزارة عندما أعاد تشكيلها فى ١٣ يونيو ١٩٣٧. وأدى ذلك الاستبعاد إلى تعميق الخلاف الذى وصل إلى حد الاشتباك بين أنصار النحاس والنقراشى خلال الاحتفال بذكرى سعد زغلول(٢٧) وبين أنصار النحاس حملة عن النقراشى رد عليها ببيان أسماه «الحملة الكاذبة» دافع فيه عن موقفه من ذلك المشروع وأشار إلى أخطاء الحكومة الوفدية فى سياساتها إزاء الحريات. فارتكب النحاس خطأ آخر عندما قرر فصل النقراشى فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ بموافقة جميع أعضاء الهيئة الوفدية عدا أحمد ماهر(٢٨)، الذى ساند النقراشى وخاض معركة داخل الوفد انتهت بفصله هو الآخر. وكان موقف ماهر أن الخلاف قائم على أسلوب الحكم، وأن الخلاف فى الرأى بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعى ولا يجب أن يقود إلى القطيعة بما فى ذلك الخلاف حول صلاحية الرئيس للقيام بتكاليف الرئاسة. وعاب على النحاس لجوءه إلى تخيير أعضاء الهيئة الوفدية بين شخصه وشخص النقراشى (رغم أنه لم يكن

هناك وجه لهذه المفاضلة، لأن شخص النحاس لم يكن موضع مساس ولا محل خلاف وإنما كان الخلاف على أسلوب الحكم(٢٩).

ولذلك فرغم أن قرارى فصل النقراشى ثم ماهر صدرا بأغلبية كبيرة، فقد كان لجوء النحاس إلى وضع القضية فى صيغة المفاضلة بينه وبين خصومه عاملا حاسماً حال دون التناول الديمقراطى للموضوع. لكن الملاحظ أن تعامل النحاس مع أحمد ماهر اتسم بشكل أكثر ديمقراطية حيث انعقدت الهيئة البرلمانية الوفدية وشهدت مواجهة مفتوحة بين النحاس وماهر. وقد أفاد النحاس فى إعداده لهذا الاجتماع من التحركات التى كان القصر يقوم بها لإقالة وزارته، فى الوقت الذى كان ماهر يفضل احتواء الأزمة بين الوفد والقصر(٣٠). ولذلك انحازت الهيئة الوفدية للنحاس بوضوح واعتبرت كل وفدى يخرج عن تضامن الهيئة الوفدية فيقبل تشكيل أو تأييد أية وزارة غير الوزارة الحالية مفصولا من الوفد. وصدر القرار بأغلبية ٢٢٨ ضد ٣ هم أحمد ماهر وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى(٣١) وأدى ذلك إلى وقوع أحمد ماهر فى أخطاء قاتلة فلم يقتصر رد فعله على رفض القرار وهو حق له، وإنما عمل ضد حزبه متعاونا مع أحزاب الأقلية التى شكلت الوزارة التالية وإزاء ذلك استصدر النحاس قرارا من الهيئة الوفدية فى ٢ يناير ١٩٣٨ بفصل ماهر، استكمالا لسلسلة الأخطاء المتتالية التى بدأت نتيجة غياب الإدارة الديمقراطية للخلافات داخل الحزب، كما تم فصل أبرز أنصار ماهر فى الوفد(٣٢).

(٣) خلاف النحاس ـ مكرم عبيد

يعتبر هذا الخلاف من أكثر خلافات القيادة التى عرفها الوفد تعقيداً. فقد كان مكرم عبيد يتمتع بمركز ممتاز فى الوفد منذ عهد سعد زغلول، إلى حد أن بعض قادة الحزب كانوا يحسدونه على هذه المكانة. لكن شخصية

سعد المسيطرة حالت دون ظهور اى خلاف على هذا الشأن(٣٣) والملاحظ أن الاتجاه الغالب فى تفسير هذا الخلاف يركز على تلك المكانة التى حظى بها مكرم(٣٤) ورغم أن مكرم يفسره بأنه خلاف حول مبادئ، فالثابت أنه نموذج للخلاف على النفوذ داخل الحزب لأنه يتعلق بقضية القرار الحزبى حيث تراجع دوره فى التأثير على هذا القرار بسبب دخول عناصر جديدة من كبار الملاك ولغياب الأسلوب الديمقراطى فى اتخاذ القرار، كان من الضرورى أن تنشأ أزمة. وحتى رواية مكرم لهذا الخلاف لا تساعد على استبعاد التفسير المتعلق بالصراع على التأثير على القرار الحزبى. وتتلخص هذه الرواية فى أنه رفض كوزير للمالية والتموين ضغوط النحاس لمنح أصهاره امتيازات غير مشروعة، وهو ما يعنى أن هؤلاء أصبحوا أكثر تأثيراً على رئيس الحزب منه. ويدعم هذا الاستنتاج أن الخلاف حول قرار منح بعض الموظفين الذين اضطهدوا فى عهد الوزارات غير الوفدية ترقيات استثنائية هو الذى أوصل الموقف المتوتر بين النحاس ومكرم إلى ذروته(٣٥). فكما حدث مع النقراشى، قام النحاس بإعادة تشكيل وزارته فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد ليدفع بالخلاف إلى طريق مسدود. فقد اتجه مكرم إلى معارضة موقف حزبه وتأييد المعارضة خلال مناقشة مسألة الاستثناءات الوظيفية فى مجلس النواب، وهى المسألة التى كانت محور آخر خلاف بينه وبين قيادة الوفد. فرد النحاس بفصله وراغب حنا من الوفد فى نفس اليوم (٢٩ يونيو ١٩٤٢)، وقام بتعيين محمد صبرى أبو علم سكرتيراً للوفد. ولم يستطع مكرم أن يحدث انشقاقاً ذا وزن فى الوفد، فقد حصل على تأييد ١٥ فقط من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية إلى جانب جماعة من الشباب المتعلم، والقليل من أعيان الصعيد فى

مديريته(٣٦)، وبالتالى لم تخرج معه من الوفد سوى جماعة محدودة.

(٤) الخلاف بين كبار الملاك ومجموعة الطليعة:

اتسم هذا الخلاف بطابع متميز عن الخلافات السابقة فهو الخلاف الوحيد ذو الطابع السياسى الفكرى غير المرتبط بصراعات النفوذ والقوة ارتباطا مباشراً. فقد كان خلافا بين منهجين وسياستين وليس بين أشخاص بعينهم. وبرز عقب الحرب العالمية الثانية عندما انتشر توجه يسارى واضح فى بعض المستويات الوسيطة للحزب، فى الوقت الذى كان الاتجاه المحافظ يدعم مواقعه فى قيادة الحزب بعد أن نما بشكل كاف منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى وصل إلى ذروته فى أواخر الأربعينيات(٣٧).

وكان هذا هو الخلاف الوحيد داخل الوفد الذى تمت إدارته بأسلوب ديمقراطى يقوم على حرية التعبير، وإن لم يؤد ذلك إلى حوار مثمر بين التيارين لكن الثابت أن تيار الطليعة تمتع بحرية كاملة من التعبير عن مواقفه وتوجيه النقد اللاذع لرموز التيار المحافظ فى الحزب. وثمة تفسير لذلك يذهب إلى أن ظروف الاضطهاد التى عانى منها الوفد خارج الحكم خلال النصف الثانى من الأربعينيات هى التى سمحت بهذا النمو المزدوج وفرضت على كل من التيارين احتمال الآخر(٣٨).

لكن الثابت أيضاً أن الإدارة الديمقراطية لهذا الخلاف استمرت بعد عودة الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠، رغم أن انتقادات تيار الطليعة للعديد من قيادات الحزب ازدادت حدة. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن مناخاً أكثر ديمقراطية توفر داخل الوفد فى أعوامه الأخيرة مما أتاح لتيار الطليعة أن ينشط بحرية، خاصة وأن طريقة بناء الحزب كانت تحول دون أن يمثل هذا التيار تهديداً جدياً للقيادات التقليدية التى هيمنت على الهيئة

الوفدى وهيئة الوفد المصرى. ولذلك ظلت الأخيرة حكراً على القيادات التقليدية، ولم يكن لتيار الطليعة سوى تمثيل محدود فى صفوف الهيئة الوفدية مثل محمد مندور وعزيز فهمى(٣٩)، كما سبقت الإشارة فى المبحث الثالث من هذا الفصل، وساعد على ذلك أن رئيس الوفد لم يكن طرفاً فى هذا الخلاف بعكس الخلافات السابقة.

ثانياً: حزب الأحرار الدستوريين:

كان أسلوب إدارة الخلافات داخله أقرب إلى الديمقراطية بالمقارنة مع الوفد، ويمكن تفسير ذلك بعاملين: أولهما عدم وجود زعامة قوية للحزب تفرض نفسها باستثناء فترة رئاسة محمد محمود للحزب، وثانيهما أن حزب الأحرار كان أشبه بمنتدى يضم فى داخله آراء عديدة وفقا لطبيعة نشأته من عدة جماعات لم يكن يجمع بينها سوى نزوع ليبرالى عام من ناحية، وعدا لقيادة الوفد من ناحية أخرى(٤٠)، فكان هذا التعدد إضافة إلى غياب الزعيم القوى يتيح توافر قدر من الديمقراطية فى إدارة الخلافات مثل اللجوء إلى التصويت الملزم عندما يصعب التوافق الذى كان قادة الحزب يميلون إليه عند تأسيسه، كما لم يعرف الحزب إجراءات الحسم السلطوى للخلافات، وإنما كان للحوار مكان فيه.

والملاحظ أيضاً أن أهم الخلافات داخل حزب الأحرار الدستوريين ارتبطت، وخاصة عقب تأسيسه، بقضايا الخلاف مع الأحزاب الأخرى والمشاركة فى الحكم، أكثر مما تعلقت بصراعات على القوة أو تباينات سياسية - فكرية.

ويمكن الإشارة إلى أهم الخلافات والانشقاقات والانسلاخات التى شهدها

الحزب على النحو التالى:

١ـ الخلاف حول الرد على إقالة رئيس الحزب عبد العزيز فهمى من الحكومة خلال أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم» وهى الحكومة التى كان الحزب يشارك فيها بوزيرين آخرين هما محمد على علوبة وتوفيق دوس.

فعندما اجتمع مجلس إدارته، ظهر اتجاهان أحدهما يلح على استقالة الوزيرين لأن كرامة الحزب أهينت بفصل رئيسه من الحكومة، والآخر يفضل السعى إلى حل الأزمة مع حزب الاتحاد ويصف أحد قادة الحزب الاجتماع بأنه كان مجادلة مفتوحة بين الرأيين، كما يصف حالة عبد العزيز فهمى بأنه (كان وجلا خشية أن تؤثر الحكومة على أعضاء مجلس إدارة الحزب وخيفة ألا يستقيل علوبة ودوس إذا صدر قرار من الحزب بذلك[٤١]، الأمر الذى يعكس مدى ضعف مركز رئيس الحزب فى إدارة الخلافات، وانتهى الاجتماع بتوافق على استقالة الوزيرين اللذين التزاما بذلك، لكن استقال أحدهما وهو توفيق دوس من الحزب أيضاً لعدم رضائه عن القرار[٤٢].

٢ ـ الخلاف حول الائتلاف مع الوفد عام ١٩٢٥، والذى يمكن اعتباره أول أزمة واجهت الحزب. فقد أيد بعض قادته هذا الائتلاف وعلى رأسهم وكيله محمد محمود، فيما عارضه رئيس الحزب عبد العزيز فهمى[٤٣]، ولما انتصر التيار المناصر للائتلاف التزم عبد العزيز فهمى بذلك، لكن عند تقسيم الدوائر فى انتخابات مارس ١٩٢٦ عارض سعد زغلول ترشيحه، الأمر الذى أدى إلى تجديد الخلاف داخل الحزب حول الائتلاف على نحو هدد وحدته، لولا قيام فهمى بتقديم استقالته ومعه عضوان من قيادة الحزب[٤٤].

وظل تأثير هذا الخلاف ممتداً لعدة سنوات، وكان هو العامل الرئيسى وراء عجز محمد محمود عن خلافة فهمى فى رئاسة الحزب بشكل رسمى إلا عام ١٩٢٩ نتيجة تحفظ قادة الفريق المناوئ للائتلاف مع الوفد، والذى ضم عدداً من أبرز قادته مثل د. هيكل، والهلباوى، ومحمد محفوظ وعلوبة، ودسوقى أباظة، وحافظ عفيفى، وصليب، وأبو سمرة. ورغم الوزن المتميز لمعظم هذه الشخصيات فى الحزب فقد نزلوا على موقف الأغلبية والتزموا به، مع استمرار الخلاف والسعى لتغيير موقف الحزب، وأدت الإدارة الديمقراطية لهذا الخلاف إلى تجنب حدوث أزمة بسببه، وإن لم يخل الأمر من مواجهات حادة فى بعض الأحيان أهمها عندما انتقد د.هيكل عدم قيام الائتلاف مع الوفد على الصراحة فى صحيفة الحزب «السياسة» التى كان يرأس تحريرها، فكتب محمد محمود كلمة بتوقيعه مفادها أن مقال هيكل لا يعبر عن رأى الحزب مطالباً بنشره فى الصحيفة، فرفض د. هيكل وطلب عقد اجتماع لمجلس الإدارة لبحث الأمر، فقام محمد محمود بنشرها فى «الأهرام»(٤٥).

٣ـ الخلاف حول المشاركة فى وزارة النحاس التى تشكلت عام ١٩٢٨، وهو امتداد للخلاف السابق، حيث أصرت المجموعة التى ناصرت الائتلاف مع الوفد على المشاركة فيها للحفاظ على هذا الائتلاف، بينما دعت المجموعة الأخرى إلى عدم المشاركة وعرض الموضوع على مجلس الإدارة الذى حسم الخلاف بالتصويت، ورجح جانب الداعين للمشاركة بأغلبية صوت واحد واحترم الآخرون القرار وشارك الحزب فى الوزارة(٤٦).

٤ـ الخلاف حول الموقف من وزارة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠، فرغم

أن صدقى الذى ربطته بقيادات الحزب صلة وثيقة استخلص منهم قراراً فى البداية بتأييد وزارته، إلا أن محمد محمود الذى كان قد تولى رئاسة الحزب رسمياً عارض ذلك ومعه مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة، وظهر لأول مرة فى هذا الخلاف دور مهيمن لرئيس الحزب الجديد الذى هدد باعتبار من يشترك فى هذه الوزارة متخلياً عن عضويته بالحزب[٤٧] ولم يشترك فيها من الحزب سوى حافظ عفيفى، لكن محمد محمود لم يكن صارماً فى تنفيذ قراره التالى بمقاطعة الانتخابات التى أجراها صدقى.

٥ - خروج سكرتير الحزب محمد على علوبة فى ديسمبر ١٩٣١ لخلافه مع أسلوب الحزب المعتدل تجاه القضية الوطنية، بعد أن نبذ ذلك الأسلوب واتجه للتشدد الذى لا يستقيم مع مواقف الحزب كما ارتبط الخلاف بالصراع بين هيكل وخشبة على منصب نائب رئيس الحزب الذى استحدث فى ذلك الوقت لمرض الرئيس[٤٨].

٦- الخلاف حول موقف الحزب من سياسة حكومة النقراشى تجاه القضية الوطنية، فقد أيدها فريق من قادة الحزب دون تحفظ على رأسهم أحمد عبد الغفار، مما لم يرض الأغلبية إلى حد أن تعالت الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية وفصله من الحزب لكن رئيس الحزب د. هيكل رأى الاكتفاء بإبعاده من مجلس الإدارة[٤٩] بعد التشاور مع بعض قادة الحزب، دون عقد أى اجتماع تنظيمى.

وعلى هذا النحو يتضح أن أسلوب إدارة الخلافات داخل حزب الأحرار الدستوريين كان أكثر ديمقراطية بالمقارنة مع الوفد، فلم يكن رئيس الحزب فى وضع يتيح له حسم الخلافات بشكل سلطوى إلا فى حالات محدودة معظمها خلال فترة رئاسة محمد محمود وأقلها فى ظل رئاسة هيكل. لكن

لم يكن هذا الحسم يصل إلى فصل عناصر قيادية بخلاف حدث فى الوفد، بل وعرف حزب الأحرار حالات تعرض فيها رئيسه للهزيمة أمام تيار معارض له كما حدث لعبد العزيز فهمى خلال الخلاف حول الائتلاف مع الوفد كما عرف هذا الحزب عملية التصويت فى مجلس الإدارة لحسم الخلافات رغم عدم انتظام اجتماعات هذا المجلس، ورغم وجود ميل للتوافق عندما توجد فرصة لذلك، وبسبب هذا المناخ لم يتعرض الحزب لحركات انشقاق جماعية أو كبيرة، وإنما تعرض لانسلاخات محدودة الكثير منها له طابع فردى، وكان بعضها مؤقتاً حيث عاد الخارجون إلى الحزب مرة أخرى.

ثالثا: جماعة الإخوان المسلمين:

اتسمت عملية إدارة الخلافات داخلها بدور مسيطر لزعيمها (المرشد العام) الأول حسن البنا، فكان دوره لا يقل من حيث الهيمنة على هذه العملية، عن دور رئيس الوفد لكن هذا الدور لم يتسم بالاستمرارية التى عرفها الوفد، حيث ترك رحيل البنا فراغاً واضحاً على هذا الصعيد لم تكن الجماعة بتركيبها مستعدة له مما أدى إلى تعرضها لانقسام حاد فى أوائل الخمسينيات.

١- إدارة الخلافات فى عهد حسن البنا:

الشائع فى الكتابات التاريخية عن جماعة الإخوان أن المرشد الأول أحكم سيطرته عليها وعمد إلى إقصاء معارضيه كلما تجمع فى مواجهته اتجاه معارض(٥٠) وهناك بالفعل ما يدعم هذا الحكم، لكن دون أن يعنى ذلك مصادرته لكل رأى مخالف، فهناك أيضاً ما يدعم ما ذهب إليه أحد قادة الجماعة من قبول البنا لجواز تعدد الصواب فى بعض المسائل، بأن

يكون فريقا الخلاف كل على رأى، وكل رأى منهما صواب(٥١) لكن لم يكن هذا منهجه العام فى التعامل مع الخلافات، فمن الجائز القول بأنه كان يقبل التعدد فى بعض الأمور الصغيرة، بينما كان حاسماً إزاء الخلافات التى تمس قضايا جوهرية، خاصة التى تتعلق بزعامته، ولذلك تعرضت الجماعة فى عهده لثلاثة انشقاقات رئيسية:

أ - الانشقاق الأول كان نتيجة لأول خلاف كبير داخل الجماعة عندما نقل البنا من الإسماعيلية إلى القاهرة عام ١٩٣٢، وظهرت الحاجة لاختيار من يحل محله فكان الخلاف حول أسلوب هذا الاختيار، والذى وصفه البنا بأنه (مظهر جديد وغريب على أوضاع الإخوان التى لم تعرف إلا الوحدة الكاملة)، والمشكلة فى تحليل هذا الانشقاق أنه لا يوجد مصدر يمكن الحصول منه على رواية المنشقين لوقائع الخلاف، ومن ثم فالرواية الوحيدة المتاحة هى رواية البنا(٥٢) التى يبدو منها أنه كان مدعوماً بأغلبية تؤيد مرشحه الذى فاز فى اقتراعين متتاليين شكك المعارضون فى أولهما لتغيب البعض عنه، فتم الإعلان عن الاجتماع الثانى على أوسع نطاق ولما فاز مرشحه، لجئوا إلى أسلوب متجاوز لكل القواعد التنظيمية بتقديم بلاغ ضده إلى النيابة وحتى إذا أخذنا بروايته، فهى لا توضح الطابع التنظيمى للاجتماعين اللذين تحدث عنهما حيث لم يكن البناء التنظيمى للجماعة قد تبلور فى ذلك الوقت المبكر، فهل كان اجتماعاً لجميع أعضاء الجماعة بالإسماعيلية أم لممثلين لهم، كما لا يتضح من هذه الرواية كيفية إجراء الاقتراع، والوسائل التى لجأ إليها البنا للحصول على الأغلبية، وللتعامل مع معارضيه وما إذا كان قد استخدم القوة فى مواجهتهم، حيث يذهب أحد المؤرخين دون سند يعتد به إلى أن أنصار البنا اعتدوا على معارضيه بالضرب(٥٣).

ب ـ الانشقاق الثاني ٣٨ – ١٩٤٠، الذي حدث نتيجة للخلاف حول أساليب عمل الجماعة. فقد انتقد عدد من قادتها على رأسهم أحمد رفعت الأساليب المعمول بها في ذلك الوقت مركزين على مجاملة الحكومة والتعامل معها بأساليب ملتوية بدلا من مواجهتها بالحقيقة، وعدم اتخاذ إجراء في شأن إلزام المرأة بحدود الإسلام، والوقوف عند حد الدعاية في مساعدة مجاهدي فلسطين(٥٤) إضافة إلى طريقة استخدام التبرعات التي تجمعها الجماعة بغرض دعمهم والتي كان بعضها يذهب لدعم شعب الجماعة. كما شملت الانتقادات العلاقة الودية التي ربطت بين البنا وعلى ماهر، واتهام أحمد السكري نائب المرشد العام بأنه مهندس هذه العلاقة. وطالبت الناقدون (بالالتزام الصارم بالقيم الإسلامية) بغض النظر عن الاعتبارات السياسية المعقدة، والخلاص الروحي لمصر بالقوة إذا لزم الأمر(٥٥) وعلى هذا النحو لا يستقيم قول أحد المؤرخين بأن الخلاف كان على اتجاه الجماعة للعمل السياسي أو قصر نشاطها على شئون الدين والبر(٥٦) حيث كان الاتجاهان متعارضين حول أساليب هذا العمل السياسي نفسه، كما كان الخلاف مركباً ينطوي على أكثر من جانب بحيث لا يمكن قصره على علاقة البنا مع على ماهر كما ذهب كاتب آخر(٥٧).

وثمة ما يدل على أن المعارضين لأساليب البنا في العمل كانوا في مركز قوة، حيث يقر أحد أنصار البنا بأن (دعوة أحمد رفعت كانت تلقى من كثير من الإخوان آذانا صاغية واستجابة سريعة)، وأدى ذلك، وفقاً لنفس الرواية، إلى تعطيل الاجتماعات والدروس وظهور الهجوم على المرشد العام(٥٨).

ومعنى ذلك أن البنا لم يواجه ذلك التيار من خلال الحوار بدليل تعطيل الاجتماعات والدروس، وإنما لجأ إلى أسلوب تآمري يصفه أحد أنصاره

تفصيلا، ويتلخص فى انقطاع البنا عن المركز العام وحصر أنصاره الذين احتفظوا بإيمانهم ودعوتهم وقيادتهم وفقاً للرواية، والاتفاق معهم على خطة لتكثيف ذهابهم إلى ذلك المركز وتنفيذ مقاطعة تامة لمجموعة المعارضة، مما أدى إلى عزلهم واضطرار الكثيرين من أنصارهم إلى التراجع بحيث لم يبق مع أحمد رفعت غير نفر قليل(٥٩) لكن هذه الرواية تختلف فى بعض تفاصيلها عن رواية قيادى آخر من أنصار البنا أيضاً، وخاصة فيما يتعلق بنهاية ذلك الخلاف وكيفية حدوث الانشقاق، فتشير هذه الرواية إلى سفر أحمد رفعت فى نهاية الأمر إلى فلسطين للانضمام إلى المجاهدين، ولا تذكر أنه تم التفاهم فى النهاية على انسحاب المعارضين من الجماعة مقابل التنازل لهم عن مجلة «النذير» وما بقى من مال فى صندوق الجماعة، وخرجوا بالفعل ليكونوا «جماعة شباب سيدنا محمد»(٦٠) والواضح أن البنا أدار ذلك الخلاف بأسلوب ليس بعيداً فقط عن الديمقراطية، بل وعن مصلحة الجماعة أيضاً، فقد عزف عن الحوار معهم وبنى خطته على دفعهم للانشقاق، الذى يعد خسارة لأى حزب أو جماعة سياسية، للحفاظ على زعامته دون خدش. ونتيجة لذلك ظلت للخلاف تداعيات على مدى أكثر من ثلاث سنوات حدثت خلالها عدة انشقاقات للانضمام إلى الجماعة الجديدة(٦١). والملاحظ أن قضية الشورى كانت فى مقدمة جوانب الخلاف التى حددتها هذه الجماعة مع المرشد العام فى الوثيقة التى نشرتها فى فبراير ١٩٤٠(٦٢) فقد أشارت الوثيقة إلى أن المرشد لا يؤمن بالشورى فى الدعوة التى يرى أن ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجميع أن يطيع، وأوضحت أنهم خالفوه فى الرأى وحاولوا التفاهم معه كثيراً (فأبى إلا أن يكون رأيه الفصل ولو كان فى ذلك إقصاء للمخلصين من الإخوان المسلمين)، وتضمن رد البنا على هذه النقطة أنه لم يقل هذا،

وإنما أنكر أن يتحكم فرد تأثر بدعايته ١٧ فرداً من أفراد أسرة فى بقية ألف من الأفراد، قال لهم: (لقد أبيتم إلا أن أنزل على آراء بعضكم ولو خالف ذلك آراء الجميع من الإخوان)(٦٣).

جـ ـ الانشقاق الثالث ٤٦ ـ ١٩٤٧ يتسم بالتعقيد الشديد فى ملابساته، وقد ارتبطت مقدماته بحماية المرشد لصهره السكرتير العام عندما اتهم فى أخلاقه، وبالتنافس على المناصب الرئيسية فى الجماعة، وتعود بداية اتهام السكرتير عبد الحكيم عابدين(٦٤) إلى أواخر عام ١٩٤٥ عندما نقل أربعة من أعضاء مكتب الإرشاد إلى المرشد أنه يستغل مركزه لانتهاك حرمة بيوت وأعراض بعض الإخوان، وتم تكليف الوكيل العام د. إبراهيم حسن بإجراء تحقيق سرى غير رسمى، لكن النبأ انتشر، مما اضطر البنا إلى تشكيل لجنة رسمية لتقصى الحقائق قدمت تقريراً إلى مكتب الإرشاد فأوصى بفصل عابدين بأغلبية ثمانية أصوات مقابل صوت واحد وعرض الأمر على الهيئة التأسيسية وفقاً لقانون الجماعة، حيث تمكن المرشد من التأثير عليها، فقررت تشكيل لجنة تحقيق جديدة قدمت تقريراً يبرئ عابدين، ثم رددت الهيئة إيجابياً على هذا التقرير وفى مقابل ذلك وعد البنا بإبعاده عن الأنشطة الرئيسية لفترة ثم يطلب إليه الاستقالة. لكن عندما تقدم عابدين باستقالته، كان المرشد قد أثر على مكتب الإرشاد فى اتجاه رفضها مما أدى إلى استقالة الوكيل العام د. إبراهيم حسن فى إبريل ١٩٤٦(٦٥) والواضح أن المرشد العام أدار خلافاً من هذا النوع بأسلوب التدخل وتوجيه الأحداث بدلا من ترك الأمر للإجراءات القانونية. والمرجح أن البنا ربط بين إدانة عابدين المقرب منه وبين اهتزاز صورته، ومن ثم التأثير على زعامته للجماعة، لكن ثمة ما يتيح إمكانية للربط بين هذه الأزمة وبين الخلاف الذى تفجر بين البنا وبين نائبه أحمد السكرى فى

نفس الوقت. فقد سعى السكرى، الذى كان يتطلع إلى تدعيم نفوذه فى الجماعة، إلى التأثير على موقفها فى اتجاه التحالف مع الوفد، والمثير للانتباه أن الخلاف بين البنا والسكرى ظل محصوراً فى نطاق ضيق حتى تفجر فجأة خلال أزمة عابدين حيث قام البنا بإحالة السكرى إلى الهيئة التأسيسية لمساءلته فى موضوعات تتصل بعلاقته بالوفد. وتختلف المصادر حول ما دار فى اجتماع الهيئة وطبيعة قرارها وهل كان فصلا للسكرى[٦٦] أم مصالحة أعقبتها استقالته وانضمامه للوفد[٦٧] لكن السؤال الذى لم يجد إجابة بعد فى شأن العلاقة بين أزمتى عابدين والسكرى هو ما إذا كان للثانى دور مستتر فى إثارة والترويج للاتهامات التى تعرض لها الأول الذى كان يعتبر منافسه الوحيد.

وعموماً فالمغزى المهم لهذا الانشقاق رغم غياب المعرفة ببعض جوانبه، أنه نتاج لهيمنة المرشد العام من ناحية وعدم الأخذ بأسلوب الانتخاب فى ملء المناصب الرئيسية بالجماعة، مما أدى إلى مسارات غير صحية للتنافس على هذه المناصب والاعتماد على أساليب كيدية وتآمرية، وكانت لهذا الانشقاق بالذات آثار وخيمة على الجماعة، لأنه أسفر عن خروج اثنين من أبرز قياداتها هما إبراهيم حسن وأحمد السكرى، مما أثر على بنائها التنظيمى فى اتجاه تعزيز دور الجهاز السرى[٦٨] الذى برز بعد ذلك ليساهم فى أخطر انقسام واجهته الجماعة إثر ثورة ١٩٥٢، فقد اختار البنا رئيس هذا الجهاز صالح عشماوى نائباً، وانتقلت قيادة الجهاز إلى عبدالرحمن السندى.

٢- إدارة الخلافات بعد حسن البنا:

كان رحيل البنا فى فبراير ١٩٤٩ مصدراً لخلاف كبير داخل الجماعة حول خلافته ورغم أن غيابه أزال أهم قيد على الإدارة الديمقراطية

للخلافات، لم تكن هناك قواعد معروفة ومقبولة لهذا النوع من الإدارة، فى الوقت الذى تعاظم فيه دور الجهاز السرى، ومن هنا أصبح الانقسام سمة العلاقات بين قيادات الجماعة ليصل إلى ذروته عقب ثورة ١٩٥٢.

أ - الخلاف حول خلافة المرشد الأول:

أدى رحيل البنا إلى ظهور الخلافات التى كانت كامنة وحال وجوده دون تفجرها، فظهرت وقد امتزج فيها ما هو سياسى بما هو شخصى، ويمكن القول بأنه كان هناك أكثر من مستوى للخلافات فى ذلك الوقت(٦٩) أولها الخلاف بين مكتب الإرشاد إجمالا والجهاز السرى، وثانيها الخلاف بين الجهاز السرى وأقارب البنا وعلى رأسهم أخوه عبد الرحمن وصهره عابدين، وثالثها التنافس بين الأعضاء البارزين فى مكتب الإرشاد نفسه.

وقد انسحب الأقارب من المعركة سريعاً لعدم وجود أساس يستندون إليه فى دعواهم لكن ظلت قيادة الجهاز السرى على قناعة بحقها فى ترشيح المرشد الجديد بحجة أن هذا الجهاز هو الذى يتحمل أشد المواقف، وكان مرشحها المفضل صالح عشماوى، لكن أمكن إقناع قيادة الجهاز بالتنازل عن موقفها وترك الأمر للاتصالات بين أعضاء مكتب الإرشاد والجمعية التأسيسية.

وأظهرت تلك الاتصالات(٧٠) أن أحداً من قيادات الجماعة البارزين لا يمكن أن يحظى بتوافق عليه، وفى هذا السياق تم التفاهم على اختيار حسن الهضيبى من خارج البناء التنظيمى للجماعة، وقد عارض الهضيبى فى البداية لتخوفه من الخلافات القائمة، وقال إنه لا يستطيع تسلم قيادة دعوة أقرب معاونيه فيها متفرقو القلوب والأهواء.

. وقد استمرت الخلافات بالفعل بعد توليه منصب المرشد العام، حيث

استعان بمجموعة من الإخوان مقربة إليه، فى الوقت الذى أبقى على مكتب الإرشاد القائم، مما أوجد هيكلا قيادياً غير رسمى أطلق عليه البعض «مجموعة الروضة» لأن أكثرهم كان يقطن فى حى الروضة معه، وأصر على تعيين عبد القادر عودة وكيلا للتخلص من صالح عشماوى والباقورى أبرز المتنافسين على القيادة، وهكذا فرغم ضعفه الناجم عن قدومه من خارج الهيكل التنظيمى للجماعة، فقد اتجه لإدارة الخلافات بأسلوب غير ديمقراطى رغم أن ظروف الجماعة فى تلك اللحظة كانت تتيح له فرصة مناسبة للإدارة الديمقراطية لهذه الخلافات، وأدى هذا الأسلوب إلى دخوله طرفاً جديداً فى الخلافات.

ب ـ انقسام الجماعة:

قامت ثورة ١٩٥٢ بينما الخلافات بين قيادات الجماعة على أشدها، وكان من الطبيعى أن توجد الثورة أوضاعاً تدفع إلى تفاعلات صراعية جديدة، ومن ثم تعميق الانقسام داخل الجماعة.

فكان أول خلاف جديد حول الموقف من عبد الناصر، حيث برزت ثلاثة اتجاهات واضحة: الأول يرى عدم تعليق آمال عليه ويمثله الهضيبى، والثانى يراهن عليه ويرى أنه سيطبق الشريعة فى النهاية، ويمثله بعض القيادات الوسيطة أساساً، والثالث يطلب فرصة للتحقق من موقفه، ويمثله عبد القادر عودة وكيل الجماعة.

وإحدى دلالات هذا الخلاف أن الانقسام بدأ يطول معسكر الهضيبى نفسه، حيث اختلف مع الوكيل الجديد الذى أتى به، ولأن الأسلوب الديمقراطى فى التعامل مع الخلافات لم يكن وارداً، فقد لجأ الهضيبى

للاستعانة بخميس حميدة وتعيينه فى منصب نائب المرشد(٧١) وارتبط ذلك بالخلاف على مشاركة الإخوان فى حكومة الثورة، والذى أثير بمناسبة دخول عضو مكتب الإرشاد أحمد حسن الباقورى وزارة محمد نجيب التى تشكلت فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ . فقد قرر مكتب الإرشاد رفض المشاركة فى الحكومة، مما أدى إلى استقالة الباقورى من الجماعة كلها وليس فقط من المكتب(٧٢) .

لكن أخطر خلاف برز فى تلك الفترة كان حول دور الجهاز السرى، والذى وصل إلى حد مطالبة الهضيبى بإلغائه بعد أن رفض قائده السندى الأمر الصادر له بتقديم كشف بأسماء أعضائه ومهماته. ورفض السندى حل الجهاز، فاتجه الهضيبى للتلوح بالاستقالة، قبل أن يتقرر إحالة الخلاف إلى لجنة خاصة من كبار الأعضاء قامت بتعيين قائدين آخرين للجهاز بين نوفمبر ١٩٥٢، ونوفمبر ١٩٥٣، لكن أحداً منهما لم يستطع التخلص من نفوذ السندى على أعضاء الجهاز ولم يتمكن الهضيبى من إبعاد السندى عن قيادة الجهاز إلا بعد أن تأكدت علاقته مع عبد الناصر مما كان يخالف سياسة الجماعة الرامية إلى توجيه الثورة وليس الخضوع لها، فاتجه قدامى الإخوان للتحالف مع المرشد ضد السندى لهذا السبب(٧٣) لكن السندى ألقى بثقله إلى جانب خصوم الهضيبى فى خلافات أخرى وشن حملة عليه، مما دفعه إلى السعى لكسب تأييد الموالين للسندى(٧٤) وإلى تدعيم مركزه من خلال إجراء انتخابات مكتب الإرشاد فى ٨ أكتوبر ١٩٥٢ التى حقق فيها فوزاً كبيراً، حيث أصبح لديه أغلبية فى المكتب، وتم تثبيت خميس حميدة كنائب له وتعيين عمر التلمسانى سكرتيراً مساعداً وتعرض الهضيبى وأنصاره لاتهام بالتدخل السافر فى هذه الانتخابات التى

وصفت بأنها زائفة وبعيدة عن التمثيل الحقيقي للقوى داخل الجماعة(٧٥) وأصبح النزاع بين الهضيبي والسندي هو المصدر الرئيسي للانقسام، والذي قاد إلى أخطر صدام عرفته الجماعة عندما قام أنصار السندي باغتيال الرجل الثاني في الجهاز سيد فايز كرد على تعاونه مع الهضيبي، وقام مكتب الإرشاد بفصل السندي وثلاثة آخرين، مما أدى إلى تصاعد الصراع إلى حد احتلال معارضي الهضيبي للمركز العام ولجوء كل من الطرفين إلى عبد الناصر للمساعدة على رأب الصدع، فقام بترتيب هدنة وظل النزاع محتدماً رغم رجحان كفة الهضيبي لبعض الوقت، فاستمر في الأسلوب غير الديمقراطي لإدارة الخلافات عبر القيام بتصفيات شملت صالح عشماوي الذي أكد أنه فصل دون محاكمة(٧٦)، فيما أكد المسئول عن لجنة تحقيق العضوية والمناصر للهضيبي أن اللجنة حققت وقررت فصله ومحمد الغزالي وأحمد جلال(٧٧) وقام الهضيبي بإعادة تكوين الجهاز السري بقيادة جديدة موالية له على رأسها يوسف طلعت، مع السعي إلى دفع نشاطه في اتجاه العلانية(٧٨) لكن الخلافات داخل قيادة الجماعة ظلت قائمة، وجاءت أحداث مارس ١٩٥٤ لتؤدي إلى بروز ثلاث مجموعات(٧٩) الأولى مجموعة عبد الرحمن البنا وعابدين التي تحظى بدعم من المنشقين على الجماعة، وكانت جاهزة لتأييد مجلس قيادة الثورة، والثانية مجموعة الهضيبي الرافضة لأي تفاهم مع هذا المجلس، والثالثة مجموعة خميس حميدة التي سمت نفسها «المحايدون» وسعت إلى التوفيق بين المجموعتين السابقتين لكن الأحداث سبقتها حيث وقع حادث المنشية في أكتوبر ١٩٥٤ وما تلاه من إجراءات ضد الجماعة شملت حلها. وعلى هذا النحو يتضح أن غياب الدور المهيمن للمرشد الأول للجماعة لم يساعد على الاتجاه نحو إدارة ديمقراطية للخلافات بسبب افتقاد القواعد والآليات اللازمة لذلك في

تراث هذه الجماعة، مما أدى إلى تصاعد الخلافات بشكل صدامى كانت نتيجته انقسامات حادة.

رابعاً: الحزب الوطنى:

كانت للحزب الوطنى ظروف خاصة متميزة عن بقية أحزاب تلك الفترة. فقد توفى مؤسسه ورئيسه الأول مصطفى كامل فور تأسيسه. وبرزت الخلافات على الفور بدءاً بالتنافس على خلافته، ولم يمارس الحزب نشاطه فى ظروف طبيعية، حيث تعرض لقمع شديد، واضطر رئيسه الثانى محمد فريد إلى الرحيل والعمل من الخارج الأمر الذى أثر على هيكل الحزب حيث أصبح له بناء داخلى وآخر خارجى، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، أخذ الحزب يتراجع حتى جاء نشوء الوفد لينهى دوره حتى أعيد بناؤه كحزب أقلية وبذلك يمكن التمييز فى عملية إدارة الخلافات داخله.

١ ـ المرحلة الأولى: ١٩٠٧ ـ ١٩١٩: وقد تميزت بوجود خلافات مستمرة بين قيادات الحزب بعد رحيل مصطفى كامل

وقد برز أول خلاف بين قيادات الحزب على خلافة مصطفى كامل، حيث تنافس شقيقه على كامل مع محمد فريد. ورغم أن هذا التنافس حسم بأسلوب ديمقراطى فى ظل توفير أسلوب الانتخاب فى التجنيد للقيادة الحزبية، فقد تأثر أسلوب محمد فريد فى إدارة الخلافات الحزبية باعتقاده فى تعاون على فهمى كامل مع الخديو ضده رغم عدم وجود دليل جدى على هذا التعاون حتى الآن. ودفعه هذا الاعتقاد إلى الحد من دور على كامل وبعض المقربين منه والاعتماد على الشيخ جاويش. وبذلك استهل

رئاسته للحزب معتقداً أن بعض قيادات حزبه تتآمر مع الخديو ضده، وإن على كامل يسعى إلى تقسيم لجنة الحزب الإدارية ووضع يده على جريدة اللواء لتوجيهها لصالح الخديو(٨٠).

وليس ثمة ما يفيد بأن هذا الموضوع طرح للحوار بين قيادات الحزب. فقد لجأ فريد، عوضاً عن ذلك، إلى إبعاد على كامل عن مواقع التأثير وخاصة جريدة «اللواء» التى انعكس هذا الخلاف عليها، مما أدى لاستقالة أحمد حلمى الذى كان بمثابة المحرر الثانى لها بعد مصطفى كامل(٨١) وأصدر صحيفة «القطر المصرى» بدءاً من ٢٤ إبريل ١٩٠٨(٨٢).

وقام محمد فريد بتعيين الشيخ جاويش رئيساً لتحرير «اللواء» وأدى ذلك إلى تزايد نفوذ الاتجاه الإسلامى فى الحزب مما قاد إلى انسحاب بعض قياداته من الأقباط فى ديسمبر ١٩٠٨ وعلى رأسهم ويصا واصف القبطى الوحيد فى اللجنة التنفيذية(٨٣)· كما احتج بعض محررى وعمال «اللواء» على الخط الجديد «للواء» ووقعت أزمة بين فريد ولجنة الحزب فى السيدة زينب التى كان عدد من محررى اللواء أعضاء بها لنفس السبب(٨٤).

والملاحظ أن سياسة الحزب تجاه الخديو ظلت من أهم مصادر الخلاف بين قياداته سواء فى فترة الوفاق بين الخديو والإنجليز فى عهد جورست أو فى الفترة التالية أى عهد كتشنر. ففى الفترة الأولى انسحب العديد من قادة الحزب الذين خشوا معاداة الخديو. وقد وصفهم أحد المؤرخين بأن وظيفتهم تنتهى عند أبواب السراى(٨٥)· ومنهم المجموعة التى خرجت لتؤسس حزب النبلاء بقيادة حسن حلمى ثابت وفرج الجرجاوى. كما أن إصرار محمد فريد ومعه أغلبية قيادة الحزب على اتباع سياسة متشددة تجاه الاحتلال دفع المعتدلين إلى ترك الحزب. فبعد حادث اغتيال بطرس غالى وإصدار

الحكومة لثلاثة قوانين استثنائية، تعرض فريد لانتقادات من المعتدلين وانسحب محمود أنيس عضو اللجنة الإدارية. كما أن محاكمة فريد بسبب المقدمة التى كتبها لكتاب معاد للاحتلال ألفه الشيخ على الغاياتى أدت إلى نفور بعض المعتدلين من الحزب(٨٧).

وفى الفترة الثانية أدى انتهاء وفاق الخديو مع الإنجليز إلى اتجاهه للتقرب من الحزب الوطنى، فرحب بعض قادته بذلك بينما تشكك آخرون على رأسهم فريد فى نوايا الخديو(٨٨). وعندما رفض فريد أول عرض من الخديو للصلح فى سبتمبر ١٩١١. شن د. عثمان غالب هجوماً على الحزب ورئيسه وقدم استقالته، وأعقبه محمود فهمى حسين سكرتير الحزب(٨٩).

وقد استمر هذا الخلاف حتى بعد أن ترك فريد مصر فى مارس ١٩١٢، حيث واصل مهاجمة الخديو فى مقالاته التى ينشرها فى صحف تركية وفرنسية، فى الوقت الذى كانت أغلبية اللجنة الإدارية فى القاهرة قد أصبحت ميالة لقبول التعاون مع الخديو أو على الأقل عدم استفزازه. وظهرت حركة يقودها عبد الحميد عمار ترفض سياسة فريد تجاه الخديو، وشنت هجوماً عليه وطالبت باستقالته فاستجاب فريد وبعث باستقالته إلى على كامل طالباً عرضها على الجمعية العمومية دون غيرها، لكن اللجنة انقسمت إلى فريقين(٩٠).

أولهما فريق المعتدلين الذين يريدون إنقاذ الحزب بمهادنة الخديو، وثانيهما فريق المتشددين الذين رأوا الخلاص فى التمسك بالمبادئ الوطنية وبسياسة محمد فريد.

وأعلن على كامل وكيل الحزب الوقوف على الحياد، وإن كان مرجحاً ميله إلى فريق المعتدلين كما يظهر من بعض الملابسات(٩١) ووصـــل

الخلاف بين الفريقين إلى ذروته فى يناير ١٩١٣ مع غياب الأسلوب الديمقراطى لإدارته والسيطرة عليه، فنزع كل منهما إلى عقد اجتماعات جانبية بشكل تآمرى لمهاجمة الفريق الآخر وفصل أعضائه من اللجنة الإدارية.

وإذا كان الخلاف الكبير الذى دب داخل اللجنة الإدارية للحزب فى القاهرة لم يجد آليات ديمقراطية مناسبة لإدارته، فمن باب أولى أن يكون هذا هو الحال فى خلاف فريد وجاويش بالخارج، ولم يجد هذا الخلاف حلا إلا عندما تراجع جاويش وأنصاره واعتذروا لفريد، خلال مؤتمر المسلمين المغتربين فى إستكهولم أكتوبر ١٩١٧، وقبلوا العمل تحت رئاسته، ويظهر من رواية محمد فريد لهذه المصالحة مدى افتقاده القيم الديمقراطية فى التعامل مع مخالفيه حتى بعد تراجعهم، حيث يتحدث بزهو شديد عن (اعتذارهم وخضوعهم لى وإذعانهم لرغباتى)(٩٢).

والمثير للانتباه ذلك التناقض الذى ميز رئاسة محمد فريد للحزب الوطنى بين تبنيه الأسلوب الديمقراطى فى بناء هيكل الحزب والتجنيد لقيادته وحرصه على مبدأ الانتخاب، وبين افتقاده لهذا الأسلوب فى إدارة الخلافات الحزبية. ويبدو أن الظروف الصعبة التى واجهها الحزب فى عهده وتعرض لها هو شخصياً جعلته قليل الثقة فى المحيطين به، الأمر الذى دفعه إلى تفسيرات تآمرية لأى خلاف مع أحدهم أو بعضهم منذ أن نافسه على كامل فى السعى لرئاسة الحزب.

والواضح أن الحزب الوطنى أخذ يفقد ركائزه الشعبية تدريجياً إلى حد أنه أصبح مجرد مجموعات قيادية متنازعة وعندما ظهر الوفد عام ١٩١٨، كان تراجعه قد وصل إلى الذروة ومع ذلك حدث خلاف بين قياداته حول الموقف من الوفد رغم تأييد فريد له. فقد انقسم قادة الحزب فى مصر إلى

فريقين أحدهما يؤيد الوفد والآخر يعارضه. فتزعم على كامل الفريق المعارض للتعامل مع الوفد والذى أيده جاويش من الخارج قبل عودته إلى مصر، وقام الفريق الموالى للوفد بالهجوم على الفريق المعارض له على صفحات الصحف(٩٣).

٢- المرحلة الثانية ١٩٢٣، ١٩٥٢ رغم أن الجناح المعارض للتعامل مع الوفد كان يمثل الأقلية فى الحزب الوطنى، قد كان هو الذى حافظ على استمرارية الحزب بعد انضمام أبرز قيادات الجناح الآخر إلى الوفد، فبعد حوالى ثلاث سنوات من الغياب شبه الكامل للحزب عن الساحة السياسية، قام ذلك الجناح بإعادة بنائه كما سبق إيضاحه.

وقد تغيرت طبيعة العلاقات داخل قيادة الحزب فى هذه المرحلة الثانية عقب إعادة بنائه، حيث أصبح لرئيسه الجديد نفوذ كبير غير مسبوق منذ رحيل مصطفى كامل، مما أدى إلى استمرار غياب أى آليات ديمقراطية لحل الخلافات الحزبية التى باتت متعلقة بالمشاركة فى الحكم أكثر من أى شىء آخر، باستثناء الخلاف بين قيادة الحزب ولجنة الشباب برئاسة فتحى رضوان، الذى كان سكرتيراً لحركة مصر الفتاة، ثم انشق عليها قبل الحرب الثانية، ومعه محمد زهير جرانة ومصطفى المنزلاوى ونور الدين طراف ورحبت قيادة الحزب الوطنى الذى اعتراه المزيد من الضعف فى ذلك الوقت بانضمام هذه اللجنة التى كانت لها جريدة تعبر عنها «اللواء الجديد» بينما كان الحزب نفسه يفتقد إلى جريدة ويشير أحد المؤرخين إلى أن أعضاء ومؤيدى هذه اللجنة كانوا أكثر من أعضاء ومؤيدى الحزب نفسه(٩٤).

وبدا أن الحزب ينقسم إلى شباب وشيوخ، وأخذ الخلاف يظهر بين الفريقين(٩٥) حيث رأت اللجنة أن قيادة الحزب لا تحافظ على مبادئ

مصطفى كامل، وتحول الخلاف إلى صدام عام ١٩٤٨، حيث امتنع الشباب عن نشر مقالات قيادة الحزب فى «اللواء الجديد» التى أصبحت أداة هجوم على هذه القيادات. كما كان اشتراك بعض قادة الحزب فى بعض الوزارات من عوامل تصعيد المواجهة بين الفريقين. كما انطوى الخلاف على جانب شخصى عندما اتهم الصوفاتى سكرتير الحزب فتحى رضوان بأنه يسعى لإخراجه من الحزب ليحتل منصب السكرتير العام.

وثمة تباين فى الروايات التاريخية حول طريقة انتهاء علاقة لجنة الشباب بالحزب. وتذهب رواية إلى أن قيادة الحزب قررت فصلها فى ٢٩ يناير ١٩٥٠، فأعلنت أنها اللجنة العليا للحزب الوطنى وصاحبة الحق فى الحديث باسم هذا الحزب[٩٦]. وتشير رواية أخرى إلى أن الشباب هم الذين انشقوا عن الحزب باستثناء أقلية منهم[٩٧]. وأياً كان الأمر فقد أدى غياب الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الخلافات إلى هذه النتيجة، وظل التوتر قائماً بين الطرفين فى صورة هجوم متبادل حتى ما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ وصدور القانون بإعادة تنظيم الأحزاب.

وعندما تقدمت جماعة الشباب ببرنامجها تحت اسم «الحزب الوطنى الجديد» اعتبرت قيادة الحزب ذلك اغتصاباً لاسم حزبها. وانتقل النزاع إلى القضاء لكن قرار حل الأحزاب أنهى القضية دون الحكم فيها.

وعلى هذا النحو يتضح أن الحزب لم يعرف الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الخلافات سواء فى وجود رئاسة قوية له أو فى غياب هذا النوع من الرئاسة. فكان الأسلوب السائد فى إدارة الخلافات هو التكتل والتمحور والسعى إلى استبعاد الطرف الآخر من الحزب بدلا من الحوار والحسم عن طريق التصويت.

اتسمت أنماط التفاعلات داخل المستوى القيادى للأحزاب الأربعة بطابع سلطوى بلغ ذروته فى حزب الوفد، وجماعة الإخوان فى عهد مرشدها الأول. فكان حزب الوفد نموذجاً للإدارة السلطوية للعلاقات داخل قيادته حيث انعكس الدور المحورى لرئيسه على أساليب إدارة الخلافات؛ حيث كان هذا الرئيس قادراً فى العادة على حسم أى خلاف بأسلوب سلطوى. وقد أدى ذلك إلى تعرض الحزب لعدة انشقاقات كبيرة. وفى جماعة الإخوان اتسمت عملية إدارة الخلافات بدور مسيطر للمرشد العام الأول لا يقل من حيث الهيمنة عن دور رئيس الوفد، لكنه لم يعرف الاستمرارية التى شهدها حزب الوفد فى هذا المجال، حيث حدث انقطاع فيه برحيل المرشد الأول ليحل محله مناخ انقسامى أكثر منه ديمقراطياً بسبب افتقاد القواعد والآليات اللازمة للإدارة الديمقراطية للخلافات.

أما حزب الأحرار، فكان أسلوب إدارة الخلافات داخله أفضل حالا بسبب عدم وجود زعامة طاغية للحزب باستثناء فترة رئاسة محمد محمود، ولتعدد الجماعات التى تكون منها الحزب. فقد عرف الحزب عملية التصويت الملزم لحسم الخلافات عندما يصعب تحقيق التوافق بين قادة الحزب، ولم يعرف أسلوب الحسم السلطوى للخلافات الذى ساد فى الوفد، إلا فى حالات محدودة معظمها خلال فترة رئاسة محمد محمود وأقلها فى ظل رئاسة هيكل، لكن لم يكن هذا الحسم السلطوى يصل إلى حد فصل عناصر قيادته كما حدث فى الوفد. وبالنسبة للحزب الوطنى، فالواضح أنه لم يعرف الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الخلافات حتى فى مرحلته الأولى التى عرفت بعض الممارسات الديمقراطية عن أصعدة أخرى، حيث كان الأسلوب السائد فى إدارة الخلافات هو التكتل والتمحور والسعى إلى استبعاد لطرف الآخر من الحزب بدلا من الحوار والحسم عن طريق التصويت.

هوامش المبحث السابع (الفصل الثانى)

١- د. عبد الخالق لاشين، مصدر سابق، ص ص ٢٤٩ - ٢٥١.
٢- المصدر السابق، ص ص ٢٧٣ - ٢٧٤.
٣- د. محمد أنيس، دراسات فى المجتمع المصرى، الكاتب، العدد ٤ سبتمبر ١٩٦٥ ،ص ٢٩.
٤- راجع التفاصيل فى د. عبد الخالق لاشين، مصدر سابق ص. ص ٢٨٧ - ٤ ٣٠.
٥- المصدر السابق، ص ١٩٨.
٦- هم حمد الباسل، والمكباتى، ومحمد محمود، ومحمد على علوبة، ولطفى السيد.
٧- محمد على علوبة، مصدر سابق، ص ص ٣٢٢، ٣٢٤. ومحمد كامل سليم، أزمة الوفد الكبرى: سعد وعدلى (القاهرة: كتاب اليوم- ١٩٧٦) مصدر سابق، ص ص ٦٥ - ٦٦.
٨- د. على الدين هلال مصدر سابق، ص ١٥١.
٩- د. عبد الخالق لاشين: مصدر سابق، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٨.
١٠- المصدر السابق، ص٣٣١.
١١ - هم الستة الذين تركوه وعادوا للقاهرة، ومعهم على شعراوى، وحافظ عفيفى، وجورج خياط، وعبد الخالق مدكور، وعلى ماهر، راجع: محمد كامل سليم، أزمة الوفد الكبرى، مصدر سابق، ص ص ١٠٦ - ١٠٧.
١٢ - د. رفعت السعيد، سعد زغلول بين اليمين واليسار (بيروت: دار القضاء، ١٩٧٦) ص ١١١.
١٣ - د. محمود حلمى مصطفى، دراسات فى تاريخ مصر السياسى (أسيوط: مكتبة الطليعة، د.ت) ص ١٠٨.
١٤ - عباس محمود العقاد، سعد زغلول سيرة وتحية (القاهرة: مطبعة حجاز ١٩٣٦) ص ٣٣٥.
١٥ - د. حسين فوزى النجار، سعد زغلول الزعامة والزعيم (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٧) ص ١٠٤.

١٦ ـ أنور الجندى، تاريخ الأحزاب السياسية وآثارها السوداء فى قتل روح الوطنية وتمزيق الأمة (القاهرة: دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٤٧) ص ٢٣ .
١٧ ـ المستشار محمد سعد الدين، مصدر سابق، ص ص ٨٧ ـ ٨٨ .
١٨ ـ المصدر السابق، ص ص ٨٧ ـ ٨٨ .
١٩ ـ د. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ٣٨٧ .
٢٠ ـ راجع فى هذا الصدد د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣١، ود. عبد العزيز رفاعى، مصدر سابق، ص ٢٦٣ .
٢١ ـ محمد زكى عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٣٦ .
٢٢ ـ د. محمود حلمى مصطفى، مصدر سابق، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .
٢٣ ـ د. سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ٣٧ ـ ١٩٥٢ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٨) ص ص ٦٤٤ ـ ٦٤٧ .
٢٤ ـ راجع د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ١٤٢ .
٢٥ ـ المصدر السابق ص ١٦٦ .
٢٦ ـ د. سامى أبو النور، مصدر سابق، ص ص ١٥٠ ـ ١٥١ .
٢٧ أمين سعيد، مصدر سابق، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .
٢٨ راجع فى هذا الصدد: محمد زكى عبد القادر، مصدر سابق، ١٠٦، د. محمد حسين هيكل، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٢٩ ـ ٣٠، د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ١٤٨، ١٥٠ .
٢٩ ـ د. محمد إبراهيم أبو رواح، الشهيد أحمد ماهر، المجلد الأول (القاهرة: مطبعة كرارة بالحسين ١٩٤٦) ص ص ١٤٢ ـ ١٤٦ .
٣٠ ـ المصدر السابق ص ص ١٧ ـ ١٩ .
٣١ ـ د. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق ، ص ص ١٤٨ ـ ١٥١ .
٣٢ ـ هم حامد محمود وممدوح رياض وإبراهيم عبد الهادى وحامد جودة وخليل أبو رحاب وحسين الراسين.
٣٣ ـ محمد زكى عبد القادر، مصدر سابق، ص ١٣١ .
٣٤ ـ الثابت أن دور القصر فى إذكاء هذا الخلاف كان أكثر وضوحاً من الخلاف السابق، انظر: د. سامى أبو النور، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ٣٧ ـ ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ١٨٣، والمستشار محمد سعد الدين، مصدر سابق، ص ١٦٧ ـ ١٧٣ .
٣٥ ـ انظر التفاصيل فى: سهير إسكندر، جريدة المصرى والقضايا الوطنية (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦، ص ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢ .
٣٦ ـ د. محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ٢٢٦ .

٣٧ - طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، مصدر سابق، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٥.
٣٨ - طارق البشرى، مصدر سابق، ص ٣٠٦.
٣٩ - المصدر السابق، ص ٣٠٧.
٤٠ - كان المنشقون على الوفد أهم هذه الجماعات، ومعهم جماعة مصر المستقلة برئاسة حافظ عفيفى، وجماعة من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة تؤيد عدلى يكن، وعدد من أعضاء الحزب الديمقراطى الذى تألف عام ١٩١٨ من شباب ليبراليين، راجع: د. محمود زايد، مصدر سابق، ص ص ١٤٣ - ١٤٥.
٤١ - د. محمد حسين هيكل، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ١٩٧ - ١٩٩.
٤٢ - المصدر السابق، ص ٢٠٣.
٤٣ - التفاصيل، راجع: المصدر السابق، ود. أحمد زكريا الشلق، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ - ١٤٠.
٤٤ - محمد على علوية، ذكريا اجتماعية وسياسية، مصدر سابق، ص ٢٧٤.
٤٥ - د. محمد حسين هيكل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٣٤ - ٢٣٥.
٤٦ - المصدر السابق، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧.
٤٧ - المصدر السابق، ص ص ٢٦٠.
٤٨ - المصدر السابق، ص ١٤٢.
٤٩ - المصدر السابق، ص ١٤٣.
٥٠ - طارق البشرى، مصدر سابق، ص ص ٦٢ - ٦٣.
٥١ - عبد الحكيم عابديم، حسن البنا، مرحلة حاسمة فى الفكر الإسلامى، فى: جابر رزق (محرر)، الإمام الشهيد حسن البنا بأقلام تلامذته ومعاصريه، مصدر سابق، ص ١٠٠.
٥٢ - راجع تفاصيل هذه الرواية فى: ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣٤ - ٣٥.
٥٣ - د. رفعت السعيد، حسن البنا.. متى كيف ولماذا؟، مصدر سابق، ص ٤٩.
٥٤ - محمد عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
٥٥ - ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق ص ص ٤٨ - ٥١.
٥٦ - طارق البشرى، مصدر سابق، ص ص ٤٨ - ٤٩.
٥٧ - د. رفعت السعيد، مصطفى النحاس السياسى الزعيم والمناضل، مصدر سابق، ص ص ٨٨ - ٨٩.
٥٨ - محمود عبد الحليم، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٠١.
٥٩ - المصدر السابق، ص ص ٢٠٣ - ٢٠٩.
٦٠ - عباس السيسى، حسن البنا، مواقف فى الدعوة والتربية، الطبعة الثانية (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، ١٩٨٤) ص ص ١٣٩ - ١٥٠.
٦١ - ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٥٠ - ٥١.

٦٢ ـ انظر نصها فى: عباس السيسى، مصدر سابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٤ .
٦٣ ـ انظر رد المرشد العام على وثيقة معارضيه فى: المصدر السابق، ١٥١ ـ ١٥٤ .
٦٤ ـ كان عابدين قد تزوج أخت البنا الكبرى عام ١٩٤٢ .
٦٥ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ١١٣ ـ ١١٧ .
٦٦ ـ المصدر السابق ص ١١٨ .
٦٧ ـ محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون ـ أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ .
٦٨ ـ أقام حسن البنا هذا الجهاز عام ١٩٤٢ ليكون كتيبة سرية مسلحة يتم اختيار أعضائها من الشباب المتحمس ويتدربون على حمل السلاح، وكان يقوده حسين كمال الدين وصالح عشماوى وإبراهيم الطيب وعبد الرحمن السندى.
٦٩ ـ لم يجد الباحث أساسا يستند إلى للتمييز بين تيار محافظ على رأسه عبد الرحمن البنا، و آخر متطرف على رأسه عشماوى، وثالث معتدل يقوده حسين كمال الدين والباقورى. انظر هذا التمييز فى: طارق البشرى، مصدر سابق، ص ٣٦٩ .
٧٠ حول تفاصيل تلك الاتصالات، راجع: محمود عبد الحليم، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ص ٦٤ ـ ٦٨، ص ٤٢٧ ـ٤٣٠ .
٧١ ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .
٧٢ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩ .
٧٣ ـ كان ثمة اعتقاد قوى لدى قيادات الجماعة بأن عبد الناصر احتوى السندى فأفضى إليه بالكثير من المعلومات انظر عمر التلمسانى يتذكر، صحيفة الأحرار، العدد ٣٨٦ ، إبريل ١٩٨٥ .
٧٤ ـ ريتشارد ميتشل، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .
٧٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .
٧٦ ـ المصدر السابق ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .
٧٧ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ٢٢٣ .
٧٨ـ راجع التفاصيل فى: ريتشارد مشيل، الإخوان المسلمون، الجزء الأول، ص ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢، ود. عبد العظيم رمضان، مصدر سابق، ص ص ١٣٩ ـ ١٤١ .
٧٩ـ محمود عبد الحليم، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص ص ٤٥٣ ـ ٣٨٩ .
٨٠ـ انظر: أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مصدر سابق، ص ص ٦٧ ـ ٦٨ .
٨١ـ يونان لبيب رزق، مصدر سابق، ص ١١٦ .
٨٢ ـ فاروق أبو زيد، أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية (القاهرة، مكتبة مدبولى، د. ت) ص ١١٥ .
٨٣ ـ يونان لبيب رزق مصدر سابق ص ٤٢ .

٨٤ـ آرثر إدوارد جولد شميث، مصدر سابق، ص ١٦٩ .
٨٥ـ المصدر السابق، ص ١٦٠ .
٨٦ـ المصدر السابق، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .
٨٧ـ د. زكريا سليمان بيومى، مصدر سابق، ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .
٨٨ـ مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق، ص ١٨٢ .
٨٩ـ راجع فى هذا الصدد: آرثر إدوارد شميث، مصدر سابق، ص ص ٥٤٤ ـ ٥٤٦، د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص ص ٢٤٥ ـ ٢٦٤، مصطفى النحاس جبر يوسف، مصدر سابق، ص ص ١٨٢ ـ ١٨٣ .
٩٠ـ انظر التفاصيل فى: د. زكريا سليمان، مصدر سابق، ص ٢٩٤، د. عصام ضياء الدين السيد على الصغير، مصدر سابق، ص ٢٦٤ .
٩١ـ أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مصدر سابق، ص ٣٩٨٧ .
٩٢ـ راجع التفاصيل فى: د. زكريا سليمان بيومى، مصدر سابق، ص ص ٣٠١ ـ ٣٠٣ .
٩٣ـ المصدر السابق، ص ٨٩ .
٩٤ـ حول هذا الخلاف، انظر محمود عبد الحليم، الجزء الثانى، مصدر سابق، ص ١١٤ .
٩٥ـ المصدر السابق، ص ١١٢ ـ ١١٣ .
٩٦ـ زكريا سليمان بيومى ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ٣٠٧ .
٩٧ ـ زكريا سليمان بيومى ١٩٠٧ ـ ١٩٥٣، مصدر سابق ص ٣٠٧ .

الفصل الثالث

نمط توزيع السلطة والاختصاص في الأحزاب المصرية المعاصرة

المبحث الثامن

البناء التنظيمى للأحزاب المصرية ١٩٧٦-١٩٩٢

يتضمن النظام الأساسى أو الداخلى [١] لكل حزب سياسى توزيعاً معيناً للسلطة والاختصاص لا يعبر عن الواقع فى معظم الأحوال فوفقا للأنظمة المعتمدة فى الأحزاب موضع الدراسة، تبدو السلطة موزعة على مختلف المستويات التنظيمية التى يفترض أنها تتجه من أسفل إلى أعلى. لكن الطريقة التى صيغت بها مواد هذه الأنظمة تتيح للمستوى التنظيمى الأعلى أن يحظى بأكبر قدر من السلطة، الأمر الذى تؤكده الممارسة الحزبية، وخاصة فى عدم قدرة مختلف الأحزاب على استكمال بنائها التنظيمى عند القاعدة. فعلى عكس الصورة التى تقدمها الأنظمة الأساسية لهذه الأحزاب، والتى تقوم على بناء متجه من القاعدة إلى القمة، فرضت طريقة نشأتها أن تجرى عملية بنائها التنظيمى من أعلى إلى أسفل. وبينما كان من اليسير بناء المستويين الأعلى والوسيط، برزت مشكلة استكمال التنظيم على المستوى القاعدى بتأسيس وحدات قاعدية تغطى جميع أنحاء الدولة.

فقد نشأت هذه الأحزاب فى منتصف السبعينيات ، بعد أكثر من عقدين من تحريم التعدد الحزبى، مما ترك آثاراً سلبية على قابلية الغالبية الساحقة من المواطنين للتفاعل مع العملية السياسية الجديدة ذات الطابع التعددى. وفى الوقت نفسه أثرت القيود الأمنية على حركة أحزاب المعارضة وإمكانات تفاعل المواطنين معها. أما بالنسبة للحزب الحاكم (حزب مصر ثم الحزب الوطنى الديمقراطى) فقد ظلت الأساليب الإدارية الموروثة من مرحلة التنظيم الواحد هى السمة الغالبة لحركته التنظيمية. وفى هذا السياق، كان من الصعب على الأحزاب أن تصل ببنائها التنظيمى إلى جميع الوحدات الجغرافية الأساسية على المستوى الرأسى. كما عانى بعضها من صعوبة الوصول إلى بعض الأقاليم النائية على الصعيد الأفقى.

ومع ذلك فقد أصبح لدى هذه الأحزاب أبنية تنظيمية بالمعنى الحديث، الأمر الذى لم يتوافر لمعظم أحزاب ما قبل ١٩٥٢، فكان تنظيمها يتسم بطبيعة هلامية غالباً - كما تبين من الفصل الثانى فى هذه الدراسة باستثناء جماعة الإخوان بدرجة ما والحزب الوطنى لفترة محدودة بين ١٩٠٧ و ١٩١٢، فلم تكن هناك تنظيمات متماسكة على المستويين الوسيط والقاعدى ولا كشوف عضوية أو حصر لها، ولذلك كان تنظيم تلك الأحزاب يكاد يقتصر على قيادة وأعضاء سواء كثروا (الوفد والإخوان) أو قلوا (بقية الأحزاب).

أولاً مشكلة استكمال بناء المستوى القاعدى للأحزاب:

تدل متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب موضع الدراسة على عجزها جميعاً لكن بدرجات متفاوتة عن استكمال المستوى القاعدى. ولذلك ظلت هناك فجوة ملموسة. هائلة أحياناً، بين الإطار الذى حدده النظام الأساسى

لكل منها وبين الواقع الفعلى للتنظيم الحزبى، ولكن هذه مشكلة لا تقلل من أهمية التطور الذى حدث فى بنائها التنظيمى بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢.

وتجدر ملاحظة أن استكمال بناء المستوى القاعدى لا يعنى ارتفاعاً سريعاً فى نوعية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وإنما يتيح توفر البنية الأساسية للتنظيم الحزبى بما يؤثر تدريجياً على هذه الممارسة. والقاعدة هنا أنه كلما اتسع نطاق المستوى القاعدى كلما زادت احتمالات توليد الضغوط من أسفل إلى أعلى، وبالتالى اضطر المستوى القيادى لأن يأخذها فى الاعتبار بدرجة أو بأخرى، مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمى للحزب،. وهو التلاعب الذى وصل ذروته فى حزب الأحرار الذى كان أقل الأحزاب ـ موضع الدراسة ـ استكمالاً لمستواه القاعدى. ومع ذلك تظل هناك عوامل أخرى قادرة على الحد من التأثير الإيجابى لاتساع نطاق المستوى القاعدى على الممارسة الديمقراطية، وأهمها التراث التنظيمى كما ظهر فى الحزب الوطنى الديمقراطى الذى ورث ـ بعد حزب مصر ـ تنظيم الاتحاد الاشتراكى بكل سماته التى كان أهمها الترهل والبيروقراطية.

ولذلك تتيح مقارنة حجم وتطور مشكلة البناء القاعدى فى الأحزاب التعرف على صلتها بالممارسة الديمقراطية فى داخلها.

ففى حالة حزْب مصر، وهو أقصر هذه الأحزاب عمراً، لم تتمكن قيادته من بناء غير عدد محدود من الوحدات القاعدية التى اقتصرت على لجان معينة من أعلى وليست منتخبة من مؤتمرات كما يقضى بذلك النظام الأساسى الذى احتاط لهذا الوضع فيما نص عليه من أحكام انتقالية،

فنصت المادة ١٠٥ من هذا النظام على أن تتولى اللجان اختصاصات مؤتمراتها . وقد أقر السكرتير العام للحزب باهتراء البناء التنظيمى، عندما أشار إلى أن ما يفتقده الحزب هو تدعيم هذا البناء من القاعدة للقمة، واعترف بوجود مصدرين للخلل: أولهما أن الحزب ظل بلا وحدات قاعدية: (إذا كان حزبنا يتمتع بالأغلبية فإننا لا نعلم مدى هذه الكثرة العددية بالتحديد، فمثلا فى القطاع الزراعى الضخم لا نعرف كم لنا فى كل قرية وما نوع العضوية) . وثانيهما: أن الحزب يفتقد للكوادر فى القاعدة الأمر الذى يقتضى ضرورة تربية هذه الكوادر من داخل الحزب. كما عبر عن خشيته من أن يؤدى هذا الوضع إلى تحويل الحزب لمكتب شكاوى[٢] كما أشار إلى عدم وجود استمارات عضوية، وعدم البدء فى تحصيل اشتراكات الأعضاء . ولكن تقرر إثر ذلك أن يبدأ سريان نظام تحصيل الاشتراكات من أول يناير ١٩٧٨ بواقع خمسة قروش شهرياً ضمن خطة كانت تستهدف اعتماد الحزب فى تمويله على اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلة استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية مثل إصدار الصحف وإقامة دور للنشر والطباعة[٣] . والملاحظ أنه فى الوقت الذى افتقد الحزب تشكيلات كافية فى المستوى القاعدى، كان مصاباً بتخمة فى المستوى الأعلى، حيث تنافس الكثيرون على المناصب القيادية وخاصة من نخبة التنظيم الواحد السابق على التعددية ومن أصحاب المناصب الحكومية العليا. وقد عبر أحد أعضاء نخبة الحزب بعد ذلك عن هذه المشكلة بقوله إن الحزب (أخذ الشكل الحكومى لأنه نشأ فى أحضان السلطة لكى يساند رئيس الدولة. وكنا كأننا فى إدارة حكومية وليس حزباً. ولم يستطع الحزب الوصول إلى القواعد الجماهيرية، والحزب كله لم يكن أكثر من الأمناء المعينين بالمحافظات والسكرتارية العامة والهيئة البرلمانية

لا غير[٤] وقد أظهرت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بالفعل مدى اهتراء البناء التنظيمي للحزب عند القاعدة، مما أدى إلى غيابه الكامل عن هذه الأحداث التى نبهت رئيسه إلى خطورة الأمر. (فقد أدرك أن الحزب بلا قواعد فعلا، وبدأنا نلتقى بالجماهير فى المحافظات ، لكن للأسف كان لهذه اللقاءات طابع رسمى ، فالوزير يجلس على المنصة، ومن حوله الحاشية من محافظ وغيره فى حراسة الأمن)[٥].

وفى ظل هذا الوضع، كان من اليسير على الذين وقفوا وراء رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت عندما أراد تأسيس حزب حاكم جديد أن يجدوا مبرراً قوياً للحاجة إلى هذا الحزب. فقد عجز الحزب الذى تولى الحكم لأكثر من عامين عن بناء كيان قاعدى له. فعلى سبيل المثال، تضمنت الانتقادات التى وجهتها له لجنة الإعلام التابعة للحزب الجديد (الوطنى الديمقراطى) فى أول تقرير لها أن (حزب مصر انعزل عن القواعد وفقد الصلة بالأقاليم، ولذلك لم يكن له وجود فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧)[٦].

ويعتبر حزب الأحرار أكثر الأحزاب موضع الدراسة عجزاً عن استكمال بنائه على المستوى القاعدى. وكان هذا هو المبرر الذى قدمته قيادة الحزب لتعطيل عقد مؤتمره العام الأول لنظم فترة الدراسة، بسبب مانص عليه النظام الأساسى من ضرورة استكمال تشكيلاته فى كل المحافظات قبل عقد هذا المؤتمر. ولم يكن عقده إلا فى يناير ١٩٩٠ بعد تعديل هذا النص ليصبح استكمال التشكيلات فى نصف المحافظات، فإذا لم يكتمل يكتفى بربعها. ومما ضاعف من صعوبة استكمال تشكيلات المحافظات ما نص عليه النظام الأساسى أيضاً من ضرورة تمثيل نصف عدد القرى أو الشياخات على الأقل فى هيكل كل مركز أو قسم[٧]. ومعنى ذلك أنه إذا لم

تتوفر للحزب عضوية فى أكثر من نصف عدد القرى أو الشياخات التابعة لمركز أو قسم معين لا يمكن إقامة هيكله التنظيمى. وانعكس ذلك فى عدم استكمال هياكل المحافظات، حيث اشترط النظام الأساسى كذلك لتشكيل مؤتمر المحافظة أن يكون قد تم انتخاب لجان لنصف مراكزها(٨). وقــد بحث المجلس الدائم للحزب فى اجتماعاته(٩) قضية استكمال تشكيلات الحزب فى المراكز والأقسام والمحافظات ورؤساء اللجان النوعية وموافاة السكرتارية العامة للحزب بما تم إنجازه فى الموعد المحدد(١٠).

وواكب ذلك توصية من الأمانة العامة بضرورة وضع خطة عمل لزيارة المحافظات للمساعدة فى هذه العملية، وطالبت كل المسئولين بالحزب فى المحافظات بتقديم تقارير عن أنشطتهم واحتياجات محافظاتهم(١١). ولكن كان واضحاً أن الحزب عاجز عن تغطية ليس فقط الوحدات الأساسية فى القرى والشياخات، ولكن أيضاً المراكز والأقسام وتنامت مشكلته بسبب القيد اللائحى على تشكيل لجان للمحافظات التى لم تستكمل تشكيلات ثلاثة أرباع مراكزها وأقسامها.

ورغم أن هذا القيد كان واضحاً، فلم يظهر اهتماماً بمعالجته إلا عام ١٩٨٧ رغم إجراء تعديل للنظام الأساسى قبل ذلك عام ١٩٧٩. والأرجح إن قيادة الحزب لم تكن راغبة جدياً فى حل مشكلة استكمال التشكيلات القاعدية حتى يبقى لديها مبرر لتأجيل عقد المؤتمر العام. ولذلك لم تطرح قضية إعادة النظر فى النصوص الخاصة بالأنصبة اللازمة لتشكيل لجان المراكز والأقسام والمحافظات لفترة تزيد على عشر سنوات. ولم يرد ذلك فى التعديل الهامشى الذى أدخل على النظام الأساسى عام ١٩٧٩ رغم ظهور جدل حول ملاءمة الأساس الجغرافى المتبع فى المستوى القاعدى

للحزب. فقد اقترح البعض الأخذ بتقسيم يقوم على الدوائر الانتخابية بدلا من ذلك القائم على المراكز والأقسام لكن رئيس الحزب حسم الجدل لصالح الإبقاء على التقسيم المتبع فى النظام الأساسى رغم تفضيله للتقسيم الآخر (إن نظام الدوائر فى تشكيل الحزب أفضل وأسهل فى عملية الإعداد للانتخابات التى تعتبر روح العمل الحزبى سواء كانت انتخابات مجلس الشعب أو المجالس المحلية. لكن الحزب سيستمر على نظام المراكز والأقسام طبقاً للائحة)(١٢).

وقد واجه حزب التجمع كذلك مشكلة استكمال بنائه القاعدى، إضافة إلى مشكلات تنظيمية أخرى، رغم الإطار المحكم والمتماسك لبنائه التنظيمى كما ورد فى لائحة نظامه الداخلى. فقد اتضح بجلاء خلال الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ محدودية الانتشار التنظيمى القاعدى للحزب وأقر أمينه العام بأن (الحزب ترك بعض المناطق خالية من الوجود التنظيمى، وحاول أن يشغلها أثناء المعركة الانتخابية حيث لم ينضج العمل الحزبى فيها بشكل كاف)(١٣). وتضمن التقرير السياسى المقدم من الأمانة العامة إلىٰ الدورة السابعة لاجتماعات اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٤ نقداً ذاتياً لأخطاء الحزب فى هذه الانتخابات، ومنها القصور التنظيمى. فقد أشار التقرير إلى (غياب التنظيم الحزبى فى بعض المحافظات والدوائر، واقتصاره فى بعضها الآخر على المدن، وفوقية وهلامية بعض التشكيلات الحزبية. أن الضعف التنظيمى يرتبط بغياب خطة تنظيمية تكون بمثابة بوصلة للعمل الحزبى وضعف العضوية وتركزها فى مناطق دون أخرى(١٤).

وهذا ما أكده مرة أخرى التقرير السياسى للمؤتمر العام الثانى للحزب فى يونيو ١٩٨٥، حيث أوضح أن (المعركة الانتخابية عام ١٩٨٤ كشفت

عن غياب التنظيم الحزبى فى بعض المحافظات والدوائر واقتصاره فى بعضها الآخر على مستوى المحافظة وبعض المدن، وعن غياب كامل فى بعض المدن وفى أغلب القرى والأقسام، وغياب كامل تقريباً لمستوى الوحدة الأساسية.

وحتى فى بعض المواقع التى يوجد بها تنظيم حزبى، تبين أن عدداً من هذه التشكيلات فوقية هلامية لا ارتباط لها بواقع عملها وتفتقر إلى القيادات الطبيعية المحلية.. ولا شك أن ظاهرة الضعف التنظيمى للحزب ترتبط بغياب خطة تنظيمية موجهة لعملنا الحزبى وعدم إنشاء غرفة بيانات مركزية للعضوية، واعتماد العمل فى أغلب المواقع على أفراد قلائل وليس على هيئات حزبية منظمة، وغياب الخريطة التنظيمية للحزب، وإهمال القضايا التنظيمية ومشاكل العمل اليومى فى بعض المحافظات والمواقع وعدم استكمال بناء الهيئات التنظيمية فى بعض المحافظات خاصة الوحدات الأساسية(١٥)، ومع ذلك فقد أشار التقرير إلى أن الحزب استطاع خلال المعركة الانتخابية أن يصل إلى قرى وأحياء ومراكز نائية لم يكن ممكناً الوصول إليها بدون هذه المعركة.

ورغم اعتراف التقرير السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى للحزب بالتقصير التنظيمى على المستوى القاعدى بالذات، فقد حاول فى الوقت نفسه تبرير ذلك جزئياً بالهجمات الأمنية المستمرة على مقار الحزب، والتى جعلت من الصعب متابعة عملية تسجيل العضوية، بالإضافة إلى عدم اهتمام لجان المحافظات بهذا التسجيل. وقال التقرير إنه (بسبب ضغط السلطة والاضطهاد الإدارى والأمنى لأعضاء الحزب، فإن العمل التنظيمى واجه كثيراً من الصعوبات، ولم ينجح الحزب فى حل كثير من المشكلات

الأساسية التى واجهته فى هذا المجال، وفى مقدمتها مشكلات العضوية ونشاط الوحدات القاعدية والمقار والتفرغ ووسائل الاتصال[١٦].

وأقر التقرير بأن عدم إنجاز تسجيل العضوية انعكس على إمكانية تكوين وحدات أساسية، وظهر ذلك فى دورة انتخابات المؤتمر العام الثانى حيث طالبت بعض المحافظات بعقد مؤتمرات الأقسام والمراكز من العضوية المباشرة دون تسكينها بوحدات أساسية ، وتمت الاستجابة لذلك. وفى هذا الإطار أكد التقرير أن (معظم المراكز والأقسام عجزت عن الانتشار التنظيمى من خلال وحدات أساسية بالرغم من إجماع كافة دورات المؤتمر العام واللجنة المركزية على ضرورة استكمال الهيكل التنظيمى بإنشاء الوحدات الأساسية باعتبارها نقطة الأساس فى علاقة الحزب بالجماهير)[١٧].

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن فترة السنوات الخمس فيما بين انعقاد المؤتمرين العامين الأول والثانى للحزب ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ لم تشهد تقدم فى تنفيذ القرارات التنظيمية التى أصدرها المؤتمر الأول، وأهمها:

ـ تصنيف وتحليل وتسجيل العضوية وترشيدها داخل كل محافظة.

ـ استكمال بناء الهياكل التنظيمية فى المحافظات طبقاً لمواد اللائحة.

ـ بناء شبكة اتصال سليمة بين القيادة والقواعد وتطوير أساليب هذا الاتصال بما يدعم الديمقراطية الداخلية ويمكن قاعدة الحزب من المساهمة فى إدارة شئونه.

ـ التوسع فى إيجاد الكادر المتفرغ للعمل الحزبى.

ولذلك عاد التقرير السياسى للمؤتمر الثانى إلى طرح مهام تنظيمية لا تخرج عن الإطار العام لقرارات المؤتمر الأول، وأهمها[١٨]:

- إعادة تنظيم المستوى المركزى واللجان الرئيسية للجنة المركزية بحيث يحظى العمل الحزبى التنظيمى والجماهيرى بالاهتمام الواجب.

- تفرغ العدد الأكبر من قيادات الأمانة العامة وكافة أعضاء الأمانة المركزية وبعض قيادات المحافظات.

- الاهتمام بإعداد الكوادر طبقاً لسياسة محددة تضمن اكتشاف قيادات جديدة وإعدادها.

- دعم الاتصال الداخلى للحزب.

وجاء طرح هذا المهام فى إطار انشغال الحزب فى مؤتمره العام الثانى بما أسماه بناء الحزب الجماهيرى الذى يستهدف تعبئة وتنظيم الحركة الشعبية، ولم يكن هذا الطرح جديداً، حيث سبق للمؤتمر الأول أن دعا إلى إقامة بناء حزبى مناضل وجماهيرى يعطى الأولوية لبناء وحداته الأساسية فى مواقع التجمع الجماهيرى بالذات.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفسيراً لعدم قدرة الحزب على استكمال بنائه. ومن ثم التحول إلى حزب جماهيرى، يركز على حرص المجموعة الماركسية الضيقة على تدعيم سيطرتها، ولذلك ظلت تفضل بناء حزب للكادر الماركسى من اتجاه معين دون غيره وتعمل على استقطاب العناصر الأخرى النشيطة إليها حيث كان الحزب بالنسبة لها ساحة للاستقطاب على حد وصف أحد القائلين بهذا التفسير(١٩) لكن الملاحظ أن تجربة الفترة التالية للمؤتمر العام الثانى أظهرت أن المشكلة التنظيمية أعمق من أن يمكن تفسيرها برغبة أو مؤامرة تيار داخل الحزب.

وقد ظلت نفس المشكلات التنظيمية قائمة بعد ذلك كما يظهر من البيان الختامى للدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية للحزب، والذى تضمن وصفاً

لهذه المشكلات بأنها (متعددة وتتصل بحالة الحزب في القيادة والقواعد معاً. ومنها غياب لجان الأقسام، وعدم انتظام لجان المحافظات في متابعتها وعدم تجاوبها مع المستوى المركزي وضعف الحوار والاتصال الداخلي[٢٠] ووجه البيان نقداً مباشراً لأسلوب الأمانة المركزية في إدارة العمل الحزبي والواقع الراهن للكادر السياسي للحزب، على أساس أن تحسين الأداء بالمستوى المركزي كفيل بتهيئة أوضاع حزبية أفضل تساعد على حل المشكلات الأخرى وقد حاولت قيادة الحزب في تلك الفترة مواجهة المشكلات الخاصة باستكمال البناء التنظيمي، وشمل ذلك جولات للأمين العام في العديد من المحافظات لعقد مؤتمرات شعبية ولقاءات مع قيادات الحزب بها[٢١] إضافة إلى قيام وفود من الأمانة العامة بزيارات ميدانية لمختلف المحافظات.

لكن الإخفاق الجديد الذي مني به الحزب في الانتخابات التشريعية التي جرت في إبريل ١٩٨٧ جاء مؤشراً على عدم إثمار هذا الجهود، بل وحدث مزيد من التراجع في القدرات التنظيمية للحزب، حيث انخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها إلى حوالي النصف بالمقارنة مع انتخابات مايو ١٩٨٤. وثمة ما يدل على استمرار هذه المشكلة خلال الفترة التالية، كما يتضح من حديث للأمين العام للحزب تضمن تفسير القصور التنظيمي بالانشغال بالمعارك السياسية الكبرى عن المعارك البنائية والهيكلية الداخلية:

(إذاً فهناك تقصير منا لأننا لم نوجه جهدنا الأكبر لعملية البناء الحزبي، والبناء الجماهيري والقيادي في المرحلة الماضية)[٢٢].

وقد واجه حزب الوفد الجديد كذلك مشكلات في استكمال بنائه التنظيمي، خاصة أنه قام بتجميد نشاطه بعد حوالي ثلاثة أشهر ونصف من تأسيسه، وقبل أن يحقق أي تقدم على هذا الصعيد.

ولذلك فعندما استأنف نشاطه فى خريف ١٩٨٣، كان عليه أن يشرع فى البناء التنظيمى من البداية، حيث ركز اهتمامه على تكوين لجان عامة فى المحافظات، فقامت لجنة التنظيم الداخلى بإعداد تشكيلات هذه اللجان وعرضها على الهيئة العليا. وتلا ذلك قيام اللجان العامة للمحافظات بتشكيل اللجان المركزية بالمراكز والأحياء التابعة لها فى كل محافظة(٢٣) ولكن ظل الحزب يعانى من مشكلة استكمال البناء التنظيمى الذى ظل محدوداً للغاية على المستوى القاعدى، خاصة فيما يتعلق بالوحدات الأساسية(٢٤) ومع ذلك فالملاحظ أن هذه المشكلة لم تكن مطروحة للنقاش الحزبى بعكس الحال فى معظم الأحزاب موضع الدراسة، كما رأينا فى حزبى الأحرار والتجمع ، وكما حدث فى الحزب الوطنى أيضاً فقد عانى هذا الحزب، كغيره من مشكلة عدم استكمال بنائه التنظيمى رغم كونه الحزب الحاكم الذى تدين له الأجهزة الإدارية بالولاء. والملاحظ أنه اهتم مبكراً بهذه المشكلة، حيث عقد رئيسه الأول أنور السادات اجتماعاً مع أعضاء نخبته بعد أيام قليلة من تأسيسه (لإعداد الترتيبات الخاصة باستكمال جميع مستوياته من القاعدة إلى القمة(٢٥) وتقـــرر فى ذلك الاجتماع الترشيح لعضوية لجان الدوائر الانتخابية للحزب يومى السابع والثامن من سبتمبر ١٩٧٨(٢٦)، دون أن يسـبق ذلك تشكيل الوحـدات القاعدية. ويبدو أن الهدف من ذلك كان الإسراع بعقد المؤتمر العام للحزب، حيث أوضح أمينة العام حينئذ أن المؤتمر سيضم ثلاثمائة وخمسين عضواً منتخبين من الدوائر الانتخابية، وعددها مائة وخمس وسبعون دائرة فى ذلك الوقت، إلى جانب أعضاء مجلس الشعب الذين انضموا لعضوية الحزب، ومائة وخمسون عضواً يختارهم رئيس الحزب(٢٧) والواضح أن هذا التصور لتشكيل المؤتمر العام كان أولياً وسابقاً على إقرار النظام الأساسى الذى تضمن طريقة مختلفة لهذا التشكيل.

ورغم هذا الاهتمام المبكر بقضية البناء التنظيمى، فقد ظل الحزب الوطنى يعانى من مشكلة عدم استكماله والتى تحدث عنها رئيسه لأول مرة فى مايو ١٩٨١ حيث أقر بأن (المستويات التنظيمية لم تكتمل كما كنت أريدها وكما يجب أن تكون فى حزب عملاق بهذا الشكل. لكن يجب أن نكون منصفين. فمن غير المعقول أن يكتمل كل شيء بالنسبة لحزب له الأغلبية الساحقة فى سنة أو سنتين أو حتى فى خمس سنوات)(٢٨) كما اعترف أحد أعضاء نخبة الحزب بعد ذلك بأن ولادته لم يواكبها حوار شعبى أو عقد لجان تأسيسية. ومن هنا يمكن القول أن الحزب ولد من أعلى معتمداً على فنون رئيس الدولة، ولم يستطع أن يضم إلى صفوفه فى هذه المرحلة عناصر جديدة. الأمر الذى دعا قيادته إلى إجراء عملية تغيير بعد عشرة أشهر وتشكيل لجان فى المحافظات قبل حل مجلس الشعب إجراء الانتخابات الجديدة فى يونيو ١٩٧٩.

لكن عملية حل المجلس المفاجئة وضعت قضية تحقيق أغلبية برلمانية قبل قضية الحزب نفسه، واستطاع عدد من المستقلين الفوز ضد مرشحى الحزب، لكنهم ما لبثوا أن انضموا للحزب. ومن هنا غلبت المصلحة على الانتماء الحقيقى للحزب ومبادئه)(٢٩) وتبين عام ١٩٨٤ أن الحزب لم يستكمل بناؤه التنظيمى حتى فى العاصمة نفسها، الأمر الذى فسره أمين الحزب بها بأن (التوازنات السياسية بين الأفراد قد تسبق أحياناً عمليات الإصلاح الجادة) مشيراً إلى أنه حدثت إصلاحات فى الحزب بعد تولى مبارك رئاسته استهدفت استكمال الهياكل التنظيمية على كل المستويات، لكنها افتقدت الاستمرارية أو جدية المواجهة)(٣٠) وتكمن أهمية هذه الملاحظة فيما تفيده من أن المشكلة لم تكن فى توفر الاهتمام باستكمال

البناء التنظيمى أو وضوح الرؤية فى هذا الشأن. فقد حرصت أمانة التنظيم على مطالبة المحافظات باستكمال جميع الوحدات على المستوى القاعدى(٣١) وأدى ذلك إلى تحقيق قدر من التقدم وان ظل محدوداً.

ولذلك ظلت قيادة الحزب الوطنى تؤكد اهتمامها بتشكيل الوحدات القاعدية باعتبارها (المستوى الذى يتيح الاتصال المباشر والفعال فكرياً وتنظيميًا بين قاعدة الحزب العريضة وقيادته)(٣٢). والملاحظ أن مشكلة استكمال البناء التنظيمى كانت موضع جدل فى العديد من اللقاءات الحزبية. فعلى سبيل المثال جرى حوار حولها فى أحد هذه اللقاءات عندما أثار سعد الدين وهبة ما أسماه بتأخر تنظيمات الحزب وطلب استعجال التشكيلات . وقد ظهرت خلال ذلك الحوار أبعاد أخرى للمشكلة نتيجة اختلاط استكمال بناء المستوى القاعدى الذى لم يتم تأسيسه أولا بإعادة تشكيل المستويين الوسيط والقيادى(٣٣) وتجدد الحوار حول هذه المشكلة فى اجتماع تال لقيادة الحزب، حيث رد الأمين العام حينئذ على تساؤلات أخرى بأن (الحزب بدأ بالفعل فى إعادة بناء تشكيلاته)(٣٤) ولكن حديثه دل على أن إعادة التشكيل فى قمة المستوى القاعدى أى أمانات المحافظات يؤثر سلبياً على استكمال بناء الوحدات الأساسية فى هذا المستوى. فقد دعا ما أسماه (تشكيلاتنا الحزبية فى المحافظات) إلى أن (تباشر نشاطها وألا تعيش فى حالة ترقب وإنتظار لأن هذا يوقف حركة الحزب بالمحافظات، وألا يرتبط النشاط الحزبى بانتظار التشكيلات الجديدة)(٣٥).

ومن واقع خطاب أعضاء نخبة الحزب يتضح استمرار مشكلة البناء التنظيمى على المستوى القاعدى خلال الفترة التالية(٣٦) بينمـــا تم

الاستغراق فى إعادة تشكيل المستوى القيادى. وخاصة خلال عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ونتيجة لذلك يبدو أن قيادة الحزب اضطرت لأن تسند مهمة تسجيل العضوية القاعدية للجان المراكز والأقسام فى أوائل ١٩٨٥(٣٧)، بدلا من لجان الوحدات القاعدية. ومع ذلك فقد أبدى بعض مسئولى الحزب بالأقاليم اهتماماً واضحاً بهذه الوحدات من زاوية ضرورة استكمال تشكيلاتها، وتأكيد (عدم إمكان أن تقف نظرة الحزب عند تشكيل لجنة المراكز أوالدائرة، حيث ينبغى العمل مع القواعد التى تمثل جماهيرية الحزب المستقرة فى القرى)(٣٨).

ورغم أن حزب العمل أبدى اهتماماً واسعاً بحل مشكلة استكمال بنائه التنظيمى، فالأرجح أنه لم يحقق تقدماً ملموساً فى هذا المجال إلا خلال تصاعد تحركات التيار الإسلامى داخله للسيطرة عن تنظيمه قبل المؤتمر العام الخامس الذى انعقد فى مارس ١٩٨٩. ولذلك فقد اقترن اتساع نطاق هذا التنظيم على المستوى القاعدى باتهامات لذلك التيار باللجوء إلى أساليب غير مشروعة. الأمر الذى سنعود إليه فى الفصل الأخير. ومع ذلك فالملاحظ أن قيادة الحزب انشغلت بقضية استكمال البناء التنظيمى منذ وقت مبكر وخاصة مع الإعداد لمؤتمره العام الأول. فقد طلبت اللجنة العليا من اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر وضع برنامج زمنى تقوم بتنفيذه ومتابعته لاستكمال ذلك البناء(٣٩) وأخذ الحزب منذ ذلك الوقت فى تكوين لجان للإشراف على التشكيلات القاعدية(٤٠).

لكن المرجح أن غياب التشكيلات فى بعض الوحدات ساعد التيار الإسلامى فى الحزب على إدخال أعضاء جدد من شباب بعض الجماعات الإسلامية فى عدد من المحافظات لتشكيل شعب وشياخات لم تكن موجودة

من قبل. وقد بدأ هذا التحرك فور الانتخابات التشريعية فى إبريل ١٩٨٧ التى اعتبرها رئيس الحزب (بداية مرحلة جديدة فى تاريخه، لأنه من الطبيعى أن تنعكس إنجازات الحزب فى الانتخابات على دعم بنائه التنظيمى) وأشار بوضوح إلى أن جولات قادة الحزب فى أنحاء مصر لهذا الغرض، وإلى النتائج التى ظهرت فى تزايد عدد طالبى عضوية الحزب وخاصة من الشباب، وتشكيل لجان جديدة)(٤١).

لكن إحكام التيار الإسلامى لسيطرته على الحزب منذ ١٩٨٩ أدى إلى جمود فى عملية استكمال بناء المستوى القاعدى. فقد وضعت قيود مشددة على طلب العضوية خشية قيام الجناح المنشق «أحمد مجاهد» بإدخال أنصار له لتفكيك الحزب، ومن شأنه تقييد العضوية على هذا النحو أن يحول الحزب إلى منظمة مغلقة تدار بأساليب شبه عسكرية.

ثانياً: البناء التنظيمى للأحزاب بين التعيين والانتخاب:

يعتبر الأخذ بأسلوب الانتخاب أحد معايير ديمقراطية البناء التنظيمى للأحزاب. ورغم أن الأنظمة الأساسية لجميع الأحزاب موضع الدراسة نصت على الانتخاب كأسلوب لبنائها. وإن أجاز بعضها اللجوء للتعيين مؤقتاً فى المرحلة الأولى، فقد ظلت معظم هذه الأحزاب تعتمد على أسلوب الاختيار من أعلى أو التعيين فى مختلف المستويات التنظيمية. وينطبق ذلك على أحزاب مصر والأحرار والوطنى، وإن كان حزب الأحرار قد أخذ بأسلوب الانتخاب فى المستوى الأعلى فقط عام ١٩٩٠ أى بعد خمسة عشر عاماً من تأسيسه. وقد عرف حزب الوفد الانتخاب فيما يتعلق بهذا المستوى فحسب، بينما ظل أسلوب التعيين سائداً فى المستويين الأدنى والوسيط.

فبالنسبة لحزب مصر، من الثابت أنه لم يعرف أسلوب الانتخاب فى بنائه التنظيمى خلال حياته القصيرة. فكانت مختلف تشكيلاته تصدر بقرارات من رئيسه ممدوح سالم، كما يتضح من متابعة صحيفته ومع ذلك فالملاحظ أن الشعور المتزايد بقصور البناء التنظيمى للحزب انعكس فى ظهور دعوة داخله للجوء الى الانتخاب وإعادة تكوين المستويات القيادية للحزب(٤٢) لكن بينما رأى أحد أعضاء المكتب السياسى للحزب أن(التكوينات القيادية تمت فى مرحلة لم يكن ممكناً فيها اختيار القيادات موضوعياً)(٤٣) أكد السكرتير العام أنه رغم اللجوء لتعيين القيادات كمرحلة انتقالية (روعى فى القيادات التى تولت المسئولية الرئيسية بالحزب أنها قيادات منتخبة بمجلس الشعب أو المجالس المحلية أو النقابات أو الاتحادات المهنية والعمالية)(٤٤) لكنه أقر بضرورة انتهاء المرحلة الانتقالية فى آخر عام ١٩٧٨ (ليبدأ تنفيذ برنامج لتكوين المستويات القيادية بالانتخاب فيما بعد)(٤٥).

وفى الوقت نفسه كان السكرتير العام السابق يؤكد تأييده (لإعادة بناء الحزب بالانتخاب لأنه الأسلوب الديمقراطى الذى من خلاله يستطيع الأعضاء ممارسة حقهم السياسى فى اختيار القادة فى التنظيم الذى يجمعهم) ودعا لإجراء هذه الانتخابات خلال صيف ١٩٧٨ (بحيث تكون إعادة بناء الحزب بالانتخاب من القاعدة إلى القيادة قد تمت قبل الدورة القادمة لمجلس الشعب)(٤٦) لكن لم يمض شهران حتى كان الحزب يواجه مفاجأة تأسيس الحزب الوطنى الديمقراطى كبديل له.

كما درج حزب الأحرار على شغل كل مستوياته التنظيمية بالتعيين الذى يقوم به رئيس الحزب. وظلت قيادة الحزب تبرر ذلك بأنه إجراء

مؤقت حتى تتوفر الظروف التى تتيح عقد المؤتمر العام. والملاحظ أن بعض أعضاء نخبة الحزب تمسكوا بأسلوب التعيين، وعارضوا فكرة قيام المجلس الدائم بانتخاب قيادة الحزب ومنهم نائب الرئيس الذى أقر بذلك على أساس أن (الانتخاب يكون بواسطة المؤتمر العام نفسه. وليس المجلس الدائم الذى لا ينتظم سوى نصف أعضائه فى الاجتماعات)[٤٧] وقد أدى هذا لإطلاق يد رئيس الحزب فى تعيين القيادات. لكن جرت العادة عند الإعلان عن تعيينات جديدة أن يقوم المستوى القيادى الذى يجرى التعيين فيه بإصدار قرار تعيين العضو الجديد. أو بالموافقة على إعادة تشكيل نفسه. ففى حالة تعيين أعضاء جدد، يمكن الإشارة مثلا إلى قرار الأمانة العامة للحزب بضم السيدة نفيسة الغمراوى إلى الأمانة العامة والمكتب السياسى[٤٨].

وفى الحالة الثانية الخاصة بإعادة التشكيل، يمكن الإشارة مثلا إلى قرار الأمانة العامة بالموافقة على إعادة تشكيلها بناء على قرار من رئيس الحزب. ففى اجتماع لهذه الأمانة، عرض نائب رئيس الحزب قراراً بإعادة تشكيلها مصدقاً عليه، من رئيس الحزب ووافقت الأمانة على التشكيل الجديد[٤٩].

والملاحظ أن رئيس الحزب أعلن بشكل متكرر. وكذلك بعض أعضاء نخبته عن الإعداد لإجراء انتخابات فى كل مستوياته فى إطار عملية إعادة تنظيمه. وقد بدأ الحديث عن إعادة تنظيم الحزب لأول مرة فى منتصف ١٩٧٨، عندما أعلن رئيسه عن الإعداد لانتخابات حزبية قبل نهاية العام[٥٠] وظلت هذه العملية تؤجل، مع الاستمرار فى مناقشة قضية إعادة التنظيم ففى أواخر ١٩٧٩، بحث المكتب السياسى والأمانة العامة كل

على حدة مشروعاً بهذا الصدد، وقررا عرضه على المجلس الدائم للحزب الذى ناقشه (٥١) ، لكن دون أن يترتب على ذلك أى تطوير فعلى. وفى الوقت نفسه. أطلق رئيس الحزب لنفسه العنان فى إقامة ما يتيسر من تشكيلات فى المحافظات بتأييد من المكتب السياسى. فعلى سبيل المثال أصدر هذا المكتب بياناً فى أكتوبر ١٩٨٣ يؤيد (ما تقوم به قيادة الحزب من إجراءات لإعادة التنظيم ووضع التشكيلات الجديدة لبعض أمانات المحافظات استعداداً للمرحلة المهمة القادمة من النشاط الحزبى)(٥٢).

لكن الهزيمة التى لقيها الحزب فى الانتخابات التشريعية فى مايو ١٩٨٤ فرضت على قيادته العودة لطرح قضية إعادة تنظيم الحزب مصحوبة بإجراءات عملية لاحتواء حالة الاستياء والقنوط التى عمت أوساط الحزب. فأعلن رئيسه أن هذه الانتخابات كشفت للحزب عن مواطن الضعف فيه، الأمر الذى جعل إعادة تنظيمه وبناء قواعده ضرورة لنموه(٥٣) ووعد بأنه سيتم انتخاب جميع قيادات الحزب على كافة المستويات(٥٤) وتمخض هذا التطور عن تشكيل لجنة لإعادة بناء الحزب من خمسة وعشرين عضواً(٥٥) من نخبته العليا نفسها، والتى فشلت فى هذه المهمة على مدى ثمانى سنوات، ووصفت جريدة الحزب هذه اللجنة بأنها (النخبة الممتازة من أعضاء الحزب(٥٦) وظهر من البداية أنها نخبة بيروقراطية أعضاء نخبة الحزب بالانضمام إليها، وبعد أن كان عدد أعضائها خمسة وعشرين عضوًا عند تشكيلها، ارتفع بعد يومين إلى أربعين عضواً (٥٧) ثم إلى اثنين وأربعين عضواً بعد ثلاثة أيام أخرى (٥٨) وعندما نشرت جريدة الحزب أسماء أعضاء هذه اللجنة بعد أسبوع آخر، كانوا قد وصلوا إلى ثلاثة وستين عضواً. وتبين أن اللجنة قررت ضم الأعضاء الجدد إليها (٥٩) وفسر

سكرتير عام الحزب ذلك بأنه روعى ضم العديد من العناصر الشابة حرصاً على المشاركة الشبابية فى أنشطة الحزب المختلفة [٦٠] وإزاء هذا التضخم ، كان من الضرورى اختيار أمانة عامة للجنة تجتمع كل أسبوع فيما تجتمع اللجنة نفسها كل شهر [٦١] وتدل متابعة نشاط هذه اللجنة على أنها تحولت إلى مستوى قيادى جديد طوال الفترة التى استغرقتها عملية إعادة التنظيم. فقد انبثقت عنها لجنة خاصة من تسعة عشر عضواً لمتابعة نشاط الحزب فى ثلاث مجموعات إحداها للوجه القبلى، والثانية للوجه البحرى، والثالثة للقاهرة الجيزة. وكانت مهمة كل مجموعة زيارة كل محافظة على حدة، وإجراء دراسة ميدانية عن نشاط الحزب، وتقدير كفاءة قياداته فيها وبحث حجم العضوية ، ومحاولة تدبير مقار للحزب[٦٢] لكن لم تمض أيام أخرى حتى تقرر إجراء تنظيم جديد للجان المنبثقة عن لجنة إعادة تنظيم الحزب، فتم تقسيم أمانة اللجنة إلى سبع مجموعات عمل جغرافية تحددت مهامها فى إعادة تنظيم الحزب فى مختلف المحافظات، بحيث تضع كل مجموعة خطة للمرور على المحافظات المختصة بها طبقاً لجدول زمنى، وتشكيل أمانات المحافظات والمراكز والأقسام، ومراجعة شئون العضوية والاشتراكات، وبحث مواقف المقار[٦٣].

وفى هذا الإطار أصبحت أمانة لجنة إعادة التنظيم تقوم بدور الأمانة العامة للحزب، حيث عقدت اجتماعات لمناقشة القضايا السياسية إلى جانب نشاطها التنظيمى، وأصدرت قرارات بشأن هذه القضايا[٦٤] وفى معظم اجتماعات اللجنة، كان يتم تأكيد استكمال تشكيلات الحزب فى موعد لا يتجاوز أكتوبر ١٩٨٤ ، لكن اجتماعاتها ظلت مستمرة بعد انتهاء ذلك الشهر.

وفى أحد اجتماعاتها، ناقشت أمانة اللجنة أسلوب الإعداد لعقد المؤتمر العام للحزب وانتخاب القيادات الحزبية (٦٥) تمخض كل ذلك عن إجراء انتخابات داخل أمانة لجنة إعادة تنظيم الحزب لانتخابات رؤساء اللجان النوعية (٦٦) واستمرت فى الوقت نفسه عملية إقامة تشكيلات للحزب فى المحافظات والمراكز دون ذكر لموضوع الانتخاب وأعلن السكرتير العام عن تحقيق إنجاز كبير فى إقامة هذه التشكيلات(٦٧) واستمرت اجتماعات اللجنة وأمانتها حتى آخر إبريل ١٩٨٥ . عندما أعلن عن تشكيل الأمانة العامة الجديدة للحزب بالتعيين مرة أخرى. كما قام رئيس الحزب بتعيين أربعة وكلاء له وأمين للصندوق. وقرر أن يتولى كل وكيل الإشراف على أمانات الحزب بمجموعة من المحافظات (٦٨).

وبذلك تكون عملية إعادة التنظيم قد انتهت إلى قرارات بتعيين المستوى القيادى للحزب، بعد أن تم تشكيل قمة المستوى القاعدى فى المحافظات وبعض المراكز بنفس الأسلوب، وكأن عاماً كاملا من الجهد المبذول فى هذه العملية انتهى من حيث بدأ تقريباً. وقررت الأمانة العامة الجديدة فى أول اجتماع لها إنهاء أعمال لجنة إعادة بناء الحزب عن طريق الأمانة العامة والمشرفين على المناطق الجغرافية وأمناء المحافظات (٦٩).

وهكذا انتهت عملية إعادة التنظيم ، التى بدأت بوعود بإجراء انتخابات حزبية، إلى صدور قرارات من رئيس الحزب بالتشكيلات الجديدة للمستوى الأعلى القيادى نشرتها صحيفة الحزب بتوقيعه (٧٠).

والملاحظ أنه رغم الإعلان عن انتهاء مهمة اللجنة المختصة بإعادة التنظيم، ظل رئيس الحزب يتحدث عن أن (ما شغلنا الآن هو إعادة بناء الحزب) (٧١) ولم يعرف الحزب أسلوب الانتخابات إلا عندما انعقد مؤتمره

العام الأول في يناير ١٩٩٠ ، حيث اقتصر ذلك على المستوى القيادي. فلم تجر انتخابات قاعدية لاختيار أعضاء هذا المؤتمر الذين تم تحديدهم من أعلى. كما أن انتخاب قيادة الحزب تم بشكل صورى وبطريقة أقرب إلى الاستفتاء نتيجة انسحاب المرشح المنافس لرئيس الحزب، ثم انسحاب جميع المرشحين الزائدين عن العدد المطلوب انتخابه لعضوية الأمانة العامة.

ويعتبر الحزب الوطنى هو ثالث الأحزاب التى لم تأخذ بأسلوب الانتخاب فى بنائها التنظيمى حتى آخر ١٩٩١ عندما بدأت أول عملية انتخاب جزئى . فقد استمر الحزب فى استبعاد هذا الأسلوب فى مختلف مستوياته التنظيمية بالمخالفة لنظامه الأساسى، الذى جعل اللجوء إلى التعيين أمراً مؤقتاً نص عليه فى حكم انتقالى فى نهاية مواده (٧٢) فقد ظل رئيس الحزب يعين المكتب السياسى، وكذلك الأمانة العامة التى قامت بتشكيل لجان وهيئات مكاتب المحافظات وما دونها بالتعاون مع المكتب السياسى. والملاحظ أن قضية الأخذ بأسلوب الانتخاب طرحت بشكل جدى فى المرحلة الأولى لتأسيس الحزب، عندما اتجهت قيادته فى منتصف ١٩٧٩ إلى «إعادة بنائه من القاعدة إلى القمة، فقد ظهر اتجاهان فى ذلك الوقت: أولهما رأى ضرورة إجراء انتخابات حرة فى قواعد الحزب وفتح الباب أمام أعضائه للتقدم لهذه الانتخابات دون قيد أو شرط. وثانيهما رأى أفضلية الأخذ بأسلوب الاختيار، على أساس أن الانتخاب لا يفرز أفضل العناصر التى قد لا تقبل على ترشيح نفسها.

قد عبر بعض أعضاء الأمانة عن الاتجاه الأول، بينما كان الثانى غالبا فى الهيئة البرلمانية للحزب (٧٣) وعقد رئيس الحزب لقاءات لمناقشة

الموضوع ظهر خلالها أن الكفة تميل لإرجاء الانتخابات والأخذ بإسلوب التعيين. وبعد أن كان مقترحاً إجراء انتخابات حزبية فى أول يناير ١٩٨٠، تم إرجاؤها الى سبتمبر من نفس العام لكنها لم تعقد إلا بدءاً من آخر عام ١٩٩١. ومع ذلك ظل بعض أعضاء نخبة الحزب الأقل نفوذاً يدعون إلى ضرورة الانتخاب فى أى حزب جماهيرى يضم عضوية واسعة تتطلع لأن يكون لها دور فى انتخاب قيادتها. وقد تكون للتعيين ضرورات موضوعية. لكن الواجب يفرض أن تكون هذه الضرورات مؤقتة ولفترة محدودة تحدد سلفاً، لا أن تكون عملية التعيين مفتوحة وبالتالى يصبح مبدأ بناء الحزب بالانتخاب هو الاستثناء ويتحول الاستثناء وهو التعيين إلى قاعدة [٧٤] ولكن ظل بعض أعضاء نخبة الحزب الأكثر نفوذاً على قناعة بعدم وجود ضرورة للانتخاب، بل ورأى أحدهم أن «مبدأ الانتقاء فى الأحزاب السياسية سليم لأنها مؤسسات خاصة وليست سلطة عامة تأتى عن طريق الانتخاب[٧٥] ومع ذلك لم يكن هذا هو الموقف السائد فى المستوى الأعلى للحزب. فى أعقاب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ أثيرت القضية وأصبحت موضع تساؤلات عدة. ودأب الأمين العام وقتها على تفسير إرجاء الانتخابات بالحاجة إلى وقت لضبط العضوية واستكمال السجلات بشكل واقعى من أجل إعداد جيد للانتخابات[٧٦].

وفى هذا الإطار استمر بناء الحزب من أعلى بالتعيين، وإن كان رئيسه الثانى بدأ مقتنعاً بأهمية الانتخاب، حيث أكد أن «الحل الأمثل والواجب الاتباع فى الأحزاب السياسية هو اختيار جميع القيادات بالانتخاب من القاعدة، لأن شرعية القيادة الحزبية تستمد من رضاء جماهير الحزب وثقتها فيها، ولا يصح الالتجاء للاختيار إلا فى أضيق الحدود وفى المراحل

الانتقالية فقط. وسوف يشهد الحزب الوطنى تحركاً واسعاً فى هذا المجال»(٧٧).

ورغم هذا لم يثر موضوع الانتخاب فى الحزب بعد ذلك إلا عام ١٩٩١ على نحو جزئى ومقيد.

أما حزب الوفد الجديد فقد تميز باتباع أسلوب الانتخاب فيما يتعلق بالمستوى الأعلى فحسب أى الهيئة العليا وتم ذلك خلال فترة الدراسة مرتين فى مارس ١٩٧٨ وبناير ١٩٨٨ . لكنه لم يكن انتخاباً مفتوحاً وتنافسياً فى المرة الأولى حيث تم التصويت على قائمة معدة سلفاً على نحو أقرب للاستفتاء. وفى المرة الثانية كان الانتخاب مفتوحاً وإن كان رئيس الحزب قد قام بدعم قائمة محددة فاز جميع أعضائها بعضوية الهيئة العليا. وسنعود لتحليل الانتخابين فى الفصل التالى. أما فى المستويين الوسيط والقاعدى، فقد اعتمد الحزب على الاختيار والتعيين من أعلى، وكان هذا التوجه واضحاً منذ تأسيس الحزب، عندما لم يتوفر للحزب الوقت الكافى لإنجاز هذه العملية فقد اضطر لتجميد نشاطه بعد حوالى ثلاثة أشهر ونصف من تأسيسه. ولذلك فعند استئنافه لهذا النشاط، قامت الهيئة العليا التى تم التجديد لها بتشكيل لجنة فرعية من لجنة التنظيم المركزى لفحص تشكيلات لجان الحزب المؤقتة بالمحافظات(٧٩) وأبدت قيادة الحزب حينئذ اهتماماً ببحث إمكان اللجوء للانتخاب فى تشكيل اللجان الإقليمية. ففى يوليو ١٩٨٤، أصدر السكرتير العام بياناً بمناسبة إعادة تشكيل لجان الحزب دعا فيه الأعضاء إلى تسجيل أسمائهم فى سجلات الحزب فى أقرب مقر بدوائرهم أو مناطقهم، تمهيداً لإجراء التشكيل الجديد سواء عن طريق الانتخاب المباشر بالنسبة للجان الشياخات والقرى، أو عن طريق التصعيد

من القاعدة للقمة بالنسبة لغيرها من اللجان (٨٠) وقد قررت الهيئة العليا للحزب أن بالإمكان الانتهاء من عملية الانتخاب فى نهاية أغسطس ١٩٨٤(٨١) وأقرت هذه الهيئة لائحة بنظام لجان المحافظات تنص على انتخابها من القاعدة إلى القمة لمدة خمس سنوات مع جواز تجديد الانتخاب، وفقاً لهذه اللائحة (٨٢) يتم انتخاب اللجنة الفرعية بالقرية أو الشياخة بواسطة الأعضاء العاملين بالحزب فيها. تضم اللجنة المحلية للمركز أربعة أعضاء تختارهم لجنة المدينة عاصمة المركز وعضواً أو اثنين من كل وحدة أخرى بهذا المركز وتتكون اللجان العامة بالمحافظات متعددة المراكز من ستة أعضاء على الأكثر من كل مركز، وستة آخرين من المدينة عاصمة المركز تختارهم لجنة المركز أو المدينة. وفى المحافظات ذات المدينة الواحدة تتكون اللجان العامة من تسعة أعضاء من كل حى أو قسم إدارى تختارهم لجنته، واثنى عشر عضواً على الأقل وثمانية عشر على الأكثر فى المحافظات ذات الحى الواحد أو القسم الإدارى الواحد، ونصت اللائحة على أن تتعاون كل اللجان المؤقتة التى تشكلت قبل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ فى تنفيذ أحكامها.

وقامت لجنة التنظيم بالحزب بمتابعة عملية حصر أعضائه لإجراء انتخابات اللجان الإقليمية (٨٣) لكن هذه العملية تعثرت بعد أن تجاوزت المدى الزمنى الذى كان مقرراً لها وهو أغسطس ١٩٨٦ وأصبح من الصعب الاستمرار فيها عندما اتضح أن الفصل التشريعى الرابع لمجلس الشعب لن يكتمل، الأمر الذى فرض على قيادة الحزب إعطاء أولوية للإعداد للانتخابات التشريعية الجديدة. ولذلك استمر تكوين اللجان فى المحافظات بالتعيين بالتعاون بين لجنة التنظيم والهيئة العليا، وقامت لجان

المحافظات بتشكيل لجان المراكز والأحياء. وطلب السكرتير العام من مقررى المحافظات الانتهاء من هذه العملية فى آخر ديسمبر[٨٤] كما عقد رئيس الحزب اجتماعات مع أعضاء اللجان العامة للمحافظات لهذا الغرض[٨٥].

وإلى جانب عدم ديمقراطية هذه العملية وربما بسببها أيضاً، اتسمت عملية بناء الحزب بقلة الكفاءة وفقاً لما أكده نائب رئيسه خلال النقد الذاتى الذى قدمه أثر الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧: (إن لجاننا الحزبية فى بعض المحافظات لم تكن على المستوى المطلوب، إننا لم نتصل ببعض المواطنين فى هذه المحافظات إلا فى وقت الانتخابات فقط، وكان ينبغى أن ندرس كل محافظة على حدة) [٨٦].

وقد استمرت، عقب تلك الانتخابات، عملية استكمال البناء التنظيمى للحزب بنفس طريقة الاختيار من أعلى وقرر رئيس الحزب تشكيل عدة لجان تنظيمية فى مايو ١٩٨٧ من بينها لجنة للإشراف على إعادة تشكيل اللجان الإقليمية والاستعداد لانتخابات المجالس الشعبية المحلية برئاسة السكرتير العام المساعد حينئذ د. نعمان جمعة[٨٧] ورغم أن هذه اللجنة بدأت أعمالها بالفعل، فقد واصل رئيس الحزب إصدار قراراته الخاصة بإعادة تشكيل اللجان العامة لبعض المحافظات[٨٨] والملاحظ أن هذه الإجراءات تواكبت مع تأكيد رئيس اللجنة الجديدة على أن نشاطها يجب أن يشمل نقداً ذاتياً للحزب لتلافى أخطائه، مشيراً إلى ضرورة الديمقراطية واللامركزية فى عمل لجان المحافظات[٨٩]. وعموماً أصبحت الآلية المتبعة هى قيام هذه اللجنة بتعيين لجان مؤقتة فى المحافظات التى تريد إعادة تشكيل اللجان العامة بها.

وتقوم هذه اللجان المؤقتة بتشكيل اللجان الجديدة. وتمتع رؤساء هذه اللجان بسلطات واسعة فى تلك العملية، وقاموا أحياناً بتكليف مساعديهم بتشكيل لجان بعض الأقسام كما حدث فى محافظة الجيزة مثلا(٩٠) وتبع ذلك صدور قرار من رئيس الحزب بتشكيل اللجان الجديدة. وغالباً ما أخذت هذه القرارات صيغة ذات شقين: أحدهما يحدد الأعضاء الذين تستمر عضويتهم، والآخر يحدد الأعضاء الجدد الذين تم ضمهم (٩١) كما فشلت محاولات بعض أعضاء الحزب فى بعض المحافظات لإقناع قيادته بإجراء انتخابات، كما حدث فى محافظة الإسماعيلية حيث فوجئوا بتعيين لجنة المحافظة فى الوقت الذين كانوا يعدون لانتخابات حزبية(٩٢).

وعلى هذا النحو يكون الحزبان الباقيان (التجمع والعمل) هما اللذان أخذا بأسلوب الانتخاب فى بنائهما التنظيمى. لكن عرف حزب التجمع قيوداً على هذا الانتخاب فكانت انتخاباته على المستوى القاعدى والوسيط أكثر تنافسية أحياناً منها على المستوى الأعلى، ففى هذا المستوى الأخير المتمثل فى الأمانتين العامة والمركزية، كان يتم التوافق على قائمة مغلقة يراعى تمثيلها لمختلف التيارات ويجرى التصويت عليها فى عملية أقرب للاستفتاء منها للانتخاب.

أما فى حزب العمل فَقد كانت الانتخابات مفتوحة وتنافسية، وخاصة فيما بين عامى ١٩٨١و ١٩٨٩ ففى الفترة السابقة على عقد المؤتمر العام الأول للحزب، لجأت قيادته لأسلوب التعيين فى مختلف المستويات التنظيمية، وكانت جريد الحزب تنشر قرارات موقعة من الأمين العام باعتماد تشكيلات اللجان. لكن بعد ذلك بدا الأخذ بأسلوب الانتخاب، وخاصة مع الإعداد للمؤتمر العام الأول حيث أخذت لجان الحزب

بالمحافظات فى إجراء انتخابات للجان القاعدية (٩٣) ورغم استمرار الأخذ بأسلوب التعيين من أعلى فى بعض الأحيان، أصبح الاتجاه للانتخاب هو السائد. وقامت أمانة التنظيم بوضع برامج لانتخاب هيئات مكاتب الشياخات والأقسام والمراكز فى العديد من المحافظات (٩٤) وأخذ نطاق التعيين يضيق ليغدو مصدراً لخلق تشكيلات مؤقتة للحزب فى المناطق التى لا تتوفر بها عضوية مناسبة. حيث كانت مهمتها العمل على تنشيط العضوية تمهيداً لانتخاب هيئات مكاتب بها (٩٥). وقد دارت مناقشات أحيانا حول أكثر الأشكال ديمقراطية فى انتخاب أمانات المحافظات، فطرح على سبيل المثال التساؤل عما إذا كان الأفضل إجراء الانتخاب فى كل موقع على حدة لاختيار عضو منه أم إجراؤه فى كل المواقع لانتخاب ستة أعضاء منها جميعاً فى مؤتمر واحد للمحافظة (٩٦).

وبالنسبة للمستوى الوسيط الممثل فى المؤتمر العام، فقد دأب الحزب على انتخاب أعضائه من خلال إعادة تشكيل المستوى القاعدى بالانتخاب قبيل كل دورة، ظل المؤتمر العام يمارس اختصاصه فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية. وإذا كان انتخاب الرئيس قد افتقد التنافس الجدى، فقد اتسم انتخاب هذه اللجنة بدرجة عالية من المنافسة الحرة وخاصة قبل المؤتمر العام الخامس، وكان هذا موضع فخر لأعضاء نخبة الحزب الذين لجئوا من وقت لآخر إلى مقارنة حزبهم بغيره، لكن مع الحرص فى معظم الأحيان على عدم الزعم بأن ثمة ديمقراطية مكتملة فى حزب العمل. فعلى سبيل المثال قال عضو فى اللجنة التنفيذية للحزب:

(لست أدعى أن الديمقراطية اكتملت داخل العمل الاشتراكى. فهناك ملاحظات وتحفظات لى شخصياً على طريقة إدارة الحزب ونشاطه، لكننا نفخر فى النهاية بأننا انتخبنا بواسطة أعضاء المؤتمر العام (٩٧).

ولكن هذا التنافس أخذ ينحسر منذ المؤتمر العام الخامس فى مارس ١٩٨٦ حتى اختفى تقريباً فى المؤتمر العام السادس فى مايو ١٩٩٣ (٩٨).

خلاصة:

يمكن استخلاص أربعة اتجاهات عامة رئيسية بشأن طبيعة البناء التنظيمى للأحزاب السياسية. المصرية المعاصرة موضع الدراسة، وهى:

١ ـ أن هناك تقدماً حدث فى هياكلنا التنظيمية بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. ويتمثل جوهر هذا التقدم فى قدرة الأحزاب المعاصرة على إيجاد هياكل بالمعنى الحديث. ورغم تفاوتها فى هذا المجال، يظل الاتجاه العام أكثر تقدماً مما كان عليه فى المرحلة التعددية السابقة.

٢ ـ أن اللوائح الداخلية للأحزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية الثلاثة لأى حزب (القيادى ـ الوسيط ـ القاعدى) فلا يجوز الاعتماد على لائحة أى حزب منها للتعرف على حال الممارسة الديمقراطية من منظور هذه العلاقة بين مستوياته التنظيمية، بل ويمكن القول بأن اللوائح الداخلية تعطى فى العادة صورة مضللة لطبيعة هذه العلاقة. فهى تتشابه مثلا فى الحرص على توزيع السلطة والاختصاص بين المستويات الثلاثة، والإيحاء بأن المستوى الوسيط الذى يمثله عادة المؤتمر العام هو صاحب السلطة الرئيسية، ومن ثم إخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادى بل ورئيس الحزب على هذه السلطة فى الغالب. كما أن ما تنص عليه هذه اللوائح بشأن بناء الأحزاب من أسفل إلى أعلى يتعارض مع واقع العملية الفعلية التى تكونت بمقتضاها من أعلى إلى أسفل.

ولكن المشكلة هنا ليس فى عملية بناء الحزب نفسها. فمن الجائز أن يتم بناء الحزب من أعلى. من يعتمد على مبادرة تقوم بها مجموعة من الأفراد. ولكن تنشأ المشكلة عندما يتركز الاتصال فى الحزب بعد بنائه من أعلى إلى أسفل، وتغيب المبادرات القاعدية وبالتالى لا يصبح هناك مجال لإعادة بناء الحزب من أسفل إلى أعلى. فمن الضرورى إذاً التمييز بين عملية البناء الأولى للحزب والتى تتم فى العادة من أعلى، وبين ما تتيحه ممارسة النشاط الحزبى من إمكانات لإعادة بناء الحزب من أسفل، لكن ممارسة الأحزاب المصرية موضع الدراسة لأنشطتها لم تؤد إلى إعادة بنائها فى هذا الاتجاه، وبالتالى ظل التعارض بين واقع أبنيتها التنظيمية ونصوص لوائحها الداخلية مستمراً.

٣ - إن جميع الأحزاب السياسية المصرية موضع الدراسة لم يستكمل بناؤها التنظيمى على المستوى القاعدى حتى نهاية فترة الدراسة، وكان هذا أحد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها من منظور توزيع السلطة، التى ظلت مركزة فى المستوى الأعلى القيادى. فرغم أن استكمال بناء المستوى القاعدى لا يؤدى - آلياً - إلى تغيير فى توزيع السلطة والاختصاص ، فهو يؤثر تدريجياً فى هذا التوزيع من خلال تزايد احتمالات توليد الضغوط من أسفل.

٤ - أن أسلوب الانتخاب لم يترسخ فى البناء التنظيمى للأحزاب السياسية المصرية، رغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية من اعتماد هذا الأسلوب وإن أجاز بعضها تعطيله مؤقتاً فى المرحلة الأولى، فلم تعرف أحزاب مصر والأحرار والوطنى أسلوب الانتخاب حتى نهاية فترة الدراسة، وبدأ حزب الأحرار فى الأخذ به على المستوى القيادى فحسب وبطريقة صورية

يختفى وراءها أسلوب التعيين فى مؤتمره الأول فى يناير ١٩٩٠ . كما بدأ الحزب الوطنى فى الأخذ به على المستوى القاعدى فقط قبيل مؤتمره السادس الذى انعقد فى يوليو ١٩٩٢ ، كما لم يعرف حزب الوفد أسلوب الانتخاب إلا للمستوى القيادى، بينما ظل تشكيل المستويين القاعدى والوسيط بالتعيين.

ورغم أن حزبى التجمع والعمل أخذا بأسلوب الانتخاب منذ وقت مبكر، فقد شابته مآخذ فى كليهما. ففى حزب التجمع أتاح تعدد الاتجاهات داخله فرصة لقيادته للتحكم فى تشكيل المستوى القيادى تحت شعار مراعاة ما سمته «صيغة التجمع».

ولذلك لم تجر انتخابات تنافسية لهذا المستوى، الذى أخذ انتخابه شكل الاقتراع على قائمة معدة سلفاً، وإذا كان حزب العمل قد شهد انتخابات تنافسية مفتوحة غالباً فى مختلف مستوياته منذ ١٩٨٢ ، إلا أن التيار الإسلامى الذى صعد داخله منذ منتصف الثمانينيات نزع إلى التأثير على هذه الانتخابات بأساليب كانت موضع اتهام باللامشروعية من تيار آخر فى الحزب، كما سيتضح أكثر فى الفصلين التاليين.

هوامش المبحث الثامن (الفصل الثالث)

١ - يستخدم حزب مصر العربى الاشتراكى والحزب الوطنى الديمقراطى تعبير «النظام الأساسى» وحزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكى تعبير «النظام الداخلى» وحزب التجمع التقدمى الوحدوى تعبير «لائحة النظام الداخلى» وحزب الأحرار تعبير «النظام الأساسى واللائحة الداخلية».

٢ - فؤاد محيى الدين فى لقاء حزبى بالدقهلية، جريدة مصر العدد ١٧، ١٨ أكتوبر ١٩٧٧.

٣ - مصر، العدد ٢١، ١٥ نوفمبر ١٩٧٧.

٤ - جمال ربيع فى حديث صحفى «الأهالى» العدد ٨٧، ٨ يونيو ١٩٨٣.

٥ - المصدر السابق.

٦ - الأهرام، العدد ٣٣٤٩٦، ٢٦ أغسطس ١٩٧٨.

٧ - المادة ٤٥ من النظام الأساسى واللائحة الداخلية لحزب الأحرار الاشتراكيين، مصدرسابق، ص ١١.

٨ - المصدر السابق، المادة ٥٥، ص ١٤.

٩ - انظر مثلا : الأحرار، العدد ٤٠، ١٤ أغسطس ١٩٧٨

١٠ - الأحرار، العدد ٨٨، ٣١ مارس ١٩٨٠.

١١ - الأحرار العدد ٨٧، ٢٤ مارس ١٩٨٠.

١٢ - الأحرار، العدد ٧٢، ١٠ ديسمبر ١٩٧٩.

١٣ ـ خالد محيى الدين فى حديث صحفى الإهمال، العدد ١٤٤، ١١ يوليو ١٩٨٤.

١٤ ـ الأهالى، العدد ١٥٨، ١٧ أكتوبر ١٩٨٤.

١٥ ـ وثائق وقرارات المؤتمر الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مصدر سابق، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٦

١٦ ـ المصدر السابق، ص ١٥٠

١٧ ـ المصدر السابق، ص ١٧٩.

١٨ ـ المصدر السابق، ص ٢٣٢.

١٩ ـ مقابلة مع مصطفى بكرى عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع وأمين محافظة قنا سابقا، فى مؤسسة الأهرام، ١٨ مايو ١٩٩١.

٢٠ ـ الأهالى، العدد ٢٦٥، نوفمبر ١٩٨٦.

٢١ ـ انظر على سبيل المثال: الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٤٠، ١٩ يناير ١٩٨٧

٢٢ ـ خالد محيى الدين فى «صالون الاقتصادى» الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٤١، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٦

٢٣ ـ انظر على سبيل المثال: الوفد العدد ٦٤، ٣٠ مايو ١٩٨٢ والعدد ١٤٥، ١٨ ديسمبر ١٩٨٦.

٢٤ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا للحزب (حتى يناير ١٩٩١) فى منزلها، ٥ مارس ١٩٩١

٢٥ ـ مصر، العدد ٦٢، ٢٩ أغسطس ١٩٧٨.

٢٦ ـ المصدر السابق.

٢٧ ـ تصريح فكرى مكرم عبيد فى مصر، المصدر السابق.

٢٨ ـ أنور السادات فى حديث صحفى، مايو، العدد ١٠، ٤ مايو ١٩٨١.

٢٩ ـ محمد رشوان، المرحلة الثالثة من عمر الحزب الوطنى الديمقراطى، مايو العدد ٢٦٥، ٢٥ يونيو ١٩٨٤

٣٠ ـ المصدر السابق.

٣١ ـ انظر على سبيل المثال: مايو، العدد ١١٣، ١٤ فبراير ١٩٨٣.

٣٢ كمال الشاذلى فى حديث صحفى، مايو، العدد ٥٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٨٤.

٣٣ ـ مايو، العدد ٥٩٤ ، ٧ يناير ١٩٨٥

٣٤ ـ مايو، العدد ٥٩٦ ، ٢١ يناير ١٩٨٥

٣٥ ـ المصدر السابق

٣٦ ـ انظر مثلاً تصريحات أمينى الإعلام والتنظيم فى مايو، العددان ٦١٥ و ٦٣٥ ، ٣ يونيو ٢١ أكتوبر ١٩٨٥

٣٧ ـ مايو، العدد ٥٩٥ ، ١٤ يناير ١٩٨٥ .

٣٨ ـ محمد عبدالمحسن أمين مساعد الحزب بأسيوط، فى مايو، العدد ٦٧٧ ، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ .

٣٩ ـ الشعب. العدد ١٠٣ ، ١٤ إبريل ١٩٨١ .

٤٠ ـ انظر على سبيل المثال: الشعب، العدد ١٤٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٨٢ ، والعدد ١٥٦ ، ٧ ديسمبر ١٩٨٢ ، والعدد ١٥٧ ، ١٤ ديسمبر ١٩٨٢ ، والعدد ١٦٣ ، ٢٥ يناير ١٩٨٣ .

٤١ ـ إبراهيم شكرى فى الشعب، العدد ٢٥ ، ١٤ يناير ١٩٨٨ .

٤٢ ـ محمد رجب، التحديات التى تواجه حزبنا، مصر، العدد ٥٠ ، ٦ يونيو ١٩٧٨ .

٤٣ ـ المصدر السابق.

٤٤ ـ د. فؤاد محيى الدين، فى : مصر ، العدد ٥١ ، ١٣ يونيو ١٩٧٨ .

٤٥ ـ المصدر السابق.

٤٦ ـ محمود أبووافية، فى: مصر العدد ٥٣ ، ٢٧ يونيو ١٩٧٨ .

٤٧ ـ صلاح الرفاعى، لهذه الأسباب استقلت من حزب الأحرار، أخبار اليوم، العدد ٢٦٠ ، ٢١ إبريل ١٩٨٤ .

٤٨ ـ الأحرار، العدد ٧٨ ، ٢١ يناير ١٩٨٠ .

٤٩ ـ الأحرار، العدد ٨٦ ، ١٧ مارس ١٩٨١ .

٥٠ ـ الاحرار، العدد ٣٦ ، ١٢ يونيو ١٩٧٨ .

٥١ ـ انظر الأحرار ، الأعداد ٧١ و٧٢ و ٧٥ و٣ و١٠ و٣١ ديسمبر ١٩٧٩ .

٥٢ ـ الأحرار، العدد ٢٧٥ ، ٣١ أكتوبر ١٩٨٣ .

٥٣ ـ الأحرار، العدد ٣١٧ ، ٤ يونيو ١٩٨٤ .

٥٤ ـ الأحرار، العدد ٣١٨ ، ٧ يونيو ١٩٨٤ .

٥٥ ـ الأحرار، العدد ٣٢٣، ٢٥ يونيو ١٩٨٤ .

٥٦ ـ الأحرار العدد ٣٢٨، ١٢ يوليو ١٩٨٤ .

٥٧ ـ الأحرار، العدد ٣٢٤، ٢٨ يوليو ١٩٨٤ .

٥٩ ـ الأحرار، العدد ٣٢٧، ٩ يوليو ١٩٨٤ .

٦٠ ـ الأحرار، العدد ٣٢٨، ١٢ يوليو ١٩٨٤ .

٦١ ـ الأحرار، العدد ٣٢٧، ٩ يوليو ١٩٨٤ .

٦٢ ـ الأحرار العدد ٣٢٨، ١٢ يوليو ١٩٨٤ .

٦٣ ـ الأحرار، العدد ٣٣٣، ٣٠ يوليو ١٩٨٤ .

٦٤ ـ الأحرار، العدد ٣٤٠، ٢٣ أغسطس ١٩٨٤ .

٦٥ ـ الأحرار، العدد ٣٦٦، ٣ ديسمبر ١٩٨٤ .

٦٦ ـ الأحرار، العدد ٣٧٣، ٢١ يناير ١٩٨٥ .

٦٧ ـ الأحرار، العدد ٣٧٩، ٤ مارس ١٩٨٥ .

٦٨ ـ الأحرار، العدد ٣٩٠، ٢٠ مايو ١٩٨٥ .

٦٩ ـ الأحرار، العدد ٣٩١، ٢٧ مايو ١٩٨٥ .

٧٠ ـ الأحرار، العدد ٤٠١، ٥ أغسطس ١٩٨٥ .

٧١ ـ الأحرار، العدد ٤٠٥، ٢ سبتمبر ١٩٨٥ .

٧٢ ـ المادة ١١٢ من النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، مصدر سابق.

٧٣ ـ الأحرار، العدد ٥١، ١٦ يوليو ١٩٧٩ .

٧٤ ـ محمد رجب قضايا أمام المؤتمر الثاني للحزب، مايو، العدد ٢٧، ٣١ أغسطس ١٩٨١ .

٧٥ ـ أحمد سلامة خلال اجتماع بمجلس الشورى، الأحرار، العدد ٣٣٣، ٣٠ يوليو ١٩٨٤ .

٧٦ ـ د. صبحي عبدالحكيم في لقاء مع قيادات الحزب بالإسكندرية وآخر بالمنيا. انظر: مايو، العدد ٥٩٣، ٣١ ديسمبر ١٩٨٥، العدد ٦٠٧، ٨ إبريل ١٩٨٥ .

٧٧ ـ حسني مبارك في حديث صحفي، مايو، العدد ٥٨٣، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ .

٧٨ ـفؤاد سراج في حديث صحفي، الأحرار، العدد ١٦، ٢٧ فبراير ١٩٧٨ .

٧٩ ـ الأحرار، العدد ٣٧٩، ٢٨ نوفمبر ١٩٨٣ .

٨٠ ـ الوفد العدد ٢٠، ٢٦ يوليو ١٩٨٤

٨١ ـ الوفد، العدد ١٨، ١٢ يوليو ١٩٨٤ .

٨٢ ـ الوفد، العدد ١٩، ١٩ يوليو ١٩٨٤ .

٨٣ ـ الوفد، العدد ٢١، ٢ أغسطس ١٩٨٤ .

٨٤ ـ الوفد ، العدد ١٤٥، ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ .

٨٥ ـ الوفد، العدد ١٤٦، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٦ .

٨٦ ـ د. وحيد رأفت في حديث صحفي ، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٥٤، ٢٧ إبريل ١٩٨٧ .

٨٧ ـ الوفد، العدد ٥٣، ٩ مايو ١٩٨٧ .

٨٨ ـ انظر مثلا: الوفد اليومي، العدد ٦٧، ٢٥ مايو ١٩٨٧ .

٨٩ ـ د. نعمان للوفد اليومي، العدد ٧٦، ٥ يونيو ١٩٨٧ .

٩٠ ـ الوفد اليومي، العدد ٣٤١، ١٠ إبريل ١٩٨٨ .

٩١ ـ الوفد، العدد ١٤٤، ٢٣ أغسطس ١٩٨٧ .

٩٢ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد (عضو الهيئة العليا للحزب حتى يناير ١٩٩١) بمنزلها في ٥ مارس ١٩٩١ .

٩٣ ـ انظر مثلا: الشعب، العدد ١٠٣، ١٤ إبريل ١٩٨١، والعدد ١٠٦، ٥ مايو ١٩٨١ .

٩٤ ـ الشعب، العدد ١٥٧، ١٤ ديسمبر ١٩٨٢ .

٨٥ ـ انظر مثلا: الشعب، العدد ١٦٢، ١٨ يناير ١٩٨٣، والعدد ١٦٣، ٢٥ يناير ١٩٨٣، والعدد ١٦٥، ٨ فبراير ١٩٨٣ .

٩٦ ـ الشعب، العدد ١٦٣، ٢٥ يناير ١٩٨٣ .

٩٧ ـ فؤاد نصحي، في الشعب، العدد ٢٥٦، ٣٠ أكتوبر ١٩٨٤ .

٩٨ ـ انظر التفاصيل في: د. وحيد عبدالمجيد، المؤتمر السادس لحزب العمل، ترسيخ التوجه الإسلامي وارتباك في المسألة الديمقراطية، صحيفة الحياة، ١٨ مايو ١٩٩٣ .

المبحث التاسع

عملية صنع القرار الحزبى

يعتمد تقويم عملية صنع القرار فى الأحزاب السياسية موضع الدراسة على تحليل مقارن لآلية صنع مجموعتين مختارتين من القرارات الحزبية الرئيسية، وهى القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة وتلك الخاصة بتحول جوهرى فى حياة الأحزاب. وقد روعى فى اختيار هذه القرارات معياران. أولهما: أن تكون لها أهمية متميزة. وبديهى أن القرارات الخاصة بالانتخابات العامة هى من أهم القرارات التى يتخذها أى حزب سياسى، لأنها تتعلق بأحد أبرز وظائفه أى المشاركة فى هذه الانتخابات. وثانيهما أن تكون من النوع الذى يعرض لمختلف الأحزاب أو معظمها على الأقل مما يتيح المقارنة بينها.

أولا: صنع القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة:

١ـ قرار المشاركة فى الانتخابات:

تجدر الإشارة بداية إلى أن الحاجة لاتخاذ قرار حزبى بشأن المشاركة فى الانتخابات والطريقة المناسبة لذلك لم تطرح على قائمة الأعمال

الحزبية إلا بتأسيس مجلس الشورى عام ١٩٨٠، والذى رفضت أحزاب المعارضة أسلوب انتخابه بالقائمة الحزبية المطلقة. كما أصبحت هذه الحاجة قائمة بالنسبة لمجلس الشعب منذ انتخابات عام ١٩٨٤ بسب الأخذ بنظام انتخابى جديد هو القائمة النسبية المشروطة. ونظراً لوجود إجماع تقريباً داخل الأحزاب المعارضة موضع الدراسة على مقاطعة انتخابات مجلس الشورى باستثناءات ضئيلة خلال فترة الدراسة، سيتركز تحليل عملية صنع القرار الحزبى على قضية المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب.

والملاحظ أن هذه القضية لم تكن مثارة فى انتخابات ١٩٨٤ إلا داخل حزبى التجمع والعمل، اللذين خشيا عدم قدرتهما على إحراز نسبة ٨٪ من مجموع أصوات الناخبين اللازمة لتمثيل أى حزب فى المجلس.

ففى حزب التجمع، عقدت الأمانة المركزية عدة لقاءات مع لجان المحافظات لاستطلاع آرائها، بعد أن قامت هذه اللجان باستطلاع أوضاع الدوائر الانتخابية وخريطة كل دائرة وبحث مدى قدرة الحزب على المشاركة فى كل منها[١] وتبع ذلك انعقاد اللجنة المركزية لمناقشة الموضوع، لكن فى ظل موقف مسبق للأمين العام يحبذ المشاركة فى الانتخابات، وانعكس هذا الموقف فى كلمته أمام اللجنة التى أكد فيها ضرورة المشاركة استناداً إلى نتائج الدراسات التى قامت بها لجان المحافظات ومناقشة الأمانة المركزية لهذه النتائج[٢].

وقد شارك فى مناقشة اللجنة المركزية سبعة وأربعون عضواً عبر معظمهم عن تأييد للمشاركة فى الانتخابات. لكن الملاحظ أنه لم يحدث تصويت، وإنما أصدرت الأمانة العامة بعد ذلك بيانا عن أعمال اجتماع

اللجنة المركزية أشار إلى أن المناقشات خلاله أبرزت الاتفاق الكامل داخل اللجنة حول أهمية انتخابات مجلس الشعب، وأن المشاركة فيها مسئولية تاريخية، وأن اللجنة فوضت الأمانة العامة فى اتخاذ القرار النهائى بشأن هذه المشاركة وفق مايطرأ على الموقف من أحداث وتغيرات(٣) وقد مضى الإعداد الحزبى للانتخابات فى طريقه على الفور، ولم تظهر معارضة واضحة لذلك داخل الحزب. والواضح أن الموقف الذى اتخذه الأمين العام فى بداية اجتماع اللجنة المركزية للحزب كان حاسماً فى اتخاذ القرار بالمشاركة فى الانتخابات.

أما فى حزب العمل، كان الموقف من المشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ أكثر إثارة للخلافات. وقد نوقشت هذه القضية فى اجتماعين للجنة التنفيذية والعليا، وفى المؤتمر العام الثانى الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٨٣. لكن كما فى حزب التجمع، كان موقف رئيس حزب العمل المؤيد للمشاركة فى الانتخابات رغم تحفظه على قانونها هو الذى حسم الجدل رغم استمرار المعارضة لهذه المشاركة. وقد أقر بأنه كانت هناك أغلبية فى اللجنة التنفيذية تعارض المشاركة، وأنه لجأ إلى المؤتمر العام واعتبر قراره المؤيد للمشاركة معبراً عن الموقف الحقيقى للحزب لأن هذا المؤتمر (يقدم تمثيلا أكبر بكثير ويعبر عن القواعد التى يقع عليها عبء الممارسة الفعلية)(٤) ولذلك ظل بعض أعضاء نخبة الحزب المعارضين للمشاركة على موقفهم، وأصروا على عدم ترشيحهم لهذه الانتخابات على أساس أن (المعركة الانتخابية تحتاج إلى مناخ حر وحركة طليقة من كل قيد، بينما قانون الانتخاب الجديد يتم تفصيله لتعطيل المسيرة الديمقراطية، ولم تستجب حكومة الحزب الحاكم لمطلب المعارضة بأن يكون الإشراف للقضاء العادل، ولذلك فالمعركة لاحيدة فيها ولانزاهة)(٥).

وفى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، أثيرت قضية المشاركة فيها داخل حزبى التجمع والوفد بصفة خاصة. لكن بينما تركز الجدل فى حزب التجمع على مبدأ المشاركة، كان الاهتمام فى حزب الوفد بأسلوب المشاركة من زاوية الموقف من فكرة تكوين قائمة مشتركة لمختلف أحزاب المعارضة. وثمة مايدل على أن القرار الذى اتخذه حزب الوفد برفض هذه القائمة تم التوصل إليه بشكل ديمقراطى فى إطار المستوى القيادى للحزب. فقد ثبت أن رئيس الحزب كان ميالا فى البداية إلى هذه الفكرة التى بحثها مع رؤساء أحزاب المعارضة فى اجتماع يوم العاشر من فبراير ١٩٨٧، وتم الاتفاق فيه على أن يعودوا لأحزابهم لاستطلاع آرائها[٦] لكن الهيئة العليا للحزب هى التى قررت رفض المشاركة فى الانتخابات من خلال قائمة مشتركة بأغلبية صوت واحد وفقاً لرواية السكرتير العام المساعد حينئذ[٧] وبأغلبية صوتين وفقاً لرواية أخرى من خارج الحزب[٨].

ويؤكد ذلك حدوث تصويت جدى، خاصة وأن رئيس الحزب ظل يؤكد فكرة القائمة المشتركة وصوت لصالحها. لكنه قبل قرار الأغلبية[٩] وقد تكتل القانونيون فى الهيئة العليا لمعارضتهاوأعلن السكرتير العام للحزب أن الفكرة مستحيلة لمخالفتها الواضحة لقانون الانتخاب.[١٠] وقدم نائب رئيس الحزب تكييفاً قانونياً محكماً لهذا الموقف[١١]

أما قضية المشاركة فى الانتخابات فقد بدأت بالنسبة لحزب التجمع بمناقشة أجرتها الأمانة المركزية فى عدة اجتماعات واكبتها اتصالات مع الأحزاب الأخرى وتم عرض الأمر بعد ذلك على الأمانة العامة فى اجتماع شارك به أمناء المحافظات حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات[١٢]

ـ اتجاه يدعو لمقاطعة الانتخابات.

ـ اتجاه يدعو للانضمام إلى قائمة مشتركة لأحزاب المعارضة.

ـ اتجاه يعارض القائمة المشتركة ويدعو لقائمة مع الناصريين والشيوعيين.

وتم إجراء تصويت على المشاركة أو المقاطعة فقط، وأسفر عن تأييد المشاركة بأغلبية كبيرة (أربعة وثلاثون مقابل عشرة) لكن بعد أن مارس الأمين العام نفوذه واستخدم وزنه المعنوى لإقناع الكثيرين بتأييد المشاركة(١٣) وأعقب ذلك تصويت على تفويض الأمين العام بمتابعة الاتصال مع أحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لإعداد القوائم المشتركة مع تمثيل كافة القوى والتيارات السياسية والوصول لاتفاق فى هذا المجال.

وصدر قرار بذلك بأغلبية اثنين وثلاثين مقابل ستة معارضين مع امتناع ستة آخرين(١٤) وفى الوقت نفسه دعيت اللجنة المركزية لاجتماع طارئ لاتخاذ القرار النهائى بشأن الموقف من الانتخابات.

ولكن عندما اتفقت هذه اللجنة، كانت فكرة القائمة المشتركة قد انهارت. وبذلك تركزت مناقشتها على المشاركة المنفردة أو المقاطعة. وظهرت ثلاثة اتجاهات: أحدها يدعو للمشاركة وعدم الانسحاب من المواجهة، والثانى يقترح أن تكون المشاركة مشروطة باستجابة الحكومة لمطالب المعارضة، والثالث يؤكد ضرورة المقاطعة. وأسفر التصويت عن تأييد مائة وخمسة وستين عضواً للمشاركة فى كل الظروف، ومعارضة ستة وأربعين وامتناع ستة أعضاء(١٥)

وفى الانتخابات التالية لمجلس الشعب (١٩٩٠) من المهم التعرف على كيفية صنع ثلاثة أحزاب لقرار مقاطعتها. ففى حزب الأحرار، انقسمت الأمانة العامة عند التصويت على مشروع قرار بالمقاطعة. لكن رئيس

الحزب رجح الموقف المؤيد للمقاطعة، بينما ظل السكرتير العام عبد الفتاح الشوريجى وبعض أعضاء نخبة الحزب يعارضون المقاطعة(١٦) وقـــام السكرتير العام بترشيح نفسه كمستقل، الأمر الذى أدى لفصله بقرار من رئيس الحزب واعتماداً على ماتضمنه قرار المقاطعة من عدم جواز قيام أى عضـو فى الحـزب بالتقـدم للانتخابات(١٧) ومع ذلك فـقـد وافق رئيس الحزب، بقرار منفرد، على عودته إلى صفوف الحزب عقب الانتخابات.

وفى حزب العمل، صدر قرار مقاطعة الانتخابات من اللجنة العليا بإجماع أعضائها الحاضرين وعددهم ٩٣ عضواً متضمناً فصل كل من يخالف القرار(١٨) أما حزب الوفد فقد صدر قراره بالمقاطعة فى اجتماع الهيئة العليا بأغلبية ساحقة، حيث لم يعارض سوى عضو واحد بها هو علوى حافظ بينما غادر القاعة قبل التصويت عضو آخر معارض للمقاطعة وهو يسين سراج الدين، وامتنع عضوان معارضان أيضاً هما منى مكرم عبيد ومحمد حسن الحفناوى(١٩) أما حزب المعارضة الوحيد، من الأحزاب موضع الدراسة، الذى قرر المشاركة فى انتخابات ١٩٩٠ فكان حزب التجمع. وقد صدر قرار بالمشاركة فى اجتماع طارئ للأمانة العامة بأغلبية ثمانية وثلاثين عضواً مقابل معارضة تسعة وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصـويت (٢٠) لكن كما حدث بشأن قرار المشاركة فى انتخابات ١٩٨٧، أسهم نفوذ الأمين العام فى إحراز هذه الأغلبية الكبيرة لصالح قرار المشاركة فى انتخابات ١٩٩٠. فقد استخدم مكانته للوصول إلى هذه النتيجة التى كان يريدها شخصياً على حد وصف أحد أعضاء الأمانة المؤيدين لقرار المشاركة(٢١)

٢ـ قرار تحديد مرشحى الأحزاب للانتخابات:

لم تبرز أهمية هذا النوع من القرارات الحزبية بوضوح إلا مع الأخذ بالقائمة الحزبية كنظام للانتخاب، ومأأدى إليه حرمان أعضاء الأحزاب من الترشيح للانتخابات كمستقلين عام ١٩٨٤ أو إضعاف فرصهم فى الفوز بهذه الصفة عام ١٩٨٧. وأدى ذلك إلى احتدام التنافس داخل الأحزاب بين الطامحين سعياً لترشيحهم من ناحية وإدراجهم فى مواقع متقدمة بالقوائم الحزبية من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة هنا إلى سلامة الافتراض بأن نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية أدى إلى تدعيم سلطة قيادة الأحزاب وإلى سيادة طابع بيروقراطى لعملية الترشيح[٢٢]

أ ـ انتخابات ١٩٨٤:

أدركت قيادة الحزب الوطنى مبكراً مدى ماستثيره قضية تحديد مرشحى الحزب من مشكلات. ولذلك حرصت على أن تضع قاعدة مؤداها أن اختيار المرشحين سيتم بشكل مركزى تتولاه القيادة السياسية بنفسها على أن تراعى الأقدمية. وتم الحصول على موافقة الهيئة البرلمانية للحزب على هذه القاعدة قبل عشرة أشهر من الانتخابات عندما اجتمعت لمناقشة قانون الانتخاب الجديد[٢٣] ومن اليسير استنتاج حجم القلق الذى أظهره الاهتمام المبكر بعملية تحديد مرشحى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ من تعارض تلك القاعدة مع الأسلوب غير المركزى الذى اتبعه الحزب فى تحديد مرشـيحه لانتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ١٩٨٣ [٢٤] وكان هذا الأسلوب الأخير أكثر اتساقاً مع النظام والأرجح كان هذا القلق راجعاً فى جانب مهم منه إلى عدم وجود معايير موضوعية يمكن الاستناد إليها عند اختيار المرشحين، وخاصة بشأن كفاءة الأداء الحزبى،

فى الوقت الذى يكثر الطامحون للترشيح من ذوى النفوذ ومصادر القوة الانتخابية فى دوائرهم. وفى مثل هذه الظروف، تصبح الوساطة والشفاعة غالبتين الأمر الذى وضع الأمين العام للحزب فى مأزق نتيجة توافد العشرات من الطامحين كل يوم وتكدسهم فى حجرات وردهات مجلس الوزراء على أمل لقائه، وكل يسعى إلى توسيط الأصدقاء والمقربين وغيرهم[٢٥] ونتيجة لذلك وسعياً إلى تجنب انسلاخ من لم يقع الاختيار عليهم واتجاههم لأحزاب المعارضة بحثاً عن أماكن على قوائمها ، قامت قيادة الحزب بإرجاء إعلان القوائم حتى اللحظة الأخيرة قبيل إغلاق باب الترشيح مباشرة، مع فرض سرية تامة عليها، وقد اتسمت هذه العملية بالمركزية الشديدة، حيث تم إسنادها إلى لجنة رباعية برئاسة الأمين العام للحزب وعضوية وزير الداخلية والحكم المحلى (وهما عضوان بالأمانة العامة) وأمين التنظيم، لكنها كانت تستعين بوجهات نظر أمناء المحافظات والمحافظين[٢٦] بالإضافة إلى رؤساء المجالس المحلية بالمحافظات أيضاً [٢٧] ومع ذلك فقد حدث خلاف فى هذه اللجنة حول نسبة التجديد فى قوائم الحزب، فوفقا لوزير الداخلية حينئذ وعضو اللجنة، كانت الدراسات تفرض تغيير نسبة تصل إلى ٥٠٪ من أعضاء مجلس الشعب السابق الممثلين للحزب، ولكن كانت هناك وجهة نظر أخرى فى الأمانة العامة تعارض فى إجراء تغيير بهذا الحجم وتتصور أنه سيلحق أضراراً كبيرة بالحزب، ويخلق جهات مضادة له، واستدعى هذا الخلاف تدخل رئيس الحزب لحسمه بعد تقييم شامل للموقف، حيث وصل حجم التغيير إلى حوالى ٥٠٪[٢٨]

وقد أدى ذلك بالفعل إلى استقالة عدد من أعضاء الحزب، ونظراً لعدم معرفة المستبعدين من الترشيح بالآلية التى تمت من خلالها هذه العملية،

فقد ركزوا نقدهم على الأمين العام للحزب واتهموه بالانفراد باتخاذ القرار. فعلى سبيل المثال قيل إن (ترشيحات الحزب للانتخابات صدرت بقرار فردى، ولم تؤخذ فيها آراء الحزب فى المحافظات، واستأثر د. فؤاد محيى الدين بقرارات الترشيح)(٢٩)

أما فى حزب الأحرار، والذى يخلو نظامه الأساسى من أية إشارة إلى عملية الترشيح للانتخابات، فقد استعدت قيادته لانتخابات ١٩٨٤ مبكراً جداً، حيث طالب المكتب السياسى أمناء المحافظات بموافاة السكرتارية العامة بأسماء من يمكن ترشيحهم(٣٠) والأرجح أن هذا السلوك لم يكن يعكس نزوعاً إلى ديمقراطية عملية الترشيح بقدر ماكان يعبر عن مأزق الحزب المتمثل فى محدودية قاعدته وبالتالى صعوبة إيجاد المرشحين المناسبين. ولذلك كانت مشكلته معاكسة لمشكلة الحزب الوطنى المتخم بالطامحين للترشيح الذين يصعب الاختيار بينهم. ومع اقتراب موعد الانتخابات تم تشكيل لجنة برئاسة السكرتير العام وعضوية بعض أعضاء الأمانة العامة لتلقى طلبات الترشيح، ولجنة أخرى برئاسة رئيس الحزب وعضوية أحد النواب وأحد الوكلاء والسكرتير العام لتقوم بإعداد قوائم المرشحين(٣١) واقتصر دور أمناء المحافظات على تقديم تصورات عن المرشحين، لكن دون مايدل على قيامهم باستطلاع آراء قواعد الحزب فى محافظاتهم. وظل للجنة المشكلة من أربعة أعضاء بنخبة الحزب القرار النهائى فى تحديد المرشحين وترتيبهم بالقوائم، رغم قيامها بعرض ماتوصلت إليه على الأمانة العامة ثم المجلس الدائم(٣٢).

وتجدر ملاحظة أن قيادة حزب الأحرار لم تواجه مشكلات حقيقية فى هذه العملية بسبب محدودية الطامحين للترشيح وإدراك الكثيرين منهم

لضآلة فرص الحزب فى تجاوز نسبة الثمانية بالمائة من مجموع أصوات الناخبين، فضلا عن انسلاخ عدد غير قليل من أعضاء نخبته عشية تلك الانتخابات بحثاً عن إمكانية الترشيح على قوائم أحزاب ذات فرص أفضل.

وبالنسبة لحزب التجمع، فالملاحظ أنه حرص على وضع قواعد للترشيح، خلال اجتماعات أمانته العامة التى أسفرت عن تشكيل لجنة عامة للانتخابات برئاسة الأمين العام(٣٣) وتمثلت آلية الترشيح التى تم الاتفاق عليها فى تشكيل لجان محلية فى كل دائرة تضم كل منها مجموع لجان الحزب فى الأقسام أو المراكز المكونة للدائرة، وتقوم باختيار المرشحين وتقديمهم لأمانات المحافظات لإعداد القوائم وعرضها على لجان المحافظات لمناقشتها قبل رفعها للجنة العامة للانتخابات(٣٤) لإقرارها ثمن تقديمها إلى أمانة اللجنة المركزية لمراجعتها واعتمادها (٣٥) ومع ذلك كانت هناك شكاوى من انحياز مجموعة من نخبة الحزب للمرشحين الماركسيين، كما حدث فى محافظة قنا مثلا حيث شكا أمينها من تدخل لصالح مجموعة ماركسية معينة بالمحافظة لضمان ترشيحها رغم أنها لم تكن تملك أى مؤهلات انتخابية. لكن عند رفع الأمر للأمين العام، وضع حداً لهذا للتدخل وأنصف لجنة المحافظة وطلب إقرار ترشيحاتها(٣٦) ومع ذلك لم يمكن إيجاد معايير موضوعية فيما يتعلق بترتيب القوائم، وقد أقر بذلك الأمين العام للحزب بعد الانتخابات، حيث أكد أن (عوامل حزبية تدخلت فى ترتيب القوائم فلم تراع المصالح الانتخابية بالدرجة الأولى حيث تضمنت بعض القوائم شخصيات أعطت حياتها للحزب رغم أن قدرتها الانتخابية ليست أفضل القدرات(٣٧) كما كرر هذا النقد الذاتى فى كلمته أمام الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب، حيث دعا إلى (تطوير أسس ترتيب القوائم الانتخابية بحيث لاترتبط بين المستوى الحزبى وصدارة القائمة)(٣٨)

كما اشتملت عملية تحديد مرشحى حزب الوفد لهذه الانتخابات على دور اللجان الحزب بالمحافظات، التى كانت تعد تصوراتها للمرشحين مع بيان الأسس التى تستند إليها فى ترشيحاتها وتقييم كل مرشح من حيث السيرة والسمعة والإيمان بمبادئ الوفد والمركز الانتخابى، وتقدم هذه التصورات للهيئة العليا التى يكون لها الرأى النهائى فى إعداد القوائم. وقد طالبت قيادة الحزب، على لسان مصدر مسئول به، كل عضو بالالتزام بقرار الهيئة العليا سواء ورد اسمه فى القوائم أم لم يرد(٣٩) ولم تقم لجان المحافظات باستطلاع آراء قواعد الحزب لديها، بل وأكد أحد أعضاء الحزب أن هذه اللجان لم تجتمع لبحث الترشيحات التى انفردت بها مجموعة ضيقة فى كل لجنة، واتهم رئيس الحزب بأنه ساعد على ذلك، حيث (أصدر توجيهات بتجميد الاجتماعات الأسبوعية لهذه اللجان حتى يقوم أعضاؤها بتوعية الجماهير وحثها على الوقوف بجوار الحزب، وكان المقصود عدم عرض قوائم المرشحين على اللجان حتى ينفرد بها الرئيس والصفوة)(٤٠) ومع ذلك فالأرجح أن هذا الاتهام ينطوى على مبالغة، حيث ثبت أن عملية تحديد المرشحين كانت متروكة فى بعض المواقع على الأقل لقيادات حزبية محلية ومنها مثلا دائرة شمال القاهرة التى لم يتدخل رئيس الحزب أو مقرر المحافظة فى ترشيحها(٤١)

لكن الملاحظ أن الدور الحاسم للهيئة العليا، والذى تمثل فى امتلاكها القرار النهائى فى هذه العملية، أعطى الانطباع بأن الرئيس هو الذى يتحكم بالقوائم كلية، مما دفعه لأن ينفى عن نفسه الاستئثار باختيار مرشحى الحزب وترتيبهم فى القوائم، ويؤكد أن الأمر بيد الهيئة العليا كلها التى تملك قرار دخوله هو شخصياً الانتخابات من عدمه(٤٢) كما أكد مقرر محافظة القاهرة، رداً على انتقادات بتحكمه فى ترتيب المرشحين

بمحافظته، أن ترتيب القوائم عملية تنظيمية بحتة وأن الحزب لايفضل شخصاً على آخر(٤٣) لكنه تعرض لأشد الانتقادات حدة عندما اتهم بتقاضى مبالغ مالية من المرشحين لإدراجهم فى القوائم التى يرفعها إلى الهيئة العليا، وفقاً لما أكده مقرر الحزب فى جنوب القاهرة بقوله (تقدمت بقائمة بها د. أحمد منصور وأنا وأحمد الشافعى وشاكر يونس، ثم فوجئت بأشخاص آخرين. وكان التعديل يتم على أساس المحفظة وثقل الجيب والعلاقات)(٤٤) وثمة ما يؤكد أن الثقل المالى كان أحد الاعتبارات المهمة فى اختيار المرشحين بسبب حاجة الحزب إلى تمويل لحملته الانتخابية. ولذلك كان مقرر الحزب بمحافظة القاهرة يحصل على تبرعات من بعض المرشحين لصالح الحملة وليس لحسابه كما يفهم من هذا الاتهام الذى تعرض له(٤٥)

وبالنسبة لحزب العمل، فقد أكد رئيس الحزب فى حديثه عن معايير اختيار المرشحين أن (الحزب يعتمد على التصور الذى يأتى من القواعد، ثم تعرض الترشيحات على قيادة الحزب لتبت فيها بصورة نهائية) وبشأن ترتيب القوائم، أوضح أنه (يراعى فيها مصلحة الحزب وطبيعة تكوين الدائرة الانتخابية، لأن اسم المرشح وليس برنامج الحزب فقط له أهمية كبرى فى انتخابات القائمة، حيث لم يزل الناس متأثرين بأسماء المرشحين)(٤٦) وقد تشكلت لجنة عامة للانتخابات برئاسة رئيس الحزب وقامت مع اللجنة العليا بالتحديد النهائى للمرشحين وترتيبهم فى القوائم، ولم تواجه قيادة الحزب مشكلات كبيرة فى هذه العملية خلال انتخابات ١٩٨٤، بالمقارنة مع ماواجهته فى الانتخابات التالية عام ١٩٨٧، ولذلك أتيحت الفرصة لأن يشارك المرشحون أنفسهم أحياناً فى ترتيب القوائم فى بعض المحافظات(٤٧) ومنها محافظة كفر الشيخ التى قال أحد المرشحين بها

إنهم ظلوا أسبوعاً كاملا فى المقر الرئيسى للحزب بالقاهرة (يتبادلون وجهات النظر حول الوضع الأفضل لترتيب القائمة دون تدخل من قيادة الحزب وتنازل بعض المرشحين عن مواقع كانوا يرون حقاً لهم فيها لاعتبارات تفيد المعركة الانتخابية)(٤٨)

ب ـ انتخابات ١٩٨٧ :

ظل الحزب الوطنى يعانى من مشكلة التنافس الشديد بين الطامحين للترشيح واستمر غياب المشاركة القاعدية فى عملية تحديد المرشحين التى قام بها فريق برئاسة الأمين العام(٤٩)، كما كان الحال فى الانتخابات السابقة. لكن المعايير التى جرى الحديث عنها اتسمت بالعمومية الشديدة، وهى الطهارة والنقاء والالتزام بأهداف ومبادئ الحزب، والشعبية والكفاءة، والقدرة على العطاء والحركة وسط الجماهير لحل مشكلاتها(٥٠) ومن شأن هذه العمومية ألا تساعد كثيراً على إيجاد قواعد للتنافس بين الطامحين للترشيح. كما استمرت مطاردة هؤلاء الطامحين للأمين العام، وعبر الكثيرون عن عدم الرضاء لغيابه وعدم إمكان الوصول إليه خلال الفترة التى سبقت الإعلان عن القوائم. فكانت الشكوى المشتركة، وخاصة من نواب الحزب فى الفصل التشريعى السابق، أن الأمين العام يجرى البحث عنه فى كل مكان دون جدوى سواء فى مقر الحزب أو مجلس الشعب أو وزارة الزراعة أو منزله، وقال بعضهم إن (المفترض هو أن قيادة الحزب هى التى تبحث عنا وتحرص على لقائنا وليس العكس، ونحن لانقبل أن يصل الأمر إلى حد الاستجداء للإدراج فى القائمة)(٥١) وفسر أحد المراقبين غياب الأمين العام عن الأنظار فى تلك الفترة بأن (العبء كان ثقيلا عليه طوال الفترة الحرجة لإعداد القوائم التى مهما بذل من جهد فيها لن يلقى

القبول من الجميع)(٥٢) وكانت قيادة الحزب مدركة دائماً لاستحالة إرضاء الجميع فى عملية تحديد مرشحى حزب متخم بعناصره المتطلعة على كل المستويات، على حد تعبير أمينه العام السابق(٥٣)

ونظراً لما اتسمت به عملية تحديد المرشحين من غموض وسرية، فقد تحدثت بعض مصادر المعارضة عن وجود خلافات فى إطارها بين الأمين العام ورئيس مجلس الشعب عضو المكتب السياسى للحزب(٥٤) وقيل إن هذا الخلاف حسم لصالح الأمين العام الذى تمكن من استبعاد بعض أنصار رئيس مجلس الشعب، وأن القوائم النهائية تكشف عن اختيارات الأمين العام أكثر من غيره، ومن المؤشرات التى سيقت للتدليل على ذلك(٥٥):

- استبعاد بعض نواب الحزب عن الإسكندرية فى الفصل التشريعى السابق، والذين كانوا وراء تصعيد الحملة على محافظها السابق فوزى معاذ، مما دفع الأمين العام لاتخاذ موقف حاد ضدهم وإحالة بعضهم للتحقيق، وهم جبريل محمد وأحمد عزت وأحمد الشرنوبى وداود شلبى.

- استبعاد سيف الغزالى الذى انسلخ عن حزب الوفد عام ١٩٨٦ بدعم مباشر من رئيس مجلس الشعب الذى وعده حينئذ بضمه إلى قوائم الحزب الوطنى فى الانتخابات التالية.

- إعادة ترشيح النائب شفيق حشيش رغم خلافاته الواسعة مع رئيس مجلس الشعب، وإصراره على الانتقاد المتكرر لأسلوبه فى إدارة جلسات المجلس.

كما ظهر تباين فى رؤية بعض أعضاء نخبة الحزب الرئيسيين لإمكان ترشيح أعضاء مجلس الشورى عن الحزب للمقاعد الفردية. فعلى سبيل

المثال أدلى الأمين العام والمساعد برأيين مختلفين لصحيفة واحدة، فقال الأمين العام إنه ليس صحيحاً ماتردد عن أن الحزب يحظر على أى عضو بمجلس الشورى ترشيح نفسه بشكل فردى فى انتخابات مجلس الشعب، مؤكداً أن لهم الحرية فى ذلك. أما الأمين العام المساعد فقد أكد عدم السماح لهم بالترشيح من أجل إفساح الفرصة لأعضاء الحزب الآخرين[٥٦]

والملاحظ أن الفريق الذى قام بإعداد القوائم لجأ لإعطاء الانطباع بأن لرئيس الحزب دوراً أساسياً فى هذه العملية، بهدف الحد من انتقادات المستبعدين. فأشارت صحيفة الحزب أكثر من مرة إلى أن القوائم تعرض على رئيس الحزب لإقرارها[٥٧] كما برر الأمين العام استبعاد بعض النواب السابقين باعتباره اختياراً للقيادة السياسية[٥٨]

لكن هذا لم يحل دون تعرض أسلوب إعداد القوائم لانتقاد المستبعدين منها، والذين ركزوا على (التوقيت الذى أعلنت فيه القوائم حيث فوجئ بها الجميع، وهذا أمر ماكان يجب أن يحدث، فكان يتعين أن يعرض الحزب من خلال قيادته الترشيحات على الأعضاء ويناقشهم فيها ويوضح لهم الحجج التى بموجبها تم هذا الاختيار حتى تكون القوائم معبرة بالفعل عن أعضاء الحزب)[٥٩]

وقد تميزت انتخابات ١٩٨٧ بتحالف حزبين من الأحزاب موضع الدراسة، وهما الأحرار والعمل، مع جماعة الإخوان المسلمين فيما عرف باسم «التحالف الإسلامى» الذى خاض هذه الانتخابات بقائمة مشتركة وفقاً للتوزيع التالى: أربعين بالمائة لحزب العمل، وعشرين بالمائة لحزب الأحرار، وأربعين بالمائة لجماعة الإخوان. وقد أضفى هذا التطور طابعاً خاصاً على عملية تحديد مرشحى حزب العمل بصفة خاصة لهذه

الانتخابات، أهم ملامحها اشتداد حدة التنافس على الترشيح داخله بسبب تناقص الفرص المتاحة لأقل من النصف. أما حزب الأحرار فرغم أن النسبة التى حصل عليها كانت الأقل، إلا أنها كانت ملائمة له لقلة أعداد الطامحين للترشيح من أعضائه. ولذلك لم تثر عملية تحديد مرشحيه مشكلات ملموسة، رغم أنه لم يسمح له بأن يتصدر مرشحوه سوى قائمة واحدة من قوائم التحالف، هى قائمة دائرة الفيوم(٦٠). وقد اعترض بعض أعضاء نخبة حزب العمل على إعطاء حزب الأحرار نسبة عشرين بالمائة باعتبارها أعلى مما ينبغى ولا تمثل الثقل الحقيقى له(٦١) لكن كـــان هذا موضوعاً هامشياً فى قضايا النزاع داخل حزب العمل، فيما يتعلق بعملية الترشيح للانتخابات. فقد تعرض رئيس الحزب لاتهامات مباشرة بالانصياع لمطالب جماعة الإخوان، وقيل إن (قادتها انفردوا به فى اجتماعات بمقر مجلة «الدعوة» بهدف عزله عن هيئاته المنتخبة وعدم تمكينه من الرجوع إليها عند الضرورة، وأنهم اعتمدوا على المساومة بشكل أقرب إلى التجارة منه إلى المبادئ، حيث كانوا يلوحون بالعودة للتحالف مع الوفد من جديد)(٦٢).

لكن الموقف المعلن لقيادة الحزب فى هذا المجال قام على تحديد معيار موضوعى للتنسيق مع الإخوان فى عملية الترشيح محوره (تركيز ترشيحات حزب العمل فى الدوائر التى حقق تقدما بها فى انتخابات ١٩٨٤، وخاصة فى الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ وكفر الدوار وشرق وشمال القاهرة والدائرة الأولى بالمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، وكذلك الدوائر التى نال الحزب فيها نسبة معقولة مثل وسط القاهرة وبنى سويف والدائرة الثانية بكل من أسيوط وسوهاج وقنا والشرقية والقليوبية(٦٣)، والمـــلاحظ بالفعل أن أكثر الانتقادات حدة لقرار تحديد مرشحى الحزب جاء من مواقع

أخرى مثل محافظة البحيرة التى استقال أمينها ولجنتها احتجاجاً على غلبة مرشحى الإخوان فى قوائم التحالف بالدوائر الثلاث لهذه المحافظة، فضلا عن تصدرهم لها.

أما حزب التجمع، فيبدو أن عملية تحديد مرشحيه اتسمت بطابع أقل ديمقراطية مما كانت عليه فى الانتخابات السابقة، فلم يتم تشكيل لجان محلية فى كل دائرة لتقديم اقتراحات بالترشيحات لأمانات المحافظات، وإنما قررت الأمانة العامة تكليف لجان المحافظات بإعداد القوائم مباشرة مع الأخذ فى الاعتبار القوى اليسارية خارج الحزب. كما تم تشكيل لجنة قيادية من أربعة أعضاء بالأمانة العامة (محمد خليل وحسين عبد ربه وعلى إسماعيل وعبد الحميد الشيخ) لمتابعة إعداد القوائم[٦٤] ورفعت أمانات الحزب بالمحافظات الترشيحات التى اقترحها لهذه اللجنة التى عقدت اجتماعات لبحثها وإعداد القوائم فى صورتها النهائية بالتعاون مع الأمانة المركزية للحزب[٦٥]. ومعنى ذلك أن مشاركة المستوى القاعدى فى تحديد المرشحين اقتصرت على قمة هذا المستوى، أى لجان المحافظات، كما تقلص نطاق المشاركة فى الصياغة النهائية للقوائم فى المستوى الحزبى الأعلى.

وفى حزب الوفد، لم يحدث تغير ملموس فى أسلوب تحديد مرشحيه بالمقارنة مع عام ١٩٨٤ . فقد قامت لجان الحزب فى المحافظات بتقديم توصياتها للرئيس والهيئة العليا على أساس معيار غامض أيضاً أوضحه السكرتير العام بأنه (التمسك بالوفد والثبات على المبدأ)[٦٦]. ولكن عندما قام رئيس الحزب فى مؤتمر انتخابى بالإسكندرية بتقديم مرشحيه تحدث عن معايير أخرى بقوله: (يتقدم إليكم الوفد بهذه النخبة الممتازة من

رجـالكم الذين هم مـزيج من العلم والكفـاءة والنشـاط الاقـتـصـادى والوفدية)(٦٧). والملاحظ أنه كان هناك تأكيد أكثر وضوحاً على دور لجان المحافظات، حيث أشار السكرتير العام إلى أنه (يرفض قبول أى مرشح إلا من خلال مقترحات لجان الحزب بالمحافظات التى تعد أسماء المرشحين من خلال ملفات خاصة بهم. وعقب ذلك يتم عرض القوائم على الهيئة العليا التى يكون قرارها نهائياً)(٦٨). ومعنى ذلك أن المكتب التنفيذى الذى استحدث عند تعديل النظام الداخلى للحزب عام ١٩٨٦ لم يمارس أحد أهم اختصاصاته المنصوص عليها فى هذا التعديل، وهو بحث ترشيحات اللجان الإقليمية للانتخابات.

وقد أشارت بعض المصادر إلى حدوث خلافات داخل الهيئة العليا حول بعض القوائم، مما دعا إلى استمرار التعديلات فيها حتى اليوم الأخير للترشيح(٦٩). وإذا كان هذا صحيحاً، فهو مؤشر على أن رئيس الحزب لم ينفرد بالقرار النهائى فى هذه العملية. وقد أشار عضو بالهيئة العليا إلى الصعوبات التى اكتنفت إعداد القوائم بشكل ينطوى على إقرار ضمنى بوجود هذه الخلافات: (إن نظام القائمة يضع كل حزب فى صراع شديد عند إعداد القوائم. فكل حزب لديه عدد ضخم من الأسماء يقابله عدد محدود من المقاعد داخل القائمة، وكل عضو يرى نفسه أكثر صلاحية من غيره للترشيح. وهذا ماجعل العبء ثقيلا على قيادة الحزب) (٧٠).

ومع ذلك فقد تعرضت القوائم التى تم اختيارها لانتقادات من بعض أعضاء الحزب، وخاصة فى محافظة القاهرة التى اتهم مقرر الحزب بها مرة أخرى بإعطائه أولوية لمعيار الثقل المالى للمرشح.

ثانياً: صنع القرارات المتعلقة بالتصرف فى الحزب أو التحالف مع غيره.

يقصد بذلك القرارات التى تنطوى على تصرف قانونى فى الحزب مثل حله أو اندماجه فى حزب آخر أو تجميد نشاطه، وكذلك قرارات التحالف أو الائتلاف مع حزب أو أحزاب أخرى. وهذه ظاهرة جديدة لم تعرفها أحزاب ماقبل ١٩٥٢ . وهناك عدة حالات لقرارات من هذا النوع.

١ـ قرار الوفد والتجمع بتجميد النشاط ١٩٧٨ :

كان حزب الوفد أول حزب سياسى من الأحزاب موضع الدراسة يتخذ قرارا بتجميد نشاطه كلياً، وإن ظل الاعتقاد سائداً حتى عام ١٩٨٣ بأن القرار كان بحل الحزب نهائياً، كرد على ماتضمنه قانون (حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى) من عزل سياسى لرئيسه وبعض أبرز أعضاء نخبته العليا. فاجتمعت جمعيته العمومية فى الثانى من يونيو عام ١٩٧٨ للنظر فى كيفية الرد على ذلك القانون وانتهى الاجتماع بإصدار قرار بحل الحزب، مع إعلان الثقة الكاملة برئيسه وهيئته العليا والإشادة بتاريخهم الوطنى، وتضمن القرار تفويض هذه الهيئة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه[٧١]. وقد تبين بعد ذلك أن الهيئة العليا للحزب قامت بتعديل القرار، وهو مايتيحه لها النظام الداخلى، من الحل إلى تجميد النشاط[٧٢].

وقد تعرض أسلوب رئيس الحزب قبيل وخلال اجتماع الجمعية العمومية الذى اتخذ فيه هذا القرار، لانتقادات تركزت على أنه مارس ضغوطاً على أعضائها. وقيل على سبيل المثال أنه قام بحركة دائبة بين أعضاء الجمعية العمومية لإقناعهم بحل الحزب أو تجميده. وكان هناك اتجاه يتزعمه على كريم يرفض حل الحزب ويرى اختيار د. محمد صلاح الدين رئيساً له.

لكن رئيس الوفد استطاع محاصرة هذا الاتجاه وإظهار نفسه بمظهر من يتباكى على الوطن والوفد(٧٣). لكن هذا النقد لايفيد باستخدام إجراءات غير ديمقراطية فى اتخاذ هذا القرار، لأن رئيس الحزب اعتمد على الإقناع وتكتيل الأصوات دون أن يظهر مايؤكد ممارسة ضغوط غير عادية على أعضاء الجمعية. ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً من شهادة قدمها عضو آخر بهذه الجمعية رغم أنه أعلنها عقب خلافه مع رئيس الحزب فقد أوضح أنه اعترض على حل الحزب، وأن الرئيس لم يتمكن من الحصول على موافقة الجمعية العمومية إلا بعد أن اجتمع به لمدة ساعتين: (وفى نهاية الحوار اتفقنا على أن توافق على حل الحزب، لكن بشرط أن يتركونا نعمل على إعادة تشكيله. وكتبت بياناً بالموافقة على حل الحزب، ووقع عليه معى خمسة وسبعون من أعضاء الجمعية العمومية، ووقف الباشا ليقرأه، فصفق الحاضرون ووافقوا)(٧٤). ومع ذلك فقد غضب بعض أعضاء الجمعية لعدم أخذ رأيهم فى هذا القرار(٧٥)، وإن كــان الأرجح أنهم ظلوا أقلية. أما القرار الذى اتخذته الهيئة العليا بعد أيام قليلة بالاعتراض على حل الحزب والاكتفاء بتجميد نشاطه، فقد اتخذ فى ظروف خاصة كان الحزب يمر بها وفرضت إبقاءه سرياً. ولذلك لم يعرض على الجمعية العمومية وفقاً لما يستلزمه النظام الداخلى للحزب(٧٦). أما قرار إنهاء تجميد نشاط الحزب فقد اتخذته الهيئة العليا، وأعلنه السكرتير العام المساعد فى السابع عشر من أغسطس ١٩٨٣ بحضور تسعة آخرين من أعضاء هذه الهيئة، واستند ذلك الإعلان إلى أن الأسباب التى من أجلها تقرر تجميد نشاط الحزب فى يونيو ١٩٧٨ زالت فى معظمها وماتبقى منها فى سبيله إلى الزوال.

لكن هذا القرار لم يصبح نافذاً إلا بعد موافقة الجمعية العمومية للحزب عليه بإجماع الحاضرين فى اجتماعها يوم الثالث والعشرين من أغسطس

١٩٨٣[٧٧]. ولم يتعرض هذا القرار لأى نقد داخل الحزب سواء من حيث مضمونه أو إجراءاته.

أما قرار حزب التجمع، الذى تزامن مع قرار الوفد، بتجميد نشاطه الجماهيرى وحصر عمله داخل المقار، فقد صدر عن السكرتارية العامة وتم إعلانه قبل عرضه على الهيئة التأسيسية التى كانت تمثل المستوى الوسيط للحزب فى ذلك الوقت ومن ثم كانت فى مقام مؤتمره العام. وعندما سئل الأمين العام عن عدم دعوة هذه الهيئة للنظر فى ذلك القرار، رد مبرراً ذلك بأن (سكرتارية الحزب هى المفوضة بهذه السلطة فى غيبة الهيئة التأسيسية التى تحتاج دعوتها إلى وقت حتى يحضر أعضاؤها من الأقاليم، وأعتقد أن هذه الطريقة أفضل)[٧٨]. والواضح أن هذا التفسير ضعيف لأن حضور أعضاء الهيئة من الأقاليم ليس معضلة. وقد أمكن جمعهم بالفعل بعد أيام قليلة من صدور القرار الذى قامت الهيئة بتأييده بالإجماع[٧٩]. كما قررت استمرار صيغة التجمع، وقامت بتطوير جانب من قرار السكرتارية، حيث أضافت إلى ماتضمنه من وقف قبول عضوية جديدة تنظيم عضوية الحزب واستكمال انتخاب قيادته تمهيداً لعقد المؤتمر العام. وأضافت أيضاً إصدار نشرة داخلية للأعضاء بديلة لصحيفة «الأهالى» التى تضمن القرار توقفها عن الصدور[٨٠]

٢- قرارا حزبى مصر والأحرار بالاندماج والائتلاف مع الحزب الوطنى:

يعتبر حزب مصر الوحيد بين الأحزاب السياسية موضع الدراسة الذى قبلت قيادته إنهاء وجوده كلية ودمجه فى الحزب الوطنى عند تأسيسه فى أغسطس ١٩٧٨، رغم معارضة قطاع من نخبته لذلك. فعندما أعلن رئيس

الجمهورية فى ذلك الوقت أنور السادات عن (نزوله إلى الشارع السياسى) وتشكيل حزب جديد برئاسته، كان هذا التطور مفاجئاً لنخبة أحزاب مصر. ولذلك كان أول رد فعل لمكتبه السياسى هو أن (الحزب سيحدد موقفه النهائى من الحزب الجديد خلال أيام على أساس أنه يعتبر الرئيس السادات رئيساً له منذ اليوم الأول لإنشائه)(٨١). لكن بدا واضحاً أن رئيس الحزب عاقد العزم على الانضمام بحزبه إلى الحزب الجديد إذا لم يكن ثمة مفر من ذلك وهو ماعارضه بعض أعضاء نخبة الحزب، وإزاء هذا الخلاف اتجه إلى إعلان أنه يضع استقالته تحت تصرف السادات وينوى اعتزال الحياة السياسية. والوظائف العامة.

وشهد اجتماع المكتب السياسى للحزب فى الثالث عشر من أغسطس ١٩٧٨ انقساماً بين أعضائه إلى اتجاهين (٨٢): أحدهما يدعو إلى الانضمام الجماعى للحزب الوطنى، وتزعمه ممدوح سالم وعبد المنعم الصاوى وأيده حامد محمود السكرتير العام الذى لم يحضر الاجتماع. والآخر يصر على بقاء الحزب بأى عدد من القيادات والنواب، وعبر عنه سعد الدين الشريف وجمال ربيع، وأيده عبد العظيم أبو العطا الذى لم يكن حاضراً، وسعى السكرتير العام الآخر د. فؤاد محيى الدين لاتخاذ موقف حذر بين الاتجاهين. ورغم عدم حدوث تصويت فى ذلك الاجتماع الذى لم يحضره سوى حوالى نصف أعضاء المكتب، فقد رجحت بعض التقارير أن أغلبية الأعضاء تؤيد الاندماج فى الحزب الوطنى(٨٣). لكن الداعين لاستمرار الحزب اتهموا الآخرين بعدم الإيمان بالتعددية والتطلع للبقاء فى السلطة كهدف فى ذاته. وظهر تفوق أنصار الاندماج فى الحزب الوطنى عندما فرضوا أن يوكل إلى الصاوى بصفته أمين الإعلام صياغة بيان عن الاجتماع. وقد جاء هذا البيان غامضاً ومليئاً بالتركيبات الإنشائية، لكنه

يوحى برغبة الحزب فى الانضمام إلى الحزب الوطنى. لكن المعارضين للاندماج رفضوا أن يصدر المكتب قراراً، وأصروا على دعوة الهيئة التأسيسية واستجاب رئيس الحزب لذلك، حيث دعيت هذه الهيئة للاجتماع فى التاسع والعشرين من أغسطس١٩٧٨. وحرص خلاله على تأكيد حرية أعضاء الحزب فى الاستمرار به أو الانضمام للحزب الجديد، لكن مع لجوئه إلى موقف انسحابى تمثل فى إصراره على الاستقالة مع إظهار ميله لتفضيل خيار انضمام أعضاء الحزب للحزب الوطنى. وقد قام «بتنظير» هذا الخيار من خلال طرح فكرة (وجود تيار ثورى وطنى تاريخى ممتد، وبالتالى يرحب حزب مصر بكل القوى الوطنية الجديدة التى تتحمل المسئولية، ويتيح كل الفرص لمن يرغب من أعضائه فى الانضمام إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، حيث إن كل من ينتمى إلى ذلك التيار الثورى الوطنى ينتمى بالضرورة إلى زعامة القائد الوطنى محمد أنور السادات)[٨٤]. ومع ذلك فقد أكد أنه ليس له أن يبت منفرداً فى تحديد موقف حزب مصر مما يجرى على الساحة (فهذا متروك لكم، لكنى أساهم فى الاجتماع بإلقاء أضواء على هذه القضية مشاركة ديمقراطية معكم فى ذلك) كما حرص على تأكيد أن الاتجاهين المتنازعين داخل الحزب يمثلان (جناحين وطنيين ويدينان بالزعامة للقائد الرئيس سواء الزعامة القومية أو الحزبية. وفى تقديرى أن هذا وضع من اختار الانضمام إلى الحزب الوطنى الديمقراطى، ومن تمسك بموقعه فى حزب مصر)[٨٥]. وإزاء ذلك كان من الضرورى أن يتكرس الانقسام، وأصدر أعضاء الهيئة التأسيسية المحبذون لاستمرار الحزب بياناً يؤكد حرصهم على (الاستمرار فى ساحة العمل السياسى رغم افتقاد رفقاء شاركوا فى كل إنجاز فى مسيرة عامين كاملين)، وأصدروا قراراً يتضمن[٨٧]:

ـ رفض استقالة رئيس الحزب ممدوح سالم، ومطالبته بالاستمرار.

ـ إعادة تشكيل السكرتارية العامة بتعيين د. عبد العظيم أبو العطا سكرتيراً عاماً.

ـ اعتبار كل من تركوا الحزب إلى الأحزاب الأخرى مستقيلين وقبول استقالاتهم.

واعتبر هؤلاء ذلك الاجتماع بمثابة ميلاد حزب مصر فى صورته الجديدة الشعبية، والتى تأكدت خلال المؤتمرات التى عقدها الحزب ببعض المحافظات(٨٧)

وعلى هذا النحو، يتضح أن عملية اتخاذ حزب مصر لقراره تجاه الحزب الوطنى أتاحت للموقفين اللذين تبلورا داخله ليس فقط فرصة للتعبير، ولكن أيضاً إمكانية للتحرك الفعلى سواء بالانضمام للحزب الجديد أو بالاستقرار فى نفس الحزب الذى أعيد تشكيل قيادته، واستمر نشاط حزب مصر نحو شهر، وأخذ يعد لعقد جمعية عمومية لاختيار رئيس جديد بعد إصرار رئيسه السابق على الاستقالة. لكن أعضاء نخبته السابقين الذين انضموا للحزب الوطنى أصدروا بياناً فى آخر سبتمبر ١٩٧٨ يؤكد أن الحزب لم يعد قائماً وأنه اندمج فى الحزب الوطنى، فى نفس الوقت الذى قامت أجهزة الأمن بالاستيلاء على مقار حزب مصر(٨٨)، ومع ذلك أصر بعض أعضاء نخبة هذا الحزب على الاستمرار ورفعوا الأمر إلى القضاء، وفى هذا الإطار أثيرت قضية اتخاذ القرار فى حزب مصر من زاوية تدخل رئيس الدولة فى هذه العملية رغم أنه لم يكن عضواً بالحزب بل واحتكاره لهذا القرار أحياناً (يصدره بإرادته المنفردة وفق رؤيته بلا تشاور مع قيادة الحزب الذى لم يكن الحاكم يتصوره أكثر من أداة تتحقق بها الموافقة التشريعية على القرارات الرئاسية)(٨٩)

وإذا انتقلنا إلى قرار حزب الأحرار بالائتلاف مع الحزب الوطنى عام ١٩٧٩، نجد أن هناك روايتين متعارضتين له: الأولى رواية صحيفة الحزب التى تؤكد أن القرار اتخذ فى اجتماع لمكتبه السياسى بموافقة جميع أعضائه وامتناع عضو واحد عن التصويت. لكن هذه الرواية لاتنفى أن فكرة الائتلاف بدأت فى مقابلة بين رئيسى الحزبين طرح فيه رئيس الحزب الوطنى تضافر الجهود بين الحزبين، ووافق رئيس حزب الأحرار على ذلك(٩٠)

أما الرواية الثانية، فهى لأحد أعضاء نخبة الحزب، وتؤكد أن قرار الائتلاف مع الحزب الوطنى لم يعرض على المكتب السياسى أو أى مستوى تنظيمى، وإنما اتخذه رئيس الحزب بإرادة منفردة كما تشير إلى أن معظم أعضاء نخبة الحزب لم يستريحوا لهذه الفكرة لمخالفتها التقاليد الحزبية، حيث لايصح أن يكون الائتلاف بين حزبين إلا لمواجهة موقف معين أو بغرض الاشتراك فى الحكم. ومع ذلك فوجئوا برئيس الحزب يعلن هذا الائتلاف، الذى يصفه صاحب الرواية بأنه كان محاولة من الحزب الوطنى لتحجيم حزب الأحرار، ودلل على ذلك بأن رئيس الحزب انصاع فى هذا الإطار لرغبة رئيس الحزب الوطنى فى إقصاء رئيس تحرير صحيفة الأحرار فى ذلك الوقت لحظة المتشدد فى المعارضة(٩١).

وإذا أخذنا فى الاعتبار الطريقة التى أدير بها حزب الأحرار إجمالا، فقد لايكون هناك تعارض جوهرى بين الروايتين، فقد كان رئيس الحزب قادراً على إقناع معظم أعضاء النخبة الحزبية بالقرار الذى يريده حتى إذا كانوا معارضين له فى البداية ولذلك يكون من قبيل المبالغة التوقف عند واقعة اجتماع المكتب السياسى من عدمه فقد كان الرئيس قادراً على عقد هذا

الاجتماع وتمرير القرار فى كل الظروف. ومعنى ذلك أن ثبوت انعقاد الاجتماع لاينفى أن الائتلاف كان قرار رئيس الحزب بالأساس، وفضلا عن ذلك فالثابت أن الأمر لم يكن جدياً، وأن القرار لم تترتب عليه أية عمليات إجرائية، ولم ينعقد غير اجتماع واحد بين ممثلين للحزبين وكان تمثيل الحزب الوطنى فيه منخفضاً للغاية(٩٢) ويمكن تفسير ذلك بأن رئيس الحزب الوطنى أراد بفكرة الائتلاف تأكيد ولاء حزب الأحرار له والحد من الانتقادات التى كانت صحيفته توجهها فى ذلك الوقت للنظام، لكنه لم يكن مستعداً لتقديم أى مقابل لذلك، ومن هنا مات الموضوع من تلقاء نفسه بعد قليل.

٣- قرارا حزبى العمل والأحرار بشأن التحالف الإسلامى:

على عكس قرار الائتلاف مع الحزب الوطنى عام ١٩٧٩، كان قرار حزب الأحرار بالتحالف مع حزب العمل وجماعة الإخوان عام ١٩٨٧، موضع اتفاق كامل بين أعضاء نخبته وتم اتخاذه فى اجتماع للأمانة العامة، ولم يكن أمام الحزب بديل آخر حيث جاء بمثابة إنقاذ له عشية انتخابات مجلس الشعب فى ذلك الوقت، ولذلك لم يتعرض هذا القرار لأى نقد داخل الحزب حتى من أعضاء نخبته الذين اختلفوا مع رئيس الحزب بعد ذلك(٩٣)

لكن الأمر لم يكن كذلك فى حزب العمل، حيث كان القرار موضع خلاف خاصة أن عملية اتخاذه لم تستوقف الإجراءات الديمقراطية، فقد انفرد باتخاذه عدداً ضئيلا من أعضاء نخبته، وفى وقت قصير للغاية لايتجاوز على الأرجح يوما واحداً بحيث لم تتح الفرصة لمشاورات جدية، فالثابت أن الاجتماع بين ممثلى أطراف التحالف الثلاثة انعقد فى الرابع

عشر من فبراير ١٩٨٧ لتحديد أسس هذا التحالف[٩٤] بينما لم تكن فكرة هذا التحالف قد ظهرت فى آخر اجتماع للجنة التنفيذية فى الثامن من فبراير، ففى ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على تكليف رئيس الحزب بإجراء اتصالات مع بقية أحزاب المعارضة للاتفاق إما على مقاطعة الانتخابات، أو المشاركة بها فى قائمة موحدة مع التنسيق الكامل بينها فى الدوائر الفردية[٩٥] لكن تعذر الاتفاق بين هذه الأحزاب على المقاطعة، كما أدى رفض حزب الوفد لفكرة القائمة الموحدة إلى إفشالها، ويوضح رئيس تحرير صحيفة الحزب أن هذا التطور فرض على قيادته التفكير بسرعة: (فهل نعود إلى فكرة المقاطعة، وكيف يكون ذلك وماجدواها ما لم تكن شاملة، وهل نكرر الاتصال مع قوى المعارضة الأخرى، ودار البحث فى كل ذلك أثناء اجتماع اللجنة العليا طوال اليوم الثالث عشر من فبراير)[٩٦] لكنه لم يكشف كيف تم التوصل إلى قرار التحالف مع الإخوان: (ودون الدخول فى تفاصيل لأعرف أغلبها تم لقاء يوم الرابع عشر من فبراير فى مقر حزب العمل، وتم تشكيل حلف أو ائتلاف انتخابى مع الإخوان وحزب الأحرار)[٩٧].

وتجدر الإشارة إلى أن القرار الذى صدر عن اللجنة العليا قبل ساعات من إعلان قرار التحالف، لم يتضمن إشارة مباشرة إليه، فقد انصب على تفويض رئيس الحزب واللجنة التنفيذية لإجراء اتصالات مع جميع الأحزاب والقوى الوطنية بهدف تحقيق أعلى قدر ممكن من التنسيق فى المعركة الانتخابية[٩٨] ومعنى ذلك أن هذا الموضوع لم يطرح بشكل مباشر على اجتماع اللجنة العليا، فى الوقت الذى يصعب تصور أن يكون قد تم التوصل إليه بشكل مفاجئ فور انتهاء هذا الاجتماع ليجرى إعلانه بعد ساعات قليلة. ويزيد الأمر تعقيداً مارواه أحد قادة الإخوان (مأمون

الهضيبى) من أنه (بعد فشل مشروع الائتلاف بين أحزاب المعارضة جميعها، ذهبت إلى ابراهيم شكرى الذى كان مجتمعاً مع اللجنة التنفيذية للحزب وعرضت الأمر عليهم وتركتهم بعدها لمناقشته)(٩٩)، والأرجح أنه قصد اجتماع اللجنة العليا، وليس التنفيذية فى الثالث عشر من فبراير، كما يبدو أن الصياغة لم تكن دقيقة، لأن الأمين العام المساعد لحزب العمل نفى أن يكون الهضيبى قد حضر اجتماع اللجنة العليا التى لم تستضف أبدا أى شخص من خارجها، وقال إنه حضر خلال الاجتماع وانتظر فى غرفة مجاورة لمقابلة رئيس الحزب(١٠٠) وقد يعطى حضور الهضيبى فى ذلك الوقت انطباعاً بأنه جاء يحمل اقتراح التحالف إلى رئيس حزب العمل الذى لم يسعفه الوقت لعرضه على اللجنة العليا رغم أنها كانت منعقدة بالفعل، ومع ذلك فإن هذا التفسير يتعارض مع ماهو مرجح من أن الاتصالات بين الطرفين كانت قائمة قبل ذلك اليوم، بل إن رواية المرشد العام للإخوان تنفى ضمنياً أن يكون الهضيبى قد حمل اقتراحاً بالتحالف فى ذلك اليوم، حيث أكد أن حزب العمل هو الذى قدم العرض للإخوان بشأن التحالف فور إعلان الوفد عدم رغبته فى دخول الانتخابات مع هيئات أو أحزاب أخرى(١٠١) ودلالة كل ذلك أن رئيس حزب العمل كان يجرى اتصالات مع قيادة الإخوان حول التحالف منذ فشل فكرة القائمة الموحدة لأحزاب المعارضة دون اطلاع اللجنة التنفيذية والعليا عليها رغم انعقادهما يومى الثامن والثالث عشر من فبراير على التوالى، واعتمد فى ذلك على تفويض من اللجنة العليا بمتابعة الاتصالات مع قوى المعارضة، استخدمته فى اتخاذ القرار بالتحالف مع الإخوان والأحرار بعد ساعات قليلة من الحصول عليه، ويستند أنصاره إلى هذا التفويض بالفعل فى تبرير القرار، على أساس أن هذا التفويض يعنى الموافقة الضمنية على التحالف مع أى من قوى

المعارضة (١٠٢) لكن يرى معارضو قرار التحالف أن هذا الأسلوب انطوى على (تحايل على أعضاء اللجنة العليا للحصول على تفويض أساء رئيس الحزب استغلاله وتصرف تصرفاً فردياً دون الرجوع إلى اللجنة مرة أخرى) (١٠٣).

ومع ذلك، يظل لجوء رئيس حزب العمل إلى هذا الأسلوب الذى لم يستوف الإجراءات الديمقراطية مثيراً، للتأمل لأنه لم يكن متوقعاً أن يواجه معارضة قوية فى حالة عرض قرار التحالف على اللجنة العليا خلال اجتماعها فى اليوم السابق على إعلانه، فقد تبين أن عدد المعارضين لهذا القرار كان محدوداً، لأن الجناح الذى انشق بعد ذلك فى مارس ١٩٨٩، لم يكن معارضاً للتحالف مع الإخوان حتى ذلك الوقت، بل وكانت نخبة هذا الجناح ضالعة فى إبرام هذا التحالف رغبة فى تدعيم المركز الانتخابى للحزب وضمان تجاوز نسبة الثمانية بالمائة التى منعته من دخول مجلس الشعب فى الانتخابات السابقة عام ١٩٨٤، والملاحظ أن نحو ثلثى ممثلى الحزب فى الاجتماع الذى أعلن خلاله قيام التحالف كانوا من هذا الجناح وهم: أحمد مجاهد وجمال أسعد وصلاح عبدالله، بينما لم يكن هناك من الجناح الآخر سوى إبراهيم شكرى وعبدالحميد بركات (١٠٤) ولذلك كان من السهل على رئيس الحزب أن يحصل على قرار بتأييد التحالف فى اجتماع اللجنة العليا، لكن يبدو أنه أراد تجنب حدوث خلاف فى هذا الاجتماع قد يترتب عليه تعطيل إعلان التحالف فى الوقت الذى كان موعد انتخابات مجلس الشعب يمثل عنصر ضغط فى اتجاه الإسراع به، ومعنى ذلك أنه فضل حدوث هذا الخلاف بعد إعلان التحالف وتحول إلى أمر واقع لكسب الوقت لأسباب تتعلق بالانتخابات أساساً.

خلاصة

يمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات رئيسية بشأن عملية صنع القرار الحزبى فى الأحزاب المصرية المعاصرة موضع الدراسة هى:

١ - الدور المحورى لرئيس الحزب (أو الأمين العام لحزب التجمع) فى هذه العملية. ويعد هذا الدور انعكاساً لطبيعة البناء التنظيمى كما تبين من المبحث السابق فى هذا الفصل. فيتمتع الرئيس بمركز متميز فى هذا البناء بما يتيح له السيطرة على عملية صنع القرار فى الغالب الأعم. وقد أعطت لوائح الأحزاب لرؤسائها صلاحيات واسعة جوهرها باعتباره المسئول الأول عن كل ما يتعلق بالسياسة العامة للحزب فى نفس الوقت الذى اتسمت صياغة آلية صنع القرار بقدر من الغموض فى اللوائح.

وقد تبين من تحليل كيفية صنع القرارات التى تم اختيارها أن الرئيس قام بالدور الذى مارسه بشكل منفرد حيناً، وبالتعاون مع حلقة ضيقة من النخبة الحزبية أو بالاشتراك مع المستوى القيادى للحزب حيناً آخر، ولم يكن هناك غير استثناءين فقط فى القرارات التى جرى تحليلها لم يقم

الرئيس بالدور الرئيسى فى صنعها: أولهما قرار حزب مصر بخصوص الموقف من الحزب الوطنى عند تأسيسه عام ١٩٧٨ . وثانيهما قرار حزب الوفد الجديد برفض المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ فى قائمة مشتركة مع بقية أحزاب المعارضة.

ومعنى ذلك أن أياً من الأحزاب المعاصرة لم يعرف ظاهرة محدودية دور الرئيس فى عملية صنع القرار، والتى شهدها حزب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ فى بعض فتراته وخاصة تحت رئاسة عدلى يكن وعبدالعزيز فهمى وبدرجة أقل د. محمد حسين هيكل. ولهذا لم تقدم هذه الأحزاب نموذجاً لعملية صنع القرار يختلف عن النموذج السلطوى فى نظام السياسى المصرى، رغم مطالبة أحزاب المعارضة بمقرطة صنع القرار فى هذا النظام.

٢ - سعى رؤساء الأحزاب المعاصرة فى معظم الأحوال إلى تغليف المضمون السلطوى لعملية صنع القرار بشكل ديمقراطى، من خلال طريقة إخراج القرارات، وهو ما يعرف باستيفاء الشكل أو المظهر الديمقراطى. وفى معظم الأحوال لايجد الرئيس صعوبة فى تحرير القرار الذى يريده فى المستوى القيادى للحزب، ويستخدم الرؤساء فى هذا المجال ما يتمتعون به من وزن معنوى ومكانه أدبية. لكن لجأ بعضهم إلى ممارسة ضغط مباشر على أعضاء النخبة الحزبية لضمان اتخاذ القرار المطلوب، أو إلى إحالة الموضوع للمستوى الوسيط. ممثلا فى المؤتمر العام إذا أتاح ذلك فاعلية أكبر لهذه الضغوط.

ومع ذلك كانت هناك عدة استثناءات من الاتجاه العام إلى استيفاء الشكل الديمقراطى، وأهمها قرار حزب العمل بشأن التحالف الثلاثى عام

١٩٨٧ وقرار حزب التجمع بتجميد نشاطه خارج المقار عام ١٩٧٨، وبدرجة أقل قرار حزب الأحرار بالائتلاف مع الحزب الوطنى عام ١٩٧٩. الملاحظ أن هذه القرارات الثلاثة تتعلق كلها بالتصرف فى الحزب بأشكال مختلفة.

٣ - محدودية مشاركة المستوى وضآلة مشاركة المستوى القاعدى فى عملية صنع القرار الحزبى. فكان أهم دور للمستوى الوسيط متعلقاً بقرارات التصرف فى الأحزاب بالحل أو تجنيد النشاط نتيجة ظروف واجهتها ثلاثة من هذه الأحزاب هى الوفد الجديد والتجمع ومصر، لكن كانت مشاركة الجمعية العمومية للوفد والهيئة التأسيسية لحزب مصر فى صنع هذا النوع من القرارات أكبر من مشاركة الهيئة التأسيسية للتجمع. أما المستوى القاعدى فقد اقتصرت مشاركته على بعض قرارات تحديد مرشحى بعض الأحزاب للانتخابات العامة.

وكان هذا هو النوع الوحيد من القرارات الذى أتيح للمستوى القاعدى فى بعض الأحزاب المشاركة بصنعه، رغم ضآلة هذه المشاركة، ويمكن تفسير ذلك بأن قرار تحديد المرشحين ينطوى أكثر من غيره على مصالح قاعدية مباشرة، وبالتالى يكون أكثر توليداً للضغوط على المستوى القيادى.

هوامش المبحث التاسع (الفصل الثالث)

١- الأهالى ، العدد ١١٧ ، ٤ يناير ١٩٨٤ .
٢ - كلمة خالد محيى الدين أمام اللجنة المركزية، انظر: الأهالى، العدد ١٢٠، ٢٥ يناير ١٩٨٤ .
٣ - الأهالى، العدد ١٢٢، ٨ فبراير ١٩٨٤ .
٤ - إبراهيم شكرى فى حديث صحفى ، روز اليوسف، العدد ١ ٢٩، ١٦ يناير ١٩٨٤ .
٥ - عمرو لاشين، لماذا لم أتقدم للترشيح ، الشعب، العدد ٢٣١، ١٥ مايو ١٩٨٤ .
٦ - الأهرام، العدد ٣٦٥٨٩، ١١ فبراير ١٩٨٧ .
٧ - د. نعمان جمعة، فى: الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠١٢، ٦ يونيو ١٩٨٨ .
٨ - الأهالى، العدد. ٢٨، ١٨ فبراير ١٩٨٧ .
٩ - المصدر السابق، انظر أيضاً: مايو، العدد٣٠٧، ٢٣ فبراير ١٩٨٧، وكذلك: عادل حسين، المعارضون جميعا فى قائمة الوفد كيف بدأت القصة وانتهت، الشعب، العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧ .
١٠ - إبراهيم فرج فى: الأهرام، العدد ٣٦٥٩٢، ١٤ فبراير ١٩٨٧ .
١١ - د. وحيد رأفت، القوائم المغلقة، الوفد، العدد ١٥٥، ١٩ فبراير ١٩٨٧ .
١٢ - الأهالى، العدد ٢٨٠، ١٨ فبراير ١٩٨٧ .
١٣ - مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية ومسئول التثقيف بحزب التجمع بمقر الحزب الرئيسى، فى ٢١ إبريل ١٩٩١ .
١٤- الأهالى، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.
١٥ - الأهالى، العدد ٢٨١، ٢٥ فبراير ١٩٨٧ .
١٦ - الأهرام الدولى، العدد ٣٧٩٥٠، ٣نوفمبر ١٩٩٠ .

١٧ـ الأهرام الدولى، العدد ٣٧٩٦٤، ١٧ نوفمبر ١٩٩٠ .
١٨ ـ الشعب ، العدد ٥٦٩، ٢٣ اكتوبر ١٩٩٠ .
١٩ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها فى ٥ مارس ١٩٩١ .
٢٠ ـ الأهالى، العدد ٤٧٢ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ .
٢١ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله فى ٣٠ مارس ١٩٩٠ .
٢٢ ـ انظر حول هذا الافتراض: رجائى عطية، السلطة التشريعية وحياد المنصة، ا لوفد، العدد ٨٠، ١٩ سبتمبر ١٩٨٥ .
٢٣ ـ مايو ، العدد ١٣٤، ١٨ يوليو ١٩٨٣ .
٢٤ ـ حول هذا الأسلوب انظر: د. فؤاد محيى الدين فى حديث صحفى، مايو، العدد ١٣٢ ، ٤يوليو ١٩٨٣ .
٢٥ ـ انظر وصفا أقرب إلى الدقة للتكالب على الترشيح على قوائم الحزب الوطنى فى: القبس (صحيفة كويتية) ، العدد ٢٧٩، ١٢إبريل ١٩٨٤ .
٢٦ ـ حسن أبو باشا : مذكرات فى الأمن والسياسة (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٠) ص ص٢٢٣ ـ ٢٢٤ .
٢٧ ـ مقابلة مع د. صبحى عبدالحكيم الأمين العام السابق للحزب الوطنى الديمقراطى بمكتبه، ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٢٨ ـ حسن أبو باشا، مصدر سابق، ص٢٢٤ .
٢٩ ـ عبدالله على حسن فى حديث صحفى، الأحرار، العدد ٣١٥، ٢٨ مايو ١٩٨٤ .
٣٠ ـ الأحرار، العدد ٢٣٦ ، ٣١ يناير ١٩٨٣ .
٣١ ـ الأحرار، العدد ٢٨٨ ، ٣٠ يناير ١٩٨٤ .
٣٢ ـ الأحرار، العدد ٢٩٣ ، ٥ مارس ١٩٨٤ .
٣٣ ـ الأهالى، العدد ١٢١ ، ١ فبراير ١٩٨٤
٣٤ ـ الأهالى، العدد ١٢٨ ، ٢١ مارس ١٩٨٤ وانظر أيضا: د. رفعت السعيد، حديث صحفى، الأحرار، العدد ٢ ـ ٣، ١٢ مايو ١٩٨٤ .
٣٥ ـ الأهالى، العدد ١٣١ ، ١١ إبريل ١٩٨٤ .
٣٦ ـ مقابلة مع مصطفى بكرى أمين محافظة قنا وعضو اللجنة المركزية لحزب التجمع سابقاً، بمؤسسة الأهرام، فى ١٨ مايو ١٩٩١ .
٣٧ ـ خالد محيى الدين فى حديث صحفى، الأهالى، العدد ١٤٤، ١٨ يوليو ١٩٨٤ .
٣٨ ـ الأهالى ، العدد ١٥٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ .
٣٩ ـ الوفد، العدد الثانى، ٢٩ مارس ١٩٨٤
٤٠ ـ عبدالرحمن الشاذلى فى: مايو، العدد ٦٨٧، ٣ نوفمبر ١٩٨٦ .

٤١ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها، فى مارس ١٩٩١ .
٤٢ ـ فؤاد سراج الدين، فى: الأحرار، العدد ٣٠٢، ١٢ مايو ١٩٨٤ .
٤٣ ـ يسن سراج الدين، فى الوفد، العدد ٧، ٣ مايو ١٩٨٤ .
٤٤ ـ سيف الدين الغزالى فى حديث صحفى، مايو، العدد ٦٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦ .
٤٥ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها، فى ٥ مارس ١٩٩١ .
٤٦ ـ إبراهيم شكرى فى حديث صحفى فى: الأحرار، العدد ٣٠٢، ١٢ مايو ١٩٨٤ .
٤٧ ـ مقابلة مع الأستاذ مجدى أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بالمقر الرئيسى للحزب بالسيدة زينب، فى ٢٣ إبريل ١٩٩١ .
٤٨ ـ عبدالحميد غازى: الدلالة السياسية لقائمة حزب العمل بكفر الشيخ الشعب، العدد ٢٢٨، ٢٤ إبريل ١٩٨٤ .
٤٩ ـ كمال الشاذلى فى حديث، مايو، العدد ٧٠٢، ١٦ فبراير ١٩٨٧ .
٥٠ ـ المصدر السابق.
٥١ ـ مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٤٨، ١٦ مارس ١٩٨٧ .
٥٢ ـ شريف العبد، لقطات تحت القبة ، الأهرام الاقتصادى، المصدر السابق.
٥٣ ـ مقابلة مع د. صبحى عبد الحكيم الأمين العام السابق للحزب الوطنى الديمقراطى بمكتبه، فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٥٤ ـ كان هناك بالفعل صراع نفوذ بينهما سيتم تناوله فى الفصل الأخير من الأطروحة.
٥٥ ـ عمر أحمد عمر، قوائم الحزب الوطنى، الأهالى، العدد ٢٨٣ ، ١١ مارس ١٩٨٧، وانظر أيضاً فى هذا المجال الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .
٥٦ ـ انظر تصريحى د. يوسف والى وكمال الشاذلى فى: الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٤٧، ٩ مارس ١٩٨٧ .
٥٧ ـ انظر مثلا مايو، العدد ٧٠٣، ٢٣ فبراير ١٩٨٧ .
٥٨ ـ د. يوسف والى، فى : مايو، العدد ٧٠٦، ١٦ مارس ١٩٨٧ .
٥٩ ـ راجع: الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٥٠، ٣٠ مارس ١٩٨٧ .
٦٠ ـ الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٥١، ٦ إبريل ١٩٨٧ .
٦١ ـ ممدوح قناوى فى حديث صحفى، الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٤٨، ١٦ مارس ١٩٨٧
٦٢ ـ المصدر السابق.
٦٣ ـ عبدالحميد بركات، فى الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .
٦٤ ـ الأهالى، العدد ٢٨٠ ، ١٨ فبراير ١٩٨٧ .
٦٥ ـ الأهالى، العدد ٢٨٥ ، ٢٥ مارس ١٩٨٧ .
٦٦ ـ إبراهيم فرج، فى الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

٦٧ ـ الوفد اليومية، العدد ٢١، ١ إبريل ١٩٨٧ .
٦٨ ـ إبراهيم فرج، فى : الشعب العدد ٣٧٧، مصدر سابق.
٦٩ ـ مايو، العدد ٧٠٥، ٩ مارس ١٩٨٧ .
٧٠ ـ ممتاز نصار فى حديث صحفى، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٩٤٧، ٩ مارس ١٩٨٧ .
٧١ ـ انظر نص القرار فى : الأحرار، العدد ٣٠، ٥ يونيو ١٩٧٨ .
٧٢ ـ لمزيد من التفاصيل، راجع: وحيد عبدالمجيد، الأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٢٩ ـ ٣٠ .
٧٣ ـ عبدالرحمن الشاذلى فى حديث صحفى، مايو، العدد ٦٨٧، ٣ نوفمبر ١٩٨٦ .
٧٤ ـ سيف الدين الغزالى فى حديث صحفى، مايو العدد ٦٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦ .
٧٥ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا للحزب بمنزلها، فى ٥ مارس ١٩٩١ .
٧٦ ـ راجع، النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد، مصدر سابق، ص ١٠ .
٧٧ ـ الأحرار، العدد ٢٦٦، ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ .
٧٨ ـ خالد محيى الدين ، فى: الأحرار، العدد ٣١، ١٢ يونيو ١٩٧٨ .
٧٩ ـ مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية ومسئول التثقيف بحزب التجمع ، بالمقر الرئيسى للحزب، فى ٢١ إبريل ١٩٩١ .
٨٠ ـ الأحرار، العدد ٣٢، ١٩ يونيو ١٩٧٨ .
٨١ ـ انظر نص بيان المكتب السياسى فى: الأهرام، العدد ٣٣٤٦ ٢١ يوليو ١٩٧٨ .
٨٢ ـ الأحرار، العدد ٤١، ٢١ أغسطس ١٩٧٨ . وقد أيد السيد جمال ربيع عضو المكتب السياسى ثم السكرتير المساعد للحزب هذه الرواية فى مقابلة معه بمكتبه بوسط القاهرة فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٨٣ ـ الأحرار، المصدر السابق.
٨٤ ـ انظر نص خطاب ممدوح سالم أمام الهيئة التأسيسية فى: مصر العدد ٦٣، ٥ سبتمبر ١٩٧٨ .
٨٥ ـ المصدر السابق.
٨٦ ـ مصر، المصدر السابق.
٨٧ ـ مقابلة مع السيد جمال ربيع عضو المكتب السياسى ثم السكرتير المساعد لحزب مصر بمكتبه بوسط القاهرة فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٨٨ ـ المقابلة السابقة.
٨٩ ـ انظر : مذكرة السيد جمال ربيع ضد السيد رئيس شئون الأحزاب السياسية وآخرين فى الاستئناف رقم ٢٩٧٧، ص ١ .
٩٠ ـ الأحرار، العدد ٤٢، ١٤ مايو ١٩٧٩ .

٩١ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبدالشافى وكيل ثم سكرتير عام حزب الأحرار حتى يناير ١٩٩٠، بمنزله فى ١٣ يونيو ١٩٩١.

٩٢ ـ أقر الأستاذ عبدالشافى بذلك فى المقابلة معه.

٩٣ ـ المقابلة السابقة.

٩٤ ـ الشعب، العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧

٩٥ ـ الشعب، العدد ٣٧٥، ١٠ فبراير ١٩٨٧.

٩٦ ـ عادل حسين، المعارضون فى قائمة الوفد، مصدر سابق.

٩٧ ـ المصدر السابق.

٩٨ – صحيفة الشعب، العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧.

٩٩ ـ مأمون الهضيبى فى حديث صحفى، اليوم السابع (باريس) ، العدد ٤٠٨، ١٧ إبريل ١٩٨٩، وقد قدم هذه الرواية لتأكيد أن (الإخوان لم يغتصبوا حقاً لم يكن لهم، بل الجهات المسئولة فى حزب العمل هى التى ناقشت ووافقت على التحالف) .

١٠٠ ـ لقاء مع الأستاذ مجدى أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بمقر الحزب، فى ٢٣ إبريل ١٩٩١.

١٠١ ـ حامد أبو النصر فى حديث صحفى، الشرق الأوسط، العدد ٣١٨٦، ٨ مارس ١٩٨٧

١٠٢ـ مقابلة مع الأستاذ مجدى أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل بمقر الحزب، فى ٢٣ إبريل ١٩٩١.

١٠٣ ـ أبو الفضل الجيزاوى فى حديث صحفى، مايو، العدد ٧٠٦، ١٦ مارس ١٩٨٧.

١٠٤ ـ انظر أسماء ممثلى حزب العمل فى الاجتماع فى: الشعب العدد ٣٧٦، ١٧ فبراير ١٩٨٧.

الفصل الرابع

طبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء في الأحزاب المصرية

المبحث العاشر

الأطر الأساسية لمشاركة الأعضاء

توجد هذه الأطر فى العادة ضمن المستوى التنظيمى الوسيط، والذى يتمثل أساساً فى المؤتمر العام إلى جانب جهاز آخر يحل محله بين دورات انعقاده فى بعض الأحزاب، فالمفترض أن يضم هذا المستوى التنظيمى مندوبين للمستوى الأدنى القاعدى إلى جانب النخبة الحزبية ممثلة فى أعضاء المستوى الأعلى القيادى.

أولاً: انتظام دورات المؤتمر العام

شهدت الأحزاب المعاصرة تقدماً ملموساً فى هذا المجال بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فلم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث فى أحزاب تلك الفترة إلا فى الحزب الوطنى لعدة سنوات قليلة عقب تأسيسه، وفى جماعة الإخوان بدرجة أقل كثيراً. ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين عرف جهاز المؤتمر العام، إلا أن هذا المؤتمر لم ينعقد غير مرتين. أما الوفد فلم يعرف المؤتمر العام بأية صورة، كما سبق إيضاحه فى الفصل الثانى.

لكن الأحزاب السياسية المعاصرة اشتمل بناؤها جميعاً على مستوى تنظيمى وسيط يتمثل جهازه الرئيسى فى المؤتمر العام. وتتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب السياسية المصرية موضع الدراسة فيما تضمنه من مستوى تنظيمى وسيط يتمثل جهازه الرئيسى فى المؤتمر العام ،أو الجمعية العمومية فى حالة حزب الوفد، لكن تباينت هذه الأحزاب فى مدى التزامها بعقد هذا المؤتمر وبشكل دورى، وفيما يتيحه من إمكانات للتفاعل بين النخبة الحزبية والأعضاء، لكن كانت المحصلة فى الإجمال تعكس تقدماً فى الممارسة على هذا الصعيد بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ .

ومع ذلك لم يحقق أى حزب من الأحزاب موضع الدراسة انتظاماً كاملاً فى دورات انعقاد المؤتمر العام.ويقدم الجدول رقم (١) صورة لهذه الدورات حتى نهاية عام ١٩٩٢، مع ملاحظة أنها لا تشمل اجتماع الهيئة التأسيسية لهذه الأحزاب عند نشأتها.

جدول رقم (١)

دورات انعقاد المؤتمرات العامة للأحزاب فى ١٩٩٣ .

الحزب	الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة	الدورة السادسة
مصر	–	–	–	–	–	–
الأحرار	٩٠/١	–	–	–	–	–
التجمع	٨٠/٤	٨٥/٦	٩٢/٢	–	–	–
الوفد	–	–	–	–	–	–
الوطنى	٨٠/٩	٨١/٩	٨٢/٩	٨٦/٧	٨٩/٧	٩٢/٧
العمل	٨٢/٦	٨٣/١٢	٨٤/١٢	٨٧/١	٨٩/٣	٩٣/٥

والملاحظ من هذا الجدول أن حزبي الوطني والعمل أكثر انتظاماً من غيرهما فيما يتعلق بدورات انعقاد المؤتمر العام. ويليهما في ذلك حزب التجمع. لكن تجدر ملاحظة أن خلو الجدول من أية دورة انعقاد للجمعية العمومية لحزب الوفد يرجع إلى عدم التزامه بعقد دورات منتظمة لهذه الجمعية. لكنها مع ذلك انعقدت خمس مرات للقيام بأعمال إجرائية. وإذا كان حزب الأحرار قد عقد أول دورة لمؤتمره العام في يناير ١٩٩٠، يبقى حزب مصر هو الوحيد موضع الدراسة الذي مارس نشاطه لحوالي عامين دون أن يعقد أية دورة لمؤتمره العام بعد اجتماع هيئته التأسيسية الذي تم في مارس ١٩٧٦ كاجتماع لمنبر داخل التنظيم السياسي الواحد، قبل التحول إلى حزب سياسي في نوفمبر ١٩٧٦. لكن الملاحظ أن المجموعة التي أصرت على استمرار الحزب، ولجأت إلى القضاء للحصول على حكم يؤكد ذلك، كانت تتطلع إلى عقد مؤتمر عام لاستئناف نشاطه، وإن لم يتحقق لها ذلك حتى نهاية فترةالدراسة. فقد أشار أحدهم إلى أنه «عندما يتمكن الحزب من عقد مؤتمره العام، سيعرض على أعضائه رؤيته للتنمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، التي عكف رجاله على صياغتها طوال سبع سنوات حدثت فيها متغيرات اقتصادية وسياسية كثيرة، وسيقول المؤتمر العام رأيه فيها»(١).

ورغم أن حزبي الأحرار والوفد لم يعرفا دورات منتظمة للمؤتمر العام الأول حتى عام ١٩٩٠ والجمعية العمومية الثاني حتى الآن، فقد ظلت قضية انعقاد مؤتمر حزب الأحرار موضع جدل داخلي مستمر واكب التأجيل المتكرر لهذا المؤتمر، وهو الأمر الذي لم يحدث في حزب الوفد، ويمكن تقديم تفسيرين لذلك: أولهما أن حزب الوفد غاب عن الساحة الحزبية فترة تقدر بنحو نصف فترة الدراسة؛ حيث استمر غيابه من يونيو ١٩٧٨ إلى أغسطس ١٩٨٣. وثانيهما أن شرعية زعامة حزب الوفد لم تكن

موضع أى تساؤل داخل الحزب ولم تتعرض لاهتزاز كالذى أصيبت به شرعية زعامة حزب الأحرار سواء لتدهور مركز الحزب فى النظام الحزبى والتقلبات المتتالية فى توجهاته وتحالفاته أو لتعرض رئيسه لاتهامات تتعلق بجانب من جوانب حياته العملية.

وفضلاً عن ذلك فإن انعقاد الجمعية العمومية لحزب الوفد خمس مرات أتاح توفر حد أدنى من مشاركة الأعضاء. فقد انعقدت لأول مرة كهيئة تأسيسية للحزب فى فبراير ١٩٧٨. واقتصر دورها على انتخاب الرئيس والهيئة العليا. وكان انعقادها الثانى فى الثانى من يونيو ١٩٧٨ لمناقشة اقتراح بحل الحزب لنفسه، حيث وافقت عليه. وانعقدت مرة أخرى فى أغسطس ١٩٨٣ للموافقة على عودة الحزب لاستئناف نشاطه[٢]. وكان انعقادها الرابع فى يونيو ١٩٨٦ كاجتماع غير عادى أيضاً للنظر فى مشروع تعديل النظام الداخلى الذى تقدمت به الهيئة العليا للحزب[٣]. وانعقدت مرة خامسة فى يناير ١٩٨٩ بدعوة من رئيس الحزب تضمنت جدول أعمال من ثلاثة بنود هى عرض البيان السنوى عن نشاط الحزب، والحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية فى آخر ١٩٨٧، وانتخاب أعضاء الهيئة العليا[٤]. وفى بداية اجتماعها حدد رئيس الحزب موعد انعقادها التالى فى نوفمبر ١٩٨٩[٥]. لكنها لم تنعقد حتى الآن.

ومع ذلك فإن وجود جمعية عمومية لحزب الوفد الجديد على هذا النحو ينطوى على تقدم فى الممارسة الديمقراطية بالمقارنة مع الوفد قبل ١٩٥٢، الذى لم يعرف جهازاً وسيطاً بين المستويين القيادى والقاعدى على أى نحو كما سبق إيضاحه فى الفصل الثانى.

لكن الوضع فى حزب الأحرار كان مختلفاً، فلم ينعقد أى اجتماع للمؤتمر العام منذ أن انعقدت الهيئة التأسيسية له كمنبر قبل أن يتحول إلى

حزب سياسى، ولذلك كان من الطبيعى أن يثار جدل داخل الحزب حول مؤتمره العام. ومع ذلك فقد مضى نحو ثمانى سنوات من عمر الحزب، قبل أن يصبح عدم انعقاد المؤتمر العام ومع ذلك فقد مضى نحو ثمانى سنوات من عمر الحزب قبل أن يصبح عدم انعقاد المؤتمر العام مصدر مشكلة، وخاصة بعد الأداء بالغ الضعف للحزب فى الانتخابات العامة التى جرت فى مايو ١٩٨٤ . ولذلك بدأ بحث الموضوع فى منتصف ذلك العام، فى إطار مناقشة إعادة تنظيم الحزب[٦] .

ومنذ ذلك الوقت، بدأت عملية تأجيل متكرر لعقد المؤتمر العام فأصبح من المعتاد أن يتم الإعلان عن موعد وتناسيه بعد ذلك من خلال إعلان موعد آخر،وهكذا.

ولأن حزب التجمع عقد ثلاث دورات فقط لمؤتمره العام، يكون الحزب الوطنى (٦ دورات) وحزب العمل (٦ دورات) هما اللذان سجلا أعلى معدل لعقد المؤتمر العام بين الأحزاب المعاصرة.

ثانياً: اختيار مندوبى المستوى القاعدى للمؤتمر العام

اعتمد حزب العمل وحده على أسلوب الانتخاب التنافسى لتحديد مندوبى المستوى القاعدى المشاركين فى المؤتمر العام، فيما أخذ حزب التجمع بأسلوب الانتخاب المقيد من خلال قوائم مغلقة فى معظم الأحوال. من أعلى هو الأسلوب المتبع فى بقية الأحزاب.

فقد انطوت انتخابات مندوبى حزب التجمع لمؤتمره العام على قيد يتعلق بتجديد حصص لممثلى ما أطلق عليه التيارات الموجودة داخله تحت شعار مراعاة صيغة التجمع، أو ما يطلق عليه أحد قادة الحزب التوازنات السياسية[٧] . ورغم أنه تحدث عن أن «هذه التوازنات لم تعد مطروحة إبان

المؤتمر العام الثانى بعد انصهار التجمع فى وعاء واحد وتجاوز مرحلة التأسيس[٨]، فالواضح أن القيد المتعلق بإعداد قائمة والتصويت عليها ظل قائماً ومغلقاً الطريق أمام الأخذ بأسلوب الانتخاب المفتوح التنافسى. وقد حدثت أزمة بين قيادة الحزب ومجموعة من أعضائه الشباب الذين طالبوا باتباع هذا الأسلوب عشية المؤتمر العام الثانى، وتعرضت هذه المجموعة لقمع مباشر، وهو ما سنعود إليه فى الفصل الأخير من الدراسة.

وعلى العكس من ذلك التزم حزب العمل بإجراء انتخابات تنافسية إلى حد كبير على المستوى القاعدى قبل كل مؤتمر عام، وخاصة منذ الدورة الثالثة، بدءاً بمكتب هيئة الشعب وحتى هيئة مكتب المحافظة، ويمثل المستوى القاعدى فى المؤتمر العام لهذا الحزب هيئات مكاتب الدوائر والأقسام والمحافظات.

لكن الملاحظ أن قيادة الحزب، أو بالأحرى بعض أعضاء نخبته، اتهموا أحياناً إما بعدم احترام نتائج الانتخابات القاعدية هذه أو بالتدخل فيها لتوجيهها فى وجهة معينة. فقد أثيرت خلال المؤتمر العام الثانى فى ديسمبر ١٩٨٣ فى قضية عدم حضور أمين الحزب بمحافظة القاهرة حمدى أحمد وأعضاء هيئة قسم بولاق. فقد كشف أحد أعضاء نخبة الحزب عند انسلاخه منه أنه نبه إلى مغبة استبعاد أمين القاهرة من ذلك المؤتمر، وأعلن خلاله أن «هناك من يعبثون فى الحزب بحيث أغفلوا دعوة واحد من مؤسسيه ورواده. ومن أبرز ضحاياه، والمفروض أنه هو الذى يقدم المؤتمر لكونه يعقد فى القاهرة»[٩]. لكن الأرجح أن هذا الاتهام انطوى على مبالغة لأنه يصعب حرمان أمين محافظة من عضوية المؤتمر إلا بإقصائه من هذا المنصب أولاً، وهو ما لم يحدث، وقد فسر الأمين العام المساعد

للحزب عدم وجوده بأنه هو الذى امتنع بسبب استيائه الناجم عن مطالبته بالحضور إلى مقر الحزب لتقديم طلب ترشيحه لعضوية اللجنة التنفيذية فى الوقت الذى أصر على ترشيح نفسه تليفونياً(١٠).

ومع ذلك فثمة ما يدل على أن هناك أساساً ما لاتهام آخر تعرض له أمين التنظيم منذ المؤتمر العام الرابع، وهو تشكيل لجان قاعدية صورية اعتماداً على شخص أو بضعة أشخاص من أجل تغيير تركيب المؤتمر(١١). وقد اتسع نطاق الاتهام خلال وبعد المؤتمر العام الخامس للحزب الذى انعقد فى مارس ١٩٨٩ ،عندما دفع المنشقون بأن عناصر التيار الإسلامى فى النخبة الحزبية قاموا بالتلاعب بعملية انتخابات إعادة تشكيل المستوى القاعدى لضمان وجود أغلبية من أنصارهم فى المؤتمر العام.

أما أحزاب الأحرار والوفد والوطنى فلم تعرف أسلوب الانتخابات فى تحديد مندوبى المستوى القاعدى لمؤتمراتها العامة. ففى المؤتمر العام الوحيد الذى عقده حزب الأحرار فى يناير ١٩٩٠، تم إشراك أمانات المحافظات المعين أعضاؤها أصلاً فيه بواقع ١٩ عضواً من كل محافظة، مع اختيار خمسة مندوبين عن كل مركز(١٢).

أما حزب الوفد فقد عقد خمسة اجتماعات غير عادية للجمعية العمومية كما سبق بيانه، وكانت ثلاثة منها للجمعية المشكلة كهيئة تأسيسه للحزب، وبالتالى لم يكن انتخاب أعضائها مطروحاً من الأصل. أما الاجتماع الرابع فقد تحكمت قيادة الحزب أكثر فى تحديد المشاركين به من خلال معيار محدد هو سداد الاشتراكات حتى عام ١٩٨٦، حيث تم استخراج بطاقات لحضور الاجتماع على هذا الأساس من لجان الحزب بالمحافظات وتقرر حرمان غير الحاملين لهذه البطاقات من الحضور(١٣). وقد شكا بعض

أعضاء الجمعية من أن بعض رؤساء لجان المحافظات رفضوا تحصيل الاشتراكات المتأخرة عليهم حتى يحرموهم من فرصة المشاركة فى الاجتماع، لكونهم يتخذون مواقف نقدية لأسلوب إدارة الحزب وسياسته(١٤).

وقد أقر اجتماع الجمعية العمومية هذا ما نص عليه النظام الداخلى الجديد بشأن طريقة تشكيلها. وتضمن ممثلو المستوى القاعدى وفقاً لهذا التشكيل رؤساء اللجان المركزية بالمراكز والأحياء، ورؤساء اللجان المحلية بالمدن والأقسام، وأعضاء مكاتب اللجان العامة بالمحافظات. والمفترض ـ وفقاً للنظام الداخلى نفسه ـ أنهم منتخبون لكن هذا لم يحدث طوال فترة الدراسة كما اتضح فى الفصل السابق. فقد دأبت قيادة الحزب على تعيين اللجان الإقليمية. ولذلك لم يكن ممثلو المستوى القاعدى الذين شاركوا فى اجتماع الجمعية العمومية الأخير منتخبين.

وبخصوص الحزب الوطنى، رغم أنه قام بعقد مؤتمرات بالمحافظات أو بكثير منها قبيل معظم مؤتمراته العامة، فلم يتم انتخاب مندوبين لهذه المحافظات وجرت العادة على أن يشارك فى تلك المؤتمرات التمهيدية للمؤتمر العام أمين الحزب بالمحافظة وأمناؤه بالمراكز والأقسام، وجميعهم معينون، إلى جانب المحافظ وأعضاء مجلس الشعب والشورى عن الحزب بالمحافظة ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمدن والمراكز من أعضاء الحزب(١٥). ولذلك يكون مندوبو المستوى القاعدى إلى المؤتمرات العامة للحزب من المعينين، وينحصرون فى قمة هذا المستوى مثل أعضاء لجان المحافظات وأعضاء هيئات المكاتب فى الدوائر الانتخابية ثم فى المراكز والأقسام بدءاً من المؤتمر العام الخامس.

ثالثاً: مشاركة مندوبى المستوى القاعدى فى مناقشات المؤتمر العام

تباينت الأحزاب السياسية موضع الدراسة كذلك من حيث طبيعة الدور الذى يتاح لمندوبى المستوى القاعدى القيام به فى المؤتمر العام لكل حزب، فيما يتعلق بمناقشة القضايا الحزبية. وكان حزبا التجمع والعمل أيضاً هما اللذان أتاحا فرصة أكبر لهؤلاء المندوبين فى المؤتمرات العامة.

وبالنسبة لحزب التجمع، برز هذا الدور فى مؤتمره الثانى (١٩٨٥) أكثر وضوحاً من الأول (١٩٨٠)، ومع ذلك لم يخل المؤتمر الأول من مشاركة بعض مندوبى المستوى القاعدى فى مناقشة البرنامج الذى أقره هذا المؤتمر، وكذلك لائحة النظام الداخلى، إضافة إلى المداولات الخاصة بقضية بناء التجمع كحزب جماهيرى والتى سادت المؤتمر[١٦]، لكن المؤتمر الثانى هو الذى تميز باتساع نسبى لنطاق مشاركة مندوبى هذا المستوى فى مناقشاته، منذ أن بدأ الإعداد له فى فبراير ١٩٨٥، كما شاركت قواعد الحزب فى مناقشة الوثائق المقدمة لهذا المؤتمر خلال مرحلة الإعداد له، وهى التقرير السياسى وتقرير صحيفة «الأهالى» وتعديلات اللائحة الداخلية. فقد قامت الأمانة العامة منذ مارس ١٩٨٥ بإدارة حوار حول هذه الوثائق فى اجتماعات بالمستويات الحزبية المختلفة، ومن خلال نشرة «دائرة الحوار» التى توزع داخلياً[١٧]. وقد تركزت أكثر المناقشات سخونة خلال المؤتمر الثانى على قضيتين هما طبيعة الرأسمالية فى مصر، والقضية الفلسطينية. وقد دارت المناقشات حولهما فى اللجنة السياسية للمؤتمر التى شارك فى أعمالها مائتان واثنان وثلاثون عضواً من أصل خمسمائة واثنين وستين عضواً حضروا المؤتمر، أى بنسبة حوالى

واحـد وأربعـين بالمـائة[١٨]. وخلال مناقشات القضية الفلسطينية، طالب بعض الأعضـاء بمراجعة بيان صادر عن الأمانة العامة بتأييد الاتفاق الأردنى ــ الفلسطينى الموقع فى فبراير ١٩٨٥، وحدث خلاف شديد سيتم تحليله فى الفصل التالى. كما احتج بعضهم على الضغوط التى مارسها الأمين العام لتأييد الاتفاق، وقام أحدهم بسحب ترشيحه لعضوية اللجنة المركزية فى هذا الإطار[١٩].

كما اتسمت المؤتمرات العامة لحزب العمل بمشاركة ملحوظة لبعض مندوبى المستوى القاعدى فى جانب من مناقشاتها. لكن تميزت هذه المناقشات بقدر أكبر من الانفتاح فى الدورات الثلاث الأولى للمؤتمر، قبل أن يبدأ الانقسام داخل الحزب منذ المؤتمر الرابع ويتفاقم فى الخامس. وقد أبدى رئيس الحزب، منذ المؤتمر الأول، اهتماماً بهذه المناقشات داعياً لأن تجرى بشكل ديمقراطى بين أعضائه، مع التأكيد على أنها تسهم فى اتخاذ قرارات اعتبرها محاور يسير عليها الحزب حتى ينعقد المؤتمر التالى[٢٠].

وقد شهد المؤتمر العام الثالث للحزب أوسع المناقشات حول قضية التعيين فى مجلس الشعب عقب انتخابات ١٩٨٤، والقرار الذى اتخذته اللجنتان التنفيذية والعليا بقبول تعيين أربعة من أعضاء نخبة الحزب بالمجلس، وكان استمرار الخلاف حول هذا الموضوع بعد اتخاذ قرار قبول التعيين قد دفع قيادة الحزب إلى تهدئة المعارضين له بتأكيد أن الموضوع سيعاد عرضه على المؤتمر هو ما اعتبرته صحيفة الحزب تأكيداً للمشاركة الديمقراطية[٢١]. وثمة ما يدل على أن المناقشات التى شهدها المؤتمر حول هذا الموضوع اتسمت بالديمقراطية رغم التوتر الذى أحاط به بين مؤيدى ومعارضى التعيين وسعى رئيس الحزب لتأثير على مسار المناقشة

لكن لا يوجد ما يؤكد ممارسته ضغوطاً مباشرة على الأعضاء. فقد اعتمد أساساً على الإقناع عبر تأكيد أن التعيين لا يمكن أن يؤثر على موقف الحزب المعارض أو ينسيه المخالفات التى ارتكبت خلال المعركة الانتخابية مع الإيحاء بأن المعينين كانوا ناجحين بالفعل فى قوائم لولا قصور نظام الانتخاب[٢٢].

وظهرت خلال المناقشات عدة اقتراحات لحل الخلاف. فطالب البعض بإصدار توصية تلزم أعضاء المجلس المعينين عن الحزب بالتقدم فوراً بمشروع قانون للمطالبة بتعديل نظام الانتخاب، على أن يستقيلوا فى حالة رفضه. كما ظهر اقتراح آخر بقبول التعيين هذه المرة على أن يرفض فى أية مرة قادمة شكلاً ومضموناً. لكن قيادة الحزب أصرت على إجراء اقتراع لحسم الخلاف. وعند فرز الأصوات، الذى تم بشكل علنى، تفوق المعارضون للتعيين فى البداية ثم تساوى الطرفان ليتقدم مؤيدو التعيين فى النهاية بفارق ستين صوتاً فقط، «مائتان وأربعة وثمانون مقابل مائتين وأربعة وعشرين صوتاً مع بطلان ثمانية وثلاثين، أى بنسبة ثمانية إلى سبعة[٢٣].

لكن الملاحظ أنه منذ المؤتمرالعام الثالث، لم يعد أعضاؤه يناقشون فى بدايته جدول الأعمال الأولى كما حدث فى المؤتمرين السابقين حتى لو كانت مناقشة شكلية. فقد أصبح الجدول الذى تعده اللجنة العليا سارياً دون عرضه للمناقشة ولذلك حرص الأمين العام على الإيحاء بأن ثمة معايير لإعداد جدول الأعمال، أهمها اختيار الموضوعات ذات الأهمية الشعبية لبحثها تباعاً بحيث تتكامل أعمال المؤتمرات وتقدم حلولاً كاملة لمشكلات مصر[٢٤]. ومع ذلك فقد كان رئيس الحزب فخوراً بديمقراطية المؤتمر

الثالث، حيث اعتبر «صورة رائعة للممارسة الديمقراطية التى يجب أن ننميها لخلق الإنسان الحر منذ بداية النشأة فى البيت والمدرسة والجامعة والعمل والحياة كلها»[٢٥]. كما أشار أمينه العام إلى أن هذا المؤتمر «قدم صورة للحوار الديمقراطى، حيث ترك العنان للمناقشة لكل صاحب رأى ليعبر عن نفسه»[٢٦].

لكن منذ المؤتمر الرابع، بدأ الانقسام الآخذ فى التبلور يؤثر على نمط المناقشات داخل المؤتمر ويضع إطاراً معيناً لها. واستمر غياب دور المؤتمر فى مناقشة برنامجه. وتركزت أوسع المناقشات فى هذا المؤتمر على تحديد الخط الفكرى للحزب، حيث سعى رئيسه إلى احتواء الخلاف البازغ حينئذ نتيجة تصاعد دور ونفوذ التيار الإسلامى. فقام بصياغة إطار فكرى متوازن ضمن تقريره للمؤتمر. لكن الملاحظ أنه أعطى الأولوية للإصلاح الشامل الذى يواكبه إصلاح اقتصادى واجتماعى على قاعدة من التطبيق الديمقراطى الكامل وألحق بذلك تأكيد الصيغة الإسلامية لجهاد الحزب التى تجعل موقفه تجاه الشريعة الإسلامية أصيلاً ومنطقياً حيث دعا للبدء بتطبيقها مع التسليم بأن الأمر يتطلب مرور مرحلة زمنية من أجل إكمال التطبيق على النحو المرجو[٢٧]. وقد حظيت هذه الصياغة بتأييد واسع.

لكن الوضع اختلف فى المؤتمر العام الخامس الذى بلغ الانقسام ذروته خلاله، مما حال دون إجراء مناقشات جدية. وتحول بعض مندوبى المستوى القاعدى إلى أداة فى هذا الانقسام الذى سيجرى تحليله فى الفصل التالى.

أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فلم تعرف مشاركة جدية لمندوبى المستوى القاعدى فى المناقشات خلال مؤتمراتها الانتخابية، وخاصة حزب الأحرار

والحزب الوطنى. أما حزب الوفد الذى غلبت على أعمال الاجتماعات الخمسة لجمعيته العمومية مسائل إجرائية، فقد شهد بعضها مشاركة محدودة للأعضاء لكن مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة تكوينها كهيئة تأسيسية للحزب حتى الاجتماع الرابع، أى لا تضم مندوبين للمستوى القاعدى، فقد شهد الاجتماع الذى انعقد فى يونيو ١٩٨٦ مشاركة لأعضاء الجمعية فى مناقشة تعديل النظام الداخلى للحزب، الذى أعدته الهيئة العليا بالاشتراك مع لجنة الشئون الدستورية والقانونية.

وقد أرسل هذا التعديل للجان الحزب بالمحافظات التى قامت بمناقشته وقدمت ملاحظات واقتراحات للهيئة العليا(٢٨). لكنه لم يعرض على جميع أعضاء الجمعية العمومية قبل انعقادها(٢٩) وتركزت المناقشات فى اجتماع الجمعية على عدة نقاط أهمها(٣٠):

ـ مدة رئاسة الحزب، حيث عارض بعض الأعضاء عدم تحديدها وطالبوا بأن تكون محددة، بينما اقترح آخرون تحديد المدة مع استثناء الرئيس الحالى، لكن تصدى نائب رئيس الحزب د. وحيد رأفت لهذه الآراء مجادلاً بأن «الوفد حزب ديمقراطى لكنه يحترم رئيسه. فإذا كان من غير المقبول أن تكون كل سلطة فى يد الرئيس، فمن الواجب أيضاً أن تكون له القدرة الكاملة لقيادة الحزب. فالأحزاب فى عراك دائم للوصول إلى الحكم. لذا يجب أن تكون قيادة الحزب قوية لكن ليست متسلطة. وعدم تحديد المدة لا ينفى أن الرئيس قابل للمساءلة كل سنة مع انعقاد الجمعية العمومية، حيث يتقدم الرئيس بخطابه عن سياسة الحزب، ولأعضائها ألا يثقوا فى هذا الخطاب. لكن هذا لا يقال فى لوائح الأحزاب، وإنما هو متروك لأعضاء الحزب ولضمير الرئيس. فشخص مثل سراج الدين إذا لمس من الأعضاء أى عدم ثقة سيتنحى من رئاسة الحزب فوراً».

كما أبدى رئيس الحزب ارتياحه لعدم تحديد مدة الرئاسة موضحاً أن هذا لا يعنى الرئاسة مدى الحياة لأن الجمعية فرصة كل عام لطرح عدم الثقة به إذا لم تقر التقرير السنوى الذى يقدمه. أما المطالبة بالنص على ذلك فى اللائحة ضار، لأن تحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات مثلاً أو أقل ستجعل رئيس الحزب المنتخب على كرسيه مهزوزاً بعد أن يخوض معركة انتخابية ضارية ينقسم فيها الحزب إلى فرق متصارعة. وحتى لو كان ملاكاً فلن يستطيع أن يعدل فى معاملته لأعضاء الحزب الذين عارضوه أثناء الانتخابات. كما أن الوفد فى تاريخه كله لا يعرف رئاسة محددة المدة.

ـ اختصاص الهيئة العليا بالبت فى قرارات فصل الأعضاء المخالفين بناءً على قرار من لجنة التنظيم. فقد طالب بعض الأعضاء بأن يكون هذا الاختصاص من حق الجمعية العمومية. لكن قيادة الحزب أصرت على النص الوارد فى التعديل، على أساس أن من غير المعقول أن تجتمع الجمعية ويأتى أعضاؤها من جميع المحافظات لفصل عضو خرج على مبادئ الحزب. كما أن الهيئة العليا منتخبة من هذه الجمعية. أبدى رئيس الحزب دهشته من النظر إلى الهيئة العليا والجمعية العمومية كطرفين، رغم أن الأولى تتكون من وكلاء عن الثانية.

ـ شروط العضوية فى الحزب، حيث طالب بعض الأعضاء بخفض الحد الأدنى لسن العضو إلى ثمانية عشر عاماً بدلاً من واحد وعشرين، وخفض الاشتراك السنوى الذى حدده التعديل بستة جنيهات، لكن رئيس الحزب رفض على أساس أن العضو الذى يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً يكون قاصراً ولا يملك التصرف فى شئونه الخاصة، فكيف له أن

ينتخب الرئيس وأعضاء الهيئة العليا ويقر البيان السنوى. وبخصوص الاشتراك السنوى، أوضح أن أى حزب يمول نفسه عن طريق اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم.

ـ طريقة تشكيل الجمعية العمومية، حيث طالب بعض الأعضاء بألا تقتصر عضويتها على هيئات مكاتب اللجان العامة للحزب بالمحافظات، وإنما تشمل جميع أعضاء هذه اللجان، وواضح أن هذا المطلب يستهدف زيادة مندوبى المستوى القاعدى فى الجمعية. لكن أصر نائب رئيس الحزب على ما ورد فى التعديل، لأن عضوية جميع أعضاء اللجان العامة يجعل عدد الأعضاء كبيراً إلى الحد الذى لا يمكن توفير مكان لاجتماعها.

ـ حق رئيس الحزب فى تعيين أعضاء اللجان الإقليمية مؤقتاً فى حالة تعذر انتخابهم. فطالب بعض الأعضاء بإلغاء هذا النص لتأكيد ضرورة انتخاب هذه اللجان. لكن قيادة الحزب أصرت على بقائه، لأنه فى كثير من الظروف يكون من الصعب إجراء الانتخاب.

وعلى هذا النحو تكون أهم الاقتراحات التى قدمها بعض أعضاء الجمعية العمومية خلال مناقشات تعديل النظام الداخلى قد رفضت، بحيث لم يتم قبول سوى اقتراح واحد أقل أهمية هو تضمين الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية جدول أعماله، مع حق الأعضاء فى إضافة اقتراحات إلى هذا الجدول بشرط أن يقدم الاقتراح إلى رئيس الحزب من خمسين عضواً على الأقل، وقبل انعقادها بعشرة أيام كحد أدنى. وبذلك تكون مناقشة تعديلات النظام الداخلى فى اجتماع الجمعيةالعمومية قد انتهت دون أن تسفر عن نتائج جدية، رغم ما أكده رئيس الحزب فى بدايته من استعداد «للاستماع إلى أية ملاحظة تبدى بشأن النظام الداخلى». لكن بدا من كلمته الافتتاحية

إن ما تم التوصل إليه هو أفضل ما يكون: «ثقوا بأن هذا النظام تم بحثه بحثاً دقيقاً وافياً فى الهيئة العليا ولجنة الشئون الدستورية والقانونية ولجنة التنظيم»[٣١].

أما فى الاجتماع التالى للجمعية فى يناير ١٩٨٩، فلم تكن هناك أية مناقشات.واقتصر على التأييد الكامل لقيادة الحزب[٣٢]. فقد تقدم السكرتير العام فى بداية الاجتماع بثلاثة اقتراحات حصلت على تأييد جماعى: أولهما تجديد الثقة التامة فى زعامة سراج الدين وتأييد سياسته والتمسك بقيادته. وثانيهما تغيير الدستور الحالى ليستبدل به دستور جديد يقوم على التعدد الحزبى وكفالة الحريات. وثالثهما تأكيد المطالبة بضمانات تكفل نزاهة الانتخابات العامة. كما وافقت الجمعية دون مناقشة أيضاً على التقرير السنوى لنشاط الحزب وميزانياته. ولم يتقدم أحد من الأعضاء لإضافة اقتراحات لجدول الأعمال. فالملاحظ أن الدعوة لعقد الاجتماع أعلنت فى الثانى من يناير، بينما موعده المحدد هو الثالث عشر من يناير[٣٣]. ويشترط لتقديم اقتراحات لجدول الأعمال أن تكون قبل موعد الانعقاد بعشرة أيام على الأقل، وإن يوقع على الاقتراح خمسون عضواً. فضلاً عن ذلك، لم تكن قاعة الاجتماع ملائمة لإجراء مناقشات جدية لقصورها عن استيعاب جميع الأعضاء وما يؤدى إليه ذلك من تكدس داخلها وخارجها. فوفقاً لصحيفة الحزب ضاق مقر الوفد عن استقبال كل من له حق الاشتراك فى الجمعية العمومية، فوقف بعضهم خارج المقر حتى حان موعد التصويت[٣٤].

وبالنسبة لحزب الأحرار، خلا المؤتمر العام الذى عقده فى يناير ١٩٩٠ من المناقشات أصلاً. ومع ذلك فقد تضمنت توصياته (تأييد مواقف

الحزب فى السياسات الداخلية والاقتصادية والعربية والخارجية والأمن القومى، وتجديد الثقة والاعتزاز بكل ما ورد فى برنامجه. ويهنئ المؤتمر الأستاذ مصطفى كامل مراد بإعادة انتخابه رئيساً للحزب ويجدد الثقة فى زعامته وقيادته الرشيدة)[٣٥]، والملاحظ أن هذه الصياغة الخاصة بتأييد رئيس الحزب لم ترد فى المؤتمرات العامة لأى من الأحزاب الأخرى، ولذلك كان من الطبيعى أن يوصف مؤتمر حزب الأحرار بأنه (مؤتمر شكلى لإخراج الترتيبات التى أعدت بطريقة مسرحية بارعة)[٣٦].

أما المؤتمرات العامة للحزب الوطنى فقد اتسمت مناقشاتها بالتركيز على قضايا تتعلق بسياسة الحكومة وخاصة فى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، بما يعنيه ذلك من غلبة الطابع التكنيكى عليها، الأمر الذى يقود إلى استبعاد غير المتخصصين وهم غالبية مندوبى المستوى القاعدى. كما يؤدى وجود رئيس الحزب ورئيس الحكومة والوزراء فى هذه المؤتمرات إلى إضفاء طابع رسمى عليها، الأمر الذى ينعكس سلبياً على طبيعة المناقشات. كما أن الوقت المخصص لهذه المناقشات محدود للغاية بسبب صرف معظم الوقت فى الاستماع لخطب وبيانات.

وقد عبر رئيس تحرير الحزب عن طبيعة المناقشات التى توقع أن تدور فى المؤتمر الثانى للحزب بقوله: (سوف يشهد المؤتمر مناقشات جادة وصريحة تتناول كل ما جاء فى توصيات وقرارات المؤتمر الأول. ولابد فى هذه المناقشات أن يعرف الشعب حجم الأعمال التى أنجزت وما يقابلها من وعود أجزلت)[٣٧]. وكان هذا التصور، الذى ينظر إلى المؤتمر العام للحزب كجهاز لمتابعة أعمال الحكومة قبل أى شىء آخر. وهو الذى ساد بالفعل. وقد سبق انعقاد المؤتمر الثانى بالفعل قيام مؤسسات الدولة بتقديم

بيانات بما تم إنجازه من قرارات وتوصيات الحزب لتقوم لجان المؤتمر بمناقشتها)[٣٨].

كما قامت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بوضع برنامج عمله على ضوء خطاب الرئيس أمام مجلسى الشعب والشورى فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٨٦، باعتبار أن هذا الخطاب دليل عمل وإطار يتحرك الحزب من خلاله[٣٩]. لكن ثمة ما يدل على أن بعض أعضاء نخبة الحزب حاولوا التأثير على هذا الإطار الضيق لعمل المؤتمر العام. فطرح أحدهم أن «الحزب يضم جموعاً تتباين بينها الآراء والاتجاهات، وتلتقى حول زعامة الحزب ومبادئه، لكنها قد تختلف فى أساليب العمل والتصدى للمشكلات. والأحزاب الجماهيرية فى أوروبا وآسيا تتيح داخلها فرصة التعبير للاتجاهات المختلفة. ولذا قد يكون من المفيد أن يقوم المؤتمر العام الثانى بدراسة هذا الموضوع. فتمكين هذه التيارات من التعبير عن نفسها داخل الحزب كفيل بأن يكسبه الحيوية)[٤٠].

لكن هذ المحاولات لم تثمر. وظل جدول أعمال مؤتمرات الحزب الوطنى محصوراً فى قضايا متخصصة. فعلى سبيل المثال تم تخصيص أعمال المؤتمر العام الرابع لمناقشة الخطة الخمسية التى كانت فى طور الإعداد. وتقرر تشكيل مجموعة عمل لتجميع تقارير لجان الحزب فى المحافظات ونتائج مؤتمراتها فى هذا المجال لرفعها إلى وزارة التخطيط لدراستها[٤١].

واستمراراً لهذا الإطار لأعمال المؤتمر العام للحزب الوطنى، تم تخصيص الدورة الخامسة فى يوليو ١٩٨٩ لمناقشة قضية «البطالة... أبعادها وأساليب علاجها». وكما هو متبع فى المؤتمرات السابقة، تم تكليف

لجان الحزب فى المحافظات وللجان النوعية بوضع تصوراتها الخاصة بهذه القضية وتقديمها فى شكل دراسات تشتمل على توصيات للأمانة العامة لإعداد دراسة موحدة تتقدم بها إلى المؤتمر. وتركزت أعمال المؤتمر الخامس على مناقشة هذه الدراسة فقط فى عشرين لجنة انقسم إليها المؤتمر، وتقرر تحويل التوصيات التى تضمنتها للوزارات المختصة[٤٢].

رابعاً: مشاركة مندوبى المستوى القاعدى فى اختيار قيادة الحزب

يعتبر الحزب الوطنى هو الوحيد بين الأحزاب السياسية موضع الدراسة الذى لا تشهد مؤتمراته العامة أى انتخابات للمستوى القيادى بسبب استمراره فى اتباع أسلوب التعيين، ولم يكن لمؤتمراته أى دور فى اختيار هذا المستوى حتى فى صورة عرضه أسماء أعضائه المعينين، وكان الأمين العام المساعد قد أعلن ذات مرة أنه سيتم طرح أسماء المكتب السياسى على المؤتمر لإقرارها[٤٣]، لكن لم يحدث ذلك فى المؤتمر الرابع، الذى انعقد بعد هذا الإعلان بشهرين، ولا فى المؤتمرين التاليين.

أما الأحزاب الأخرى فتتباين أهمية دور المستوى القاعدى فى اختيار المستوى القيادى باختلاف التنافس والحرية فى الانتخابات التى تجرب داخل المؤتمر العام من حزب لآخر. لكن تجدر ملاحظة أن مندوبى المستوى القاعدى فى المؤتمر العام لحزب التجمع لا يشاركون فى اختيار المستوى القيادى مباشرة. فيقوم المؤتمر بانتخاب جزء من اللجنة المركزية التى تقوم بعد ذلك بانتخاب المستوى القيادى بأسلوب القائمة المغلقة.

وبالنسبة لأحزاب العمل والتجمع والوفد، يلاحظ أن مشاركة مندوبى المستويات القاعدية فى اختيار المستوى القيادى تتسم بحرية أكبر من مشاركتهم فى اختيار الرئيس ،أو الأمين العام فى حالة حزب التجمع، .

فلم يتعرض خالد محيى الدين أو إبراهيم شكرى أو فؤاد سراج الدين لمنافسة من أى نوع. فعلى سبيل المثال لم تكد رئاسة المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع تعلن فتح باب الترشيح لمنصب الأمين العام حتى تعالت هتافات باسم خالد محيى الدين، وضجت القاعة بتصفيق حاد على حد وصف صحيفة الحزب[٤٤] .وحين هدأ التصفيق، تقدم أمين اللجنة المركزية معلناً «ترشيح خالد محيى الدين الرجل الذى بنى الحزب وقاده فى أصعب الظروف ببسالة وحكمة». ومع أن المؤتمر واصل تأييده لترشيحه، أعلن أن باب الترشيح مفتوح. ولما لم يتقدم أحد، بدأت عملية أخذ الأصوات على خالد محيى الدين وصوت المؤتمر بالإجماع، ودون امتناع أى عضو عن التصويت، لصالح انتخابه[٤٥].

وفى حزب العمل، يتم فتح باب الترشيح لمنصب الرئيس قبل انعقاد المؤتمر العام بحوالى أسبوع. ورغم وجود مرشح أو اثنين أمام إبراهيم شكرى فى معظم المؤتمرات جرت العادة على أن يحصل على أغلبية ساحقة. ففى المؤتمر العام الأول، حصل شكرى على ستمائة وأربعة عشر صوتاً، مقابل أربعة وعشرين ليوسف الطاهر وتسعة لإبراهيم عبدالله، مع امتناع ستة أعضاء عن التصويت[٤٦]. وفى المؤتمر الثانى لم يتقدم أحد للترشيح أمام شكرى. أما فى المؤتمر الثالث فقد نافسه فرج عطية أمين لجنة حدائق القبة الذى حصل على اثنين وثلاثين صوتاً فقط، بينما أحرز شكرى سبعمائة وأربعة وستين[٤٧]. وهناك ما يؤكد أن قيادةالحزب كانت تنظر إلى وجود منافسين على منصب الرئيس كنوع من استكمال الشكل الديمقراطى لكن دون قناعة بأهمية هذا التنافس، فعلى سبيل المثال علق الأمين العام للحزب على ترشيح أمين لجنة حدائق القبة لنفسه أمام رئيس

الحزب فى المؤتمر الثالث بقوله: «فى اعتقادى أنه هو نفسه لا يعتقد أن لديه فرصة للنجاح أمام المهندس إبراهيم شكرى. لكن طالما تقدم من تلقاء نفسه للمنافسة عى هذا المنصب، فهو يعطى على الأقل الشكل الديمقراطى، وهذا من مظاهر الديمقراطية فى الحزب»(٤٨).

وفى المؤتمر الرابع للحزب أيضاً، قام عضوان قاعديان بالترشيح لمنصب الرئيس هما عامر عيد عضو هيئة مكتب الحزب بالإسكندرية وكمال قناوى سليمان عضو هيئة مكتب قنا. لكن انسحب الثانى قبل انعقاد المؤتمر. ولم يحصل الأول سوى على عشرين صوتاً(٤٩).

وبالنسبة لحزب الوفد، أصرت غالبية أعضاء الهيئة التأسيسية فى فبراير ١٩٧٨ على فوز فؤاد سراج الدين للرئاسة بالتزكية لكنه رفض ذلك وبادر بترشيح عبدالفتاح حسن أمامه، فلم يحصل سوى على صوت واحد اتضح أنه صوت سراج الدين نفسه (٥٠). وبعد استئناف الحزب لنشاطه السياسى، لم تطرح قضية تجديد رئاسته إلا فى اجتماع الجمعية العمومية المخصص لبحث تعديل لائحة النظام الداخلى فى يونيو ١٩٨٦. فقد تضمن ذلك التعديل عدم تحديد مدة معينة لرئاسة الحزب كما سبق إيضاحه. وفى الاجتماع التالى للجمعية فى يناير ١٩٨٩، تقدم السكرتير العام باقتراح لقى تأييداً جماعياً بتجديد الثقة التامة فى رئيس الحزب. وقال: (نؤكد جميعاً ثقتنا التامة بزعيم الأمة فؤاد سراج الدين، ونعلن تقديرنا التام لسياسته ونضاله الوطنى). ووفقاً لصحيفة الحزب، فإن القاعة شهدت هتافات التأييد والموافقة على الاقتراح بإجماع أعضاء الجمعية العمومية الذين حضروا الاجتماع، واستمر الهتاف لوقت طويل نبايعك يا سراج الدين(٥١). وسئل رئيس الحزب بعد ذلك فى هذا الموضوع، فقال: (بحكم اللائحة الداخلية

لاتجرى انتخابات لرئاسة الحزب كل فترة. لكن الجمعية العمومية رأت من تلقاء نفسها تجديد الثقة برئيس الوفد بعد اقتراح من إبراهيم فرج. وبهذا القرار فوتوا على الفرصة لأننى كنت أنوى طرح الثقة بى على الأعضاء. وليس خافياً على أحد أن هذا التجديد يعد وكأنه انتخاب جديد)(٥٢).

أما فى حزب الأحرار، فقد بدت الصورة أكثر فجاجة فى المؤتمر الأول الذى عقده فى يناير ١٩٩٠. فقد مارس رئيس الحزب ضغوطاً مشددة على الأمين العام حينئذ محمد عبدالشافى لإرغامه على سحب ترشيحه لرئاسة الحزب. وبفشل هذه الضغوط، لجأ إلى نص استحدث عند تعديل النظام الأساسى للحزب فى بداية عام ١٩٨٨ ليمنح مجلس الرئاسة حق تصفية أى أعداد من المرشحين لأى مستوى تنظيمى إذا زادوا على ضعف المطلوب انتخابه، وقام مجلس الرئاسة باستبعاد ترشيح عبدالشافى بالفعل استناداً إلى وجود ثلاثة مرشحين لمنصب الرئيس وليس اثنين فقط، حيث كان المرشح الثالث رفعت جمال أمين لجنة المنزلة(٥٣). وعندما انعقد المؤتمر تنازل الأخير عن ترشيحه لصالح مصطفى كامل مراد وسط هتافات الحاضرين معلنة مبايعتها وتأييدها له زعيماً ورئيساً للحزب(٥٤).

وإذا انتقلنا إلى عملية انتخاب المستوى التنظيمى القيادى خلال المؤتمر العام، أو انتخاب الجهاز الذى ينتخب هذا المستوى (اللجنة المركزية لحزب التجمع) يمكن ملاحظة ما تتسم به من تباين من حزب لآخر.

ففى حزب التجمع، كان انتخاب اللجنة المركزية قبل المؤتمر العام الثانى يتم بشكل مباشر من المحافظات، ولم يقم المؤتمر الأول بأى دور فى هذا المجال. لكن فى المؤتمر الثانى بدأ انتخاب ربع عدد أعضاء هذه اللجنة داخله (ستون عضواً) بعد أن قامت مؤتمرات المحافظات بانتخاب

مائة وثمانين عضواً. وتقدم ٩٣ عضواً للترشيح، بينما كان عدد الناخبين خمسمائة واثنين وستين عضواً هم الذين حضروا المؤتمر من أصل سبعمائة وخمسين كان لهم حق الحضور(٥٥) أى بنسبة مشاركة حوالى ثلاثة وثمانين بالمائة. ومع ذلك فلم تكن هذه الانتخابات حرة حيث الاعتقاد فى أروقة المؤتمر بأن هناك قائمة يزكيها الأمين العام، ولذلك يرى البعض أن انتخابات أعضاء اللجنة المركزية التى تجرى فى المحافظات مباشرة تعد أكثر تعبيراً عن واقع الحزب من انتخابات المؤتمر العام(٥٦).

أما حزب العمل فيعتبر أكثر الأحزاب موضع الدراسة من حيث إتاحة الفرصة لمندوبى المستوى القاعدى فى المؤتمر العام للمشاركة فى انتخاب المستوى القيادى، وهو اللجنة التنفيذية، فتتميز انتخاباته بفتح باب الترشيح قبل انعقاد المؤتمر بحوالى شهر لأى عضو بالمؤتمر يرغب فى ذلك، بشرط أن يكون قد مضى على عضويته عام على الأقل(٥٧)، كما تعلن أسماء المرشحين فى صحيفة الحزب.

وفى المؤتمر العام الأول للحزب، تقدم ثلاثة وأربعون عضواً للترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية التى كانت تضم حينئذ عشرين عضواً (٥٨)، وشارك فى انتخابهم ستمائة وثلاثةو خمسون عضواً من أصل سبعمائة هم إجمالى أعضاء المؤتمر،أى بنسبة ثلاثة وتسعين بالمائة تقريباً، كما تقدم اثنان وخمسون عضواً للترشيح للجنة التنفيذية فى المؤتمر الثانى، الذى قرر زيادة عدد أعضائها المنتخبين إلى ثلاثين عضواً (لإتاحة الفرصة لتمثيل القواعد الحزبية فيه بصورة أوسع وتمكين الكفاءات من ممارسة العمل القيادى فى الحزب)(٥٩)، وقد بدأ تطبيق ذلك منذ المؤتمر الثالث الذى بلغ عدد المرشحين به لعضوية اللجنة التنفيذية اثنين وتسعين مرشحاً، الأمر

الذى فرض تشكيل عشر لجان انتخابية قام بالتصويت أمامها ثمانمائة وثلاثة أعضاء حضروا من أصل ألف وتسعة وثمانين، أى بنسبة حوالى أربعة وسبعين بالمائة[٦٠]، ومما يدل على حرية الانتخابات فى هذا المؤتمر فشل عدد من أبرز أعضاء نخبة الحزب وبعضهم من المقربين لرئيسه مثل فؤاد نصحى الأمين العام المساعد السابق الذى رسب على صوت واحد، وإبراهيم الزيادى الذى كان نائباً لرئيس الحزب، وعبدالعزيز سالم أيمن الصندوق، وعبدالمجيد أبوزيد أمين محافظة القاهرة، ومحمد فهمى بدر أمين العمال بالحزب، ويوسف الحواتكى عضو اللجنة التنفيذية السابقة[٦١]، وقد وصفت الانتخابات فى هذا المؤتمر فى تقرير محايد بأنها (أكدت الانطباع بوجود ديمقراطية داخلية فى صفوف الحزب)[٦٢].

وفى المؤتمر العام الرابع تقدم واحد وسبعون عضواً حضروا المؤتمر من أصل ألف وثمانمائة، كان لهم حق الحضور أى بنسبة حوالى ستة وستين بالمائة[٦٣].

لكن مع حلول المؤتمر العام الخامس، كان الانقسام قد تبلور بين التيارين الإسلامى وشبه العلمانى[٦٤] كما سيتضح فى الفصل التالى، وتعرض التيار الإسلامى لاتهامات تدور حول التلاعب بالجسد الانتخابى للحزب من خلال التدخل فى انتخابات إعادة تشكيل المستوى القاعدى لتغيير تركيب المؤتمر وضمان وصول أغلبية من أنصاره كمندوبين عن هذا المستوى، ولذلك بعث نائب الحزب أحمد مجاهد المؤيد للتيار الآخر رسالة إلى رئيس لجنة الانتخابات يطالب فيها بالتحفظ على صناديق الانتخاب وأوراق اللجان وكشوف عضوية المؤتمر وإيصالات سداد الاشتراكات مع تشكيل لجنة محايدة للتحقيق فيها. وقال فى مسببات طلبه: (نظراً إلى ما أخطرنا

به أعضاء المؤتمر من اشتراك بعض الأشخاص ممن ليسوا أعضاءً بالحزب، سلمت لهم بطاقات عضوية فى عملية الانتخاب، وقد ضبط أحدهم وحرر بشأنه محضر تم إثباته فى اللجنة الرابعة، ونظراً لأنه تبين لنا اشتراك مندوبى محافظة المنيا فى التصويت، مما كان مفاجأة لنا حيث سبق صدور قرار من الأمين العام المساعد بها جمال أسعد بوقف انتخاباتها لما ثبت لديه من اشتراك أشخاص فى تلك الانتخابات من غير أعضاء الحزب. ونظراً لأن كشوف أعضاء المؤتمر لم تنشر فى جريدة الحزب حتى يمكن التحقق من صحة ما ورد بها، خاصة أنه سبق عدم تنفيذ قرار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذى يقضى بتوقيع أمين الصندوق إلى جانب أمين التنظيم على بطاقات العضوية كضمان لدقة صدورها ومطابقتها على كشوف سداد الاشتراكات كما لم يتم التحقق من شخصية الناخب بالبطاقة الشخصية طبقاً لقرار اللجنة التحضيرية، ولم يسمح لمندوبين عن المرشحين بالحضور فى اللجان الفرعية وعدم توافر السرية أثناء التصويت، فضلاً عن وجود لجنة نظام لم تعرض أسماؤها على اللجنة التحضيرية[٦٥]، ومعنى ذلك أن الاعتراض تركز على إجراءات الإعداد للمؤتمر وليس على عملية الانتخاب نفسها فى المؤتمر العام. وقد ردت نخبة التيار الآخر ـ الإسلامى ـ بالتركيز على نقطتين هما:

ـ إن أحمد مجاهد أكد سلامة إجراءات عملية الانتخاب، لكنه شكك فى الترتيبات التى سبقتها وأدت إلى النتائج التى أسفرت عنها، رغم أنه مشارك فى كل هذه الترتيبات ومتحمل مسئوليتها[٦٦]، وقد أقر مجاهد بالفعل بسلامة عملية الانتخاب نفسها فى خطابه أمام المؤتمر، لكنه قال بعد ذلك إنه لم يؤكد نزاهتها وإنما أكد نزاهة المشرف عليها، حيث لا

يتصور أن يعمد إلى تزويرها، كما أقر بأنه أعلن أن نتيجة الانتخابات جاءت طبيعية لما سبقها من إعداد، لأن هناك عدة محافظات تم تزوير تشكيلاتها[٦٧].

ـ إن المعترضين شاركوا فى الترتيب للانتخابات، ولم يحدث إجراء من خلف ظهورهم، فقد أعيد انتخاب لجان المحافظات والمراكز، وكان يشرف على الانتخابات فى كل محافظة عضو من اللجنة التنفيذية بما فى ذلك المعترضون. كما أن نتائج هذه الانتخابات كانت تعرض على اللجنة التحضيرية للمؤتمر. ونظراً لانشغال رئيس الحزب، كان نائبه مجاهد يرأس معظم اجتماعاتها، ومعنى ذلك أن كل التشكيلات التى سبقت المؤتمر تمت بمشاركة وموافقة واعتماد كل من اعترضوا عليها بعد ذلك، وهذا يفسر لماذا قبلوا بالمشاركة فى انتخابات اللجنة، لأنهم لو كانوا يعتقدون حقاً أن التشكيلات مزيفة أو مطعون فيها لقاطعوا المؤتمر[٦٨].

أما حزب الوفد، فقد شهدت جمعيته العمومية انتخاب الهيئة العليا مرتين: أولهما فى فبراير ١٩٧٨ عندما انعقدت هذه الجمعية كهيئة تأسيسية للحزب، وثانيهما عندما اجتمعت فى يناير ١٩٨٩.

ففى المرة الأولى ورغم أن الجمعية لم تضم مندوبين للمستوى القاعدى الذى لم يكن قد تشكل بعد، فقد جرى تقييد حرية الانتخابات من خلال قيام رئيس الحزب بإعداد قائمة بأعضاء الهيئة العليا للتصويت عليها، مماجعل الأمر أقرب إلى الاستفتاء منه إلى التحالف[٦٩]. فحين انعقدت هذه الجمعية، فوجئ الأعضاء بقائمة يوزعها مساعدو رئيس الحزب ويضم خمسة وثلاثين اسماً هم كل الأعضاء المطلوب انتخابهم[٧٠]، ورفض عدد من أعضاء الجمعية هذا الأسلوب وترجم أحدهم (أحمد طرباى) موقفه إلى

ترشيح نفسه، فكان الوحيد الذى أضيف إلى القائمة، لكنه لم يحصل سوى على عدد ضئيل من الأصوات. ويروى أحد أعضاء الجمعية من الوفديين القدامى أنه اعترض على بعض أعضاء الهيئة العليا الذين اختارهم رئيس الحزب، ووصفهم بأنهم (يكثرون عند الطمع ويختفون عند الفزع)، لكن رغم ذلك قام بتهدئة الغاضبين من قدامى الوفديين الذين لم يجدوا أنفسهم ضمن القائمة حرصاً على جمع الشمل(٧١). وقال: (لا تصدقوا أنه كانت هناك انتخابات، كان هناك فقط فؤاد باشا، وحدثت ثورة من أعضاء الوفد القدامى، وهجوم على هذا التشكيل فوقفت بينهم صارخاً: هل جاء وقت الرخاء وبدأ الاختلاف على المناصب. وهدأ الاجتماع وسار كما أراد له الباشا)(٧٢).

أما فى اجتماع الجمعية العمومية الذى انعقد فى يناير ١٩٨٩، فقد كانت الانتخابات مفتوحة لمن يريد الترشيح، واتسمت بطابع تنافسى وتقدم سبعة وسبعون بطلبات ترشيح لانتخاب خمسين منهم. لكن رئيس الحزب تدخل من خلال تأييد خمسين مرشحاً، وقامت لجنة الانتخابات بترتيب أسماء المرشحين بدءاً بهؤلاء الخمسين وجرى إعطاء تعليمات بانتخاب المرشحين من رقم واحد إلى رقم خمسين(٧٣)، وقد أكدت عضوة بالجمعية العمومية جرى انتخابها فى هذا الاجتماع تدخل رئيس الحزب بالفعل، وأوضحت أنها كانت تندهش قبل الاجتماع عندما كان بعض أعضاء نخبة الحزب يعدونها بعضوية الهيئة العليا، وكانت تتساءل كيف يمكن أن يحدث ذلك طالما أن هذه الهيئة ستنتخب من الجمعية العمومية، وكانوا يردون بأن للرئيس طريقته فى ذلك، والتى لم تدركها إلا يوم الاجتماع(٧٤).

وبمراجعة قائمة المرشحين التى نشرتها صحيفة الوفد، ثم أسماء الفائزين منهم(٧٥)، تبين بالفعل أن هؤلاء الفائزين احتلوا الترتيب من رقم واحد إلى

خمسين فى القائمة، ومع ذلك نفى رئيس الحزب تدخله لاختيار من يشاء لعضوية الهيئة العليا عندما سئل عن ذلك، ورد قائلاً: (أنا لم أرشح أحداً للهيئة العليا، فقد جاءت إلينا طلبات ترشيح بلغت سبعة وسبعين طلباً أثبتناها كلها فى كشف حسب تواريخ ورودها إلينا، وطبعنا منه أعداداً كبيرة وزعناها على جميع أعضاء الجمعية، وكل منهم بمحض إرادته وبديمقراطية كاملة اختار خمسين اسماً)[٧٦].

أما فى المؤتمر العام الوحيد الذى عقده حزب الأحرار، فقد اتسمت انتخابات مجلس رئاسة الحزب بطابع شكلى تماماً، فقد قدم أربعة وعشرون عضواً للترشيح، ثم تنازل اثنا عشر منهم ليبقى العدد المطلوب لعضوية هذا المجلس، وهو اثنا عشر عضواً فازوا بالتزكية، وتكرر ذلك فى انتخاب الأمناء العموم المساعدين الأربعة، فعندما أعلنت المنصة أسماء المرشحين الثمانية، بدأت التنازلات من جانبهم فيما وصفته صحيفة الحزب بأنه (تسابق المرشحون لإعلان تنازلهم حتى تدخلت المنصة وطالبت بإيقاف التنازل والاكتفاء بهذا الحد)[٧٧].

خلاصة

يتيح هذا المبحث استخلاص نتيجتين رئيسيتين بشأن سلوك الأحزاب السياسية المعاصرة موضع الدراسة فى مجال الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين.

أولاً:

الاتجاه عموماً إلى تقييد هذه المشاركة، ويساعد على ذلك ما يبدو أنه ميل تلقائى لدى معظم أعضاء الأحزاب لعدم المشاركة، وهو ما يعد امتداداً لنزوع عام فى المجتمع يمثل أحد خصائص السلوك السياسى على المستوى الشعبى فى مصر. وقد دعمت مرحلة التنظيم السياسى الواحد هذا النزوع، مما أوجد مشكلة يحتاج علاجها إلى وقت طويل وجهد هائل يفترض أن تبدأ الأحزاب المعاصرة فى القيام به، خاصة أنها صارت أكثر مؤسسية فى الغالب الأعم من أحزاب ما قبل ١٩٥٢، لكن يتضح من هذا المبحث أن الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين وتفاعلهم مع النخبة الحزبية

فى الأحزاب المصرية المعاصرة موضع الدراسة، ما زالت محدودة إجمالاً، وإن كانت تبدو أفضل مما كانت عليه فى التجربة التعددية السابقة.

وثانياً:

وجود تفاوت بين الأحزاب المصرية المعاصرة من حيث فعالية الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء القاعديين، خاصة الإطار الرئيسى المتمثل فى المؤتمر العام، ويشمل التفاوت مدى انتظام دورات هذا المؤتمر، وأسلوب اختيار مندوبى المستوى القاعدى فيه، ومشاركة هؤلاء المندوبين فى مناقشاته، وفى اختيار المستوى القيادى للحزب. ولذلك لا يمكن فهم دلالة هذا المؤشر (الأطر المؤسسية للمشاركة) على الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب إلا بأخذ كل هذه العناصر فى الاعتبار، فالانتظام فى عقد المؤتمر العام ليست له دالالة ديمقراطية مؤكدة فى ذاته، ما لم يكن مندوبو المستوى القاعدى ممثلين بالفعل لهذا المستوى وبالتالى منتخبين منه، وما لم يشاركوا جدياً فى أعمال المؤتمر وفى اختيار المستوى القيادى بحيث لا يكون وجودهم مجرد استكمال العدد أو استيفاء للشكل.

وقد تبين أن هذه العناصر لم تتوفر مجتمعة إلا فى حزب العمل لفترة معينة من مؤتمره الأول ١٩٨٢ إلى الرابع ١٩٨٧، أى قبل حودث الانقسام الكبير الذى شهده المؤتمر الخامس فى مارس ١٩٨٩. كما أن هذه العناصر، بالمقابل، غابت مجتمعة فى كل من حزب مصر وحزب الأحرار، لكن لأسباب مختلفة. فلم تتح الفترة القصيرة التى عاشها حزب مصر (١٩٧٦ ـ ١٩٧٨) فرصة لعقد أى مؤتمر عام، خاصة وأن الحزبين اللذين نشأ معه لم يعقدا مؤتمراً عاماً كذلك خلال هذه الفترة. فقد عقد حزب التجمع مؤتمره الأول عام ١٩٨٠. أما حزب الأحرار فلم يعقد مؤتمره الأول إلا عام ١٩٩٠، حيث تذرع رئيسه بحجج مختلفة لتأجيل انعقاده بشكل متكرر،

وعندما انعقد هذا المؤتمر، كان مندوبو المستوى القاعدى فيه مختارين من أعلى، ولم يشهد المؤتمر أى مناقشات. كما فاز المرشحون لمناصب المستوى القيادى بالتزكية دون إجراء انتخابات.

أما الأحزاب الثلاثة الأخرى فقد تفاوتت فى المستوى الذى أتاحته مؤتمراتها للمشاركة القاعدية. وكانت المفارقة أن أكثرها انتظاماً فى عقد دورات المؤتمر العام، وهو الحزب الوطنى، كان أقلها من حيث المشاركة الفعلية لمندوبى المستوى القاعدى. ويؤكد ذلك أهمية النظرة الشاملة للعناصر المكونة للمؤشر الخاص بالأطر المؤسسية للمشاركة.

فالواضح أن انتظام دورات انعقاد المؤتمر العام للحزب الوطنى أكثرمن أى حزب آخر لم يؤد إلى تحقيق تفاعل جدى بين مندوبى المستوى القاعدى والنخبة الحزبية بل أن حزباً كالوفد الجديد، لم تنعقد جمعيته العمومية بشكل منتظم ولا حتى دورياً، شهد قدراً أكبر من هذا التفاعل فى بعض الدورات غير الدورية لهذه الجمعية وخاصة دورتها الرابعة التى أتيحت فيها فرصة لمناقشة واسعة نسبياً لتعديل النظام الداخلى للحزب.

فكانت مشكلة المؤتمر العام للحزب الوطنى أنه افتقد، حتى دورته السادسة التى انعقدت فى يوليو ١٩٩٢، التمثيل الحقيقى للمستوى القاعدى بسبب عدم الأخذ بأسلوب انتخاب مندوبيه. وما زال الوفد الجديد يعانى من هذه المشكلة حتى الآن. كما واجهها حزب التجمع بدرجة فى انتخابات المستوى القاعدى. لكنه تجاوز ذلك منذ المؤتمر الثانى، حيث أصبحت هذه الانتخابات أكثر تنافسية رغم وجود شكاوى من تدخل قيادة الحزب فيها أحياناً، لكن هذه الشكاوى موجودة فى حزب العمل أيضاً الذى أخذ بأسلوب الانتخاب من البداية، وظهرت حتى قبل الانقسام الحاد داخله فى المؤتمر

الخامس. لكن إذا كان حزبا الوطنى والوفد الجديد اشتركا فى غياب انتخابات المستوى القاعدى، فقد تميز الوفد - إلى جانب وجود مناقشات فى بعض الدورات غير العادية لجمعيته - بإشراك مندوبى المستوى القاعدى فى انتخاب المستوى القيادى، ومع ذلك يقلل من أهمية هذا الانتخاب أن أولئك المندوبين ليسوا منتخبين أصلاً وبالتالى غير موثوق فى حقيقة تمثيلهم للقاعدة، فضلاً عن الانتقادات التى وجهت لطريقة انتخاب المستوى القيادى. ولذلك يتميز حزب التجمع بوجود مجال أوسع من الوطنى والوفد لمشاركة مندوبى المستوى القاعدى فى مناقشات المؤتمر العام. إضافة إلى كونهم منتخبين من القاعدة وخاصة منذ المؤتمر الثانى للحزب. لكن مشاركتهم فى انتخاب المستوى القيادى محدودة كما سبق إيضاحه.

ويبدو التفاوت بين الأحزاب أقل فيما يتعلق بالأطر الأخرى للمشاركة، سواء بالنسبة للأجهزة التى تحل محل المؤتمر العام بين دوراته، أو الأطر غير المنتظمة للمشاركة. فلم يتح أى منها فرصاً للتفاعل بين القواعد والنخبة. ورغم تميز طفيف للغاية لحزب التجمع فى بعضها، ويرجع ذلك إلى عجز المؤتمر العام عن ترسيخ معنى مشاركة المستوى القاعدى. فيظل ذلك المؤتمر، كما يتضح من تجارب حزبية مقارنة وردت فى الفصل الأول، هو مفتاح تلك المشاركة حيث يؤثر إنجازه لها فى العادة على الأطر المؤسسية الأخرى. كما أن بعض هذه الأطر، وخاصة غير المنتظمة منها، تعتمد بطبيعتها على العمل التطوعى الذى يتوقف بدوره على مدى الميل للمشاركة فى أوساط المستوى القاعدى، وهو ميل ما زال محدوداً تماماً كما سبقت الإشارة.

هوامش المبحث العاشر (الفصل الرابع)

١ ـ جمال ربيع فى حديث صحفى، المجالس، العدد ٧٣٣، ٢٧ يوليو ١٩٨٥.

٢ ـ راجع: وحيد عبدالمجيد، الأساس الاجتماعى لحزب الوفد الجديد ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، مصدر سابق، ص ٢٨ ص٢٩.

٣ ـ الوفد، العدد ١٢١، ٣ يوليو ١٩٨٦.

٤ ـ الوفد، العدد ٥٧٠، ٢ يناير ١٩٨٩.

٥ ـ الوفد، العدد ٥٨٠، ١٤ يناير ١٩٨٩.

٦ ـ الأحرار، العدد ٣٢٧، ٩ يوليو ١٩٨٩.

٧ ـ لطفى واكد، فى الأهالى، العدد ١٦٥، ٥ ديسمبر ١٩٨٤.

٨ ـ المصدر السابق.

٩ ـ إبراهيم يونس، المعارضة تنتقد نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

١٠ مقابلة مع الأستاذ مجدى أحمد حسين الأمين العام المساعد لحزب العمل، فى المقر الرئيسى للحزب بالسيدة زينب ٢٣ إبريل ١٩٩١.

١١ ـ مقابلة مع الأستاذ أبى الفضل الجيزاوى عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل حتى بداية ١٩٨٧، فى مكتبه، فى ١١ يونيو ١٩٩١.

١٢ ـ الأحرار، العدد ٦٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠.

١٣ ـ الوفد، العدد ١١٨، ١٢ يونيو ١٩٨٦.

١٤ ـ المجالس، العدد ٧٨١، ١٢ يوليو ١٩٨٦. وقد أكدت ذلك السيدة منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا حتى يناير ١٩٩١ فى مقابلة معها.

١٥ ـ انظر على سبيل المثال: مايو، العدد ٦٥٧، ٧ إبريل ١٩٨٦ .

١٦ ـ راجع: وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مصدر سابق، ص ١٣٥ ص ١٤٣ .

١٧ ـ الأهالى، العدد ١٧٧، ٢٧ فبراير ١٩٨٥ .

١٨ ـ الأهالى، العدد ١٩٥، ٣ يوليو ١٩٨٥ .

١٩ ـ الشعب، العدد ٢٩١، ٢ يوليو ١٩٨٥ .

٢٠ ـ إبراهيم شكرى، حديث لأعضاء المؤتمر فقط ولكن للشعب أيضاً، مصدر سابق.

٢١ ـ حامد زيدان، بالحوار الديمقراطى رفضنا كل المزايدات، مصدر سابق.

٢٢ ـ الشعب، العدد ٢٦٤، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢٣ ـ المصدر السابق.

٢٤ ـ د. حلمى مراد، فى: الشعب، العدد ٢٦٣، ١٨ ديسمبر ١٩٨٥ .

٢٥ ـ كلمة إبراهيم شكرى فى ندوة حزبية، الشعب، العدد ٢٦٥، ١ يناير ١٩٨٥ .

٢٦ ـ كلمة د. إبراهيم حلمى مراد فى ندوة حزبية، المصدر السابق.

٢٧ ـ الشعب، العدد ٣٧٣، ٢٧ يناير ١٩٨٧ .

٢٨ ـ الوفد، العدد ١٢١، ٣ يوليو ١٩٨٦ .

٢٩ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها فى ٥ مارس ١٩٩١ .

٣٠ ـ الوفد، العدد ١٢١، ٣ يوليو ١٩٨٦ .

٣١ ـ المصدر السابق.

٣٢ ـ انظر: الوفد، العدد ٥٨٠، ١٤ يناير ١٩٨٩ .

٣٣ ـ نشرت الدعوة لأول مرة فى: الوفد، العدد ٥٧٠، ٢ يناير ١٩٨٩ .

٣٤ ـ الوفد، العدد ٥٨٠، مصدر سابق.

٣٥ ـ الأحرار، العدد ٦٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠ .

٣٦ ـ الأهرام الدولى، العدد ٢٩ ـ ٣٨، ٢١ يناير ١٩٩٠ .

٣٧ ـ إبراهيم سعدة، المؤتمر الثانى للحزب، مايو، العدد ١٩، ٦ يوليو ١٩٨١ .

٣٧ ـ إبراهيم سعدة، المؤتمر الثاني للحزب، مايو، العدد ١٩، ٦ يوليو ١٩٨١ .

٣٨ ـ مايو، العدد ٣١، ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ .

٣٩ ـ د. فؤاد محيي الدين، في: مايو، العدد ٢٧، ٣١ أغسطس ١٩٨١ .

٤٠ ـ محمد رجب، قضايا أمام المؤتمر العام الثاني للحزب، مايو، المصدر السابق.

٤١ـ مايو، العدد ٦٦٥، ٢ يونيو ١٩٨٦ .

٤٢ ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩ القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠، ص ٤٠٥، ص ٤٠٦ .

٤ ـ صفوت الشريف في كلمته أمام النادي السياسي للحزب، مايو، العدد ٦٦٣، ١٩ مايو ١٩٨٦ .

٤٤ ـ صحيفة الأهالي، بالعدد ١٩٥، ٣ يوليو ١٩٨٥ .

٤٥ ـ المصدر السابق.

٤٦ ـ صحيفة الشعب، العدد ١٢٩، ٨ يونيو ١٩٨٢ .

٤٧ ـ الشعب، العدد ٢٦٣، ١٨ ديسمبر ١٩٨٤ .

٤٩ ـ د. حلمي مراد، الشعب، العدد ٣٧٣، ٢٧ يناير ١٩٨٧ .

٥٠ ـ إبراهيم طلعت في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٢، ٢٣ مارس ١٩٨٤ .

٥١ ـ صحيفة الوفد اليومي، العدد ٥٨٠، مصدر سابق.

٥٢ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء «الكويتية»، نشرة الوفد الأسبوعي، العدد ٢٥٧، ٢ فبراير ١٩٨٧ .

٥٣ ـ لمزيد من التفاصيل، راجع الحياة «لندن»، العدد ٩٨٤٣، ٦ ديسمبر ١٩٨٩ .

٥٤ ـ الأحرار، العدد ٦٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠ .

٥٥ ـ الأهالي، العدد ١٩٤، ٢٦ يونيو ١٩٨٥ .

٥٦ ـ مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع بالمقر الرئيسي للحزب، ٢١ إبريل ١٩٩١ .

٥٧ ـ الشعب، العدد ١٢٧، ٢٥ مايو ١٩٨٢ .

٥٨ ـ الشعب،العدد ١٢٩، ٨ يونيو ١٩٨٢ .

٥٩ ـ عبدالحميد بركات، في: الشعب، العدد ٢٦١، ديسمبر ١٩٨٤ .

٦٠ ـ الشعب، المصدر السابق.

٦١ ـ الأهالي، العدد ١٦٨، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٤.

٦٢ ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥ ،القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ٣٣٣.

٦٣ ـ الشعب، العددان ٣٧١ و ٣٧٣، ١٣ و ٢٧ يناير ١٩٨٧.

٦٤ ـ يفضل الباحث وصف هذا التيار بشبه العلماني بدلا من الوصفين اللذين سادا اعلاميا وهما «العلماني» أو «الاشتراكي فلم يكن هذا التيار علمانيا بالمعنى الكامل، كما لم يكن خلافه مع التيار الآخر حول التوجه الإشتراكي للحزب وإنما حول هويته حيث عارض تحوله إلى حزب إسلامي.

٦٥ ـ صوت الشعب، العدد الأول، د. ت.

٦٦ـ عادل حسين في حديث صحفي، القبس، العدد ٩٣، ٦، ٢٧ إبريل ١٩٨٩.

٦٧ ـ أحمد مجاهد في حديث صحفي، المصدر السابق.

٦٨ ـ عادل حسين في حديث صحفي،القبس، مصدر سابق.

٦٩ ـ د. محمد أنيس في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١١١، ٢٥ مايو ١٩٨٤.

٧٠ ـ محمد عبدالرحيم عنبر، قبل أن يضيع الوفد، القاهرة، (مطبعة زهران، د. ت) ص ٦٣.

٧١ ـ إبراهيم طلعت في حديث صحفي، المصور، العدد ٣١٠٢، ٢٣ مارس ١٩٨٤.

٧٢ ـ المصدر السابق.

٧٣ـ انظر ترتيب اسماء المرشحين على هذا النحو في: الوفد اليومي، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.

٧٤ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد في منزلها، ٥ مارس ١٩٩١.

٧٥ ـ الوفد اليومي، العدد ٥٨١، ١٥ يناير ١٩٨٩.

٧٦ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الانباء، نشرته صحيفة الوفد، مصدر سابق.

٧٧ ـ الاحرار، العدد ٦٣٢، مصدر سابق.

المبحث الحادى عشر

االتجنيد ودوران النخبة

يتناول هذا المبحث الأساليب التى تتبعها الأحزاب السياسية موضع الدراسة فى اختيار أعضاء نخبتها فى المستوى القيادى الرئيسى، ومعدل دوران هذه النخبة.

أولاً: أسلوب التجنيد

تضم النخبة الحزبية، بالإضافة إلى رئيس الحزب ،أو الأمين العام فى حالة حزب التجمع،، أعضاء المستوى التنظيمى الأعلى أو القيادى لكل حزب، والمقصود بذلك المكتب السياسى لحزب مصر، والأمانة ثم مجلس الرئاسة فى حزب الأحرار، وأمانة اللجنة المركزية فى حزب التجمع، والهيئة العليا لحزب الوفد، والمكتب السياسى للحزب الوطنى، واللجنة التنفيذية لحزب العمل.

١ ـ أسلوب اختيار النخبة الحزبية:

أ ـ أسلوب اختيار رئيس الحزب:

تتشابه الأنظمة الأساسية لجميع الأحزاب موضع الدراسة من حيث

النص على أن رئيس الحزب ينتخب من المؤتمر العام. باستثناء حزب العمل الذى لا يشير نظامه الداخلى صراحة إلى ذلك، لكن سياقه العام يفيد بانتخاب الرئيس من المؤتمر العام، حيث يتوفر نص على أن الترشيح لرئاسة الحزب حق لجميع أعضائه الذى لهم حق حضور هذا المؤتمر، ويعلن عن أسماء المرشحين قبل انعقاده وطبقاً للقواعد التى تقرر اللجنة العليا وضعها لإجراء هذا الانتخابات(١). أما النظام الأساسى لحزب مصر، فقد جعل للمؤتمر العام صلاحية انتخاب رئيس الحزب (٢). ونص النظام الأساسى لحزب الأحرار على أن المؤتمر العام ينتخب رئيس الحزب فى أول اجتماع له بأغلبية أصوات الحاضرين الصحيحة لمدة ثلاث سنوات(٣).

وبالنسبة لحزب الوفد، تقوم الجمعية العمومية بانتخاب رئيس الحزب لمدة عام واحد وفقاً للنظام الداخلى الأول الصادر عام ١٩٧٨. لكن عند تعديل هذا النظام عام ١٩٨٦، أصبحت مدة الرئيس غير محددة، لكن مع استمرار هذه الجمعية فى انتخابه(٤). وتنص لائحة النظام الداخلى لحزب التجمع على أن ينتخب المؤتمر العام الأمين العام للحزب(٥). كما يختص المؤتمر العام للحزب الوطنى وفقاً لنظامه الأساسى بانتخاب الرئيس(٦).

وقد التزمت جميع الأحزاب، باستثناء حزب مصر، بهذه النصوص التزاماً شكلياً، حيث لم يكن هذا المنصب موضع تنافس فى أى منها بعكس الحال فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ التى شهدت تنافساً على هذا المنصب لكن بعد رحيل الرئيس الأول. فحدث ذلك فى الوفد بين مصطفى النحاس وفتح الله بركات، وفى الحزب الوطنى بين محمد فريد وعلى كامل، وفى جماعة الإخوان بين عبدالرحمن البنا وعشماوى وعابدين والباقورى، وأدت

حدة التنافس إلى ترجيح كفة الهضيبى. لكن الأحزاب المعاصرة لم تواجه قضية خلافة رئيسها الأول المؤسس للحزب، باستثناء الحزب الوطنى عند اغتيال رئيسه الأول أنور السادات. لكن بسبب الطابع الخاص لهذا الحزب وارتباط رئاسته برئاسة الدولة، لم يحدث تنافس. ومع ذلك فالمرجح أن تشهد الأحزاب الأخرى تنافساً حقيقياً على منصب الرئيس عند رحيل رؤسائها الحاليين.

ب ـ أسلوب اختيار بقية نخبة الحزب:

تتشابه الأنظمة الأساسية للأحزاب موضع الدراسة أيضاً فى النص على اختيار المستوى القيادى بالانتخاب، وإن تباينت فيما يتعلق بالجهاز الذى يتولى صلاحية هذا الانتخاب، فوفقاً للنظام الأساسى لحزب مصر، تتولى الهيئة العامة انتخاب المكتب السياسى(٧). لكنه لا يحدد كيفية اختيار السكرتارية العاملين. وبالنسبة لحزب الأحرار، ينص نظامه الأساسى على اختيار أعضاء الأمانة العامة بالانتخاب من المؤتمر العام(٨). وفى حزب التجمع تقوم اللجنة المركزية من بين أعضاء الأمانة العامة التى تنتخبها اللجنة نفسها. كما تقوم هذه اللجنة بانتخاب أمينها والأمناء المساعدين لـــه(٩). لكن لا تحدد لائحة النظام الداخلى بأسلوب اختيار الأمين العام المساعد. وقد جرى العمل على أن ترشحه الأمانة العامة فى أول اجتماع لها عقب انتخابها، ثم يعرض الترشيح على اللجنة المركزية(١٠). وينص النظام الداخلى لحزب الوفد على قيام الجمعية العمومية بانتخاب الهيئة العليا، التى تنتخب من بين أعضائها ثلاثة نواب للرئيس وسكرتيراً عاماً وأربعة مساعدين له(١١). كما ينص النظام الأساسى للحزب الوطنى على قيام المؤتمر العام بانتخاب المكتب السياسى(١٢). لكنه لا يحدد كيفية

اختيار نواب رئيس الحزب، وفى حالة حزب العمل أيضاً ينص النظام الداخلى على انتخاب اللجنة التنفيذية عن طريق المؤتمر العام، لتنتخب بدورها نائبين للرئيس وأميناً عاماً وثلاثة أمناء مساعدين(١٣).

لكن رغم هذا التشابه فى الأخذ بأسلوب الانتخاب، لم تلتزم جميع الأحزاب بذلك. ومع ذلك فقد حدث تقدم فى هذا المجال بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فلم يكن هناك انتخاب للمستوى القيادى أى النخبة فى هذه الأحزاب باستثناء الحزب الوطنى فى مرحلته الأولى فقط ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ وبالمقابل لم يعرف الوفد أى انتخاب لهذا المستوى فيما عرف حزب الأحرار الدستوريين انتخاب مجلس إدارته مرة واحدة عن تأسيسه لكن من خلال قائمة معدة سلفاً. ورغم أن مكتب إرشاد جماعة الإخوان كان منتخباً من الهيئة التأسيسية منذ ١٩٤١، فلم تكن انتخابات تنافسية مفتوحة كما سبق إيضاحه.

وبالنسبة للأحزاب المعاصرة التى طبقت أسلوب الانتخاب، فقد تباين المدى المتاح للتنافس على شغل مناصب المستوى القيادى الرئيسى فى كل منهما، وكانت الانتخابات فى حزب العمل قبل مؤتمره العام الخامس الأكثر انتظاماً وتنافسية لكن تجدر ملاحظة أنه لم يعرف الانتخاب إلا بعد أربع سنوات من تأسيسه، جرى العمل خلالها بأسلوب التعيين. فقد قام رئيس بتشكيل لجنة تنفيذية فى أكتوبر ١٩٧٨ أخذت تفوضه بعد ذلك فى إعادة تشكيلها(١٤)، حتى انعقاد المؤتمر العام الأول فى يونيو ١٩٨٢. ومنذ ذلك الوقت ظل هذا المؤتمر يمارس صلاحية انتخاب اللجنة التنفيذية بشكل منتظم، واتسمت هذه الانتخابات بدرجة عالية من التنافسية، حتى المؤتمر العام الخامس، حيث كان عدد المرشحين يزيد دائماً على ضعف العدد المطلوب انتخابه كما سبق إيضاحه(١٥).

أما حزب التجمع فقد تميز بأنه لم يعتمد على التعيين لاختيار نخبته خلال المرحلة التأسيسية قبل انعقاد المؤتمر فى ١٩٨٠ . فقد قامت هيئته التأسيسية بانتخاب سكرتارية عامة كانت هى المستوى القيادى له حتى المؤتمر الأول، الذى انتخب لجنة مركزية انتخبت بدورها الأمانتين العامة والمركزية، لكن لم تكن هذه الانتخابات حرة وتنافسية فى المرحلتين. فقد ظل الأسلوب المتبع يتمثل فى التوافق على قائمة السكرتارية العامة ثم للأمانة العامة والأمانة المركزية لمراعاة تمثيل ما يسمى بالتيارات المكونة للحزب، ومعنى ذلك أن حق الترشيح ليس مفتوحاً، وأن الانتخاب يأخذ شكلاً أقرب للاستفتاء الشكلى. لكن هذا الأسلوب تعرض لانتقادات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ بصفة خاصة. فعلى سبيل المثال حدد التقرير الذى عرض على اللجنة المركزية فى نوفمبر ١٩٨٧ كحصيلة للحوار داخل الحزب عدة إجراءات لتجاوز أزمته منها «تعميق الطابع الديمقراطى لبناء الحزب بالعدول عن تشكيل الهيئات القيادية بأسلوب القوائم وعدم استخدام صيغة التجمع كمبرر لتواجد عناصر غير فعالة فى القيادة»(١٦).

أما حزب الوفد، فقد اتسم الانتخابان اللذان شهدهما لهيئته العليا فى فبراير ١٩٧٨ ويناير ١٩٨٩ بغياب التنافس فى الأول ويتدخل رئيس الحزب لتجديد نتائج الثانى، كما سبق بيانه، ومع ذلك فهذا وضع أفضل مما كان عليه حزب الوفد قبل ١٩٥٢، حيث لم يعرف أسلوب انتخاب مستواه القيادى على أى نحو. ولذلك كان الانتخاب الأول أقرب إلى الاستفتاء الشكلى على قائمة محددة تضمنت عضوين لم يحضرا اجتماع الجمعية العمومية، بل وكانا خارج البلاد فى ذلك الوقت وهما د. حامد زكى وعبدالخالق الشناوى. ومع ذلك تجدر ملاحظة أن رئيس الحزب لم يخطط

بشكل مسبق لإجراء اقتراع على هذه القائمة كما يتضح من ملابسات الاجتماع[١٧]. فقد حدث أن عدداً كبيراً من أعضاء الجمعية سعوا للترشيح، وقام بعضهم بإعداد قوائم وتوزيعها. فتدخل الرئيس معترضاً على تعدد القوائم، رغم أن هذا التعدد هو الكفيل بإجراء انتخابات تنافسية حقة. وقام بإعداد القائمة التى جرى الاقتراع عليها والمثير للانتباه أن أهم الانتقادات التى وجهت لهذا الأسلوب لم تركز على عدم ديمقراطيته، وإنما على استبعاد وفديين قدامى، وخاصة تلك التى جاءت من أعضاء الوفد القديم. فعلى سبيل المثال، قيل أن «سراج الدين طبع قائمة بالأسماء التى اختارها والتى تجمع بين القليل جداً من قدامى المجاهدين الوفديين والكثير جداً من المستوفدين»[١٨].

وقد قرر الحزب تجسيد نشاطه فى أول يونيو ١٩٧٨ لمدة تزيد على السنوات الخمس المقررة لعضوية الهيئة العليا. ولذلك فعندما عاد لاستئناف النشاط، سعى رئيسه إلى التجديد لهذه الهيئة التى كانت قد فقدت اثنى عشر عضواً بين وفاة واستقالة. وجرت عملية جمع توقيعات أعضاء الجمعية العمومية للموافقة على التجديد. ورغم أن هذه العملية مرت دون مشكلات فى حينها، فقد عاد بعض أعضاء النخبة غير الرسمية المحيطة بالرئيس «قاموا بالتوقيع نيابة عن بعض أعضاء الجمعية، وأن مراجعة التوقيعات ستثبت أن الكثير منها بخط مصطفى ناجى وفؤاد البدراوى»[١٩].

ولم يتم إجراء انتخابات هيئة عليا جديدة إلا بعد حوالى خمس سنوات على استئناف الحزب لنشاطه فى يناير ١٩٨٩، وهو الانتخاب الذى تدخل رئيس الحزب للتأثير عليه مما أدى إلى فوز جميع المرشحين الذين أرادهم كما سبق إيضاحه[٢٠]. والملاحظ أنه عقب هذا الانتخاب الأخير أقر رئيس

الحـزب بأن الأول لم يكن تنافسياً، وقـال: «بعـد قيـام الوفد عـام ١٩٧٨ اختارت الجمعية العمومية عن طريق الاقتراع السرى أعضاء الهيئة العليا لكن لم تكن هناك منافسة بين الأعضـاء». لكنه اعـتبـر الانـتخـاب الثـانى ديمقراطياً بقوله: «أما فى المرة الثانية فقد تنافس سبعة وسبعون شخصاً على خمسين مقعداً وجرت الانتخابات ديمقراطية»[٢١]. وتجـدر الإشـارة أيضاً إلى أنه قبل أسبوعين من اجتماع الجمعية العمومية لانتخاب الهيئة العليا الجديدة، قام رئيس الحزب بعقد اجتماع للهيئة التى انقضت مدتها ولم يبق من أعضائها سوى سبعة عشر فحسب، لكى تنتخب هيئة مكتب جديدة، ولم يترك ذلك للهيئة العليا الجديدة، فتم انتخاب أحمد أباظة و د. نعمان جمعة و د. عبدالحميد حشيش نائباً للرئيس، وعلى سلامة وكرم زيدان سكرتارية مـسـاعـدين[٢٢]. وقـد تم الإجـراء فى الوقت الذى كـان مفترضاً أن تجمد الهيئة العليا القديمة نشاطها استعداداً لانتخاب الجديدة، فضـلاً عن أن مدتهـا كانت قد انتهت قبل ذلك بحوالى أربعة أشهـر فى أغـسطس ١٩٨٨ على أسـاس أن التـجـديد لهـا تم فى أغـسطس ١٩٨٣. والمرجح أن رئيس الحـزب لجـأ إلى ذلك لفرض أمـر واقع على الهيـئـة الجديدة إذا جاء تركيبها مـختلفاً عـما كان يطمح إليه. وفى هذه الحـالة يضعـهـا فى حـرج بالنسبـة للشـخـصيات التى تم انتخـابها كنواب للرئيس وسكرتارية. لكن هذا الإجراء أثار تساؤلاً مـهماً فى حينه، وهو ماذا إذا فشل أحد الذين انتخبوا كنواب للرئيس أو سكرتارية فى انتخابات الهيئة الجديدة؟ وهذا السؤال يدعم الشواهد القوية على أن الرئيس كـان يخطط لانتـخـاب شخصيات معينة لهذه الهيئة. ومن الممكن أيضاً النظر إلى ذلك الإجراء على أنه دعم لمن تم انتخابهم كنواب للرئيس وسكرتارية مساعدين فى تلك الانتخابات.

وقد فازوا جميعهم بالفعل لتجتمع الهيئة الجديدة في اليوم التالي وتجرى انتخابات جديدة أسفرت عن فوز نفس الشخصيات بنفس المناصب. كما انتخب سكرتيران مساعدان هما د. إبراهيم دسوقي أباظة وفؤاد البدراوي(٢٣).

وهذا الدور الحاسم لرئيس الحزب في اختيار نخبته ملحوظ كذلك في حزب الأحرار لكن بشكل أكثر سفوراً ودون أي غطاء. فلم يعرف هذا الحزب أي انتخاب لمستواه التنظيمي الأعلى إلا في يناير ١٩٩٠.

أما طوال الأعوام السابقة منذ ١٩٧٦، فقد قام الرئيس باختيار أعضاء الأمانة العامة بشكل متواصل في الوقت الذي كان يقدم وعوداً متتالية بإجراء انتخابات كما سبقت الإشارة. فكانت جميع التشكيلات تصدر بقرارات لرئيس الحزب ممهورة بتوقيعه، وتنشر في صحيفة الحزب بهذا الشكل. وعندما وصل الحزب بعد نحو خمسة عشر عاماً إلى عقد مؤتمر عام، لم يكن هناك أي تنافس في الانتخابات التي جرت به حيث فاز المرشحون بالتزكية(٢٤).

أما حزب مصر، فقد أخذ بأسلوب تعيين مكتبه السياسي خلال العامين ونيف اللذين مارس نشاطه خلالهما، تماماً كما فعل حزب العمل بعد ذلك منذ أن قام رئيسه الأول أنور السادات باختيار هيئته التأسيسية من مائة وأربعين عضواً وتعيين الأمين العام والأمناء المساعدين، ورغم أن الحزب الوطني عقد ست دورات لمؤتمره العام، فلم يحدث انتخاب للمكتب السياسي في أي منها، واعتمد بعض أعضاء نخبة الحزب في تفسير استمرار اللجوء لأسلوب التعيين على أن النظام الأساسي للحزب تضمن حكماً انتقالياً يقضي بتشكيل مستوياته بالتعيين لحين إجراء الانتخابات،

وجرى تفسير ذلك بأنه يتيح لقيادة الحزب تحديد توقيت إجراء للانتخابات(٢٥)، لكن الملاحظ أن هذا الحكم الانتقالى لم يشر صراحة إلى اختيار المكتب السياسى بالتعيين، وإنما أشار إلى قيام هذا المكتب باختيار أمناء المحافظات، وقيام الأمانة العامة باختيار هيئات مكاتب المحافظات(٢٦).

٢ ـ معايير اختيار نخبة الحزب بالتعيين:

يتضح إذاً أن هناك ثلاثة أحزاب دأبت على اختيار أعضاء نخبتها بالتعيين، وهى حزب مصر والحزب الوطنى وحزب الأحرار، الذى اتجه بعد ذلك إلى إجراء انتخاب شكلى غير تنافسى خلال مؤتمره العام الأول فى يناير ١٩٩٠، ولذلك ينبغى التعرف على المعايير التى اعتمد عليها هذا التعيين. ورغم أن الأحزاب الثلاثة الأخرى عرفت أسلوب الانتخاب، يظل السؤال نفسه مثاراً بشأنها لكن بشكل مختلف.. فهو مثار بالنسبة لحزب العمل خلال الفترة التى لجأ فيها لأسلوب التعيين قبل انعقاد مؤتمره العام الأول فى يونيو ١٩٨٢، أما حزب الوفد فقد سبق إيضاح أن اختيار أول هيئة عليا له تم بأسلوب أقرب للاستفتاء منه لانتخاب الحزب التنافسى، الأمر الذى جعل السؤال مطروحاً بشأن المعايير التى اعتمد عليها رئيس الحزب فى تشكيل القائمة التى عرضها للاقتراع عليها، ورغم أن حزب التجمع حافظ على أسلوب الانتخاب منذ تأسيسه، فقد اتضح أن المستوى القيادى ظل ينتخب بأسلوب القائمة أيضاً.

ومعنى ذلك أنه فى جميع الأحزاب موضع الدراسة، تم اللجوء لأسلوب التعيين فى اختيار نخبها بدرجات متباينة، والملاحظ أن الحزبين الحاكمين (مصر والوطنى) فاقا أحزاب المعارضة باستثناء حزب الأحرار. فى

الاعتماد على هذا الأسلوب. ولذلك يحسن التمييز بين هذين الحزبين، اللذين تدخلت عوامل فوق حزبية تتعلق بالنظام السياسى فى اختيار نخبتهما بالتعيين، وبين أحزاب المعارضة.

أ - معايير اختيار نخبة الحزبين الحاكمين بالتعيين:

تأثرت عملية اختيار هذين الحزبين بعلاقة الارتباط الوثيق بين كل منهما على التوالى وبين الحكومات التى تشكلت منذ ١٩٧٦، فعلى عكس المفترض فى أنظمة التعدد الحزب، حيث يقوم الحزب الحاكم بتشكيل الحكومة، ظلت الحكومات تتشكل فى مصر بمنأى عن هذين الحزبين ودون دور لهما فيها باستثناء دور شكلى للحزب الوطنى عند تشكيل حكومة د. على لطفى فى سبتمبر ١٩٨٥، فقد حضر الأمين العام للحزب مشاورات تشكيلها مع رئيسها بصفته هذه وليس بصفته كنائب لرئيس الوزراء(٢٧). ومع ذلك لم يكن للحزب أى دور فى اختيار رئيس الوزراء، بل على العكس شاع أن بعض أعضاء نخبته غضبوا لهذا الاختيار(٢٨)، كما تجدر ملاحظة أن المكتب السياسى للحزب لم يدع للاجتماع إلا فى أول أكتوبر ١٩٨٥، بعد تشكيل الحكومة وحلف رئيسها وأعضاؤها اليمين.

وفى هذا الإطار ظلت الحكومات تتشكل من وزراء أتى معظمهم من خارج الحزب الحاكم، ورغبة فى الحد من هذا الانفصام، جرت العادة على ضم بعضهم إلى المكتب السياسى للحزب رغم أنهم لم يكونوا من أعضائه أصلاً. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى الحزب الوطنى نظراً لقصر الفترة التى مارس خلالها حزب مصر نشاطه. ومع ذلك كان المكتب السياسى للأخير مفتوحاً لإضافة بعض الوزراء إليه من حين لآخر، بغض النظر عن عدم عضويتهم بالحزب، وكمثال لذلك يمكن الإشارة إلى

ضم ألبرت برسوم سلامة لهذا المكتب فى أول سبتمبر ١٩٧٧، والذى وصف بأنه دعم لصفوف الحزب[٢٩] لكن بصفة عامة ظل أسلوب «الشلل» الموروث عن التنظيم الواحد هو السائد فى اختيار نخبة حزب مصر بما فى ذلك سكرتيره العامان، ويظهر ذلك من رواية أحد أعضاء نخبة الحزب لكيفية اختيارهم، فكان محمود أبو وافية أولهم باعتباره مؤسس المنبر قبل تحوله إلى حزب، وقام باختيار صديقه حامد محمود الذى رشح بدوره صديقه د. فؤاد محيى الدين[٣٠].

وبالنسبة للحزب الوطنى، يمكن ملاحظة ظاهرة إدخال العديد من الوزراء إلى مكتبه السياسى بوضوح، إضافة إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب اللذين أكد الأمين العام السابق عدم إمكان تجاهلهما فى تشكيل هذا المكتب[٣١]. فعلى سبيل المثال كان المكتب السياسى الذى تشكل فى نوفمبر ١٩٧٩ يضم رئيس الوزراء (د. مصطفى خليل) وتسعة وزراء هم: كمال حسن على، ود. مصطفى كمال حلمى، والنبوى إسماعيل، ود. آمال عثمان، ومنصور حسن، وعبداللطيف بلطية، ود. فؤاد محيى الدين، ود. إبراهيم بدران، ود. زكريا البرى[٣٢]، أما الأعضاء الثلاثة الباقون فى هذا المكتب فكانوا رئيس مجلس الشعب د. صوفى أبو طالب ورئيس المكتب الدائم للحزب حسنى مبارك وأمينه العام فكرى مكرم عبيد، وعندما حدث تعديل وزارى فى العام التالى، تبعه فى المكتب السياسى، حيث خرج ثلاثة من أعضائه الوزراء وهم د. البرى وبلطية ود. بدران، ودخل ثلاثة من الوزراء الجدد هم: مختار هانى ومحمد رشوان ومحمد عبدالحميد رضوان[٣٣].

وعند إعادة تشكيل المكتب السياسى للحزب عام ١٩٨٤، خرج ثلاثة وزراء فقدوا مناصبهم الوزارية خلال الفترة السابقة، وهم: النبوى إسماعيل

ومختار هانى ومحمد رشوان، إضافة إلى وزيرين باقيين بالحكومة هما عبدالحميد رضوان وعبدالحليم أبو غزالة(٣٤)، وقد اعتبر الأمين العام حينئذ أن خروج أبو غزالة كان إنجازاً مهماً يؤكد معنى عدم اشتغال العسكريين بالعمل الحزبى ومعنى احترام قانون الأحزاب، دون أن يعنى أى انتقاص من قدره(٣٥)، ودخل المكتب السياسى فى ذلك الوقت ستة وزراء آخرين هم: د. يوسف والى ود. حلمى الحديدى، ود. عصمت عبدالمجيد، وصفوت الشريف ود. أحمد هيكل وحسن أبو باشا، كما خرج رئيس مجلس الشعب السابق د. أبو طالب، ودخل الرئيس الذى حل محله د. رفعت المحجوب(٣٦).

وقد قدم أحد الوزراء الذين انضموا لعضوية المكتب السياسى فى ذلك الوقت تفسيراً من وجهة نظره لاختياره يقوم على أن (الأساس فى الحزب الوطنى أنه حزب وسط يحوى فى وعائه غالبية الجمهور حيث مركز الثقل طبقاً لنظام الانتخاب بالقائمة يقع فى المحافظات ذات الأنشطة الزراعية أكثر من المدن الكبيرة)، ومن هنا جاء الاهتمام بالأمور الزراعية فى الحزب، وربما كان هذا من الأسباب التى أدت إلى ترجيح اختيارى بالمكتب السياسى، فوظيفة وزير الزراعة تضفى شعبية على القائم بها لاسيما إذا كان الوزير ينفتح على جماهير الفلاحين ويحل مشاكلهم. وهذا ما حدث بالنسبة لأحزاب المعارضة، فسراج الدين فى بدء حياته كان وزيراً للزراعة، ومن هنا بدأ نشاطه السياسى، وكذلك إبراهيم شكرى(٣٧)، وعندما تم تعيينه أميناً عاماً للحزب بعد ذلك، اعتبر هذا الاختيار (تشريفاً من الرئيس مبارك بناء على مقاييس قد يدخل فيها النجاح الذى حققته اللجان التى كنت أشرفت عليها كعضو فى المكتب السياسى(٣٨).

ورغم أن ظاهرة تعيين بعض الوزراء الجدد فى المكتب السياسى للحزب الوطنى تراجعت بعد ذلك مع تناقص الاهتمام بدور هذا المكتب، فقد تم تعيين د. على لطفى ثم د. عاطف صدقى، عضوين به عند تكليفهما برئاسة الحكومة على التوالى.

لكن الواضح أن معيار اختيار أعضاء المكتب السياسى من بين أعضاء الحكومة ليس كافياً، لأنه لا يغطى جميع أعضاء هذا المكتب، فضلاً عن أعضاء الأمانة العامة، الأمر الذى يشير التساؤل عن وجود معايير أخرى. وبالنسبة لحزب مصر تحدث سكرتيره العام مرة عن معيار لتعيين الأعضاء فى المستوى القيادى للحزب، وهو أن يكونوا منتخبين فى مؤسسات أخرى مثل مجلس الشعب أو المجالس المحلية أو النقابات أو الاتحادات العمالية(٣٩)، كما تحدث رئيس الحزب الوطنى مرة واحدة عن معايير اختيار نخبة الحزب عشية إعادة تشكيل المكتب السياسى فى أكتوبر ١٩٨٤، حيث حدد خمسة معايير هى:

* التمتع برصيد كاف فى العمل العام وإثبات القدرة على العطاء.

* التمرس فى العمل الحزبى والتدرج فى الصعود للمستويات القيادية.

* تحقيق التوازن بين استمرار العمل الحزبى وبين تطعيم قيادة الحزب بالعناصر الشابة.

* الالتحام بالجماهير والقدرة على التعبير عن مطالبها وآمالها.

* الطهارة والنزاهة.

وبغض النظر عن مدى الالتزام بهذه المعايير، فهى تطرح قضية تقييم أعضاء الحزب للاختيار من بينهم. وقد أشار رئيس الحزب إلى هذه

القضية بالفعل موضحاً أنه (يفترض النظر إلى سجل أعمال العضو فى الحزب)، ومركزاً على (مسلكه أثناء الحملة الانتخابية كمقياس مهم لالتزامه الحزبى وقدرته على التحرك وسط الجماهير والتفاعل معها، ولذلك فإن أداءه فى المعركة الانتخابية يمكن أن يكون معياراً سليماً لتقييم دوره)، لكنه حرص على أن يوضح أيضاً أنه (ليس معنى هذا أن ينتظر الأعضاء الذين بذلوا جهوداً نشطة أثناء الحملة الانتخابية مكافأة على ما أنجزوه، لأن المراكز الحزبية شأنها شأن المواقع الأخرى للعمل العام لا يصح منحها كمكافأة)(٤٠).

والواقع أن قضية تقييم أداء العضو ظلت مطروحة للجدل داخل حزب مصر والحزب الوطنى بصفة مستمرة، ففى حزب مصر، كان هذا التقييم مطروحاً كمطلب قاعدى تم التعبير عنه مراراً كما حدث خلال الدورة السياسية لأعضاء الحزب من طلاب جامعة عين شمس فى سبتمبر ١٩٧٧، فقد دار نقاش حول ضرورة تقييم قيادات الحزب على أساس أنه آن الأوان لذلك(٤١).

لكن الملاحظ أنه كان هناك تباين واضح فى نظرة بعض أعضاء نخبة الحزب لقضية تقييم الأداء، فعلى سبيل المثال عبر أحد السكرتارية العموم للحزب وأحد أعضاء مكتبه السياسى عن رؤيتين مختلفتين، بل ونفى الأول ضمنياً ما طرحه الثانى عما جرى داخل الحزب فى هذا المجال، فقد كتب الثانى عن عملية إعداد قيادات الحزب موضحاً أنها تتضمن خطوات محورها تقييم الأعضاء، فأشار إلى محورية مسألة الإعداد القيادى (التى توفر احتياطياً دائماً ومتجدداً من القيادات بدءاً بوضع نظام لاكتشاف العناصر القيادية البارزة من أن متابعتها وتنمية قدراتها من خلال نظام

متكامل يساعد على صقل قدراتها الفكرية والتنظيمية والسياسية، ويتضمن تسجيل وتقييم هذه العناصر أولا بأول، وتسير خطة الحزب فى اتجاه تحقيق هدف أن يملك الحزب باستمرار قيادات قادرة على أن تواصل مسيرته تعبيراً عن الأغلبية، وهناك جهود حقيقية فى هذا المجال، وإن كان البعض لم يلمسها بعد)[٤٢].

لكن فى الوقت نفسه سئل السكرتير العام عما إذا كان هناك تقييم لقيادات الحزب بحيث تتاح الفرصة أمام عناصر جديدة، فأجاب بما يفهم منه عدم وجود هذا التقييم: «إن أى حزب دائماً فى نمو وتجديد، وأى حزب يتجمد فى عضويته أو يتعلق بشخص لا يصبح حزباً، لكن كلمة تقييم لا تعنى أن عضواً فى الحزب يقيم من عضو آخر، وإنما التقييم يأتى من القاعدة الشعبية عميقة الجذور لحزب مصر، فهى وحدها القادرة على إفراز قيادات جديدة باستمرار)[٤٣]، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هذا الحزب لم يعرف الانتخاب لاختيار نخبته، يصبح الحديث عن دور قاعدته الشعبية فى التقييم غير وارد.

أما فى الحزب الوطنى، فقد تكرر الحديث عن تقييم القيادات أو عن تقييم «المرحلة الماضية، إجمالاً من وقت لآخر، فعقب انتخاب مبارك لرئاسته، أكد أنه يعرف تماماً ما يقال عن عدم وجود الحزب فى الشارع، وأنه ستتم إعادة النظر فى كوادره وقياداته[٤٤]، وعلقت صحيفة الحزب على ذلك بأن (إدراك القيادة السياسية للحزب لخطورة هذه الظاهرة هو ما يستدعى إعادة النظر فى نوعية وكفاءة الكوادر الحزبية، فالحزب يحتاج إلى هزة شاملة تستبعد العناصر غير الصالحة وتستبدل بها عناصر مخلصة واعية نشطة)[٤٥]، كما حدد أمين الإعلام بالحزب حينئذ بعض ملامح

التغيير المطلوب بقوله إن (القاعدة العريضة للحزب تريد أمناء لها وعليها، ولا تريد موظفين بدرجة أمين لا يحضرون إلا بدعوة ولا يجلسون إلا فوق منصة)[٤٦].

وتجدد الاهتمام بهذه القضية عقب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤، حيث بحثتها الأمانة العامة للحزب على ضوء (ما أفرزته المعركة الانتخابية من شخصيات حزبية فى المحافظات)[٤٧]، وأوحى ذلك لبعض العناصر القاعدية بإمكان أن تمتد عملية التقييم إلى مستوى الدوائر الانتخابية لدعم المستوى القيادى بالشخصيات التى أثبتت قدرتها على التحرك[٤٨] وشهدت تلك الفترة تنافساً شديداً على الوصول للمستوى القيادى، وهو ما عبر عنه الأمين العام للحزب بقوله إن (الحزب غنى بكوادره وقياداته، والمشكلة هى كثرة تلك القيادات واختيار بعضها لتولى مهام محددة دون أن يعنى ذلك أنها تفضل سواها، كل ما فى الأمر أن قيادات بعينها أنيطت بلا مهام محددة حسب الموقع الذى تشغله كل قيادة، والحزب حريص على أن تعمل كل قياداته سواء التى وقع عليها الاختيار فى التشكيلات الجديدة أو التى لم يقع عليها، والأسس التى روعيت فى هذا الاختيار بالنسبة للأمانة العامة ورؤساء اللجان هى القدرة على العطاء والحركة بين الجماهير وتحمل المسئولية الضخمة فى الفترة القادمة[٤٩] وقد واجهت النخبة العليا للحزب دائماً مشكلة كثرة المتنافسين على الالتحاق بالمستوى القيادى فى الوقت الذى لا تتوافر سوى فرص ضئيلة للغاية نتيجة محدودية الدوران، ولذلك كان أحد الحلول لهذه المشكلة وضع بعض الطامحين على قمة المستوى القاعدى فى الأقاليم.

لكن الاختيار بالتعيين فى العديد من الأقاليم ينطوى على مشكلة أخرى تتمثل فى مراعاة العائلات والعصبيات(٥٠)، كما أن أسلوب التعيين يدفع بالتنافس إلى مسالك غير ديمقراطية أياً كانت الظروف.

وفى إطار الجدل العلنى النادر حول هذه القضية، ظهر نقد قاعدى (لعدم إتاحة الفرصة للكوادر المؤهلة للقيادة داخل الحزب، ولوجود عراقيل أمامهم مما يدفع ببعضهم إلى صفوف المعارضة لإحساسهم بأن هناك من يتفوق عليهم بلا داع، وبأنه لن يسمح لهم بشغل المواقع التى تتفق وقدراتهم)(٥١).

وهناك أيضاً ما يدل على أن بعض العناصر الشبابية فى الحزب لم ترتح لأسلوب اختيار نخبته، خاصة لعدم وجود وسيلة لتمثيل الشباب فيها، فعلى سبيل المثال طالب أحد قادة الشباب فى الحزب بأن يكون هناك (تمثيل للشباب فى المكتب السياسى يكفل مشاركتهم بالرأى فى أعلى مستويات الحزب)(٥٢).

ب ـ معايير اختيار نخبة بعض أحزاب المعارضة بالتعيين:

يعتبر حزب الأحرار أكثر أحزاب المعارضة موضع الدراسة من حيث الأخذ بأسلوب تعيين نخبته والذى استمر نحو خمسة عشر عاماً، بينما لم تأخذ الأحزاب الأخرى بهذا الأسلوب إلا بشكل غير مباشر أحياناً وبشكل جزئى أحياناً أخرى.

وكانت عملية اختيار نخبة حزب الأحرار احتكاراً كاملاً لرئيسه، الذى انفرد بهذه العملية وحرص على إبقائها بين يديه، ولم يحدد معايير موضوعية واضحة، حيث اتسم خطابه والمحيطون به فى هذا المجال بالعمومية الشديدة وعدم الوضوح، ومن أمثلة ذلك الحديث عن (تقديم

العناصر الجادة والمخلصة لتولى قيادة الحزب والمشاركة فى المسيرة الديمقراطية)(٥٣) وعندما قام رئيس الحزب بتشكيل لجنة لإعادة التنظيم عام ١٩٨٤، أكد أن (من مهامها خلق قيادات جديدة والاعتماد على الشباب وإعادة تنقيح الكوادر)(٥٤)، لكن عندما أنهت هذه اللجنة أعمالها، اتضح أن كل ما أنجزته فى مجال إعادة تنظيم الحزب هو (دعمه بالقيادات السياسية والشخصيات العامة والكوادر الحزبية المتخصصة)(٥٥) دون تحديد معايير واضحة لذلك.

ولا يقلل من انفراد رئيس الحزب باختيار النخبة الحديث عن وجود دور للأمانة العامة فى تقييم الأعضاء، إن هذا الدور شكلى تماماً إذا وجد، ولا يتجاوز الإقرار بما يراه رئيس الحزب، والملاحظ أن الرئيس هو الذى كان يقرر فى العادة دور الأمانة فى هذا المجال، فهو على سبيل المثال الذى قرر أن تضع الأمانة برنامجاً زمنياً لإعادة النظر فى قيادات الحزب(٥٦) ولذلك فقد ظل وحده القادر على تغيير أعضاء النخبة.

ومع ذلك كان هناك قيد واحد على حرية رئيس الحزب الكاملة فى اختيار نخبته، وهو المتعلق بانضمام بعض الشخصيات الإسلامية البارزة للحزب منذ أوائل ١٩٨٦، واضطراره لإدخالها إلى هذه النخبة، فلم يكن لديه حرية اختيار ملموسة بشأن تعيين الشيخ صلاح أبو إسماعيل نائباً للرئيس وعضواً بالمكتب السياسى، وتعيين الشيخ يوسف البدرى وكيلاً للحزب وعضواً بهذا المكتب أيضاً، لكن يظل من الثابت أن الرئيس فعل ذلك بمحض رغبته وليس استجابة لضغوط أو مطالب من داخل الحزب.

ورغم أن حزب الوفد لم يعرف أسلوب التعيين المباشر فى اختيار أعضاء نخبته، فالمؤكد أن رئيسه قام بتحديد أعضاء الهيئة العليا فى فبراير ١٩٧٨

من خلال إعداد قائمة محددة للاقتراع عليها فى اجتماع الجمعية العمومية حينئذ، واتهم رئيس الحزب بعد ذلك بأنه (جعل الوساطات والشفاعات معياراً لاختيار أعضاء هذه القائمة)[٥٧]، ورغم أن هذا الاتهام لا يعبر عن حقيقة ما حدث، إلا أنه يعكس ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الأسلوب من مشكلات بعكس الحال فى الانتخاب الحر، ورغم أن ثمة أساسا بالفعل لادعاء رئيس الحزب بأنه سعى عبر هذه القائمة إلى (تمثيل أكبر قاعدة شعبية للحزب فى الهيئة العليا)[٥٨] من خلال تمثيل مختلف التيارات يظل من الصعب إثبات ذلك فى غياب الانتخاب.

وقد ظلت هذه الهيئة تقود الحزب طوال ثلاثة عشر عاماً منها خمس سنوات كان نشاط الحزب مجمداً رغم أنها فقدت نحو أربعين بالمائة من أعضائها بسبب الوفاة أو الاستقالة، وقد أتاح ذلك فرصة للقول بأن (كل شيء داخل الحزب يتم بالتعيين وتحت سيطرة أسرة سراج الدين)[٥٩] وأضيفت فى قول آخر أسرة البدراوى[٦٠].

لكن الأرجح أن رئيس الحزب كان يشرك بعض أعضاء النخبة فى بعض الأمور، خاصة نائبه د. وحيد رأفت[٦١] وأن كان من غير المؤكد أن هذه الأمور شملت اختيار النخبة الحزبية عام ١٩٧٨.

وقد أخذ حزب التجمع كذلك بأسلوب القائمة فى اختيار نخبته، حيث ظل انتخاب الأمانتين العامة والمركزية يتم بهذا الأسلوب. وقد أتاح غياب الانتخاب التنافس للمستوى القيادى على هذا النحو فرصة لتزايد نفوذ جناح من المجموعة المنظمة التى تنتمى إلى «الحزب الشيوعى المصرى» المحروم من الشرعية، وقد نفى الأمين العام للحزب ذلك عندما سئل عنه، وقال إنه (لا يوجد تيار يوجه التجمع)، لكنه أقر بأن (هناك عناصر تلعب

دوراً مهماً فى إدارة العمل اليومى للحزب، ودورها يبدو أكبر من حجمه الحقيقى)[٦٢]، كما قال إن (هناك عناصر نشطة وفعالة من الاتجاه الماركسى تلعب دوراً رئيسياً أكبر فى الحزب بحكم أنها تعطى حياتها كاملة للعمل السياسى. وقد كنت أناقش هذا الكلام مع د. يحيى الجمل الذى ظل يقول إن نفس «بفتح الفاء» الحزب ماركسى جداً، فقلت له إننى أعمل بمن يجيئون، والذين يجيئون هم الماركسيون وهم المستعدون للتفرغ، ولو كان هناك غيرهم فليأتنى أحد بهم وأنا أجعلهم يتصدرون العمل فى الحزب)[٦٣]، ومن أبرز العوامل المؤثرة على اختيار أعضاء النخبة عند إعداد قوائم المستوى القيادى إمكانات تفرغ بعضهم، فقد أعطت قيادة الحزب اهتماماً بارزاً لقضية التفرغ هذه، ودعت إلى (إيجاد الكادر المتفرغ للعمل الحزبى كلما وجد الشخص المناسب وسمحت إمكانات الحزب)[٦٤]، وإلى (تفرغ أمناء اللجان الرئيسية للجنة المركزية لمهامهم)[٦٥]، واعتبرت أن هذا (التفرغ هو الخطوة الضرورية لتطوير الأداء القيادى)[٦٦].

وبالنسبة لحزب العمل، فقد سيطر رئيسه على عملية اختيار نخبته بالتعيين خلال الفترة ما بين تأسيسه فى سبتمبر ١٩٧٨ وانعقاد مؤتمره العام الأول فى يونيو ١٩٨٢، وقام باختيار أول لجنة تنفيذية لتفوضه بعد ذلك فى إعادة تشكيلها[٦٧]، وكان لأعضاء حركة مصر الفتاة القديمة الذين انضموا للحزب نصيب وافر بنخبته المعينة فى ذلك الوقت، وهو ما يفسر بأن هذا الحزب يعد امتداداً لها، وكان الاختيار من بينهم وفقاً للسبق فى الاستجابة لنداء رئيس الحزب ولاعتبارات الكفاءة[٦٨]. لكن الثابت أيضاً أن هذه النخبة ضمت أعضاء مجلس الشعب الذين انتقلوا للحزب من الحزب الوطنى لاستكمال العشرين نائباً الذين كان قانون الأحزاب حينئذ

يشترط توافرهم لتأسيس أى حزب وعلى رأسهم محمود أبو وافية الذى كان قريباً من قيادة الحزب الوطنى، وإن لم ينضم إليه، وقد عين نائباً لرئيس حزب العمل(٦٩).

وثمة ما يدل على قيام أحمد حسين مؤسس حركة مصر الفتاة بدور ما فى اختيار نخبة الحزب، لكن الأرجح أنه كان دوراً محدوداً، ومع ذلك يصعب نفعه كلياً أو القول بعدم تدخله فى الأمور التنظيمية للحزب، وبأن علاقته به كانت علاقة فكرية وروحية أو كان أقرب إلى المستشار الفكرى للحزب. فالثابت مثلاً أنه قام بأهم دور فى انضمام د. حلمى مراد إلى الحزب بعد حوالى عامين من تأسيسه، بعد أن كان نائباً لرئيس حزب الوفد، وقد وجه خطاباً إلى كل من إبراهيم شكرى وحلمى مراد تحدث فيه عن نضالهما، وأكد أن (قوتهما إذا تكتلا فى حركة واحدة سوف تزيد مائة)(٧٠)، وقد انضم د. مراد للحزب بالفعل فى نوفمبر ١٩٨٠ بعد حوالى شهر من هذا الخطاب.

ورغم أن حزب العمل أخذ منذ ١٩٨٢ بأسلوب الانتخاب الحر التنافسى فى اختيار نخبته بشكل منتظم، فقد تعرض لنقد مؤداة غلبة الطابع العائلى على هذه النخبة منذ انضمام د. حلمى مراد إليه، خاصة بعد انضمام كل من مجدى أحمد حسين وعادل حسين إلى نخبته.

ثانياً: معدل دوران النخبة الحزبية

يمكن التمييز فى هذا المجال بين مستويين فرعيين للنخبة فى الأحزاب السياسية موضع الدراسة: أولهما النخبة العليا التى تشمل رؤساء الأحزاب (أو الأمين العام لحزب التجمع)، ونوابه ووكلاءهم، والأمناء السكرتارية العموم ومساعديهم، بالإضافة إلى أمين اللجنة المركزية فى حالة حزب

التجمع، وثانيهما النخبة العامة التى تشمل أعضاء المستوى القيادى الأعلى للأحزاب موضع الدراسة.

١ ـ معدل دوران النخبة العليا:

لم يحدث أى تجديد فى رئاسة الأحزاب موضع الدراسة، باستثناء الحزب الوطنى لاغتيال رئيسه الأول أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١ كما سبقت الإشارة.

أما بقية أعضاء النخبة العليا للأحزاب، فقد تفاوتت معدلات دورانهم من حزب لآخر، ويعتبر حزب مصر أقلها فى هذا المجال بحكم قصر عمره الذى لم يتجاوز العامين إلا بقليل. والملاحظ أنه لم يكن له نواب للرئيس أو وكلاء. لكن له ثلاثة من سكرتارية عموم هم: محمود أبو وافية وفؤاد محيى الدين ومحمد حامد محمود، وثلاثة من السكرتارية العموم المساعدين هم: د. عبدالعظيم أبو العطا وسعد الدين الشريف وجمال ربيع. وقد بقوا جميعاً فى مناصبهم حتى حدث الخلاف حول الاندماج فى الحزب الوطنى باستثناء محمود أبو وافية(٧١). ولم يحل أحد محله كما لم يحدث تغيير فى أعضاء المكتب السياسى. وكان التغيير المهم الذى حدث فى نخبه هذا الحزب مرتبطاً بظروف التوتر التى أحاطت بالخلاف حول موقفه تجاه الحزب الوطنى عند تأسيسه فقد قام أعضاء نخبته الذى أصروا على استمراره بإعادة تشكيل سكرتاريته العامة. وأصبح د. أبو العطا سكرتيراً عاماً، وجمال ربيع مساعداً للسكرتير العام، وعبدالحليم الجندى مساعداً آخر، والمهندس عيسى شاهين أميناً للتنظيم، وسعد الدين الشريف أميناً للصندوق(٧٢). ومعنى ذلك أنه دخل عضوان جديدان إلى النخبة العليا للحزب بنسبة أربعين بالمائة من أعضائها الذى أشار إلى أنه «تم إرجاء

اختيار الرئيس تمهيداً لبحث الشخصيات الموجودة فى البلد كى نختار شخصية أمينه. وكنا نأمل فى عقد جمعية عمومية لاختيار الرئيس والأمناء عملاً بمبدأ أن القرارات لابد أن تأتى من القاعدة، وفجأة اتصل بى أحد أبنائى الموظفين، وقال لى أن الشرطة شمعت مكاتب الحزب، وعملنا اتصالات بلا فائدة،(٧٣).

أما فى الأحزاب الخمسة الأخرى، فكانت معدلات دوران النخبة العليا فى أحزاب الأحرار والوطنى والعمل تعتبر أعلى منها فى حزبى التجمع والوفد.

فقد اتسمت عملية دوران هذه النخبة فى حزب الأحرار بارتفاع معدلاتها لكن ضمن دائرة محددة من الأعضاء الذين قام رئيسه بتحريكهم فيما بين مناصب هذه النخبة ويستثنى من ذلك إلى حد ما منصب نائب الرئيس، حيث شغله شخصان لفترة طويلة هما د. أحمد السيد درويش منذ تأسيس الحزب حتى انتهاء فترة الدراسة، وصلاح الدين الرفاعى منذ مارس ١٩٧٩ حيث كان يشغل قبل ذلك منصب وكيل الحزب، واستمر يشغل منصب نائب الرئيس، باستثناء ثلاث سنوات ونصف انتقل خلالها إلى الحزب الوطنى من مارس ١٩٨٤ إلى أكتوبر ١٩٨٧. وقد حل محله رياض معوض لشهر واحد انتقل بعده أيضاً إلى الحزب الوطنى، كما تولى منصب نائب الرئيس أيضاً الشيخ صلاح أبو إسماعيل عند انضمامه للحزب فى فبراير ١٩٨٦، وشغله حتى استقالته فى ديسمبر ١٩٨٧.

أما منصب وكيل الحزب، الذى يشغله عدد تراوح بين اثنين وأربعة أعضاء فقد وصل عدد مجموع شاغليه إلى ستة عشر شخصا تولاه أحدهم مرتين، وفقاً للجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

وكلاء حزب الأحرار حتى ١٩٩٠

الوكيـــــل	تاريخ تولى المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
فكرى مكرم عبيد	ديسمبر ١٩٧٦	مارس ١٩٧٨	استقال
محيى الدين الشاذلى	يناير ١٩٧٨	مارس ١٩٨٠	أصبح أمين صندوق
صلاح الدين الرفاعى	مايو ١٩٧٨	مارس ١٩٧٩	أصبح نائبا للرئيس
محمد عبدالشافى	مارس ١٩٨٠	مارس ١٩٨٤	انضم لحزب الوفد
رياض معوض	مارس ١٩٨٤	مارس ١٩٨٤	أصبح نائبا للرئيس ثم انضم للحزب الوطنى
ألفت كامل	مارس ١٩٨٠	مارس ١٩٨٤	انضمت لحزب الوفد
أحمد حسن الفقى	مارس ١٩٨٠	مايو ١٩٨٥	
عبدالفتاح الشوربجى	مارس ١٩٨٠	إبريل ١٩٨٤	وكيل فخرى، وأصبح سكرتيرا عاما
محمد عبدالشافى	مايو ١٩٨٥	يونيو ١٩٨٨	أرغم على الاستقالة
الحمزة دعبس	مايو ١٩٨٥	حتى الآن	—
محمد عونى ياسين	مايو ١٩٨٥	يناير ١٩٩٠	لم يرشح فى المؤتمر العام
محمد حبيب	يوليو ١٩٨٥	يناير ١٩٩٠	لم يرشح فى المؤتمر العام
يوسف البدرى	مايو ١٩٨٦	ديسمبر ١٩٨٧	استقال
مراد السبطاسى	ديسمبر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح فى المؤتمر العام
سامى لوقا	ديســمـبـر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح فى المؤتمر العام

ويتضـح مــن الجدول رقـم (٢) أن معدل استمرار وكيل الحزب فى منصبــه تـراوح بيـن عـشرة أشهـر «صلاح الدين الرفاعى» وأكثـر من خمس سنوات «الحـمـزة دعـبس» لكن المـتـوسط العـام يبلغ حـوالى ثلاث سنوات.

وبالنسبة لمنصب السكرتير العام فقد توالى عليه أربعة أشخاص تولاه أحدهم ثلاث مرات، كما يوضح الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

السكرتارية العموم لحزب الأحرار حتى ١٩٩٠.

السكرتير العام	تاريخ تولى المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
عبدالفتاح الشوريجى	يوليو ١٩٧٩	مارس ١٩٨٠	أصبح وكيلاً
محمد مراد البسطاسى	مارس ١٩٨٠	إبريل ١٩٨٤	استقال ثم عاد
عبدالفتاح الشوريجى	إبريل ١٩٨٤	مارس ١٩٨٧	دخل الانتخاب على قائمة حزب العمل
محيى الدين الغندور	مارس ١٩٨٧	نوفمبر ١٩٨٧	
محـمـد عـبدالشـافى	نوفمبر ١٩٨٧	يناير ١٩٩٠	لم يرشح فى المؤتمر العام

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن معدل استمرار السكرتير العام لحزب الأحـرار فى منصبه تراوح بين تسعة أشهر «الشوريجى فى المرة الأول والغندور» وأربع سنوات «البسطاسى» لكن المتوسط العام يبلغ أقل من سنتين. أما منصب السكرتير العام المساعد، فقد توالى عليه ١١ شخصا تولاه اثنان منهم مرتين،

كما تميز الحزب الوطنى بارتفاع أيضاً فى معدلات دوران نخبته العليا، فقد توالى عليه خمسة أمناء عموم وثمانية عشر من الأمناء المساعدين، إضافة إلى رئيسين لمجلسه الذى ألغى عند تعديل النظام الأساسى عام ١٩٨٦. ويوضح الجدولان (٤) و (٥) التعاقب على منصب الأمين العام ومناصب الأمناء العموم المساعدين.

جدول رقم (٤)

الأمناء العموم للحزب الوطنى حتى ١٩٩١.

الأمين العام	تاريخ تولى المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
فكرى مكرم عبيد	أغسطس ١٩٧٨	مايو ١٩٨٠	أصبح رئيسا للمجلس الدائم
حسنى مبارك	مايو ١٩٨٠	يناير ١٩٨٢	أصبح رئيسا للحزب
د. فؤاد محيى الدين	يناير ١٩٨٢	يونيو ١٩٨٤	توفى
د. صبحى عبدالحكيم	يونيو ١٩٨٤	سبتمبر ١٩٨٥	بقى عضوا بالمكتب السياسى
د. يوسف والى	سبتمبر ١٩٨٥	—	استمر حتى ٢٠٠٢

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن معدل شغل منصب الأمين العام للحزب الوطنى تراوح بين خمسة عشر شهراً (د. صبحى عبدالحكيم) وأكثر من سبع سنوات حتى الانتهاء من إعداد الدراسة «يوسف والى».

والملاحظ أن تغيير الأمين العام ارتبط مرتين بإعادة تشكيل نخبة الحزب إجمالاً: أولاهما عند حلول حسنى مبارك محل فكرى مكرم عبيد حيث استبدلا منصبيهما وتولى الأخير منصب رئيس المجلس الدائم الذى كان يشغله الأول. والثانية عند حلول د. يوسف والى محل د. صبحى عبدالحكيم. كما حدث هذا التغيير مرة نتيجة تولى مبارك رئاسة الحزب، ومرة أخرى لوفاة د. فؤاد محيى الدين.

أما منصب الأمين العام المساعد فقد اتسم بدرجة أعلى من الدوران عليه حيث تولاه ١٨ شخصاً، كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

الأمناء العموم المساعدون للحزب الوطني حتى ١٩٩١ .

الأمين العام المساعد	تاريخ تولي المنصب	تاريخ ترك المنصب
منصور حسن	أغسطس ١٩٧٨	سبتمبر ١٩٨٠
ماهر محمد على	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
عبدالحميد رضوان	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
محمد العقيلى	أغسطس ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٧٩
عبداللطيف بلطية	نوفمبر ١٩٧٩	سبتمبر ١٩٨٠
النبوى إسماعيل	نوفمبر ١٩٧٩	مارس ١٩٨٢
كمال الشاذلى	نوفمبر ١٩٧٩	سبتمبر ١٩٨٠
ألبرت برسوم سلامة	سبتمبر ١٩٨٠	مارس ١٩٨١
د. أحمد مرسى	سبتمبر ١٩٨٠	مارس ١٩٨١
سمير عطوط	مارس ١٩٨١	مارس ١٩٨٢
أحمد رجب	مارس ١٩٨١	مارس ١٩٨٢
د. مصطفى كمال حلمى	مارس ١٩٨٢	يوليو ١٩٨٤
د. صبحى عبدالحكيم	سبتمبر ١٩٨٢	يونيو ١٩٨٤
د. يوسف والى	يوليو ١٩٨٤	سبتمبر ١٩٨٥
د. حلمى الحديدى	يوليو ١٩٨٤	مايو ١٩٨٦
صفوت الشريف	مايو ١٩٨٦	ــــ
كمال الشاذلى	مايو ١٩٨٦	ــــ
د. أحمد سلامة	مايو ١٩٨٦	ــــ
د. محمود الشريف	مايو ١٩٨٨	ــــ

أما أمناء منصب رئيس المجلس الدائم للحزب فقد شغله حسنى مبارك لمدة ستة أشهر ،نوفمبر ١٩٧٩ ـ مايو ١٩٨٠، ثم فكرى مكرم عبيد لمدة ست سنوات حتى إلغاء هذا المنصب عام ١٩٨٦ .

كما تميز دوران النخبة العليا لحزب العمل بارتفاع معدله كذلك، وخاصة فيما يتعلق بنواب رئيس الحزب والأمناء العموم المساعدين. لكن كان معدل الدوران على منصب الأمين العام أقل بسبب استمرار د. حلمى مراد فى شغله منذ يونيو ١٩٨٢ . لكن الذى يميز حزب العمل على حزبى الأحرار والوطنى أن ارتفاع معدل الدوران على نخبته هذه جاء نتيجة انتخابات دورية منذ عام ١٩٨٢ ، حيث يقوم المؤتمر العام بانتخاب اللجنة التنفيذية التى تنتخب من بين أعضائها نواب الرئيس والأمين العام والأمناء العموم المساعدين.

وقد شغل ستة أعضاء منصب نائب رئيس الحزب كما يوضح الجدول رقم (٦) . والملاحظ أن نصفهم تركوه نتيجة استقالتهم من الحزب، وأن اثنين منهم وصلا إلى هذا المنصب سريعاً عقب انضمامهما إلى الحزب «العقالى ومجاهد»حيث لم يكونا ضمن المجموعة المؤسسة. وقد انضم كلاهما إليه عشية الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤(٧٤).

جدول رقم (٦)

نواب رئيس حزب العمل حتى ١٩٩١ .

نائب الرئيس	تاريخ تولى المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
محمود أبو وافية	يناير ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٧٩	إستقال
محمد حسن درة	يناير ١٩٧٩	مايو ١٩٩٣	إستقال
إبراهيم الزيادى	يناير ١٩٧٩	ديسمبر ١٩٨٤	لم ينجح فى انتخابات المؤتمر العام الثالث
د. حلمى مراد	نوفمبر ١٩٨٠	يونيو ١٩٨٢	أصبح أمينا عاما
الدمرداش العقالى	ديسمبر ١٩٨٤	نوفمبر ١٩٨٦	استقال
أحمد مجاهد	نوفمبر ١٩٨٦	مارس ١٩٨٩	انشق

أما منصب الأمين العام لحزب العمل فقد تولاه رفعت الشهاوى لمدة أربع سنوات ونصف قبل أن يبدأ اختيار نخبة الحزب بالانتخاب «يناير ١٩٧٩ – يونيو ١٩٨٢». وكان د. حلمى مراد أول أمين عام منتخب للحزب، لكنه ظل يشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٩٣ حين حل محله عادل حسين، وحتى عندما قرر اعتزال العمل الحزبى احتجاجاً على مد العمل بقانون الطوارئ فى مارس ١٩٨٨، قامت اللجنة التنفيذية باعتباره فى إجازة حزبية، ومن ثم قررت عدم شغل منصب الأمين العام [٧٥]. الذى ظل شاغراً حتى عودته إلى الحزب خلال المؤتمر العام الخامس فى مارس ١٩٨٩. وقد فسر مساعده عدم اختيار دليل له خلال فترة اعتزاله. واستمراره بهذا المنصب رغم ما قيل عن محدودية نشاطه المرتبطة بظروفه الصحية، بأن الأمين العام موقع سياسى وليس تنظيمياً. والمقصود بذلك أنه لا يحتاج إلى حركة دائبة، وإنما إلى رؤية وقدرة على تحديد وتطوير الخط السياسى للحزب. ولذلك فليس مطلوباً منه الحضور يومياً إلى مقر الحزب، خاصة وأنه حول بيته إلى مكتب يعمل به ويعد بيانات الحزب ويصوغ مواقفه ويضع جدول أعمال اجتماعاته، ولذا كان من الضرورى استمراره والتمسك به حتى عندما أراد اعتزال النشاط الحزبى، لأنه من الصعب تعويضه [٧٦].

لكن على عكس هذا المعدل المنخفض للغاية للدوران على منصب الأمين العام اتسم منصب الأمين العام المساعد بارتفاع هذا المعدل. فقد شغله اثنا عشر عضواً منهم ثلاثة توالوا عليه مرتين وكان الانتخاب الدورى هو الأسلوب المتبع منذ المؤتمر العام الأول فى يونيو ١٩٨٢ باستثناء أربع حالات: اثنتان منها للاستقالة والفصل من الحزب «د. بكر القبانى وممدوح

قناوى، والثالثة للسفر إلى الخارج «حامد زيدان»، والرابعة للوفاة «فؤاد نصحى».

أما فى حزب التجمع فكان الدوران على نخبته العليا محدوداً للغاية. فقد اتسم هذا الحزب بدرجة عالية من ثبات أعضاء نخبته فى مناصبهم بعد فترة التأسيس التى تشكلت النخبة العليا خلالها - إلى جانب الأمين العام - من المتحدث الرسمى باسم الحزب كمال الدين رفعت والسكرتير العام محمد عبدالسميع. وبوفاة الأول واستقالة الثانى، ثم إلغاء المنصبين. وأصبحت هذه النخبة تتشكل من الأمين العام المساعد «أمين واحد بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ثم أمينان منذ ١٩٨٥»، وأمين اللجنة المركزية الذى كان له مساعدان بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فقط.

وقد ظل د. محمد أحمد خلف الله فى منصب الأمين العام المساعد منذ ١٩٨٠ وحتى الانتهاء من الدراسة أى قبل الدورة الثالثة للمؤتمر العام، وتولى لطفى واكد منصب أمين اللجنة المركزية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥. ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك أمين مساعد للجنة المركزية. ومعنى ذلك أن النخبة العليا لحزب التجمع انحصرت منذ عام ١٩٨٠ فى خمسة أشخاص إلى جانب الأمين العام، ثم تقلصت منذ ١٩٨٥ إلى ثلاثة أشخاص فحسب حتى المؤتمر الثالث للحزب فبراير ١٩٩٢.

وبالنسبة لحزب الوفد اقتصر الدوران فى نخبته العليا على الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين من الحزب، وقد توالى على منصب نائب رئيس الحزب سبعة أشخاص كما يتضح من الجدول رقم (٧)، والذى يدل على أن الحزب بقى بدون من يشغل هذا المنصب منذ وفاة د. وحيد رأفت فى يوليو ١٩٨٧ حتى ديسمبر ١٩٨٨.

أما منصب السكرتير العام للحزب فقد احتكره إبراهيم فرج منذ ١٩٧٨، حيث تم التجديد له مع الهيئة العليا عند استئناف الحزب لنشاطه عام ١٩٨٣، ثم أعيد انتخابه لهذا المنصب فى يناير ١٩٨٩.

جدول رقم (٧)

نواب رئيس حزب الوفد حتى ١٩٩١

نائب الرئيس	تاريخ تولى المنصب	تاريخ ترك المنصب	ملاحظـــات
عبدالفتاح حسن	فبراير ١٩٧٨	أغسطس ١٩٨٢	توفى
د. حلمى مراد	فبراير ١٩٧٨	نوفمبر ١٩٨٠	استقال
د. وحيد رأفت	فبراير ١٩٧٨	مايو ١٩٨٧	توفى
أحمد أباظة	ديسمبر ١٩٨٨	—	—
د. عبدالحميد حشيش	ديسمبر ١٩٨٨	أغسطس ١٩٨٩	توفى
د. نعمان جمعة	ديسمبر ١٩٨٨	—	—
عبـدالخـالق الشناوى	سبتمبر ١٩٨٩	—	—

وبخـصـوص منصب السكرتيـر العـام المسـاعـد، كـان معـدل الدورتين محدوداً أيضاً حيث شغله شخصان منذ نشأة الحزب هما على سلامة وكرم زيدان بينما توفى ثالثهم د. محـمـد نصـر. وأضـيف إليـهـمـا سكرتيـران مـسـاعـدان آخـران فى يناير ١٩٨٩هـمـا د. إبراهيم دسـوقى أباظة وفـؤاد بدراوى.

٢ ـ معدل دوران النخبة العامة للأحزاب:

يتقارب معدل دوران النخبة العامة مع المعدل الذى سبق بيانه لدوران النخبة العليا الأضيق نطاقاً، فقد تميزت أحزاب الأحرار والوطنى والعمل

بمعدلات أعلى فى دوران نخبتها العامة من أحزاب مصر والتجمع والوفد. ويعنى ذلك أن أسلوب التجنيد ليس هو العامل الحاسم فى تحديد معدلات الدوران.

ففى حزب الأحرار، أعيد تشكيل الأمانة العامة ست مرات فى مارس ١٩٨٠، وفبراير ١٩٨٣، ويوليو ١٩٨٥، وأغسطس ١٩٨٥، ويناير ١٩٩٠. وأتاح ذلك فرصة لارتفاع معدل الدوران على النخبة العامة المتمثلة فى أعضاء هذه الأمانة. ففى أول تشكيل جديد لها، لم يخرج أى من أعضائها الخمسة عشر[٧٧]. وإنما أضيف إليها ثلاثة أعضاء جدد هم عثمان رضوان، وشفيق جاد، وعبدالمجيد شاطر[٧٨]. وقد صعد الأول والثانى منهم بسرعة إلى النخبة العليا بعد ذلك لكن فى التغيير التالى الذى تم فى فبراير ١٩٨٣، تضخمت عضوية الأمانة العامة حيث ارتفع عدد أعضائها إلى ثمانية وعشرين[٧٩] دفعة واحدة. وقد خرج منها خمسة أعضاء هم أحمد الفقى وألفت كامل، وعبدالفتاح الشوربجى، وسعد الغنام، وحسن محروس، ودخلها أربعة عشر عضواً جديداً هم أحمد طلعت، و د. عونى يسين، وعلى الفولى، ووحيد غازى، ومحب حبيب، ومصطفى كامل محمد، ومحمود فوزى، وأحمد مساعد، وكمال صبيح، وبهاء الدين طه، وأحمد الحسين، وتوفيق لطفى، وتامر عسران، ومحمد عبدالسميع رمضان.

وعندما أعيد تشكيل هذه الأمانة فى المرة التالية (مايو ١٩٨٥)، أصبح عددها ثلاثة وعشرين عضواً معظمهم جدد. فقد خرج ستة عشر عضواً، وأضيف إليها أحد عشر عضواً جديداً[٨٠]. وكان من بين الخارجين تسعة من الذين انضموا إليها فى التشكيل السابق، وهم أحمد طلعت، وعلى الفولى، ومصطفى كامل محمد، وأحمد عبدالمنعم مساعد، وكمال صبيح،

وبهاء الدين طه، وأحمد الحسيني، وتوفيق لطفي، وخرج معهم عبدالمجيد شاطر، ومحمد محمود إسماعيل، ورياش معوض، وشفيق جاد، وصلاح الدين الرفاعي، ونفيسة الغمراوي، وعبدالمنعم السبكي، وحلمي سالم، أما الأعضاء الجدد في هذا التشكيل فكان أحدهم فقط عضوا سابقا بالأمانة العامة هو عبدالفتاح الشوريجي، وكان الآخرون زغلول شلبي، وأحمد سعيد عبدالخالق، ورجاء رشاد، ومحمد على كلش، وسامي أنيس لوقا، وعلى محجوب الجبالي، وأحمد نوار، والرحمن حمد الله، ومحيي كمال على، وعبدالله الغوابي، وعاد رئيس الحزب لتقليص عدد أعضاء الأمانة العامة بعد ثلاثة أشهر فقط إلى أربعة عشر عضواً[٨١]. فقد خرج منها عشرة أعضاء هم د. عوني يسين، وعثمان رضوان، وزغلول شلبي، وعبدالسميع رضوان، وسعيد عبدالخالق، ومحمد على كلش، وعلى الجبالي ووحيد غازي، وأحمد نوار، وعبدالرحمن حمد الله، ومحيي كمال على، وكان نصفهم من الذين انضموا في التشكيل السابق، أي لم تستمر عضويتهم سوى ثلاثة أشهر، وأضيف لها عضوان جديدان هما محيي الدين الغندور، و د. وحيد صادق الذى دخل قبل أيام فقط. وأضيف إليها تامر عسران ليصبح عددها ثلاثة عشر عضواً[٨٢].

وكان آخر تغيير في تشكيل الأمانة العامة خلال المؤتمر العام الأول للحزب في يناير ١٩٩٠، حيث أصبح عددها أحد عشر عضواً، وخرج منها ستة أعضاء هم محمد حبيب، ومراد البسطاس، ومحيي الدين الغندور، ومحمود فوزي، ورجاء رشاد، وسامي أنيس لوقا، ودخلها خمسة أعضاء آخرين هم حلمي سالم، وشفيق جاد، وأحمد عبدالمنعم مساعد، وإبراهيم طلبة، وهدى عفيفي، ويوضح الجدول رقم (٨) نسبة التجديد في الأمانة العامة.

جدول رقم (٨)

نسبة التجديد فى الأمانة العامة لحزب الأحرار

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء اللجنة	الخارجــون	النسبة	الداخلون	النسبة
فبراير ١٩٧٦	١٥	—	—	—	—
مارس ١٩٨٠	١٨	—	—	٣	١٦ر٦٪
فبراير ١٩٨٠	٢٧	٥	١٨ر٥٪	١٤	٥١ر٥٪
مايو ١٩٨٥	٢٢	١٦	٧٢ر٧٪	١٣	٥٩ر١٪
يوليو ١٩٨٥	١٤	١٠	٧١ر٣٪	٢	١٤ر٣٪
أغسطس ١٩٨٥	١٣	٢	١٥ر٥٪	١	٧ر٨٪
يناير ١٩٩٠	١١	٧	٦٣ر٦٪	٥	٤٥ر٤٪

ونظراً لأن مـجلس الرئاسـة الذى اسـتـحـدث فى أواخـر ١٩٨٧ بدلاً من المكتب السياسى أصبح يعلو الأمانة العامة، على عكس ما كان عليه هذا المكتب، فيبقى البحث فى معدل التجديد الذى طرأ على عضويته، فمنذ تشكيله أصبح هذا المجلس المستوى القيادى الأعلى للحزب. وضم اثنى عشر عضواً تدل مقارنتهم بآخر تشكيل للمكتب السياسى على أنهم شملوا تسعة ممن سبق اعتبارهم النخبة العليا، وهم مصطفى مراد، وعبدالفتاح الشوريجى، ومحمد عبدالشافى، والحمزة دعبس، وصلاح أبو إسماعيل، ويوسف البدرى، ومحب مراد البسطاسى، ومحيى الدين الغندور.

لكن لم يضم مـجلس الرئاسـة اثنين من النخـبـة العليـا كـانا عـضـوين بالمكتب السياسى هما محمد فريد زكريا وعبدالله الغوابى. أما بقية أعضاء المكتب فقد تم استبعادهم من مجلس الرئاسة. وعندما أعيد تشكيل هذا المجلس بالانتخاب فى المؤتمر العام الأول للحزب يناير ١٩٩٠، خرج

خمسة أعضاء هم صلاح أبو إسماعيل، ويوسف البدرى حيث كانا قد استقالا من الحزب، ومحمد عبدالشافى ومحيى الدين الغندور ومحب حبيب. ودخله بالمقابل ستة أعضاء آخرين هم محمود فوزى وعبدالله الغوابى ومحمد فريد زكريا وحسن إبراهيم فشر ومدنى عفيفى وعادل المصرى، وبذلك بلغت نسبة الخارجين منه واحداً وأربعين بالمائة، ونسبة الداخلين إليه ستة وأربعين بالمائة.

لكن رغم أن حزب الأحرار شهد معدلاً عالياً للدوران على نخبته العامة نظراً لتكرار إعادة تشكيل المستوى القيادى الأعلى، فقد ظل عدد أعضاء هذه النخبة لا يتجاوز الخمسين. وقد شغل عدد منهم مناصب أخرى بالحزب، وخاصة رئاسة اللجان الفرعية المتخصصة.

وفى الحزب الوطنى تم تغيير المكتب السياسى ثلاث مرات فى نوفمبر ١٩٧٩ وسبتمبر ١٩٨٠ وأكتوبر ١٩٨٤. كما طرأ عليه تعديل طفيف فى فبراير ١٩٨٢ اقتصر على إضافة د. صبحى عبدالحكيم، الذى أصبح أميناً مساعداً ،وكان المكتب يضم عند تأسيس الحزب ثلاثة عشر عضواً. هم حسنى مبارك، ود. مصطفى خليل، و د. صوفى أبو طالب، وفكرى مكرم عبيد، وألبرت برسوم سلامة، ومصطفى كمال حلمى، والنبوى إسماعيل، وعلى منصور، ومنصور حسن، وعبداللطيف بلطية، و د. فؤاد محيى الدين، وكمال الشاذلى، د. زكريا البرى. وفى أول مرة أعيد تشكيله، خرج ثلاثة هم ألبرت برسوم سلامة وعلى منصور وكمال الشاذلى، وحل محلهم كمال حسن على، وأمال عثمان، و د. إبراهيم بدران[٨٣].

وعندما أعيد تشكيله للمرة الثانية فى أكتوبر ١٩٨٠، خرج ثلاثة أعضاء هم عبداللطيف بلطية، زكريا البرى، و د. إبراهيم بدران. أضيف لعضويته خمسة آخرون هم عبدالحليم أبو غزالة، وحلمى عبدالآخر، ومختار هانى، ومحمد رشوان، ومحمد عبدالحميد رضوان. وبذلك أصبح عدد أعضائه خمسة عشر عضواً[٨٤]. وفى فبراير ١٩٨٢ دخله د. صبحى عبدالحكيم،

لكن بقى عدد أعضائه كما هو على أساس أن حسنى مبارك الذى كان عضواً به أصبح رئيساً للحزب. أما عند إعادة تشكيله مرة أخرى فى أكتوبر ١٩٨٤[٨٥]. فقد خرج منه ثمانية أعضاء هم د. صوفى أبو طالب، وعبدالحليم أبو غزالة، والنبوى إسماعيل، وعبدالحميد رضوان، ومحمد رشوان، ومختار هانى، وحلمى عبدالآخر، ومنصور حسن، وكان د. فؤاد محيى الدين قد توفى قبل ذلك بحوالى أربعة أشهر.

وانضم لعضوية المكتب سبعة آخرون هم د. رفعت المحجوب، وصفوت الشريف، وحسن أبو باشا، ود. يوسف والى، ود. عصمت عبدالمجيد، ود. أحمد هيكل، وكمال هنرى أبادير.

وبذلك أصبح المكتب السياسى للحزب الوطنى يضم ثلاثة عشر عضواً كما كان عند تأسيسه ويوضح الجدول رقم (٩) تطور نسبة التجديد فى هذا المكتب.

جدول رقم (٩)

نسبة التجديد فى المكتب السياسى للحزب الوطنى

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء المكتب	الخارجــون	النسبة	الداخلون	النسبة
١٩٧٨	١٣	—	—	—	—
نوفمبر ١٩٧٩	١٣	٣	٪٢٣	٣	٪٢٣
سبتمبر ١٩٨٠	١٥	٣	٪٢٠	٥	٪٣٣٫٣
أكتوبر ١٩٨٤	١٣	٩	٪٦٩٫٢	٣	٪٥٣٫٣

والملاحظ أن عدد أعضاء النخبة العامة للحزب الوطنى لم يتجاوز على هذا النحو ثلاثين عضواً، وهو ما يعنى محدودية الدوران على هذه النخبة. ومع ذلك لم يتول سوى عدد قليل منهم رئاسة لجان حزبية وأمانات نوعية، وهم د. مصطفى خليل «لجنة العلاقات الخارجية»، ومختار هانى

«اللجنة التشريعية»، ود. أحمد سلامة «لجنة التعليم» وصفوت الشريف «أمانة الإعلام» وأمال عثمان «أمانة المرأة» وكمال الشاذلى «أمانة التنظيم».

وفيما يتعلق بحزب العمل، تشكلت لجنة التنفيذية بالانتخاب خمس مرات خلال مؤتمراته العامة، وضمت اللجنة التى انتخبت فى المؤتمر الأول «يونيو ١٩٨٢» عشرين عضواً هم[٨٦]، د. حلمى مراد، ومحمد حسن درة، وإبراهيم العزازى، وأحمد فرغلى، وأبو الفضل الجيزاوى، وسيد رستم، وإبراهيم الزيادى، وعبدالحميد بركات، ومحمود المليجى، و د. صلاح عبدالله، و د. أحمد أمين عبدالغنى، وممدوح قناوى، وعمرو لاشين، وشمل التغيير المترتب على الانتخاب الجديد للجنة فى المؤتمر العام الثانى «ديسمبر ١٩٨٣» ستة أعضاء.

وكان الأعضاء الجدد هم أحمد مجاهد، ود. أحمد حسن، وعبدالمجيد أبو زيد، وفهمى بدر، ويوسف الحواتكى، وأحمد الفقى[٨٧]. لكن منذ المؤتمر العام الثالث «ديسمبر ١٩٨٤»، أصبح عدد أعضاء اللجنة ثلاثين عضواً، وشمل التغيير ثمانية أعضاء من اللجنة القديمة وبالتالى انضم للجنة الجديدة ثمانية عشر عضواً هم د. صلاح عبدالله، وأنور الشماع، وشوقى خالد، وأحمد عبدالعزيز أبو عبدالله، وجمال أسعد، و د. زينب ماجد، ويحيى شعلان، وإبراهيم الجعفرى، وعبدالحميد غازى، والدمرداش العقالى وحل محلهم التالون لهم فى الترتيب عند انتخابها، وهم على التوالى فؤاد نصحى، وأحمد حرك، وأحمد حسين الصاوى، وأحمد الفقى، ومحمد غانم، وسعد حسنين النحاس، وإبراهيم الجعفرى[٨٨]. وعند إعادة انتخاب اللجنة خلال المؤتمر العام الرابع «يناير ١٩٨٧» شمل التغيير عشرة من أعضائها، حيث انضم إليها فؤاد هدية، وكريمة حافظ ود. سعيد مراد، وأحمد حسن، وعز الدين رشاد، وعبدالمجيد أبو زيد، وسمير شرباش، وعادل حسين، وعصام كامل، ومحمد عامر.

أما أعلى معدل للتغير فى عضويتها فقد حدث فى المؤتمر العام الخامس

«مارس ١٩٨٩»، حيث شمل عشرين عضواً، وكان الأعضاء الجدد الذين انضموا إليها هم أسمهان شكرى، و د. مجدى قرقر، و د. أحمد عبدالرحمن، و د. أحمد شوقى، ويسرى صارو، محمد متولى عوض، وعمر الزير، و د. عبدالله جلال، والسيد الغضبان، وأبو الفتوح على كمال الدين، وإبراهيم الزيادى، و د. صلاح عبدالمتعال، وأحمد المهندى، ويوسف كمال، ود. سيد دسوقى، وفايز محمد على وعبدالحكيم شافعى، وحمدى السعيد، و د. أحمد نوح، وحامد زيدان. ويوضح الجدول رقم (١٠)، أن نسبة التجديد فى عضوية اللجنة التنفيذية لحزب العمل تعتبر عالية إجمالاً، حيث لم تقل عن سبعة وعشرين بالمائة بالنسبة لخارجين من اللجنة وعن أحد وثلاثين بالمائة بخصوص الداخلين إليها. والملاحظ أن حدوث هذا التجديد عبر الانتخاب التنافسى حتى المؤتمر العام الخامس أتاح إمكانية لعدم تجديد عضوية بعض الأعضاء البارزين فى النخبة العليا والعامة للحزب، وخاصة فى انتخابات المؤتمر العام الثالث. فقد خرج من اللجنة نائب رئيس الحزب إبراهيم الزيادى وفقد بالتالى منصبه هذا، وفؤاد نصحى الأمين العام المساعد، وعبدالعزيز سالم أمين الصندوق ومساعده محمود المليجى.

جدول رقم (١٠)

نسبة التجديد فى اللجنة التنفيذية لحزب العمل

تاريخ التشكيل	عدد أعضاء المكتب	الخارجــون	النسبة	الداخلون	النسبة
يونيو ١٩٨٢	٢٠	—	—	—	—
ديسمبر ١٩٨٣	٢٠	٦	٣٠٪	٦	٣٠٪
ديسمبر ١٩٨٤	٣٠	٨	٢٦ر٦٪	١٨	٦٠٪
يناير ١٩٨٧	٣٠	١٠	٣٣ر٣٪	١٠	٣٣ر٣٪
مارس ١٩٨٩	٣٠	٢٠	٦٦ر٦٪	٢٠	٦٦ر٦٪

أما بالنسبة للأحزاب الأخرى، والتى يعتبر معدل الدوران على نخبتها أقل، فكان حزب مصر صاحب أدنى معدل، فلم يحدث أى تغيير فى عضوية المكتب السياسى الذى تشكل عام ١٩٧٦ باستثناء ضم عضوين إليه فى ديسمبر، وثالث فى فبراير ١٩٨٧. كما يعتبر حزب التجمع من أقل الأحزاب التى شهدت تجديداً فى نخبته العامة. فقد ضمت الأمانة المركزية التى للانتخبت فى يونيو ١٩٨٠ تسعة عشر إضافة إلى خالد محيى الدين، وهم د. محمد أحمد خلف الله، ولطفى واكد. ود. رفعت السعيد، وعبدالعظيم المغربى، د. رمزى فهيم، ، وهم أعضاء النخبة العليا كما سبق إيضاحه، وفؤاد مرسى ومحمد خليل وحسن عبدالرازق وحسين فهمى وفتحى محمود، ود. ميلاد حنا، وعبدالغفار شكر، وأبو العز الحرير، وعصام معوض، ومصطفى عاصى، وإسماعيل صبرى عبدالله، ومحمد صبرى مبدى، ولطفى الخولى وأبو سيف يوسف وتم إعفاء د. ميلاد حنا من عضويتها عقب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤.

وعندما أعيد انتخابها عام ١٩٨٥، خرج منها عضوان هما فتحى محمود وصبرى مبدى وانضم إليها ثلاثة أعضاء جدد هم عريان نصيف، وحسين عبدربه، ومحمود المراغى(٨٩)، ولم تتجاوز نسبة التجديد على هذا النحو عشرة بالمائة بالنسبة للخارجين من الأمانة الجديد، وخمسة عشر بالمائة بالنسبة للمنضمين إليها، وقد حدث تعديل محدود آخر فيها خلال دورة اللجنة المركزية فى مارس ١٩٩١، فقد حل محمد سيد أحمد محل د. فؤاد مرسى الذى توفى ود. ما هر عسل محل أبى سيف يوسف لاستقالته من عضوية الأمانة. كما انضم إليها د. جودة عبدالخالق، ومعنى ذلك أن مجموع أعضاء النخبة العامة لحزب التجمع لا يزيد على ٢٦

عضواً، بمن فيهم أعضاء النخبة العليا «ستة أعضاء يشملون الأمين العام للحزب» قبل المؤتمر العام الثالث».

كما أن اثنى عشر عضواً من أعضائها شغلوا أهم المواقع الحزبية، فقد شغل د. فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية حتى وفاته، وخلفه فيها محمد سيد أحمد، وتولى محمد خليل أمانة التنظيم، وحسين فهمى أمانة الإعلام التى خلفه فيها أبو سيف يوسف فى يوليو ١٩٧٨ عندما تولى لجنة الاتصالات الخارجية، ثم آلت أمانة الإعلام إلى د. ماهر عسل كما تولى د. رمزى فهيم أمانة لجنة الانضباط الحزبى، ومصطفى عاصى لجنة الشئون الدينية، وحسين عبدالرازق لجنة العمل الجماهيرى بعد أن ترك رئاسة تحرير صحيفة الحزب، عبدالغفار شكر أمانة التثقيف، وفتحى محمود لجنة العمل الجماهيرى قبل حسين عبدالرازق، ولطفى الخولى لجنة الشئون العربية، ود. ميلاد حنا لجنة الاتصالات الخارجية.

وقد احتكرت هذه النخبة المحدودة المهام الحزبية الرئيسية سواء الاعتيادية أو الطارئة، ومن أمثلة المهام الاعتيادية تحديد أولويات مرشحى الحزب للانتخابات العامة، كما حدث فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤، فقد تشكلت لجنة تحكيم للفصل فى أى علاقات حول الترشيحات الحزبية ضمن ثمانية من هذه النخبة هم خالد محيى الدين، د. محمد خلف الله ولطفى واكد، ود. رفعت السعيد، وعبدالعظيم المغربى، وصبرى مبدى، ود. ميلاد حنا، وفؤاد مرسى (٩٠).

ومن أمثلة المهام الطارئة تشكيل لجان لدراسة الأوضاع الحزبية بعد انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ على النحو التالى(٩١):

اللجنة الأولى من خالد محيى الدين، و د. رفعت السعيد وفؤاد مرسى.

اللجنة الثانية من عبدالغفار شكر، ومحمد خليل، وأبو سيف يوسف.

اللجنة الثالثة من لطفى واكد، وحسين عبدربه، ود. إبراهيم سعد الدين.

وواضح أنه باستثناء، د. إبراهيم سعدالدين، هو عضو بالأمانة العامة التى تمثل الحلقة الأوسع لنخبة الحزب، كان جميع أعضاء اللجان الثلاث من الأمانة المركزية.

وقد فسر أحد أعضاء النخبة العامة للحزب ضآلة التجديد فيها بثلاثة عوامل (٩٢): الأول، أنه عند تأسيس الحزب توفر له كم كبير من القيادات ذات التاريخ النضالى والمكانة الاجتماعية والعلمية وفى سن يسمح لهم بالعطاء، ولذلك ظلوا حريصين على دورهم بالحزب، والثانى أن الحزب لم يلعب دوراً حقيقياً فى إنضاج جيل جديد من القيادات الشابة على المستوى المركزى، كما افتقد الجرأة لإعطاء المسئولية للعناصر الجديدة التى تبرز، والثالث طبيعة صياغة التجمع المكون من تيارات متعددة التى تفرض مراعاة اعتبارات التوازن بينها فى تشكيل المستوى القيادى.

وقد عرف حزب الوفد كذلك عملية دوران محدودة على نخبته العامة المتمثلة فى أعضاء الهيئة العليا، التى ضمت خمسة وثلاثين عضواً عند تشكيلها لأول مرة فى فبراير ١٩٧٨ (٩٣)، وهم فؤاد سراج الدين، د. حلمى مراد، وعبدالفتاح حسن، ود. وحيد رأفت، وإبراهيم فرج، وعلى سلامة، وكرم زيدان، وطلعت رسلان، وعلوى حافظ، وصلاح أبو إسماعيل وعبدالمنعم حسين، وأحمد ناصر، وحسن عرفة، وعلى الجارحى، وأحمد طنطاوى، ود. محمد نصر، ود، حامد زكى، ود. زهير جرانة، ومعوض

الباز، وسعد فخرى عبدالنور وأحمد أباظة ود. عبدالله بباوى، وموسى سيف النصر، ومحمد عيد وشفيق الديب، وعبدالعزيز الشوربجى، وأحمد يونس وأنور أحمد، وكمال سعد، ود. عبدالحميد حشيش ود. نعمان جمعة، ود. عبدالمنعم الشرقاوى، ود. عبدالخالق الشناوى، ود. محمد أنيس، وجميل أخنوخ فانوس، وقد ظلت هذه الهيئة دون تجديد، باستثناء إضافة أربعة أعضاء ليس لهم حق التصويت، حتى ١٩٨٩. فعندما استأنف الحزب نشاطه السياسى عام ١٩٨٣ تم التجديد لهذه الهيئة رغم أنها كانت قد فقدت أحد عشر عضواً نتيجة الوفاة أو الاستقالة، وهم عبدالفتاح حسن، ود. حامد زكى، ود. زهير جرانة، وموسى سيف النصر، وجميل فانوس، وأحمد يونس، وعبدالعزيز الشوربجى، ود. حلمى مراد، وحسن عرفة، وعلى الجارحى، وأحمد طنطاوى، كما توفى واستقال خمسة آخرون خلال الأشهر التالية، وهم د، محمد نصر، وأنور محمد، وكمال سعد، ود. محمد أنيس، وصلاح أبو إسماعيل، وبذلك أصبح عدد الباقين من أعضائها تسعة عشر عضواً فقط عام ١٩٤٨، أى حوالى خمسة وخمسين بالمائة من أعضائها، ومع ذلك لم يتم استكمال عضويتها أو إجراء انتخابات جديدة، واكتفى رئيس الحزب بضم أربعة أعضاء إليها بصفة مراقب هم ممتاز نصار، ود. أحمد أبو إسماعيل، ود. محمد عصفور، وعبدالسلام بلبع، وتوفى بعد ذلك ممتاز نصار فى إبريل ١٩٨٧، ود. وحيد رأفت فى مايو ١٩٨٧.

وعندما تم تعديل النظام الداخلى للحزب عام ١٩٨٦، تضمن زيادة عدد أعضاء الهيئة العليا إلى خمسين عضواً. لكن لم يتم انتخاب الهيئة الجديدة إلا فى يناير ١٩٨٩، والتى ضمت جميع الباقين فى الحزب من الهيئة

السابقة وعددهم سبعة عشر عضواً، إضافة إلى اثنين من الأربعة من الذين أضيفوا إليها كمراقبين عام ١٩٨٤ وهما د. محمد عصفور، ود. أحمد أبو إسماعيل.

وبذلك دخل واحد وثلاثون عضواً في الهيئة؛ وهم مصطفى شردى، وحافظ شيحا، وأحمد عبدالنبي، ومحمد لملوم، وفؤاد بدراوى، ومحمد سيف النصر، وعطيات الشافعي، ود. كاميلا شكرى، ومنى مكرم عبيد، ومصطفى الطويل، ود. محمد السقا، وعبدالعزيز محمد، ود. عزت صقر، ود. إبراهيم دسوقي أباظة، ومصطفى يسين، وحامد الأزهرى، وعدلى المولد، ومحمد رشاد نبيه، ومحمد فهيم أمين، ومحمد علوان، ورمزى زقلمة، وعبدالفتاح نصير، ومحمد سرحان، ومحمد على كامل متولى، ود. السيد البدوى، وأحمد البلقيني، ومحمد حسن الحفناوى، ومصطفى النحاس، ود. محمد على شتا، يسين سراج الدين، وفهمى ناشد.

ورغم أن نسبة المنضمين إلى هذه الهيئة تبلغ حوالى اثنين وستين بالمائة العليا التى ظل جميع الباقين من أعضائها ضمن التشكيل الجديد لها. ومع ذلك فقد انضم واحد وثلاثون عضواً جديداً إلى النخبة العامة للحزب.

والملاحظ أن بعضهم كانوا يتولون رئاسة لجان حزبية متخصصة، وهم محمد سيف النصر «لجنة السياحة»، وعطيات الشافعي «لجنة المرأة سابقاً»، وعدلى المولد «اللجنة الثقافية»، وإبراهيم أباظة «لجنة شئون المغتربين». كما تولى رمزى زقلمة منصب نائب رئيس لجنة السياحة، مصطفى يسين منصب مقرر اللجنة الاقتصادية ومصطفى شردى منصب نائب رئيس لجنة الإعلام فضلا عن رئاسته لتحرير صحيفة الحزب، وعبدالفتاح نصير

مقرر لجنة الحكم المحلى، ومنى مكرم عبيد مقررة لجنة الشئون الخارجية، ويسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية. كما ظل معظم الباقين فى عضوية الهيئة العليا الجديدة يرأسون بعض اللجان أيضاً، وهم إبراهيم فرج «لجنة التنظيم والفكر السياسى» وعبدالخالق الشناوى، «لجنة الزراعة والرى»، وأحمد أباظة «لجنة الشئون الاقتصادية»، ود. عبدالله عدلى «لجنة الصحة والبيئة»، ود. نعمان جمعة «لجنة الإعلام» ود.عبدالمنعم الشرقاوى «لجنة التربية والتعليم والبحث العلمى»، وكرم زيدان «لجنة التمويل والتجارة الداخلية»، وعلوى حافظ «لجنة الحكم المحلى». وعبدالمنعم ياسين «لجنة الدفاع والأمن القومى»، وعلى سلامة «لجنة الشئون الاجتماعية»، ومعوض الباز «اللجنة التشريعية»، ود. أحمد أبو إسماعيل «اللجنة المالية»، ود. محمد عصفور «اللجنة الدستورية».

خلاصة

يتضح من هذا المبحث أنه لا توجد علاقة بين أسلوب التجنيد للنخبة الحزبية ، بالانتخابات أو التعيين، وبين معدل الدوران عليها، ويسرى ذلك فى حالة النخبة العليا والعامة على حد سواء، فقد تبين أن معدل الدوران على النخبة فى حزبين اعتمد التجنيد فيهما على أسلوب التعيين «الأحرار والوطنى» يعتبر أعلى منه فى حزب اعتمد على أسلوب الانتخاب «التجمع». كما أن ذلك المعدل فى حزبى الأحرار والوطنى جاء أعلى من حزب آخر أخذ بالانتخاب «الوفد» فيما يتعلق بالنخبة العليا، ويمكن اعتبار كذلك أيضاً فى حالة النخبة العامة لأن الفارق الذى تظهر الأرقام لصالح الوفد جاء نتيجة لإضافة واحد وثلاثين عضواً دفعة واحدة إلى نخبته بعد انتهاء فترة الدراسة فى يناير ١٩٨٩ ، وبالتالى ظل مجموعة نخبته العامة طوال أحد عشر عاماً هو خمسة وثلاثين عضواً فقط، ولم يتم إحلال محل المتوفين والمستقيلين «حوالى نصفهم» طوال هذه الفترة. والملاحظ أن حزبى التجمع والوفد أخذ بأسلوب الانتخاب المقيد بالقائمة وليس المفتوح

والتنافسى حتى انتهاء فترة الدراسة، وإن كان الثانى قد عدل منذ يناير ١٩٨٩ ، وأما الحزب الوحيد الذى أخذ بأسلوب الانتخابات الحرة التنافسى فى التجنيد لنخبته «حزب العمل» فقد عرف أعلى معدل للدوران على النخبة العليا وكان من أعلى ثلاثة أحزاب فى الدوران على النخبة العليا.

هوامش المبحث الحادى عشر (الفصل الخامس)

١ ـ النظام الداخلى لحزب العمل الاشتراكى، مصدر سابق، ص١٠ ـ ص ٣١.

٢ ـ النظام الأساسى لحزب مصر العربى الاشتراكى، مصدر سابق، ص٢٣.

٣ ـ النظام الأساسى واللائحة الداخلية لحزب الأحرار، مصدر سابق، ص١.

٤ ـ النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد. مصدر سابق، ص ١١.

٥ ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام، مصدر سابق، ص ٢٩١.

٦ ـ النظام الأساسى للحزب الوطنى الديمقراطى، مايو، مصدر سابق.

٧ ـ النظام الأساسى لحزب مصر العربى الاشتراكى، مصدر سابق، ص١٩

٨ ـ النظام الأساسى واللائحة الداخلية لحزب الأحرار، مصدر سابق، ص٣.

٩ ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام، مصدر سابق، ٢٩٧.

١٠ ـ مقابلة مع الأستاذ عبدالغفار شكر.

١١ ـ النظام الداخلى لحزب الوفد الجديد، مصدر سابق، ص ١٢.

١٢ ـ النظام الداخلى للحزب الوطنى الديمقراطى، مصدر سابق.

١٣ ـ النظام الداخلى لحزب العمل الاشتراكى، مصدر سابق، ص١٤.

١٤ ـ انظر على سبيل المثال: الشعب، العدد، ٣٤ ٨٠٣٧ يناير ١٩٨٠.

١٥ ـ راجع المبحث السابق.

١٦ ـ الأهرام الاقتصادي، العدد ٩٨٣، ١٦ نوفمبر ١٩٨٧.

١٧ ـ الأحرار، العدد، ١٦، ٢٧ فبراير ١٩٧٨.

١٨ ـ محمد عبدالرحيم عنبر، لماذا اختلف مع فؤاد سراج الدين، مايو، العدد، ٢٥٧، ٢٧ مايو ١٩٨٤.

١٩ ـ سيف الدين الغزالي في حديث صحفي، مايو، العدد ٦٨٦، ٢٧ أكتوبر ١٩٨٦.

٢٠ ـ راجع المبحث السابق.

٢١ ـ فؤاد سراج الدين في حديث صحفي، الأنباء، مصدر سابق.

٢٢ ـ الوفد، العدد ٥٦٩، يناير ١٩٨٩

٢٣ ـ الوفد، العدد ٥٨٢، ١٦ يناير ١٩٨٩

٢٤ ـ راجع: الأحرار، العدد ٦٣٢، ١٥ يناير ١٩٩٠

٢٥ ـ أنظر مثلا: كمال الشاذلي، في مايو، العدد ١١٤، ٢١ فبراير ١٩٨٣

٢٦ ـ راجع: النظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي، ١٩٧٨، مصدر سابق، ص٤٨ والنظام المعدل، مايو، مصدر سابق

٢٧ ـ مايو.، العدد ٦٢٩، ٩ سبتمبر ١٩٨٥

٢٨ ـ الوفد، العدد ٧٩، ١٢ سبتمبر ١٩٨٥، راجع أيضاً: عبدالمغني سعيد، ماذا بعد التشكيل الوزاري الجديد، الأهلي، العدد ٢٠٩، ٩ أكتوبر ١٩٨٥

٢٩ ـ الأحرار، العدد ٤، ٥ ديسمبر ١٩٧٧

٣٠ ـ مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه، في ١٣ يونيو ١٩٩١

٣١ ـ مقابلة مع د. صبحي عبدالحكيم بمكتبه، في ١٣ يونيو ١٩٩١

٣٢ ـ الأهرام، العدد ٣٣٩٥٠، ٢٣ نوفمر ١٩٧٩

٣٣ ـ الأهرام، العدد ٣٤٢٦٠، ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠

٣٤ ـ انظر: مايو، العدد ٢٨٢، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٤.

٣٥ ـ مقابلة مع د. صبحى عبدالحكيم بمكتبه، فى ١٣ يونيو ١٩٩١

٣٦ ـ مايو، العدد ٢٨٢، مصدر سابق

٣٧ ـ د. يوسف والى فى حديث صحفى، مايو، العدد ٦٠٣، ١١ مارس ١٩٨٥

٣٨ ـ د. يوسف والى فى حديث صحفى، مايو العدد ٦٢٩، ٩ سبتمبر ١٩٨٥، وجدير بالذكر أنه كان يشرف على ست لجان حزبية هى الاقتصاد والمالية، والإسكان، والزراعة والصناعة، والتنمية الشعبية، والتموين والتجارة الداخلية.

٣٩ ـ د. فؤاد محيى الدين، فى: مصر، العدد ٥١، ١٣يونيو ١٩٧٨

٤٠ ـ حسنى مبارك فى حديث صحفى، مايو، العدد ٢٨٠، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤

٤١ ـ المصدر السابق

٤٢ ـ مصر، العدد ١٥، ٤ أكتوبر ١٩٧٧

٤٣ ـ محمد رجب، حزب مصر يحكم من أجل أن يخدم، مصر، العدد ٥١، ١٣ يونيو ١٩٧٨

٤٤ ـ حامد محمود فى حديث صحفى، العدد ٥٢، يونيو ١٩٧٨

٤٥ ـ حسنى مبارك فى لقاء مع الهيئة البرلمانية للحزب بالقاهرة والجيزة، انظر، مايو، العدد، ٦٠، ٢٢ مارس ١٩٨٣

٤٦ ـ المصدر السابق

٤٧ ـ صفوت الشريف، ملامح التغيير الحزبى كما أراه، مايو ٥ إبريل ١٩٨٢

٤٨ ـ مايو، العدد ٢٦٦، ٢ يوليو ١٩٨٤

٤٩ ـ انظر تصريح أمين الحزب الوطنى بمركز بركة السبع، فى: مايو، العدد ٣٧٤، ٣ سبتمبر ١٩٨٤

٥٠ ـ د. صبحى عبدالحكيم، فى: مايو العدد ٥٨٩، ١٧ ديسمبر ١٩٨٤

٥١ ـ انظر على سبيل المثال تصريح أمين مساعد الحزب بمحافظة أسيوط، فى: مايو، العدد ٦٧٧، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦.

٥٢ ـ محمد فايد، حديث هادئ وصريح من الحزب الوطنى واليه، مايو، العدد ٢٦٥، ٢٥ يونيو ١٩٨٤.

٥٣ ـ د. طارق عبدالعظيم، الحزب الوطنى بين المسئولية القومية والقضايا التنظيمية، مايو، العدد ٢٧٤، ٣ سبتمبر ١٩٨٤

٥٤ ـ مصطفى كامل مراد، فى الأحرار، العدد ٣١، ١٢ يونيو ١٩٧٨

٥٥ـ الأحرار، العدد ٢٢٧, ١٣ مايو ١٩٨٥

٥٦ ـ الأحرار، العدد ٣٨٩، ١٣ مايو ١٩٨٥

٥٧ ـ مصطفى كامل مراد. فى: الأحرار، العدد ٣١، مصدر سابق

٥٨ ـ سيف الدين الغزالى فى حديث صحفى، مايو، مصدر سابق

٥٩ ـ فؤاد سراج الدين، فى: الأحرار العدد ١٦، مصدر سابق

٦٠ ـ سيف الدين الغزالى فى حديث صحفى، مايو، مصدر سابق

٦١ ـ كمال خالد فى حديث صحفى، القبس (الكويتية)، العدد ٤٢٦١، ٢٥ مارس ١٩٨٤

٦٢ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها فى ٥ مارس ١٩٩١

٦٣ ـ خالد محيى الدين فى «صالون الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٤١، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨

٦٤ ـ المصدر السابق

٦٥ ـ انظر مثلا: التقرير السياسى للمؤتمر العام الثانى، فى: وثائق وقرارات المؤتمر وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع، مصدر سابق، ص١٤٧

٦٦ ـ البيان الختامى للجنة المركزية لحزب التجمع، الأهالى، العدد ٢٦٥، ٥ نوفمبر ١٩٨٦

٦٧ ـ كلمة خالد محيى الدين أمام اللجنة المركزية، فى: الأهالى، العدد ٢٣١، ٢ ديسمبر ١٩٨٧

٦٨ ـ الشعب، العدد ٣٤ ـ ٣٧، مصدر سابق

٦٩ ـ مقابلة مع الأستاذ مجدى أحمد حسين بمقر حزب العمل فى ٢٣ إبريل ١٩٩١

٧٠ ـ المصدر السابق

٧١ ـ أحمد حسين، «كونا فى حركة واحدة تقودنا مصر والعالم العربى، الشعب، العدد، ٧٧، ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

٧٢ ـ راجع الفصل الخامس من هذه الأطروحة.

٧٣ ـ انظر التشكيل الجديد لسكرتارية العامة لحزب مصر فى: مصر، العدد ٦٣، ٥ سبتمبر ١٩٣٨.

٧٤ ـ سعد الدين الشريف فى حديث صحفى، الأحرار، العدد ٣٥٧، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٤.

٧٥ ـ انظر: الشعب، العدد ٢٢٨، ٢٤ إبريل ١٩٨٤.

٧٦ ـ الأهرام الاقتصادى، العدد، ١٠٠٣، ٤ إبريل ١٩٨٨.

٧٧ ـ مقابلة مع الأستاذ مجدى أحمد حسين بمقر حزب العمل فى ٢٣ إبريل ١٩٩١.

٧٨ ـ كان أعضاء أول أمانة عامة لحزب الأحرار هم: مصطفى كامل مراد ـ صلاح الدين الرفاعى ـ محمد عبدالشافى ـ رياض معوض ـ ألفت كامل ـ أحمد حسن الفقى ـ عبدالفتاح الشوربجى ـ سعد الغنام ـ الحمزة دعبس ـ مراد السبطاسى ـ حسن محروس ـ نفيسة الغمراوى ـ عبدالمنعم السبكى ـ محمد محمود إسماعيل ـ حلمى سالم.

٧٩ ـ الأحرار، العدد ٨٦، ١٧ مارس ١٩٨٠.

٨٠ ـ الأحرار، العدد ٢٨٢، ٢٥ فبراير ١٩٨٣.

٨١ ـ الأحرار، العدد ٣٨٩، ١٣ مايو ١٩٨٥.

٨٢ ـ الأحرار، العدد ٤٠٠، ٢٩ يوليو ١٩٨٥.

٨٣ ـ الأحرار، العدد ٤٠١، ٥ أغسطس ١٩٨٥.

٨٤ ـ انظر تشكيل المكتب السياسى للحزب الوطنى فى: الأهرام،. العدد ٣٣٩٥٠، مصدر سابق.

٨٥ ـ الأهرام، العدد ٣٤٢٦٠، مصدر سابق.

٨٦ ـ راجع الأهرام، العدد ٣٥٧٤٧،و ٢٦ أكتوبر ١٩٨٤، مايو، العدد ٢٨٢، أكتوبر ١٩٨٤.

٨٧ ـ الشعب، العدد، ١٣٠، ١٥ يونيو ١٩٨٢.

٨٨ ـ الشعب، العدد ٢١١. مصدر سابق.

٨٩ ـ الشعب، العدد ٢٦٥، ١ يناير ١٩٨٥.

٩٠ ـ انظر: الشعب الأعداد ٣١٣، ٣٣٩، ٣٦٠، ٣ ديسمبر ١٩٨٥، و٣ يونيو ١٩٨٦، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦.

٩١ ـ الأهالى. العدد ١٩٥، ١٣ يوليو ١٩٨٥ .

٩٢ ـ د. رفعت السعيد. فى: الأحرار، العدد ٣٠٢، ١٢ مايو ١٩٨٤ .

٩٣ ـ مايو، العدد ٥٩٤، ٧ يناير ١٩٨٥ .

• الفصل الخامس

أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية فى الأحزاب المصرية المعاصرة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

المبحث الثاني عشر

الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية

اختلفت الظروف المحيطة بالصراع على النفوذ والتنازع لكسب المناصب داخل الأحزاب السياسية موضع الدراسة، الأمر الذى يفرض تحليلها فى كل حزب على حدة. لكنها اتسمت إجمالا بطابع سلطوى فى إدارتها، كما كان الحال فى أحزاب ماقبل ١٩٥٢- باستثناء الأحرار الدستوريين حيث ظل موقف رئيس الحزب حاسماً فى حسم هذا النوع من الصراع، ولم يعرف أى من الأحزاب المعاصرة ذاك القدر من الديمقراطية الذى توافر لحزب الأحرار قبل ١٩٥٢ فى إدارة الخلافات داخله.

أولا : حزب مصر..

كان التنافس على مركز الرجل الثاني فى الحزب هو أبرز مظهر لصراعات النفوذ داخله، بسبب وجود ثلاثة سكرتارية عموم يأتون جميعاً بعد رئيس الحزب مباشرة فى التسلسل القيادى. فكان ثلاثتهم (محمود أبو وافية، ود. فؤاد محيى الدين، ومحمد حامد محمود) يتنافسون على هذا المركز، إلى الحد الذي وصفه أحد أعضاء نخبة الحزب بأنهم (يتنازعون

المنصب ليل نهار، مما أدى إلى تولد الشللية والتكتلات داخل الحزب[١]، وإضافة إلى التنازع على مركز الرجل الثاني، كان د. محيي الدين وحامد محمود يتسابقان للحصول على منصب نائب رئيس الوزراء[٢]، حيث كان رئيس الحزب يتولى رئاسة الوزارة.

كما ارتبط جانب من هذا الصراع بخلافات سياسية كان أهمها الخلاف حول الموقف من الدعم الحكومي للسلع، والذى سيتم تناوله فى المبحث التالى. لكن ظل الجانب الأكثر أهمية لهذا الصراع مرتبطا بحجم النفوذ لكل منهم، ومقترناً بسعى ثلاثتهم لخلق تكتلات وشلل مؤيدة، الأمر الذى انعكس على نشاط الحزب فى بعض المواقع فى صورة انقسام داخلها، فعلى سبيل المثال انقسم الحزب فى دائرة السيدة زينب بالقاهرة إلى تكتلين يقودهما عضوا مجلس الشعب عن الدائرة، وكان أحدهما مرتبطاً بواحد من سكرتارية الحزب (تكتل نوال عامر)، والآخر مستقل (تكتل أحمد فؤاد). وقد هدد الأخير بالاستقالة والانضمام لحزب الوفد عند نشأته، إذا لم يتساو مع نوال عامر فى الامتيازات الحزبية[٣]، كما كان انقسام الهيئة البرلمانية للحزب فى محافظة الفيوم مظهراً آخر لانعكاس هذا الصراع على نشاطه، وثمة روايتان لذلك الانقسام: تفيد الأولى بأن دعم أحد سكرتارية الحزب لمحافظ الفيوم الذى تدخل فى شئون الحزب بالمحافظة أدى إلى إثارة خلاف بين أعضاء الهيئة البرلمانية، حيث رفض أربعة منهم هذا التدخل بينما قبل به الآخرون[٤] وأدى ذلك إلى استقالة الأربعة المعارضين للمحافظ[٥]، ثم انضمامهم إلى حزب الوفد عند تأسيسه، وهم: نبيل أبو السعود، وعيسى غيطان، وعويس عليوة، وأحمد طنطاوى.

أما الرواية الثانية، فتشير إلى أن انسلاخ النواب الأربعة نتج عن إخفاقهم فى محاولة قاموا بها لتغيير المحافظ لخلاف حول كيفية حماية

محصول القطن بالمحافظة من الآفات، حيث حظى المحافظ بمساندة أحد سكرتارية الحزب(٦).

ومع ذلك كان د. محيى الدين وحامد محمود يخوضان بعض الصراعات متعاونين ضد بعض أعضاء نخبة الحزب مثل علوى حافظ عضو المكتب السياسي والسكرتير العام المساعد، مما دفعه للاستقالة والانضمام إلى حزب الوفد(٧).

لكن رغم الأهمية الخاصة لهذا التنافس بين السكرتارية العموم للحزب، فقد برزت صراعات نفوذ أخرى بين النخبة الحزبية إجمالا وبين أعضاء الحزب ذوى النفوذ الكبير فى بعض المحافظات. وكان أبرز مثال لهذا النوع، الصراع الذى خاضه بشكل علنى عثمان أحمد عثمان سكرتير الحزب بالإسماعيلية ضد النخبة العليا للحزب. فقد تمكن من تكتل معظم أعضاء الحزب بهذه المحافظة وراءه، وعقد مؤتمرات حزبية بها لشن هجوم شديد على تلك النخبة، فعلى سبيل المثال تركزت الانتقادات لهذه النخبة خلال مؤتمر حزبى بالإسماعيلية فى يوليو ١٩٧٨ على أن (الحزب عبارة عن قيادة فقط بلا قواعد جماهيرية ولافعالية، وأن هذه القيادة تنقصها القدرة على مواجهة أعباء المرحلة، وأن ممارساتها خاطئة ومنعزلة عن قيادات المحافظات، وأن أحداث ١٨ و١٩ يناير أكدت كل ذلك)(٨). وقد تحدث في هذا المؤتمر، إلى جانب عثمان أحمد عثمان، كل من السكرتير المساعد للحزب بالإسماعيلية محمد خضر، وأمين صندوق الحزب عبدالستار عبدون، ونائب مسئول الشباب فيها حسين عبدالوهاب، ومقرر الحزب بدائرة التل الكبير غريب أبو الرجال.

ثانيا : حزب الأحرار..

يعتبر هذا الحزب أكثر الأحزاب موضع الدراسة من حيث انغماس رئيسه فى صراعات النفوذ بشكل مباشر، فمنذ تأسيسه، دأب الرئيس على تصفية أعضاء النخبة وغيرهم من المشكوك فى ولائهم له. ورغم مادرجت عليه قيادة الحزب من نفي الأنباء التى تتحدث عن هذه التصفيات، إلا أنها اضطرت في نوفمبر ١٩٧٧ للاعتراف بوجود أساس لها. فقد نفت، فى رد على صحيفة مصر، ماتردد عن استدعاء قيادة الحزب الشرطة لإخراج بعض الأعضاء المعارضين لها من المقر الرئيسى، لكنها أشارت إلى أن فصل من ارتكب مخالفات حزبية لايعد عيباً، وإنما هو تخلص من عناصر مدسوسة أمكنها التسلل لصفوف الحزب فى فترة تأسيسه(٩).

ومع ذلك، فقد شهد الحزب عدة موجات من الانشقاقات والانسلاخات الناجمة عن صراع النفوذ داخله، ويمكن تقسيمها إلى نوعين : أولهما الدخول فى مواجهة مباشرة بشكل أو بآخر مع رئيس الحزب. وثانيهما الصراعات بين أعضاء النخبة العليا، والتي اكتسى بعضها برداء فكري (إسلامى ـ علمانى) لكنها كانت في جوهرها تنافساً على النفوذ وبشكل تآمرى أحيانا.

١ - المواجهات المباشرة مع رئيس الحزب :

واجه رئيس الحزب أول تحد مهم ومباشر فى يناير ١٩٨٠ عندما تقدم نائبه صلاح الدين الرفاعي باستقالة، كان واضحاً أنها راجعة إلى تركيز كل السلطات بين يدى الرئيس الذي اضطر للاستجابة إلى بعض مطالبه. ويظهر ذلك من بيان الأمانة العامة الذي تضمن رفض استقالته وتعهد (بالأخذ بمقترحاته التى تخدم الصالح العام وتنهض بمسيرة الحزب)(١٠).

لكن حرصت صحيفة الحزب كالعادة، على نفى وجود خلافات بين الرئيس ونائبه، وتأكيد أن الأخير «عاد إلى مباشرة أعماله ويؤكد الثقة التامة فى شخص الأستاذ رئيس الحزب(١١).

ومع ذلك فقد عاد الرفاعى للاستقالة من الحزب بعد أربع سنوات فى ظل موجة من الانسلاخات التى شملت عدداً من أعضاء النخبة العليا. لكنها ارتبطت برغبة المستقيلين فى الانضمام لأحزاب أخرى، وخاصة الوطنى والوفد اللذين كانت فرصتهما أفضل فى الفوز بانتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤(١٢). لكن كانت استقالة أحد أعضاء النخبة الحزبية فى ذلك الوقت راجعة إلى رفضه لاستئثار رئيس الحزب بالسلطة الكاملة، وهو أحمد طلعت عضو الأمانة العامة وأمين صندوق الحزب حيث أشار فى خطاب استقالته لما يلى : «جاهدت نفسى فى الفترة الأخيرة وأنا أرى غياب الديمقراطية داخل الحزب، وانفراد رئيسه باتخاذ القرار فى المسائل التى يتعلق بها مستقبل الحزب ومصيره. كما تعذر على القيام بمسئولياتى كأمين لصندوق الحزب نتيجة لتداخل الصلاحيات واستخدام الموارد المالية فى الإغداق على المنتفعين والمنحرفين»(١٣).

لكن كان أول انشقاق مرتبطاً بمواجهة بين بعض أعضاء نخبة الحزب ورئيسه عام ١٩٨٥، عندما تم تشكيل ما أطلق عليه «جبهة الأحرار» بالحزب والتى ضمت فى قمتها أربعة من أعضاء النخبة العليا حينئذ، وهم عونى يسين وزغلول شلبى، وأحمد القليبى، وحلمى سالم. وكلهم من الذين أبعدهم رئيس الحزب عن مناصب النخبة العليا، الأمر الذى وصفه أحدهم بأنه «بعد تنحية رئيس الحزب عن رئاسة الشركة الشرقية للأقطان، رأى أن يمارس هوايته فى إصدار حركات وتنقلات، فأصدر قراره بفصلى من

الحزب ثم عدله إلى نقلى كأمين للحزب بأسيوط ولما أخبروه بأنه لايوجد تمثيل للحزب فى هذه المحافظة، عدل النقل إلى محافظة القاهرة بعد أن فصل أمينها[١٤]. ويكشف البيان الصادر عن هذه «الجبهة» مايؤدى إليه الأسلوب غير الديمقراطى فى إدارة الحزب من عجز عن الإصلاح، حيث يؤكد أن أعضاءها «حاولوا التصدى للانحرافات وقدموا اقتراحات متكررة للإصلاح. ولما يئسوا من اتفاق شفاهة أو كتابة على طلب عرض الأمر بطريقة ديمقراطية تناقشها مؤسسات الحزب أو تشكيل لجان تقصى حقائق، فقد اضطروا إلى تأسيس جبهة الأحرار التى تعلن قيامها اليوم[١٥]. كما رفعوا دعوى أمام القضاء الإدارى لإرغام رئيس الحزب على إلغاء قراراته بعزلهم من مناصبهم القيادية وتعيينهم فى مناصب حزبية أقل لمخالفتها للنظام الأساسى[١٦].

وكان رد فعل رئيس الحزب هو إحالتهم إلى لجنة النظام للتحقيق معهم، وإعلان أنهم يحاولون السيطرة على الحزب من خلال بعض المخططات المكشوفة، داعياً للتسليم بأن الالتزام الحزبى ضرورة فى مسيرة أى حزب، ولوقف الأسلوب الذى يقوم على الهدم والتخريب داخل صفوف الحزب[١٧].

وواضح من حديثه ارتباط خلافه معهم بالصراع على النفوذ داخل الحزب، الأمر الذى أكده مرة أخرى بقوله إنهم (طمعوا بعد انتهاء رئاسته للشركة الشرقية للأقطان ووجدوها فرصة للسيطرة على الحزب وهو مايعكس عدم تقديرهم للموقف لأن قرار إنهاء رئاستى لهذه الشركة لايضعفنى على الإطلاق)[١٨]. وقد تكررت ظاهرة تشكيل جبهة معارضة لرئيس الحزب فى أغسطس ١٩٨٩ تحت اسم «الجبهة الاشتراكية» بهدف

تصحيح مسار الحزب الذى تحول إلى ما أسماه أعضاؤها (ضيعة يمتلكها رئيسه ويدير شئونها نفر من الإخوان المسلمين). وتضمن البيان الذى أصدره اثنان من أعضاء النخبة العامة باسمها، وهما سعد الغنام ونسيم واصف، أن الحزب «فقد مصداقية العمل السياسى أمام الجماهير، وأصبح فى المرتبة الرابعة بين أحزاب المعارضة، ودعت هذه الجبهة إلى التحضير لعقد المؤتمر العام للحزب، وإعادة العضوية إلى أبناء الحزب الشرعيين المفصولين، واعتبار مصطفى كامل مراد والمحيطين به «أعضاء عاديين لحين انتخاب الرئيس والمناصب القيادية فى المؤتمر العام»(١٩).

٢ – صراعات أعضاء النخبة العليا :

كانت هذه الصراعات ملازمة للحزب منذ تأسيسه. وظهرت علانية لأول مرة عند استقالة عضو المكتب السياسى عبدالحميد غازى فى يناير ١٩٧٨ احتجاجاً على تفشى ظاهرة الشللية داخل الحزب على المستوى المركزى وداخل جريدته، وتجميد نشاط العناصر المعارضة للشللية(٢٠).

لكن كان أبرز وأهم مثال لهذا النوع من صراعات النفوذ هو الصراع بين وكيل الحزب محمد عبدالشافى ونائب رئيسه صلاح أبو إسماعيل عام ١٩٨٦، والذى وصل إلى حد اتهام الثانى للأول بأنه طلب مساعدته فى خلع رئيس الحزب، ولم يكن لهذا الصراع أية علاقة بالخط السياسى للحزب فى ذلك الوقت، بل على العكس كان من أول أعضاء نخبته الذين سعوا إلى جذب التيار الإسلامى للحزب. كما قام بدور مهم فى هذه العملية بالتعاون مع الحمزة دعبس، من خلال تنظيم ندوات بصحيفة النور ودعوة قيادات ومشايخ بعض الجماعات الإسلامية، مما أتاح انضمام عدد من أعضائها للحزب، فى الوقت إلى انضم إليه كذلك صلاح أبو إسماعيل

ويوسف البدرى وكانا على طرفى نقيض حيث سعى كل منهما إلى دعم نفوذه بمعزل عن الآخر وفقاً لرواية محمد عبدالشافى[٢١]. وهو يفسر الاتهام الذى وجهه له أبو إسماعيل فى يوليو ١٩٨٦ بأنه أراد إبعاده عن الحزب، وبالتالى إزاحة أهم عائق أمامه وهو يخطط لانتزاع رئاسة الحزب. ويؤكد أن أبا إسماعيل هو الذى طلب مساعدته فى خلع الرئيس على أساس أن الشباب الإسلامى لايثق به. ولما رفض عبدالشافى، وفقا لروايته، أسرع أبو إسماعيل باتهامه بالتخطيط لخلع الرئيس[٢٢]. وإزاء ذلك جمع رئيس الحزب المكتب السياسى، حيث أعلن أبو إسماعيل اتهامه لعبد الشافى، الذى يروى أنه رفض الدفاع عن نفسه وشعر بالمرارة لهذا الأسلوب، فاستقال[٢٣].

وتتشابه روايتا مصطفى كامل مراد وصلاح أبو إسماعيل[٢٤]. وفى تأكيد أن عبدالشافى طلب مساندة الأخير لإبعاد الأول عن الرئاسة، وأنه حاول الإنكار فى بداية اجتماع المكتب السياسى، لكنه اضطر بعد ذلك للإقرار. لكن ذهب مصطفى مراد إلى أنه أراد الاكتفاء باعتذار عبدالشافى لولا إصرار أعضاء المكتب على استقالته. وقال أبو إسماعيل إن الحاضرين فى الاجتماع أجمعوا على أداء عبدالشافى وطالبوه بالاختيار بين الاستقالة والفصل، فكتب الاستقالة التى قبلت على الفور. وأضاف أن بعض أعضاء المكتب السياسى رووا أيضاً أن عبدالشافى تحدث إليهم فى الموضع نفسه.

أما عبدالشافى فى فقد دافع بأن (كان وشاية أطلقها الشيخ صلاح أبو إسماعيل. وكانت صحيفة «مايو» هى التى أثارت حفيظته عندما نشرت فى أحد أعدادها أننى أقوى المرشحين لخلافة مصطفى كامل مراد، ولأنه جاء إلى الحزب مبيتاً خطة سرية للإطاحة بمراد، فكان عليه أن يتخلص منه

حتى يتمكن من الانفراد بالحزب)(٢٥). وكان واضحاً فى حديثه هذا أنه يحاول استمالة رئيس الحزب وتركيز معركته مع صلاح أبو إسماعيل فقط فى الوقت الذى كان مكتب الأمانة العامة على وشك النظر فى سحب استقالته. لكن رئيس الحزب فسر تصديقه للاتهام وعدم اعتقاده فى وجود وشاية استناداً إلى معرفته الشخصية بعبد الشافى: (أنا أعرفه جيداً، وأنا الذى ربيته. فهو رجل رومانتيكى محب للظهور أمام الأضواء وليس لنا اعتراض مع ذلك على أن يكون رئيساً للحزب لكن بالطريقة الشرعية)(٢٦). ومع ذلك كان هناك معارضون لإبعاد عبدالشافى بهذا الأسلوب، وعلى رأسهم السكرتير العام المساعد حينئذ محمد فريد زكريا الذى رأى إحالة الموضوع إلى لجنة النظام بالحزب. ولذا فعندما طلب عبدالشافى سحب استقالته، قام رئيس الحزب بعرض الأمر على مكتب الأمانة العامة حيث حدثت مشادات وصدر القرار برفض الطلب بأغلبية ضئيلة (خمسة أصوات منها صوت رئيس الحزب ضد أربعة أصوات)(٢٧).

لكن إبعاد عبدالشافى لم يؤد للحد من صراعات النفوذ داخل النخبة الحزبية، حيث تساعد التنافس بين وكيل آخر هو يوسف البدرى وبين صلاح أبو إسماعيل من ناحية، وبين أبى إسماعيل والحمزة دعبس من ناحية أخرى. فقد اتهم د. دعبس أبو إسماعيل صراحة بمحاولة الاستيلاء على الحزب(٢٨). كما بدأ رئيس الحزب يشعر بالخطر لتزايد نفوذ أبى إسماعيل والبدرى، وخاصة بعد أن اتخذ الأول موقفاً حاداً تجاهه عندما قبل التعيين فى مجلس الشورى. ويبدو أنه خشى من حدوث تحالف بينهما، فسعى إلى إبعاد البدرى بأسلوب إدارى مستفيداً من أنه معار للحزب من وزارة التعليم حيث يعمل وكيلا لمدرسة ثانوية. فسعى إلى عدم تجديد إعارته التى كان مقرراً أن تنتهى فى أغسطس ١٩٨٧(٢٩).

وعندما تمكن البدرى من الالتفاف على هذا التحرك وتجديد الإعارة، عمل رئيس الحزب على مضايقته. فدع الأمانة العامة للتوصية بإحالته إلى لجنة النظام للتحقيق معه فى عدم انسحابه مع نواب التحالف الإسلامى من جلسة مجلس الشعب فى الرابع من يناير ١٩٨٨ احتجاجا على أسلوب وزير الداخلية فى الحديث عن الإخوان، فضلا عن وقف المرتب الذى يتقاضاه من الحزب وسحب السيارة المخصصة له[٣٠].

وواكب ذلك قيام رئيس الحزب بإعادة محمد عبدالشافى ليصبح سكرتيراً عاماً للحزب فى إطار إعادة ترتيب النخبة العليا وتعديل النظام الأساسى لاستحداث مجلس رئاسة على قمة البناء التنظيمى للحزب، وكان مؤدى ذلك التعديل سحب اختصاصات الأمانة رغم أنه تم بناء، على تفويض منها للرئيس بإعادة النظر فى البرنامج والنظام الأساسى. وقد رفض أعضاؤها التعديل بدعم من بعض أعضاء النخبة العليا، الذين استبعدوا من المشاركة به وعلى رأسهم وكيل الحزب عبدالله الغوابى الذى اتهم الرئيس ونائبه «الرفاعى» والسكرتير العام «عبدالشافى» بتحقيق مصالحهم ودعم نفوذهم على حساب مصالح الحزب. ورد السكرتير العام بأن «التعديل لايصادر حرية الرأى فى اجتماعات الأمانة العامة أو حقها فى إصدار القرارات». وسعى رئيس الحزب لإنهاء المشكلة، بإعلان حق هذه الأمانة العامة أو حقها فى إصدار القرارات». التى لاتتعارض مع قرارات مجلس الرئاسة[٣١]. حتى لايستثمرها أبو إسماعيل والبدرى اللذان احتجا على التعديل. وبادر الأول بتقديم استقالته فى أول ديسمبر ١٩٨٧. ورغم أن هذا ماكان يسعى إليه رئيس الحزب فى الغالب، فقد اضطر تحت ضغط وساطة من حزب العمل والإخوان لعدم قبول هذه الاستقالة[٣٢].

ومع ذلك فقد أدى الترتيب الجديد لأوضاع النخبة الحزبية فى ظل التعديل الذى لحق بالنظام الأساسى إلى الحد من نفوذ أبى إسماعيل والبدرى والتضييق عليهما، ومن ثم لم يكن أمامهما غير الاستقالة كل على حدة. فبدأ أبو إسماعيل بإبلاغها تليفونياً لسكرتارية الحزب، فأسرع السكرتير العام بإضافتها إلى جدول أعمال مجلس الرئاسة فى اليوم التالى(٣٣). وتبعه البدرى بتقديم استقالته أيضا مبرراً إياها بتراجع الحزب عن الخط الإسلامى الذى انضم على أساسه. لكن رد السكرتير العام للحزب بأن الاستقالتين، خاصة استقالة صلاح أبو إسماعيل تؤكدان فشل خطة كانت مبيتة للاستيلاء على الحزب(٣٤).

وكما حدث عند إبعاد عبدالشافى الذى زاد من طموح المستقبلين لدعم نفوذهما، فقد أدت استقالتهما إلى تصاعد آماله التى بلغت ذروتها عند انعقاد المؤتمر العام الأول للحزب فى يناير ١٩٩٠. فقد أراد الترشيح للرئاسة ضد مصطفى كامل مراد، الذى تمكن من إحباط ترشيحه كما سبق إيضاحه. وواكب ذلك حملة شنها بعض أعضاء نخبة الحزب وكتاب صحيفته على عبدالشافى، ومهدت لاستبعاده من منصب السكرتير العام ومن جميع مناصب النخبة العليا بل والعامة. وأكد رئيس الحزب بذلك هيمنته الكاملة دون منافسة له.

ثالثا: حزب التجمع :

لم يعرف حزب التجمع تحدياً مباشراً لنفوذ أمينه العام، ومع ذلك يبدو أن حلقة ضيقة من المحيطين به - تمثل جناحاً من الحزب الشيوعى المحروم من المشروعية - سعت لإعطاء انطباع له بأن كل من يختلف معها إنما ينازعه النفوذ، فقد عملت هذه المجموعة لفرض نفوذها على

الحزب، الأمر الذى أدى لخروج الكثيرين منه فرادى وجماعات، ومن ثم تقليص عضويته. ولم يقتصر ذلك على معظم الناصريين وإنما شمل معظم المجموعات الماركسية الأخرى التى بذلت جهودا مخلصة لإصلاح الحزب تنظيميا ومقرطته. وكان أبرزها من عدد من الشباب الذين سعوا لتكوين مجموعة متميزة داخل الحزب عام ١٩٨٥، وطالبوا بقبول هذه المجموعة ضمن القوى السياسية المختلفة فيه. وعبروا عن هذا المطلب خلال مؤتمر محافظة القاهرة عشية المؤتمر العام الثانى، من خلال وثيقة جاء فيها: (لقد حرم جيلنا بما يمثله من رؤية سياسية وخبرة نضالية وروح شابة إلى المواقع القيادية للحزب)[٣٥]. وتركز مطلبهم الرئيسى فى مؤتمر محافظة القاهرة على إجراء انتخابات تنافسية بدلا من أسلوب القائمة المعدة سلفاً، وقدموا برنامجاً انتخابياً محدداً، ورشحوا أربعة منهم هم فريد زهران، د. أحمد عبدالله ورحمة رفعت وعمر مرسى، لكن الحلقة الضيقة فى قيادة الحزب عملت على الفور لو أد هذا التحرك الذى استهدف مقرطة الحزب، واستخدمت فى ذلك نفوذ الأمين العام، رغم حرص المجموعة المذكورة على الحفاظ على وحدة الحزب مما دفعها للقبول بصيغة القائمة المعدة سلفاً بشكل مؤقت، مع الإصرار على تغيير هذا الأسلوب فى المستقبل ولجأت هذه الحلقة إلى تكتيك مخادع، حيث أدخلت ثلاثة من أعضاء المجموعة المطالبة بالإصلاح ضمن قائمة لجنة محافظة القاهرة، فيما كانت تبيت لاستبعادها كلياً، وحققت ذلك من خلال قرار للأمانة المركزية بوقف ممثلى هذه المجموعة المنتخبة ضمن قائمة لجنة القاهرة عن ممارسة نشاطهم الحزبى. ووجه القرار جملة اتهامات لهم أهمها المطالبة بعقد اجتماع انتخابى لمناقشة برنامجهم وتوزيع بيان مطبوع خارج الحزب وتوجيه إهانات للأمين العام. وبذلك اعتبرت المطالبة بإصلاح الحزب

جريمة تستحق الإحالة إلى لجنة الانضباط الحزبى ووقف نشاط أولئك الأعضاء للتحقيق معهم، وهو التحقيق الذى لم يتم فى الواقع حيث كان المقصود إبعادهم عن المشاركة فى المؤتمر العام الثانى للحزب فى يونيو ١٩٨٥ . فبعد منعهم من حضور اجتماع لجنة محافظة القاهرة، استبعدوا من المؤتمر العام ولم تنظر الأمانة العامة فى الطلب العاجل المقدم منهم، والذى تضمن تفنيد الاتهامات الموجهة لهم واستنكار الأسلوب الذى اتبع ضدهم ما انطوى عليه من سوء استخدام للسلطة الحزبية، والمطالبة بإجراء حوار حر فى المؤتمر العام[٣٦] . كما منعت إدارة هذا المؤتمر مناقشة مذكرة وزعوها. وحدثت عملية تعبئة لأعضاء المؤتمر للتصويت ضد مشاركتهم فيه بضغط مباشر من الأمين العام، ورغم دفاع بعض هؤلاء الأعضاء عن حقهم فى المشاركة مثل عبدالعظيم أنيس والمرحوم عبدالمحسن طه بدر، وأدى ذلك لاضطرار تلك المجموعة لمغادرة الحزب ومن ثم حرمانه من جهود محصلة.

ولم تكن هذه حالة فريدة فى الواقع، حيث قادت هيمنة حلقة ضيقة إلى استبعاد وإبعاد مجموعات عدة منذ الأيام الأولى لتأسيس الحزب، عندما غادرته مجموعة المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى. ومعنى ذلك أن تلك الحلقة لم تمثل عامل طرد لمعظم المجموعات الناصرية التى انضمت للحزب فقط، رغم أن مشكلاتها مع هذه المجموعات كانت أكثر ظهوراً على السطح، ولم تنطو هذه المشكلات على خلافات بشأن قضايا سياسية وفكرية. ويؤكد ذلك أحد الناصريين بقوله : «إن برنامج التجمع يعبر عن الناصريين بأكثر مما يريدون. لكن على مستوى الوصول إلى المراكز القيادية والمؤثرة فى صنع القرار الحزبى، فإن الوضع معكوس. وهذه

الحقيقة يعلمها كل الموجودين فى الحزب، وهذا يرجع فى رأيى إلى أن الناصريين فى التجمع بدون تنظيم بعكس الماركسيين المنظمين، فضلا عن إحجام الكثير من الناصريين عن دخول الحزب»[٣٧].

وظلت هناك شكوى مستمرة من معظم الناصريين من سيطرة حلقة ضيقة من الماركسيين على الحزب رغم وجود قطاع ناصرى تعاون معهم بل وشارك فيما اعتبره القطاع الأول سيطرتهم على الحزب، وظهر ذلك على سبيل المثال خلال الأزمة التى نجمت عن صراع ماركسى - ناصرى بمحافظة قنا فى صيف ١٩٨٥، وترتبت عليها استقالة عدد من الناصريين منهم أمين الحزب بالمحافظة، بسبب ما اعتبروه تزويراً قام به الماركسيون للانتخابات الحزبية فى مركزى الأقصر وأرمنت، ويرجع أمين الحزب بالمحافظة هذا الخلاف إلى «محاولة الماركسيين السيطرة على فرع الحزب فى قنا رغم عددهم المحدود، حيث كان أغلبهم قد رفضوا الانضمام له بدعوى أنه ديكور للسلطة. فقد حاولوا التحكم فى إعداد قائمة الحزب لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ وفرض مرشحين غير معروفين، فرفضت أمانة المحافظة، وتفجر الصراع من جديد بمناسبة الانتخابات الحزبية بالمحافظة التى قاموا بتزويرها واستبعاد مناطق بأكملها لتدعيم عناصرهم»[٣٨]. والملاحظ أن فريقاً من الناصريين وقف فى صف الماركسيين خلال تلك الأزمة، حيث قام ثمانية من أعضاء الحزب بالمحافظة بإصدار بيان[٣٩]. ينكر انتماء المستقيلين للناصرية، ويقول: (الحقيقة هى أننا نحن مجموعة الناصريين الشرفاء الذين يريدون النضال مع كل التيارات اليسارية داخل التجمع وخارجه فى مصر أو فى الوطن العربى، ورفضنا أن يكون هؤلاء الأشخاص الذين يزعمون أنهم ينتسبون

للناصريين زوراً على رأس الحزب فى المحافظة). وأدان البيان (مايدعيه هؤلاء الأشخاص من هيمنة أحد التيارات على الحزب، فحرية الكلمة مكفولة داخل حزبنا لجميع التيارات والفصائل).

وتجدر ملاحظة أنه رغم تركز الصراع على النفوذ داخل الحزب بين هذين القطاعين من الماركسيين والناصريين، فقد كان الإحساس بهيمنة ماركسية على الحزب دافعاً للانسحاب التدريجي لبعض مؤسسى الحزب وقد عبر أحدهم عن ذلك الإحساس بقوله : «لقد أدرك الفرقاء الذين كانوا يمثلون فصائل التجمع أن هذا البيت ليس بيتهم، وإنما بيت فريق واحد غريب عن التراب والشعب المصرى»(٤٠).

وقد استقال د. يحيى الجمل من الحزب عام ١٩٨٣ لهذا السبب، حيث تضمن خطاب استقالته عدم وجود خلاف بشأن ماصدر من قرارات حزبية، وإنما تركز احتجاجه على أوضاع الحزب الداخلية التى تعطل الانطلاقة الواسعة لنشاطه(٤١).

وبسبب هذا الصراع أيضاً وللأساليب التى يدار بها، عجز بعض المثقفين اليساريين المستقلين الذى انضموا عن التعايش مع أوضاعه الداخلية، مثل يوسف القعيد وجمال الغيطانى وعبدالرحمن الأبنودى الذين انتقدوا هذه الأوضاع.

فعلى سبيل المثال عبر القعيد عن خيبة الأمل التى أصابته لدى انضمامه إلى الحزب الذى «ظهرت فيه نفس عيوب السلطة التى يهاجمها : مراكز قوى وتحلق حول زعيم الحزب»(٤٢). وقد رد الأمين العام على انتقاداتهم مركزاً على أنهم (ليسوا جزءاً من بدن الحزب. فيوسف القعيد علاقته محدودة جداً بالتجمع ولايحضر ليشارك فى اجتماعات الأدباء

والفنانين إلالماما. وجمال الغيطانى لم يحضر اجتماعات قسم الصحافة أو مكتب الأدباء والفنانين والكتاب أو لجنة الدفاع عن الثقافة القومية إلا نادرا. وأنا أعرف أن صاحب الرأى والانتماء هو الذى يحرص على المشاركة، ومع ذلك لم أسمع منه أى اعتراض. كما أن الأبنودى لم يحضر أى مستوى حزبى أو مكتب أدباء ليعبر عن وجهة نظره. إذاً الثلاثة ليسوا من جسم الحزب، وبالتالى فمن أين لهم أن يعرفوا مدى الديمقراطية الداخلية فى الحزب)(٤٣).

وقد أثار شيوع الاعتقاد فى وجود هيمنة لمجموعة ماركسية على الحزب انزعاج أمينه العام، الذى دأب على نفى ذلك بأساليب متباينة، ففى بعض الأحيان اعتمد على تقديم حجج تقوم على المنطق لنفى هذه الهيمنة ومن أبرزها(٤٤).

ـ كيف تكون هناك سيطرة لتيار معين سواء ماركسى أو غيره على قيادة الحزب التى انتخبت من المؤتمر العام، الذى انتخب بدوره من قواعد الحزب التى تتكون من أغلبية تجمعية لاتنتمى لأى تيار بذاته؟.

ـ تعرض الحزب بكل تياراته لحملات القمع منذ مولده، ولاشك أن الذين صمدوا من أعضائه وقادته طوال هذه السنوات، ومهما كانت أصولهم الفكرية، هم تجمعيون ومعبرون عن الحزب. ولو كان هناك إحساس لدى بعضهم بقوة ونفوذ تيار معين داخل قيادة الحزب، فالحوار وقواعد العمل الديمقراطى هى الطريق الوحيد للتصحيح.

ـ الحكم على أى حزب من حيث توجهاته واختياراته وليس بحجم ودور تيار معين فى التشكيلات القيادية، فهذه ترتيبات داخلية تخضع لمستوى النشاط والحركة وتقبل التغيير، لكن الحكم على الأحزاب يقوم على

خطها السياسى ومواقفها ومدى تعبيرها عن مكونات الحزب، وهو الأمر الذى يتحقق حوله اتفاق واسع داخل حزبنا.

لكن فى أحيان أخرى اتسم خطاب الأمين العام للتجميع فى هذا المجال بالتحدى. فعلى سبيل المثال طرح فى لقاء حزبى بالمنيا فى أكتوبر ١٩٨٣ قضيتين بشأن هذا الموضوع(٤٥) :

الأولى : دعوى السيطرة الماركسية تعتبر من «بقايا مخلفات الحرب المسعورة التى شنها السادات ضد الحزب».

والثانية أن الماركسى غير الشيوعى «فالشيوعى يؤمن بقيام حزبه المستقل، وهو يخضع حتى اليوم للتحريم وفقاً لقانون العقوبات، وأتحدى أن يكون هناك حكم قضائى واحد أدان أحد قيادات التجمع بعضوية حزب شيوعى أو توزيع مطبوعات شيوعية، أما إذا كان المقصود أن الفصيل الماركسى داخل التجمع هو الأكثر نشاطاً وحركة فهذه قضية أخرى».

ويبدو أن الأمين العام كان على قناعة بالفعل بأن التيار الماركسى داخل الحزب أكثر نشاطاً وحركة، ولذلك لم يعد هناك اهتمام واسع لمواجهة مشكلة نفور آخرين من سيطرة هذا التيار. واقترن بذلك اعتقاده بمحدودية دور الناصريين فى الحزب. فقد عبر عن إدراكه لهذا الدور بقوله إن «بعضهم دخل الحزب بمنطق قدم هنا وقدم هناك، بمعنى أن وجودهم بالتجمع مؤقت لحين ظهور حزبهم. لكن معظمهم يقولون إنهم سيبقون فى التجمع حتى لو ظهر الحزب الناصرى. والذين سيذهبون لهذا الحزب لن يمثلوا أى خطر على التجمع، فقد تم حسابهم بالعدد. وهم بنسبة غير كبيرة ويتركزون فى محافظتين أو ثلاث، وعددهم لايتجاوز أصابع اليد فى عدد آخر من المحافظات(٤٦).

رابعاً : حزب الوفد الجديد :

لم يواجه رئيسه أى تحد جدى لنفوذه بعكس رئيسي الوفد القديم اللذين انخرطا فى صراعات مع مجموعات من النخبة الحزبية كما يتبين من الفصل الثانى فى هذه الدراسة. لكن كانت هذه محاولات مبكرة لهذا التحدى عند تأسيس الحزب عندما اعترض البعض على استبعاد أكثر من نصف المؤسسين من التشكيل الرسمى للهيئة التأسيسية لموازنة نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين. وكان على رأسهم عبدالحليم رمضان الذى أقام دعوى ضد رئيس الحزب وسكرتيره العام ببطلان عقد تأسيس الحزب لهذا السبب(٤٧). كما واجه رئيس الحزب تحدياً آخر عام ١٩٨٤ من عضو بالجمعية العمومية للحزب أكد أن «الوفد الأمل ليس هو حزب سراج الدين، لأن حزب الوفد الحقيقى لم يشكل حتى الآن»(٤٨). وقد تم التحقيق معه بواسطة السكرتير العام المساعد، حيث أكد صحة ما نسب إليه، لكن لم يتخذ أى إجراء ضده رغم ادعائه بأنه لم يكف عن محاولة التصحيح داخل الحزب، إلى أن تم استبعاده من اجتماع الجمعية العمومية فى يونيو ١٩٨٦ ثم فصله بعد ذلك مع ثلاثة آخرين من أعضاء الحزب(٤٩).

لكن كان هذان التحديان، كما هو واضح، من النوع الرمزى لأن صاحبيهما لم يمتلكا أى أساس للقوة يمكن الاعتماد عليه لتحدى نفوذ رئيس الحزب. ومع ذلك فالملاحظ أنه أبدى حرصاً بالغاً على تأكيد وتدعيم هذا النفوذ بأشكال مختلفة. وكان أبرزها وأكثرها وضوحاً أسلوبه فى التعامل مع مخالفة أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد لتعليماته لهم بضرورة حضور حفل الشاى الذى دعا رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الشعب إليه بمناسبة نهاية الدورة البرلمانية فى الثانى من يوليو ١٩٨٥. فقد أصر نواب الحزب على

الاعتذار عن الحفل احتجاجاً على أسلوب رفع الحصانة عن زميلهم مصطفى شردى ومايتعلق به من انتهاكات رئيس المجلس ومواقفه ضدهم.

ولم يكن موقفهم هذا موجهاً ضد رئيس الحزب بأى حال. وهذا ما أكده هو بنفسه بعد ذلك حين أشار إلى أنه (عندما اعتذر نواب الحزب، الذين كانوا فى حالة نفسية سيئة بسبب تصرفات رئيس مجلس الشعب، عن عدم حضور حفل الشاى الذى أقامه رئيس الدولة، لم أقرهم على هذا التصرف. ولذلك طلبت منهم الاستجابة إلى الدعوة، غير أنهم كانوا لايزالون تحت تأثير الثورة النفسية، فلم يلبوا الطلب، واعتقدوا أننى لو علمت بتفاصيل ماحدث فى الجلسة لكنت وافقتهم على موقفهم. لكننى لم أقتنع بهذا، واعتبرت امتناعهم عن تنفيذ ماطلبته خروجاً خطيراً على رئيس الحزب مما يعرضه للاهتزاز الشديد، وكنت بين أمرين: إما مساءلة هؤلاء النواب، وإما أن أستقيل من رئاسة الحزب. وقد فضلت الاستقالة)(٥٠).

وهكذا فرغم إدراك رئيس الحزب للظروف المحيطة بموقف النواب وتأكده من عدم وجود أى تحد له، فقد لجأ إلى أسلوب التلويح بالاستقالة، وهو أسلوب تقليدى معروف فى الأحزاب السياسية يلجأ إليه الرئيس لدعم نفوذه فى الحالات التى يصعب الاستغناء عنه بصفة خاصة. وبالفعل لم يكد رئيس الوفد يعرب عن عزمه على الاستقالة حتى تحرك بعض أعضاء النخبة العليا والعامة يرجونه عدم تقديمها، وأسرع أعضاء الهيئة البرلمانية لتقديم الاعتذار له، واستمرت طقوس تقديم هذا الاعتذار خمسة أيام كاملة تخللها حشد عدد كبير من أعضاء الحزب بالأقاليم فى المقر الرئيسى، حتى اجتماع الهيئة العليا فى السابع من يوليو ١٩٨٥. وأسفر ذلك الاجتماع عن قبوله عدم الاستقالة وصدر عنه بيان يؤكد «الثقة الكاملة وغير المحدودة

فى شخصه والسعادة لإبلاغه لاستجابته لرجاء الهيئة العليا وجماهير الوفد بالعدول عن الاستقالة أو مجرد التفكير فيها»(٥١). وقد سبق اجتماع الهيئة العليا اجتماع آخر للهيئة البرلمانية بحضور رئيس الحزب تلا فيه مصطفى شردى بياناً تضمن، بعد تأكيد أصيل الوفاء وصادق الولاء، الإشارة إلى «أننا فى موقفنا لم نعتقد أبداً ولايمكن أن يحدث يوماً أن نخالف لكم قراراً»(٥٢).

ولم تكن هذه أول مرة يلجأ فيها رئيس الوفد إلى عمل يثير ضجة بغرض تأكيد نفوذه والحيلولة دون ظهور أى شك فى هذا النفوذ. ويدخل فى هذا الإطار إصراره على فصل شقيقه يسين سراج الدين فى أكتوبر ١٩٨٤، بسبب عدم امتثاله لقرار انسحاب ممثلى الحزب من برلمان وادى النيل احتجاجاً على أسلوب رئيس مجلس الشعب الذى اختارهم دون تشاور مع رئيس الوفد، بينما سارع ممتاز نصار ومصطفى الطويل للانسحاب(٥٣) وكأنما كان رئيس الحزب يوجه بذلك رسالة ضمنية لكل من يفكر فى عدم الامتثال الكامل لإرادته، ومؤداها أنه لن يتسامح مع أى «عاص» حتى لو كان شقيقه. كما انطوت هذه الرسالة، من ناحية أخرى على رد قوى على أى انتقادات توجه له بمحاباة أفراد أسرته. وبذلك أتيحت له فرصة لردع أعضاء نخبة الحزب والظهور بمظهر ديمقراطى فى آن واحد.

وقد استمر فصل يسين سراج الدين ثمانية أشهر وعشرة أيام، حيث وافقت الهيئة العليا على عودته إلى ممارسة مهامه بالحزب فى السابع من يوليو ١٩٨٥(٥٤)، فى نفس الاجتماع الذى قررت خلاله التمسك برئيس الحزب.

والواضح من المثالين السابقين أن سلوك رئيس الحزب فى كل منهما كان متعلقاً بموقف مرتبط بالهيئة البرلمانية، وليس بالهيئة العليا(٥٥).

ودلالة ذلك أنه لم يشعر بالحاجة إلى مثل هذا السلوك فى تعامله مع النخبة الحزبية التى لم تكن مصدراً محتملاً لأى نوع من التحدى لنفوذه، على عكس الهيئة البرلمانية التى تتضمن بعض أعضاء غير مرتبطين كليا بالبناء التنظيمى للحزب، ولكنه يحتاج لترشيحهم لأسباب انتخابية.. وهذا مايفسر أيضاً حرصه على تدعيم سيطرته النظامية على هذه الهيئة كما فعل الرئيس الأول للوفد قبل ١٩٥٢ سعد زغلول عندما سعى إلى تقييد مبادرات الهيئة البرلمانية عام ١٩٢٤ تحت شعار حاجة الوزارة الوفدية إلى تأييد قوى داخل البرلمان، كما سبق إيضاحه فى الفصل الثانى.

لكن فى الوقت نفسه كان على رئيس الحزب أن يدير صراعات النفوذ التى تجرى تحته. ويمكن الإشارة لنوعين من هذه الصراعات :

أولهما الصراع على رئاسة بعض لجان الحزب بالمحافظات.

وثانيهما الصراع على بعض مناصب النخبة العليا، والذى انطوى أحيانا على نوع من الاستعداد لخلافة رئيس الحزب فى حالة وفاته.

١ ـ الصراع على لجان المحافظات:

كان أبرز مثال له الصراع على لجنة الحزب بالإسكندرية بين مجموعتين إحداهما بقيادة محمد عيد «أحد أعضاء النخبة الحزبية»، والأخرى بزعامة شفيق الديب. وقد أخذ الصراع صورة قيام كل منهما بتعبئة أنصار له فى اللجنة وعقد اجتماع لهم لإجراء انتخابات اللجنة بمعزل عن القيادات المركزية للحزب. وأدى ذلك إلى وجود لجنتين تزعم كل منهما أنها اللجنة الشرعية للحزب. وقام رئيس الحزب بإلغاء كلتيهما وإعلان إرجاء تشكيل لجنة المحافظة لحين الانتهاء من إعداد النظام الداخلى للحزب، بحيث يتم تشكيل لجان مختلف المحافظات بحضور مندوب من الهيئة العليا للحزب(٥٦).

وقد تمكن رئيس الحزب من تهدئة الصراع حتى قيام الحزب بتجميد نشاطه فى يونيو ١٩٧٨، لكن سنوات التجميد لم تضع حداً لهذا الصراع، الذى تجدد عقب استئناف الحزب لنشاطه بشكل أكثر حدة. لكن رئيس الحزب كان أكثر حسماً فى التعامل معه، حيث قام بتعيين شفيق الديب رئيساً للجنة وتعيين محمد عيد عضواً بهيئة مكتبها مع ثلاثة آخرين هم زغلول بشارة، وسعد أبو السعود، وعبدالوهاب أبوسريع(٥٧).

وأصر على هذا الحل رغم استمرار المشكلات داخل اللجنة، ومارس ضغوطا مباشرة على الديب وعيد للحيلولة دون تصعيد الصراع بما يهدد بتجميد نشاط اللجنة. ولذلك فعندما ترددت أنباء عن هذا التجميد، نفتها قيادة الحزب بشدة، وأكدت صحيفته أن سراج الدين تلقى برقيتين من الديب وعيد لنفى حدوث أى تجميد(٥٨). وقد ساعد قيام إبراهيم طلعت بتجميد عضويته فى الحزب حينئذ على تهدئة هذا الصراع نسبياً. لكنه أكد أنه لم يفعل ذلك بسبب الخلاف على لجنة الإسكندرية، وإنما قدم سبباً آخر يدخل فى باب صراع النفوذ أيضاً، وهو «كثرة أصحاب المصالح الشخصية خصوصاً الانتهازيين المتسلقين. فقد راعنى تزاحم هؤلاء على باب الحزب يحاول كل منهم حجز تذكرته لمقعد فى صفوفه ظنا منهم أن الوفد سيتولى الحكم بنفس السرعة التى عاد بها(٥٩).

وكان الصراع على رئاسة لجنة الحزب بدمياط بين كمال خالد ومحمد البدراوى أبرز مثالا آخر لهذا النوع من الصراعات، لكنه انتهى سريعاً باستقالة الأول على أساس أن «عدداً من المتسلقين والنفعيين وأساتذة النفاق ظهروا على مسرح الوفد ووجدوا فيه ترحيباً، بل أصبح بعضهم من الصفوة المقربين»(٦٠). وقد اتهم خالد بأنه كان يسعى إلى رئاسة هذه اللجنة(٦١).

لكنه نفى ذلك وأكد أنه كان راغباً فى أن يتولاها د. حامد سليم رئيس لجنة الطلبة العليا فى الوفد القديم، وقال: «لم أجرؤ على أن أجعل من نفسى مقرراً على قيادات أخجل من ادعاء رئاستى لها. لكن السيدة نيللى سراج الدين رفضت أن يكون د. حامد سليم مقرراً، وتم تعيين محمد البدراوى شقيق زوجها بدلا منه»(٦٢).

ويثير ذلك قضية دور التصاهر بين عائلتى سراج الدين والبدراوى(٦٣). فى صراعات حزب الوفد، والتى ظلت تطرح بين حين وآخر بشكل مبالغ به، فلم تثبت أهميتها فى أية حالة أخرى بخلاف هذا الصراع على رئاسة لجنة دمياط، حيث انحاز رئيس الحزب إلى تعيين محمد البدراوى، مبرراً ذلك بأن «كل الوفديين يعلمون أن كل تشكيلات الحزب مؤقتة، وسيعاد تشكيلها بالانتخاب»(٦٤). والملاحظ أن جانباً من جوانب إدارة كمال خالد لهذا الصراع ارتبط بإثارته للقضية «الوفديين والمستوفدين». لكن كان عبدالرحيم عنبر هو أبرز من ركز على هذه القضية سواء فى صراع لجنة دمياط أو بشكل عام، وانتهى الأمر باستقالته لأن «الحزب استهان بالاعتبارات الوطنية والنضالية فى اختياره للمرشحين لمجلس الشعب، وآثر المحسوبية بإدخاله عناصر ضعيفة وغير وطنية على رأس قوائمه فى الوقت الذى استبعد عناصر وفدية قديمة»(٦٥). لكن الخلاف الذى أثاره عنبر حول هذه القضية لم يكن قاصراً على طبيعة مرشحى الحزب، فقد اتهم رئيسه بأنه عمد منذ تأسيس الحزب إلى «تقديم المستوفدين الجدد من حاشيته الذى لاماضى لهم فى الحزب أو فى أى نضال على قدامى المجاهدين الوفديين»(٦٦).

وقد حاول عنبر بعد ذلك القيام بتحرك ضد رئيس الحزب بمحاولة تأسيس ما أسماه «الجبهة الوفدية» فى أكتوبر ١٩٨٦ برئاسة د. محمد

صلاح الدين «سعياً إلى تطهير الحزب وتصحيح مساره»(٦٧). لكن لم تقم لها قائمة.

وإلى جانب الصراعين الكبيرين اللذين برزا بشأن لجنتي الحزب في الإسكندرية ودمياط، كانت هناك صراعات أقل مستوى في محافظات أخرى مردها احتجاج بعض أعضاء اللجان على أسلوب إدارة رؤسائها لها، وأهمها:

- استقالة د. حمدي بايزيد عضو لجنة الحزب بالمنوفية ومقرر لجنته بأشمون عام ١٩٨٤ بسبب اتهامه لرئيس لجنة المحافظة بتجاهل مطالبه المتكررة بمناقشة مشكلات الحزب، وتضمن خطاب الاستقالة أن رئيس لجنة المحافظة يغلق مقر الحزب بها ولايعقد لقاءات حزبية إلا بإلحاح شديد ويصعب التفاهم معه في أي أمر(٦٨).

- استقالة سامي مبارك عضو لجنة الحزب بمحافظة القاهرة بسبب قيام رئيسها بمحاصرة حركته في دائرته الانتخابية بشرق القاهرة(٦٩).

- استقالة جمال الدين الشوكي عضو لجنة الحزب بالإسكندرية عام ١٩٨٦، لأن (الحزب يدار من المنازل وليس من مقره، في ظل سيطرة أهل الثقة المفروضين على شئونه بالمحافظة)(٧٠).

٢ - الصراع على مناصب النخبة العليا:

كان أبرز تعبير عنها التنافس على منصب نائب رئيس الحزب الذي خلا تماماً بوفاة آخر الثلاثة الذين شغلوه عام ١٩٧٨، وهو د. وحيد رأفت الذي توفي عام ١٩٨٧. وتركز هذا التنافس بين السكرتير العام المساعد حينئذ د. نعمان جمعة، ورئيس الهيئة البرلمانية ورئيس لجنة الحزب

بالقاهرة يسين سراج الدين. وكانهما حينئذ أبرز المتنافسين على خلافة رئيس الحزب فى حالة رحيله، إلى جانب أحمد الخواجة نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية(٧١). فرغم أن هذا الأخير ظل بعيداً عن النخبة الحزبية، فقد كان هناك مؤيدون له داخلها، لكنه افتقد للنفوذ كما يظهر من عجزه عن التأثير على موقف الحزب خلال أزمة نقابة المحامين التى كان الخواجة الطرف الرئيسى فيها خلال دوراتها المتتالية منذ عام ١٩٨٥. والملاحظ أنه فى الوقت الذى تم استبعاد الخواجة من القائمة التى دعمها رئيس الحزب وفازت فى انتخابات الهيئة العليا عام ١٩٨٩، فقد تضمنت هذه القائمة أبرز منافسيه فى صراع النقابة وهم أحمد ناصر ود.محمد عصفور ومحمد فهيم أمين لكنها شملت أيضاً اثنين من أنصاره فى الحزب والنقابة هما محمد علوان وحامد الأزهرى. ورغم أن بعض الاجتهادات ذهب إلى ترجيح مشاركة د. نعمان جمعة فى تصعيد الصراع ضد الخواجة فى النقابة لإنهاء أية إمكانية لقدرته على المنافسة داخل الحزب(٧٢). فليس ثمة ما يؤكد ذلك. لكن الخواجة اتهم رئيس حزب الوفد بأنه لم يرض عن موقفه الحريص على استقلال النقابة : (أردت أن تكون النقابة قومية بعيداً عن أى حزب ولو كان الوفد رغم انتمائى الأزلى له. هذا الاتجاه لم يعجب الباشا والهيئة العليا واعتبروه تعالياً منى عليهم. وأطلقوا على اثنين من أعضاء هذه الهيئة يحاولون تشويه سمعتى)(٧٣).

كما ظهر ما يدل على طموح مصطفى شردى رئيس تحرير صحيفة الحزب قبيل وفاته لدخول هذه المنافسة بعد أن أصبح أكثر أعضاء نخبة الحزب شهرة بسبب مقالاته النارية، الأمر الذى دفعه إلى تدعيم نشاطه

السياسى عبر إلقاء الخطب فى عديد من المؤتمرات الحزبية وخوض انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، والوصول إلى عضوية الهيئة العليا.

لكن مع ذلك ظل التنافس الرئيسى بين د. نعمان جمعة ويسين سراج الدين(٧٤). وظهر معسكران يؤيد كل منهما أحدهما. فجادل أنصار الأول بأنه الأحق لما بذله من جهد فى بناء الحزب، إلى جانب تجنب عامل الوراثة غير اللائق بالحزب والذى يؤكده الثانى. أما أنصار هذا الثانى فقد جادلوا بأنه أقدم نائب وفدى بالبرلمان لكونه شغل عضوية آخر برلمان وفدى قبل ثورة ١٩٥٢، وأثبت كفاءة واضحة فى رئاسته للهيئة البرلمانية للحزب وإدارته لشئون لجنته العامة بالقاهرة. وطالبوا باستبعاد شبهة الوراثة، لأن علاقة الإخوة التى تربطه برئيس الحزب لاينبغى أن تكون ميزة له أو عبئاً عليه(٧٥).

لكن ثمة مايوحى أن رئيس الحزب كان أكثر ميلا لتفضيل د. نعمان جمعة. وظهر أول مؤشر لذلك فى تعيينه رئيساً للجنة جديدة لمتابعة النشاط البرلمانى للحزب قام باستحداثها فى أوج صعود التنافس وفور اختيار يسين رئيساً للهيئة البرلمانية، وهو ما يعنى إشراف الأول على جانب من العمل الحزبى للثانى. لكن حرص يسين على التقليل من أهمية هذه الدلالة بتأكيده أنه (لا تناقض بين دور اللجنة الجديدة وعمل الهيئة البرلمانية ورئيسها. فهذه اللجنة تم تشكيلها لخدمة أعضاء الهيئة، حيث ستكون حلقة اتصال لها بلجان الحزب المتخصصة)(٧٦).

ورغم إرجاء رئيس الحزب عملية انتخاب نائب له بعد وفاة د. وحيد رأفت بحوالى عام ونصف، فقد أدار التنافس فى غير صالح شقيقه حيث دفع فى اتجاه انتخاب ثلاثة نواب فى يناير ١٩٨٩ أحدهم د. نعمان جمعة

فضلا عن كونه أبرزهم وأوفرهم فرصة للخلافة بسبب تقدم سن أحمد أباظة، وكذلك عبدالخالق الشناوى الذى حل محل د. عبدالحميد حشيش الذى توفى بعد عدة أشهر من توليه هذا المنصب. وقد نسب إلى يسين سراج الدين وصفه لذلك التطور بأنه (انقلاب جاء قبل أيام من انعقاد الجمعية العمومية لتنتخب هيئة عليا جديدة للحزب)(٧٧). وفى الوقت نفسه تعرض أحمد الخواجة لاستبعاده من عضوية الهيئة العليا التى انتخبت فى يناير ١٩٨٩، ومن رئاسة لجنة العلاقات الخارجية التى كان نائباً لرئيسها حيث تم تعيين إبراهيم فرج رئيساً لها إلى جانب صلاحياته الأخرى.

لكن تعيين د. نعمان جمعة نائباً للرئيس لم ينه التنافس، وخاصة من جانب يسين سراج الدين حيث ظل مستمراً. ورغم التوتر الذى حدث فى علاقة رئيس الحزب بكل منهما فى أواخر ١٩٩٠ بسبب معارضة الأول لخط الحزب تجاه أزمة الخليج ومعارضة الثانى لقرار الحزب بمقاطعة الانتخابات التشريعية، فقد شهدت الفترة التالية انحسار هذا التوتر. ولذلك فالمرجح هو عدم تعرض التوازن المقترن بالتنافس بينهما لتغير ملموس فى تلك الظروف.

خامساً: الحزب الوطنى:

يتميز الحزب الوطنى، بخلاف أحزاب المعارضة، بارتباط جانب مهم من صراع النفوذ داخله بالسعى للحصول على منافع خاصة، من خلال امتلاك هذا النفوذ. كما أن طول فترته فى الحكم يتيح التعرف على هذا الجانب بخلاف حزب مصر، وهو يعتبر امتداداً لتراث تجربة التنظيم الواحد طويلة الأمد فى مصر وغيرها من الدول التى عرفت هذه التجربة بأنماطها المختلفة. والثابت أن قطاعاً من أعضاء الحزب الوطنى انضموا

إليه لأن مصالحهم تتحقق عن طريق وجودهم به، حتى إذا كان هناك آخرون آمنوا بمبادئه أو بما سماه أحد أعضائه «عبقرية مؤسسه» عندما وصف تركيب الحزب عند تأسيسه بأنه تضمن ثلاثة قطاعات (المؤمنون بعبقرية السادات، والمؤمنون بمبادئ الحزب، وأصحاب المصالح)(٧٨).

وفى هذا الإطار كانت صراعات النفوذ هى الغالبة على التفاعلات الصراعية فى الحزب وطاغية على الخلافات السياسية والفكرية المحدودة، الأمر الذى أكد الأمين العام السابق له أنه من ميراث التنظيم الواحد الذى ورث الحزب الكثير من سلبياته(٧٩). وكان لهذا تأثيره على طبيعة صراعات النفوذ داخل الحزب الوطنى التى اتسمت بطابع أفقى ممتد فى كثير من المحافظات، ولذلك لم يتركز الصراع على الفوز بمناصب النخبة العليا أو العامة، بقدر ما تركز على تدعيم النفوذ فى الأقاليم ولا يعنى ذلك أن هاتين النخبتين لم تكونا طرفين فى ذلك الصراع، فمن الطبيعى أن يكون لأعضائها أو بعضهم ارتباطات أحيانا ببعض أطراف الصراع ذى الطابع «المحلى»، كما كان عليها أن تسعى لإدارة الصراعات «المحلية» على النفوذ والحد من تأثيراتها السلبية على الحزب. وفضلا عن ذلك دخل الأمين العام بشكل مباشر فى عدة صراعات على المستوى القيادى المركزى.

وفى هذا الإطار تبرز ظاهرة التكتل أو «الشللية»، كما فى حزب مصر، باعتبارها أداة رئيسية للصراع على النفوذ فى الحزب، رغم محاولة بعض أعضاء نخبته نفى وجودها. فعلى سبيل المثال أكد الأمين العام المساعد فى نوفمبر ١٩٨٦ أن الحزب لا يعرف الشللية، ولا وجود لها بيننا، وعلاقاتنا على مستوى الحزب أو المستوى الوزارى علاقات متسقة ملتزمة بالمصلحة

العامة التى نضعها فوق كل اعتبار)(٨٠) لكن مهما كان الحرص على تجنب هذه الظاهرة، فهى تظل إفرازاً ضرورياً لطبيعة تركيب الحزب وارتباطه الوثيق بأجهزة الدولة والحكم المحلى وما يقترن بها من منافع. والملاحظ أنه عندما قرر الرئيس مبارك قبول رئاسة الحزب، فسر ذلك بأن تخليه عنه قد يؤدى إلى نشوب صراعات تؤثر على وحدته (٨١)، والأرجح أنه كان يقصد بذلك صراعات النفوذ وما يقترن بها من تكتلات داخل الحزب، ويمكن تصنيف أهم صراعات النفوذ فى الحزب الوطنى إلى مجموعتين:

١ - صراعات مرتبطة بدور الأمين العام..

تتمثل السمة الرئيسية لهذه الصراعات فى سعى الأمين العام إلى تدعيم نفوذه ضد آخرين فى النخبة الحزبية، أو تدعيم نفوذ هذه النخبة تجاه جماعات أو شخصيات ذات نفوذ فى الدولة وأحيانا فى الحزب نفسه، أو الحد من تأثير هذه النخبة بخلافات قائمة فى الحزب.

وكان أبرز مثال لصراع خاصه الأمين العام ضد أحد أعضاء النخبة العليا للحزب هو تصدى فكرى مكرم عبيد لبعض الأفكار التجديدية للأمين العام المساعد منصور حسن بشأن بناء الحزب. فقد كان الأخير قلقاً من تكرار تجربة حزب مصر وسيطرة نخبة الاتحاد الاشتراكى على الحزب الوطنى، ولذلك التف هؤلاء، وخاصة من أعضاء مجلس الشعب الذين انضموا للحزب، حول الأمين العام، بينما سعى الأمين المساعد إلى تجنيد عضوية جديدة من المثقفين البعيدين عن العمل الحزبى، وأدى ذلك إلى تحول الخلاف لصراع نفوذ ظهر فى معارضة الأمين المساعد لاختيار أمناء الحزب بالمحافظات عن طريق الهيئات البرلمانية بها حتى لايؤدى

ذلك لتدعيم نفوذ نخبة الاتحاد الاشتراكى، بينما أصر الأمين العام على ذلك (٨٢).

ومن أمثلة الصراعات التى خاضها الأمين العام ضد جماعات ذات نفوذ بالدولة، الصراع الذى دخله د. فؤاد محيى الدين عام ١٩٨٣ خلال انتخابات نقابة التجاريين لدعم مرشح الحزب د. حسن توفيق فى مواجهة جماعة عثمان أحمد عثمان التى وقفت وراء ترشيح د. عبد الرزاق عبد المجيد(٨٣) .أما صراعات الأمين العام فى مواجهة أعضاء بارزين فى نخبة الحزب ورجال الدولة أيضاً، فيمكن الإشارة إلى اثنين منها:

أ – الصراع الذى خاضه د. فؤاد محيى الدين لاستبعاد د. صوفى أبوطالب من رئاسة مجلس الشعب، وإحلال د. كامل ليلة محله، فى آخر دورة لمجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧٩ .

ورغم وجود جانب لهذا الصراع يتعلق بخلافات سياسية حول أسلوب إدارة د. أبو طالب لموضوع تطبيق الشريعة الإسلامية خلال مناقشته بالمجلس، فقد غلب صراع النفوذ على العلاقة بينهما وارتبط بعوامل شخصية تعود جذورها إلى أواخر السبعينيات عندما خرج د. محيى الدين من وزارة د. مصطفى خليل وأصبح مجرد عضو فى مجلس الشعب الذى كان يرأسه د. أبو طالب، وذلك قبل أن يتولى منصب الأمين العام (٨٤).

وقد نجح د. محيى الدين فى إقصاء د. أبو طالب من رئاسة مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٨٣، بعد أن كان الأخير قد كسب جولة فى يناير من العام نفسه عندما نجح فى إقصاء رئيس تحرير صحيفة الحزب (إبراهيم سعدة) الذى انتقده علانية رغم علاقة الأخير الوثيقة بالأمين العام. لكن كان هجومه على د. أبوطالب مما يصعب الدفاع عنه، حيث وصفه الأمين

العام المساعد حينئذ بأنه ينطوى على تجاوز فى الحديث عن بعض قيادات الحزب(٨٥).

ب - الصراع الأقل حدة بين الأمين العام للحزب د. يوسف والى رئيس مجلس الشعب د. رفعت المحجوب، والذى كانا راجعاً إلى تطلع الأخير للسيطرة على الحزب كخطوة فى طريق سعيه لرئاسة الوزارة(٨٦).

وبالنسبة للصراعات التى يضطر الأمين العام لخوضها سعياً إلى حماية النخبة العليا، والحزب إجمالا، من تأثيرات خلافات حزبية فتتعلق أساساً بإدارة عملية التجنيد سواء للنخبة أو لقمة المستوى القاعدى بالمحافظات، وبالمناورة عند إعداد ترشيحات الحزب للانتخابات وخاصة التشريعية منها كما سبق إيضاحه. وتنطوى هذ ه الصراعات على ممارسة ضغوط على بعض الطامحين والسعى لإيجاد بدائل لترضية البعض منهم، ومن المعتاد أن يتعرض الأمين العام فى مثل هذه الظروف لهجوم عليه. يمكن الإشارة على سبيل المثال إلى الاتهام الذى تعرض له د. يوسف والى عام ١٩٨٧ بأنه استغل دوره فى إعداد قوائم مرشحى الحزب لانتخابات مجلس الشعب من أجل تصفية حسابات مع من يخالفونه الرأى باستبعادهم أو وضعهم فى ذيل القوائم(٨٧).

وكان هذا النوع من الصراعات مصدراً أعلى نسبة من الانسلاخات عن الحزب، أو ما أطلق عليه أحد الكتاب (النزيف المستمر للعضوية لا لخلاف فكرى أو سياسى وإنما لخلاف مصالح فكثير من الذين تخطاهم الحزب أو لم يرشحهم فى الانتخابات خرجوا منه غاضبين(٨٨).

٢- صراعات مرتبطة بالعلاقة بين الحزب والمحافظين :

تعتبر هذه الصراعات من مظاهر ضعف بناء الحزب، ومن ثم حاجته للاعتماد على الأجهزة الإدارية للدولة من أجل تدعيم مركزه. ومن هنا

نشأ التناقض بين هذا الاعتماد من ناحية، وبين سعى بعض أمناء الحزب بالمحافظات للحفاظ على استقلالية النشاط الحزبى إزاء تلك الأجهزة التى يمثل المحافظون أهمها لقدرتهم على دعم الحزب فى الانتخابات من خلال توزيع المغانم على الناخبين لدفعهم إلى انتخاب مرشحيه.

والملاحظ أن هذا النوع من الصراعات ظهر عقب تأسيس الحزب الوطنى مباشرة فى صورة تبادل للاتهامات بين بعض المحافظين وأمناء الحزب ببعض المحافظات إثر قرار لرئيس الحزب بتولى المحافظين مهام الإشراف على انتخابات المجالس المحلية عام ١٩٧٩، فقد اتهم المحافظون أمناء الحزب بتجاهلهم والسعى إلى استبعادهم من أنشطة الحزب، بينما اتهم هؤلاء الأمناء المحافظين بالتدخل فى شئون الحزب.

وحاول الأمين العام حينئذ احتواء هذه الصراعات من خلال تنظيم سلسلة اجتماعات فى عدد من المحافظات للتوفيق بين طرفيها(٨٩) لكن ظلت الصراعات مستمرة فى بعض المحافظات وخاصة تلك التى تمسك أمناء الحزب فيها بالحد من تدخل المحافظين فى اختصاصاتهم. لكن شهدت بعض المحافظات فى الوقت نفسه تحالفاً بين المحافظين وأمين الحزب ضد بعض أعضاء مجلس الشعب. وكان أبرز مثال لذلك ماحدث فى محافظة الغربية عام ١٩٨٠، حيث دار الصراع بين محافظها أحمد القصبى وأمين الحزب بها حسين الهيثمى وبين أعضاء مجلس الشعب الذين اتهم أحدهم المحافظ والأمين بممارسة فساد مشترك(٩٠).

وقد أدت هذه الصراعات فى إحدى الحالات إلى استقالة أمين الحزب بمحافظة الجيزة عبدالفتاح الدالى. ورغم أن خطاب استقالته لم يتطرق صراحة إلى خلافه مع المحافظ، فقد أشار إليه تلميحاً بقوله: (منذ أن

توليت مسئولية أمانة الحزب كانت توضع أمامى العراقيل فى المحافظة من أجل المصالح الشخصية)(٩١)، وكان قبول استقالته يدل على تسامح قيادة الحزب مع تدخل المحافظ فى شئون الحزب، ومن ثم إخفاق التوجه السابق للحد من هذا التدخل بأسلوب غير مباشر تمثل فى تولى الأمين العام د. فؤاد محيى الدين وزارة الحكم المحلى فى التعديل الذى أجراه بحكومته فى سبتمبر ١٩٨٢، بحيث يؤدى إشرافه بحكم هذا المنصب على أعمال المحافظين إلى تدعيم دور الحزب فى مواجهتهم. لكن الملاحظ أن قبول قيادة الحزب بدور تدخلى للمحافظين تزايد عقب رحيل د. محيى الدين، ويمكن الاستدلال على ذلك من الخطة التى قدمتها أمانة التنظيم بالحزب فى ديسمبر ١٩٨٤، تضمنت عقد اجتماع أسبوعى بأمانة الحزب فى كل محافظة يحضره المحافظ ورؤساء الأجهزة التنفيذية مع ممثلى الحزب وقيادات المجالس المحلية(٩٢) ومع ذلك فثمة مايدل على أنه كان هناك نوع من عدم الوضوح لدى النخبة العليا للحزب بشأن هذه العلاقة مع المحافظين، فعقب إقرار تلك الخطة، أثير الموضوع فى لقاء حزبى ووجه سؤال مباشر إلى الأمين العام حينئذ حوله فقال : (بالنسبة للعلاقة بين المحافظين والحزب، يجرى الآن مسح شامل للموقف فى كل المحافظات، فهذه العلاقة تختلف من محافظة لأخرى لأنها مرتبطة بطبيعة العلاقات داخل كل محافظة. ونحن نعى تماماً كل هذا، ونحن نعيد تشكيل الحزب)(٩٣). وأوضح بعد ذلك فى مقابلة للباحث معه(٩٤) أن الصراع كان متوقفاً على شخصية ومدى تمتعه بعقلية سياسية، وبالتالى قدرته على التجاوب وإبداء المرونة فى العلاقة مع أمين الحزب بالمحافظة. ورغم أنه نفى أن يكون تدخل قيادة الحزب لإدارة هذه الصراعات اتجه فى صالح المحافظين غالباً، فقد كان واضحاً قبوله بدور رئيسى للمحافظين الذين

تصاعدت هيمنة بعضهم على شئون الحزب بمحافظاتهم. ويمكن الإشارة إلى مثالين بارزين يؤكدان ذلك :

أ- تغيير أمين الحزب بمحافظة الإسكندرية د. محمد عبداللاه فى أغسطس ١٩٨٥ إثر حملة قادها المحافظ حينئذ على بعض أعضاء الحزب بالمحافظة الذين تصدوا لبعض سياساته.

ب- انصياع بعض أمناء الحزب بالمحافظات لتدخل المحافظين، كما يتضح من إعلان صريح لأمين جنوب سيناء سالم مدخل عن أن (تحرك الحزب يتم دائماً عن طريق المحافظة، ونحن على اتفاق دائم بشأن كل الخطوات والتحركات)[٩٥].

ويبدو أنه نتيجة لذلك لا يتخذ أعضاء الحزب ببعض المحافظات مواقف موحدة خلال الصراعات التى يكون المحافظ طرفاً بها. فقد تكررت ظاهرة انقسامهم إلى مجموعتين إحداهما مناصرة له والأخرى معارضة له. وحدث ذلك مثلا فى صراع محافظة الإسكندرية بين المحافظ وعضوين بمجلس الشعب عن الحزب وفى صراع محافظة الفيوم بين المحافظ ورئيس المجلس المحلى[٩٦] وفى صراع محافظة البحيرة بين المحافظ وبعض أعضاء مجلس الشعب الممثلين للحزب أيضاً[٩٧].

سادسا: حزب العمل..

لم يواجه رئيس حزب العمل، كما هو حال رؤساء معظم الأحزاب الأخرى موضع الدراسة، أى تحد لنفوذه، لكن ماتميز به هذا الحزب هو محدودية الصراع داخل نخبته على النفوذ قبل أن يبرز الصراع بين التيارين الإسلامى وشبه العلمانى،، والذى تطور كصراع على امتلاك الحزب أكثر منه كخلاف سياسى وفكرى. ويمكن تفسير محدودية صراع

النفوذ داخل حزب العمل، قبل تفجر الصراع بين هذين التيارين، باعتماده على أسلوب الانتخاب بشكل دورى منتظم منذ عام ١٩٨٢، الأمر الذى أتاح الفرصة لتنافس مفتوح كما سبق إيضاحه باستثناء منصب رئيس الحزب. كما أن هناك مايدل على قيام بعض أعضاء نخبة الحزب بالانسحاب منه فى هدوء عندما يبدأ الصراع على النفوذ أو تظهر مقدماته.

وكان أبرز مثال لذلك قيام الأمين العام رفعت الشهاوى بتقديم استقالته قبيل انعقاد المؤتمر العام الأول عندما أدرك أن إبراهيم شكرى سيستخدم نفوذه لدعم ترشيح د. حلمى مراد كأمين عام جديد بدلا منه. لكن الأرجح أن الانتخابات الدورية كانت أهم عوامل تقليص الصراع على النفوذ داخل الحزب، بما أتاحته من فرصة للطامحين لهذا النفوذ للجوء إليها، وأظهرت فاعلية واضحة قبل أن يتصاعد الصراع خلال المؤتمر العام الخامس فى مارس ١٩٨٩ والذى لم يخضه التياران المتنازعان كخلاف سياسى - فكرى يخضع للحوار، وإنما كصراع على النفوذ بل وعلى امتلاك الحزب. ولذلك خاض كل منهما مباراة صفرية، عبر السعى لاستبعاد كل من ليس معه بالكامل واجتثاث أى نفوذ لغيره. ومع ذلك فقد ظلت نخبة التيار الإسلامى تجادل بأنها لم تسع للاستبعاد الشامل، وتؤكد أن المقصود كان استبعاد عدد قليل من العناصر التى استغلت الحزب لأغراض شخصية وبأساليب أساءت إلى سمعته، مثل الحصول على عقود للعمل بليبيا وبيعها فى مقاره، إضافة لعناصر ثبتت علاقاتها بأجهزة الأمن(٩٨)، وفى سياق هذه المجادلة، جرى تفسير اتساع نطاق الصراع فى الحزب بعاملين:

أولهما : أن المرغوب فى استبعادهم لجئوا لإثارة قضية الاشتراكية وافتعلوا خلافاً فكرياً وضموا إليهم آخرين كانوا متذمرين لأسباب أخرى بعضها من رواسب الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧ عندما استبعدوا من قوائم المرشحين. وثانيهما تدخل أجهزة الأمن لصالح هذه المجموعة عشية وخلال المؤتمر العام مما جعل الكثيرين من أعضائه يصرون على عدم انتخاب أى منهم لسيادة الشعور بمناخ المعركة ضد «الأمن»، ولذلك استبعدوا أى مرشح ضمته هذه المجموعة لقائمتها، رغم أن قيادة الحزب كانت تفضل نجاح بعضهم مثل جمال أسعد وأحمد حرك(٩٩).

وقد رد أحد ممثلى التيار الآخر حينئذ على هذه الدعوى بأن أنصار التيار الإسلامى شنوا حملة مركزة ضد كل من هو ليس معهم (فهو هو يسىء لسمعة الحزب وعميل لدولة أجنبية، وذاك عميل للمباحث، وهذا معنا وذاك ليس معنا. وكان مطلوباً من كل عضو فى الحزب أن يثبت أنه مع هذه القوة الجديدة وأنه ضد هؤلاء المتهمين فى شرفهم السياسى والوطنى)(١٠٠).

والملاحظ أنه رغم حرص نخبة هذا التيار على إبراز الطابع الفكرى للصراع بشكل مبالغ به حيث كانت لهم مصلحة فى ذلك، فقد أقر بعضهم بطابعه الرئيسى كصراع نفوذ. فقد أكدوا أن الصراع نتج عن (تحرك مراكز القوى الجديدة للسيطرة على الحزب)، ونفوا أن يكون الصراع بين تيارين فكريين وإنما هو صراع (مع حفنة من أصحاب المصالح تولوا مناصب داخل الحزب فأفسدوا العلاقة بين رئيسه والقادة الذين ناضلوا معه حتى يفرغوه من عناصره المخلصة، ولما اتضحت جرائمهم تستروا وراء الشعارات الإسلامية)(١٠١).

لكن كان التيار الإسلامى هو الأقدر على استبعاد الآخرين من اللجنة التنفيذية الجديدة التى انتخب فى المؤتمر العام الخامس، والملاحظ أن احتجاج هؤلاء على نتائج هذه الانتخابات تركز على ماحدث فى فترة الإعداد للمؤتمر وليس على سلامة عملية الانتخابات نفسها خلاله، وهذا مايفسر إقرار أحمد مجاهد خلال هذا المؤتمر وقبيل حدوث الانشقاق بنزاهة المشرف على الانتخابات، مع إشارته الواضحة إلى أن نتائجها تتسق مع ماسبقها من إعداد. كما فسر تأخر احتجاج المنشقين إلى مابعد إعلان نتائج الانتخابات رغم معرفتهم بما جرى من إعداد سابق بأنهم (كانوا على ثقة رغم ذلك بالانتصار اعتماداً على روابطهم القوية بالمحافظات، ولم يكونوا راغبين فى نسف المؤتمر. لكنهم فوجئوا بوجود أعضاء بالمؤتمر شاركوا فى عملية التصويت من خلف ظهورهم رغم أنهم ليسوا أعضاء بالحزب ثم مضوا إلى حال سبيلهم، بينما بقى أعضاء الحزب الحقيقيون الذين كان بإمكانهم مناقشة نتائج الانتخابات، مما دفع التيار الإسلامى لإنهاء المؤتمر بطريقة غير شرعية)(١٠٢).

وقد ردت نخبة التيار الإسلامى بأن التغيير الذى حدث فى تركيب المؤتمر العام كان حصيلة نضال سياسى استمر عامين، وأن التيار الآخر افتقر الروح الديمقراطية اللازمة لتقبل الهزيمة والانتصار. فحقيقة ماحدث، من وجهة النظر هذه أنه (كان هناك اتجاه استطاع من خلال نشاط مخلص دءوب أن يغير توجه الأغلبية فى الحزب بشكل ديمقراطى وبأساليب مشروعة وفقاً للائحة. أما التيار الآخر فقد أراد أن يحكم الحزب بالقوة بغض النظر عن إرادة قواعده(١٠٣).

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن نقطة الخلاف الرئيسية بين التيارين حول عملية إدارة الصراع بينهما وصولا للمؤتمر العام الخامس، تركزت فى مدى مشروعية الإعداد الذى قام به التيار الإسلامى لهذا المؤتمر. فقد أكد معارضوه انتفاء هذه الشرعية لحدوث تزوير فى تشكيلات بعض المحافظات ومنح بطاقات عضوية لمن لا يستحقونها، لكن أكدت نخبة هذا التيار مشروعية ذلك الإعداد وعدم تعارضه مع النظام الداخلى للحزب.

وكانت نتيجة هذا الصراع تعرض الحزب لأول انشقاق فى تاريخه، لكن أخفقت محاولة المنشقين، والتى اقترنت بها معركة لانتزاع بعض مقار الحزب، لتأكيد أنهم يمثلون حزب العمل الشرعى.

ولم يتعرض الحزب لانشقاق آخر قبل هذا، وإنما لعدد من الاستقالات الفردية والانسلاخات المحدودة، حيث لم يعرف كما سبقت الإشارة صراعات مهمة على النفوذ لفترة طويلة بعد تأسيسه، وكان أهمها الصراع الذى خاضه بعض أعضاء حركة مصر الفتاة القديمة لتدعيم نفوذهم فى الحزب على حساب غيرهم عقب تأسيسه مباشرة، وهذه حالة كانت قريبة الشبه بمشكلة (الوفديين والمستوفدين) فى حزب الوفد. لكنها لم تؤد سوى إلى صدام بين رئيس الحزب وعدد قليل من أعضاء «مصر الفتاة»، على رأسهم على الدين صالح الذى ترك الحزب عام ١٩٨١(١٠٤)، وقام بعد ذلك بتأسيس حزب مصر الفتاة الجديد الذى حصل على حكم قضائى لصالحه عام ١٩٩٠، وضم هذا الحزب بعض أعضاء نخبة حزب العمل الذين تركوه فى فترات مختلفة مثل محمود المليجى، ويوسف الحواتكى، وصلاح عطية، وجلال ندا، وحمدى أحمد.

وفضلا عن ذلك، كان هناك احتجاج من بعض أعضاء نخبة الحزب على احتكار رئيسه أو استئثار أمينه العام بالسلطة، أكثر مما كان ثمة صراع واضح على هذه السلطة

كما تحدث أحدهم عن شكوى أمينه العام د. حلمي مراد أحيانا من احتكار رئيس الحزب لكل شيء مما لا يتيح له ممارسة اختصاصاته(١٠٥)، لكن ليس ثمة مايؤكد هذه الشكوى، خاصة أن الرئيس والأمين العام كانا متهمين بالتفاهم التام إلى حد اعتبارهما (حزباً داخل الحزب. فهما متفاهمان على كل شيء وينفذان ما يتفقان عليه بصرف النظر عن رأي بقية القيادة)(١٠٦).

خلاصة

يتضح من هذا المبحث وجود عاملين رئيسيين أثرا على أساليب إدارة الأحزاب السياسية موضع الدراسة لصراعات النفوذ داخلها:

أولهما : الدور الحاسم لرئيس الحزب، سواء عندما يكون الصراع متعلقاً به وبنفوذه، أو عندما يدور بين أعضاء فى المستوى القيادى أو النخبة الحزبية. وكان رئيس حزب الأحرار هو الوحيد الذى تعرض لبعض تحديات لنفوذه ولمساع استهدفت إقصاءه عن موقعه، الأمر الذى جعله أكثر انغماساً بشكل مباشر فى الصراعات الحزبية بالمقارنة مع رؤساء الأحزاب الأخرى (والأمين العام لحزب التجمع)، كما لوحظ أن رئيس الحزب الوطنى ابتعد عن صراعات النفوذ داخل الحزب، بينما تولى الأمين العام مهمة إدارتها والتأثير عليهما. لكن كان دوره فى هذا المجال أقل حسماً بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى، نظراً لانغماس شخصيات وجماعات ذات نفوذ قوى بالدولة فى بعض الصراعات داخل الحزب الوطنى، الأمر الذى حد أحيانا من قدرة الأمين العام على الحسم. لكن فى بقية الأحزاب

كان دور الرئيس (أو الأمين العام للتجمع) حاسماً بوضوح عند التدخل لإدارة صراعات النفوذ، فقد ظهرت قدرة رئيس حزب الأحرار على التلاعب بأعضاء النخبة العليا ونقل الكثيرين منهم بين مناصبها مما أسهم فى زيادة مستوى الدوران على هذه النخبة كما اتضح فى الفصل السابق. كما نجح فى التدخل فى الوقت المناسب لدعم طرف ضد آخر فى الصراعات بين أعضاء هذه النخبة وفقاً لحساباته المتعلقة بالتوازن داخل الحزب، والتى كانت تدفعه إلى تغيير موقفه من وقت لآخر بتأييد من سبق أن وقف ضده وسحب الدعم الذى قدمه لأحد الأطراف فى وقت سابق، وهكذا.. كما كان اضطرار الأمين العام لحزب التجمع لتقديم دعم نسبى لقطاع محدد من التيار الماركسى، نظراً لحاجته إلى كوادر هذا القطاع فى عملية بناء الحزب واستمرار نشاطه، حاسماً فى تغليبه على التيارات الأخرى بما فى ذلك قطاعات ماركسية مغايرة. وبالمثل أدى انحياز رئيس حزب العمل للتيار الإسلامى فى المؤتمر العام الخامس إلى تمكينه من فرض هيمنته على الحزب، بعكس ماحدث فى المؤتمر الرابع عندما كان الرئيس لايزال حريصاً على التوازن الحزبى.

وكذلك كان موقف رئيس حزب الوفد الجديد حاسماً عند تدخله لإدارة الصراعات الخاصة بالنفوذ، ورغم أنه لم يتعرض لأى تحد مباشر لنفوذه، بعكس رئيس حزب الأحرار، فقد أبدى رئيس الوفد حرصاً بالغاً ـ وأحياناً مبالغاً فيه ـ على تدعيم نفوذه عبر العديد من السلوكيات الرمزية والإجراءات الردعية.

ثانيهما: ارتباط أنماط الصراع على النفوذ بطبيعة تركيب الحزب أو تراث التنظيمات السابقة التى يمثل الحزب امتداداً لها بشكل أو بآخر.

فبالنسبة لتأثير تركيب الحزب، ظهر تأثيره في حزبي التجمع والعمل اللذين اتسم تركيبهما بطابع متعدد الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية. ففي حزب التجمع، كان الصراع بين التيارين الماركسي والناصري، أو بشكل أدق بين قطاعين محددين من هذين التيارين هو صراع النفوذ الرئيسي داخله. وفي حزب العمل ظهر صراع في البداية بين عدة تيارات أهمها تيار «مصر الفتاة» القديم وتيار ناصري وآخر وثيق الصلة بالحزب الحاكم، فضلا عن مجموعة ليبرالية محدودة. لكن طفى في النهاية الصراع بين التيار الإسلامي الذي صعد بسرعة في منتصف الثمانينيات وآخر شبه علماني. وأدى هذا الطابع في الحزبين إلى اختلاط الصراع على النفوذ بالخلاف السياسي الفكري، لكن كان واضحاً أن صراع النفوذ هو الغالب بوضوح. وهذا الطابع التعددي للحزبين يشبه إلى حد كبير تركيب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ الذي كان - مع ذلك - أكثر ديمقراطية نسبياً منهما في إدارة الخلافات المتعلقة بالصراع على النفوذ. ويرجع ذلك إلى عدم وجود زعامة قوية لحزب الأحرار الدستوريين باستثناء فترة رئاسة محمد محمود كما يتضح من الفصل الثاني في هذه الدراسة.

أما تأثير تراث التنظيمات السابقة، فقد ظهر بشكلين مختلفين في حالة حزب الوفد الجديد من ناحية، وحزبي مصر والوطني من ناحية أخرى. فقد اتسم الصراع على النفوذ بين بعض أعضاء النخبة العليا للوفد الجديد بوضوح لم تعرفه الأحزاب الأخرى، ودون غطاء سياسي وفكري، وهذه الظاهرة عرفها حزب الوفد قبل ١٩٥٢ مع فارق مهم هو أن أهم صراعات النفوذ التي عرفها هذا الأخير كانت بين الرئيس وبعض عناصر النخبة العليا، أما في حالة الوفد الجديد، فلم يكن الرئيس طرفاً في هذه الصراعات التي دارت أساساً بين عناصر في النخبة العليا للحزب.

وفى حزبى مصر الوطنى، اقترنت صراعات النفوذ بظاهرة التكتل و«الشللية» التى تعد امتداداً لمرحلة التنظيم السياسى الواحد. والثابت أن الكثيرين من أعضاء هذا التنظيم (الاتحاد الاشتراكى العربى) انضموا إلى حزب مصر ثم الحزب الوطنى، وجاء منهم معظم أعضاء النخبة العليا والعامة لهذين الحزبين.

ولعل أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من هذا المبحث أنه فى الأحزاب التى أخذت بأسلوب انتخاب المستوى القيادى للحزب، جرى استخدام هذا الأسلوب فى إدارة الصراع على النفوذ داخلها لكن بأشكال متباينة. ففى حزب الوفد الجديد تم استخدام أسلوب الانتخاب كأداة لاستبعاد من يرغب رئيس الحزب فى عدم وصولهم إلى الهيئة العليا. لكن لم يساعد ذلك على الحد من صراعات النفوذ بين أعضاء هذه الهيئة رغم أنه حال دون تعرض الرئيس نفسه لأى تحد وفى حزب التجمع تم اللجوء إلى أسلوب القائمة فى انتخاب المستوى القيادى تحت شعار ضمان تمثيل مختلف التيارات وثبت أن لا جدوى لذلك فى الحد من صراعات النفوذ داخل الحزب، أما عندما لجأ حزب العمل إلى انتخابات تنافسية مفتوحة إلى حد كبير فى مؤتمراته الأربعة الأولى، كانت هذه الانتخابات فعالة وقادرة على تنظيم عملية السعى إلى النفوذ والحد من تحولها إلى صراعات متبلورة باستثناءات محدودة. ولما تراجعت قيادة الحزب عن هذا المنهج، ووقف رئيسه وراء قائمة محددة لإنجاحها بأى ثمن فى المؤتمر الخامس، فقدت الانتخابات الحزبية دورها الفعال فى تنظيم الصراع على النفوذ، وانقسم الحزب. ولذلك فإن الخبرة المهمة التى يمكن استخلاصها من هذه المقارنة هى أن الانتخابات التنافسية الدورية يمكن أن تتيح تنظيم الصراع على النفوذ والحد من إمكان تفجره وتحوله إلى انقسام جوهرى. لكن يقتضى ذلك توافر الرغبة فى التعايش وعدم اللجوء إلى الاستبعاد الكامل لأحد التيارات أو الجماعات.

هوامش المبحث الثانى عشر (الفصل الخامس)

١ - جمال ربيع فى حديث صحفى، الأحرار، العدد ٢٧٥، ٣١ أكتوبر ١٩٨٣
٢ - مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه فى ١٣ يونيو ١٩٩١
٣ - الأحرار، العدد ١٩، ٢٠ مارس ١٩٧٨.
٤ - الأحرار، العدد ٧، ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧.
٥ - الأحرار العدد ٨، ٢ يناير ١٩٧٨.
٦ - مقابلة مع الأستاذ جمال ربيع بمكتبه فى ١٣ يونيو ١٩٩١
٧ - المقابلة السابقة.
٨ - الأحرار، العدد ٣٦، ١٧ يوليو ١٩٧٨.
٩ - الأحرار العدد ١٩، ١ نوفمبر ١٩٧٧.
١٠ - الأحرار العدد ٧٩، ٢٨ يناير ١٩٨٠
١١ - المصدر السابق.
١٢ - انضم صلاح الرفاعى ورياض معوض للحزب الوطنى، ومحمد عبد الشافى وألفت كامل لحزب الوفد.
١٣ انظر نص الخطاب فى: مايو العدد ٢١٥، ١٥ إبريل ١٩٨٤
١٤ - عونى يسين فى: الأهالى العدد ٢٠٦، ١٨ سبتمبر ١٩٨٥
١٥ - مايو العدد ٢٢٥، ١٢ أغسطس ١٩٨٥
١٦ - الأهالى العدد ٢٠٥، ١١ سبتمبر ١٩٨٥

١٧ – الأحرار العدد ٤٠٣، ١٩ أغسطس ١٩٨٥

١٨ – مصطفى كامل مراد، فى الأهالى العدد ٢٠٥، مصدر سابق.

١٩ – الحياة العدد ٩٧١٤، ١٥ سبتمبر ١٩٨٩.

٢٠ – انظر استقالة غازى فى: مصر، العدد ٢٩، ١٠ يناير ١٩٧٨.

٢١ – مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافى بمنزله، فى ١٣ يونيو ١٩٩١.

٢٢ – المقابلة السابقة.

٢٣ – المقابلة السابقة.

٢٤ – انظر حديثين صحفيين لكل منهما فى: مايو العدد ٦٧١، ١٤ يوليو ١٩٨٦.

٢٥ – محمد عبد الشافى فى حديث صحفى، مايو، المصدر السابق.

٢٦ – مصطفى كامل مراد فى حديث صحفى، مايو، المصدر السابق.

٢٧ – مايو العدد ٦٧٣، ٢٨ يوليو ١٩٨٦.

٢٨ – الأهرام الدولى، العدد ٣٦٩٦٧، ٢٣ فبراير ١٩٨٨.

٢٩ – الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٦١، ١٩ يونيو ١٩٨٧.

٣٠ – الأهران الاقتصادى، العدد ٩٩١، ١١ يناير ١٩٨٨.

٣١ – الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٩٧، ٢٢ فبراير ١٩٨٨.

٣٢ – الأهالى، العدد ٣٢٢، ٩ ديسمبر ١٩٨٧.

٣٣ – الأهرام الاقتصادى العدد ٩٩٥، ٨ فبراير ١٩٨٨.

٣٤ – محمد عبد الشافى، فى الأهالى، العدد ٣٣٢، ١٧ فبراير ١٩٨٨.

٣٥ – وثيقة بعنوان:(إلى الإخوة والأخوات أعضاء مؤتمرمحافظة القاهرة بحزب التجمع)

٣٦ – وثيقة بعنوان: (طلب عاجل للأمانة العامة لحزب التجمع)

٣٧ – كمال أبو عيطة فى حديث صحفى، الشعب العدد ٢٨٥، ٢١ مايو ١٩٨٥

٣٨ – مقابلة مع مصطفى بكرى: بمؤسسة الأهرام، فى ١٨ مايو ١٩٩١.

٣٩ – راجع نص البيان فى الأهالى العدد ١٩٨، ٢٤ يوليو ١٩٨٥.

٤٠ – د. يحيى الجمل فى حديث صحفى، الأهرام الاقتصادى العدد ٩٩٢، ١٨ يناير ١٩٨٨.

٤١ – الأهالى العدد ٨٦، ١ يونيو ١٩٨٣.

٤٢ – يوسف القعيد فى «صالون الاقتصادى» الأهرام الاقتصادى العدد ١٠١٩، ٢٥ يوليو ١٩٨٨.

٤٣ ـ خالد محيى الدين فى «صالون الاقتصادى» الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠٤١، ٢٦ ديسمبر ١٩٨٨.

٤٤ – خالد محيى الدين، التجمع بين الديمقراطية الداخلية ومقولة «السيطرة الماركسية»، مصدر سابق.

٤٥ – الأهالى، العدد ١٠٦، ١٩ أكتوبر ١٩٨٣.
٤٦ – لطفى واكد، فى الأهالى، العدد ١٦٥، ٥ ديسمبر ١٩٨٤.
٤٧ – الأحرار، العدد ٢٢، ١٠ إبريل ١٩٨٧.
٤٨ – عبد الحمن الشاذلى فى: روز اليوسف، العدد ٢٩٤٣، ٥ نوفمبر ١٩٨٤.
٤٩ – عبد الرحمن الشاذلى، فى: مايو العدد ٦٨٧، مصدر سابق
٥٠ – فؤاد سراج الدين فى حديث صحفى، الوفد، العدد ٧٠، ١١ يوليو ١٩٨٥.
٥١ – الوفد، المصدر السابق.
٥٢ – المصدر السابق.
٥٣ – الوفد، العدد ٣٢، ١٨ أكتوبر ١٩٨٤
٥٤ – الوفد، العدد ٧٠، مصدر سابق
٥٥ – سيف الدين الغزالى فى حديث صحفى، مايو مصدر سابق.
٥٦ – فؤاد سراج الدين، فى: الأحرار، العدد ١٧، ٦ مارس ١٩٧٨
٥٧ – الوفد، العدد ١، ٢٢ مارس ١٩٨٤.
٥٨ – الوفد، العدد ٢، ٢٩ مارس ١٩٨٤.
٥٩ – إبراهيم طلعت فى حديث صحفى، أخبار اليوم، العدد ٢٠٥١، ٨ فبراير ١٩٨٤.
٦٠ – كمال خالد، فى: الأحرار، العدد ٢٩٠، ١٣ فبراير ١٩٨٤.
٦١ – يسين سراج الدين فى: القبس، العدد ٤٢٦١، ٢٥ مارس ١٩٨٤.
٦٢ – كمال خالد، فى: القبس، المصدر السابق.
٦٣ – يعود هذا التصاهر إلى عام ١٩٠٦ عندما تزوج سراج الدين شاهين من نبيهة كريمة البدراوى عاشور. وكان هذا أول زواج فى شبكة اتسعت من الزيجات بين العائلتين ووضع أحد الباحثين تصويراً بيانيا لها انظر:

Donald M.reid, Fuad sirag ad - Din and the Egyptian wafd, Journal of contemporary History, vol. 15,1980, pp. 721 - 744.

٦٤ – فؤاد سراج الدين فى حديث صحفى، الوفد،العدد ١، مصدر سابق.
٦٥ – انظر خطاب استقالته فى: الشعب، العدد ١٢٨، ٢٤ إبريل ١٩٨٤.
٦٦ – محمد عبدالرحيم عنبر، لماذا اختلف مع فؤاد سراج الدين، مايو، العدد ٢٥٧، ٢٧ مايو ١٩٨٤.
٦٧ – مايو، العدد ٦٧٨، ٣ نوفمبر ١٩٨٦.
٦٨ – مايو، العدد ٢٢٨، ٢٨ إبريل ١٩٨٤.

٦٩ – الأهالى، العدد ٢٦٩، ٣ ديسمبر ١٩٨٦ .
٧٠ – مايو، العدد ٦٨٥، ٢٠ أكتوبر ١٩٨٦ .
٧١ – مقابلة مع السيدة منى مكرم عبد بمنزلها فى ٥ مارس ١٩٩١ .
٧٢ – أحمد الكنانى، أزمة نقابة المحامين وخلافات الوفد، الشعب، العدد ٤٧٨، ٢١ يناير ١٩٨٩ .
٧٣ – أحمد الخواجة فى حديث صحفى، الوطن، العدد ٢٠٢٧، ١٦ فبراير ١٩٨٩ .
٧٤ – الأهرام الاقتصادى العدد ١٩٧٤، ١٩ سبتمبر ١٩٨٧ .
٧٥ – المصدر السابق.
٧٦ – يسين سراج الدين، فى : الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٦٣، ٢٩ يونيو ١٩٨٧ .

٧٧ – روز اليوسف، العدد ٣١٦١، ٩ يناير ١٩٨٩ .
٧٨ – د. محمد إسماعيل على، الحزبية المصرية، مايو، العدد ٢٧٣، ٢٧ أغسطس ١٩٨٤ .
٧٩ – مقابلة مع د. صبحى عبدالحكيم بمكتبه بالمركز الديموجرافى، فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٨٠ – صفوت الشريف، فى مايو، العدد ٦٨٩، ٧ نوفمبر ١٩٨٦ .
٨١ – كلمة مبارك أمام الهيئة البرلمانية للحزب، انظر مايو، العدد ٤٥، ٧ ديسمبر ١٩٨١ .
٨٢ – انظر قصة هذا الخلاف فى : الأحرار، العدد ٤٩٧، ٨ يونيو ١٩٨٧ .
٨٣ – انظر تفاصيل هذا الصراع فى : الأهالى، العدد ٨٨، ١٥ يونيو ١٩٨٣ .
٨٤ – مقابلة مع د. صبحى عبدالحكيم بمكتبه فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .
٨٥ – د. صبحى عبدالحكيم فى لقاء أمناء شباب الحزب، انظر : الأحرار، العدد ٢٣٦، ٣١ يناير ١٩٨٣ .
٨٦ – يفضل الباحث وصف هذا التيار بشبه العلمانى بدلا من الوصفين اللذين سادا إعلاميا وهما «العلمانى»، أو «الاشتراكى»، فلم يكن هذا التيار علمانيا بالمعنى الكامل، كما لم يكن خلافه مع التيار الآخر حول التوجه الاشتراكى للحزب وإنما حول هويته حيث عارض تحوله إلى حزب إسلامى.
٨٧ – صوت الشعب، العدد الأول، د.ت.
٨٨ – عادل حسين فى حديث صحفى، القبس، العدد ٦٠٩٣، ٢٧ إبريل ١٩٨٩ .
٨٩ – أحمد مجاهد فى حديث صحفى، المصدر السابق.
٩٠ – عادل حسين فى حديث صحفى، القبس، مصدر سابق.
٩١ – د. محمد أنيس فى حديث صحفى، المصور، العدد ٣١١١، ٢٥ مايو ١٩٨٤ .
٩٢ – محمد عبدالرحيم عنبر، قبل أن يضيع الوفد، القاهرة «مطبعة زهران»، د.ت، ص ٦٣ .
٩٣ – إبراهيم طلعت فى حديث صحفى، المصور، العدد ٣١٠٢، ٢٣ مارس ١٩٨٤ .

٩٤ – المصدر السابق.
٩٥ – انظر ترتيب أسماء المرشحين على هذا النحو فى: الوفد اليومى، العدد ٢٨٠، مصدر سابق.
٩٦ – مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد فى منزلها، ٥ مارس ١٩٩١.
٩٧ – الوفد اليومى، العدد ٥٨١، ١٥ يناير ١٩٨٩.
٩٨ – فؤاد سراج الدين فى حديث صحفى، الأنباء، نشرته صحيفة الوفد، مصدر سابق.
٩٩ – الأحرار، العدد ٦٣٢، مصدر سابق.
١٠٠ ـ حامد زيدان، لهذه الاسباب حدث الانقسام فى حزب العمل، مصدر سابق.
١٠١ ـ أنظر تصريحى حامد زيدان وكريمة حافظ، فى: صوت الشعب، مصدر سابق.
١٠٢ ـ أحمد مجاهد فى حديث صحفى، الاهرام الإقتصادى، العدد ١٠٧٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٩.
١٠٣ ـ عادل حسين فى حديث صحفى، القبس، العدد ٦٠٩٣، ٢٧٧٧ أبريل ١٩٨٩.
١٠٤ ـ الشعب العدد ١٠٣، ١٤ أبريل ١٩٨١.
١٠٥ ـ حامد زيدان لهذه الاسباب حدث الإنشقاق فى حزب العمل، مصدر سابق.
١٠٦ ـ إبراهيم يونس، المعارضة تنتقد نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

المبحث الثالث عشر

الخلافات السياسية والفكرية

يحسن التمييز فى بحث هذا الموضوع بين الحزبين الحاكمين على التوالى خلال فترة الدراسة (حزب مصر والحزب الوطنى) وبين أحزاب المعارضة، فبسبب طبيعة تكوين الظروف المحيطة بالحزبين الحاكمين اقترن هذا الخلاف داخلهما بالموقف من بعض سياسات الحكام غالباً، وطغى عليه الطابع التفصيلى فى معظم الأحوال، أما الأحزاب الأخرى المعارضة فقد شهد معظمها خلافات أساسية حول العديد من القضايا يمكن تصنيفها فى ثلاثة أنواع رئيسية هى قضايا الانتخابات العامة وتداعياتها، والخط السياسى للحزب وصحيفته، وقد اتسم أسلوب إدارة هذه الخلافات بقدر ملموس من الديمقراطية، بعكس أسلوب إدارة الصراعات على النفوذ، ويبدو هذا أمراً منطقياً، لأنه كلما ابتعدت الخلافات عن المناطق الحساسة المتعلقة بنفوذ رئيس الحزب بالذات أصبح من الممكن التعامل معها بأسلوب ديمقراطى سواء من خلال اللجوء إلى التصويت فى المستوى القيادى أو

فتح حوار منظم أو إتاحة الفرصة للاتجاهات المختلفة للتعبير عن نفسها، كما سيتضح في هذا المبحث، فالقاعدة أن التسامح يزداد كلما كانت القضية موضع الخلاف لا تنطوى على تهديد لنفوذ الرئيس أو الحلقة الضيقة المحيطة، به ويمكن أن نجد سوابق لها في أحزاب ما قبل ١٩٥٢ كما يتضح من الفصل الثاني في هذه الدراسة، حتى في حزب الوفد وجماعة الإخوان حيث بلغ الأسلوب السلطوى في إدارة الخلافات ذروته، فقد رأينا كيف تسامح سعد زغلول في بعض الخلافات التي لا تمس زعامته وسلطته، كما حدث مثلا في الخلاف مع بعض قادة الوفد الذين انضموا لوزارة زيور عام ١٩٢٤ على غير رغبته، كما وجدنا أن النحاس لم يحسم الخلاف بين مجموعتى كبار الملاك والطليعة الوفدية في أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات بشكل سلطوى، وإنما كان دوره أقرب إلى الموازنة بينهما بعكس أسلوبه في التعامل مع القيادات التي اعتبر سلوكها تحدياً لنفوذه مثل ماهر والنقراشي ومكرم عبيد، وكان المرشد الأول للإخوان يتسامح أيضاً في الخلافات الصغيرة التي لا تمس زعامته، لكن الملاحظ أن مستوى الديمقراطية في إدارة الخلافات غير المتعلقة بالنفوذ أصبح أعلى في الأحزاب المعاصرة،. وخاصة أحزاب المعارضة التي سيركز عليها هنا.

أولا: إدارة الخلاف حول قضايا الانتخابات وتداعياتها

يقصد بذلك الخلافات المتعلقة بالموقف من المشاركة في الانتخابات، ومن تعيين بعض أعضاء النخبة الحزبية في مجلسى الشعب والشورى، وقد عرفت أحزاب المعارضة الأربعة هذا النوع من الخلافات بأشكال ومستويات متباينة، فكان حزبا الأحرار والوفد أقلهما تعرضاً له.

فبالنسبة لحزب الأحرار كان رئيسه قادراً على تحديد موقف الحزب من المشاركة فى الانتخابات من خلال التنسيق مع أحزاب المعارضة أو بعضها فى معظم الأحوال دون أن يتحول هذا الموضوع إلى قضية داخلية، كان الخلاف الوحيد المرتبط بالانتخابات، أو بتداعياتها، فى حياة هذا الحزب حول تعيين رئيسه فى مجلس الشورى عقب انتخاباته التى قاطعها الحزب فى أكتوبر ١٩٨٦ ، ورغم الخلاف الذى ترتب على قبوله التعيين، فقد ساعدت الإدارة الديمقراطية له على الحد من تفجيره رغم إصدار عدد من أعضاء النخبة الحزبية على الرفض (١)، وقد ارتبطت حدة هذا الخلاف، بعكس ما هو معتاد فى الحزب، بانضمام صلاح أبو إسماعيل إليه قبل ذلك بحوالى عشرة أشهر ورغبته فى تدعيم نفوذه وإثبات قدرته على التأثير فى موقف الحزب.

واستند المعارضون للتعيين إلى عدم اتساقه مع مواقف الحزب الذى شارك أحزاب المعارضة الأخرى فى مقاطعة انتخابات المجلس، وإلى أن القيمة الحقيقية التى ينبغى أن يتمسك بها رئيس الحزب هى موقعه بالشارع السياسى، أما مؤيدو التعيين فقد استندوا إلى ضرورة أن يكون للحزب صوت فى مجلس الشورى كما فى أية مؤسسة تمثيلية أخرى.

وقد طرح الموقفان ودار حوار ساخن بينهما وصف بأنه معركة (٢) فى اجتماع للمجلس الدائم بدأه رئيس الحزب بالسعى إلى التهدئة من خلال تأكيد أنه لم يقرر قبول التعيين وملتزم بقرار الحزب، ولذلك فعندما جاء نتيجة التصويت لصالح التعيين (ستة وعشرون مقابل أربعة عشر)(٣) أمكن عبورر الخلاف دون خسائر رغم تهديد صلاح أبو إسماعيل بالاستقالة.

وقد تعرض حزب التجمع لمشكلة من هذا النوع، لكن دون حدوث خلاف جوهرى عليها عندما قبل عضو الأمانة العامة د. ميلاد حنا التعيين فى مجلس الشعب إثر انتخاباته التى جرت فى مايو ١٩٨٤، لكن فى هذه الحالة، كانت هناك مخالفة صريحة لقرار صادر عن هذه الأمانة فى العاشر من يونيو ١٩٨٤ برفض قبول التعيين، وقد تمت إدارة هذه المشكلة على ثلاث مراحل، فتمثلت المرحلة الأولى فى محاولة إثناء، د. حنا عن قبول التعيين من خلال اتصالات معه، وفى اجتماعين للأمانة المركزية بحضوره فى العشرين والرابع والعشرين من يونيو، وأخيراً تنظيم لقاء له مع الأمين العام للحزب. لكن انتهت هذه المحاولات باعتذاره عن عدم تلبية طلب الحزب، ولذلك كانت المرحلة الثانية هى اتخاذ قرار حزبى بشأن موقفه، وتم ذلك خلال اجتماع للأمانة العامة فى ٢٥ يونيو ١٩٨٤ أسفر عن بيان يؤكد التمسك بقرارها السابق الخاص برفض التعيين، ويقرر بإجماع أعضائها إيقاف، د. حنا عن ممارسة النشاط الحزبى لحين انعقاد اللجنة المركزية صاحبة الحق فى اتخاذ القرار الخاص بعضويته بالحزب(٤).

وجاءت المرحلة الثالثة مع انعقاده دورة اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٤، والتى شهدت خلافاً حول مستقبل عضويته بالحزب، فقد ظهرت دعوة إلى فصله نهائياً، لكن وافقت الأغلبية على تنزيله من مستواه القيادى إلى العضوية العادية على أساس ما لوحظ من حرص على الاحتفاظ بصلته بالحزب مع تأكيد أنه لا يمثل الحزب باسمه فى مجلس الشعب أو فى أى منتدى سياسى آخر(٥).

وقد عاد حزب التجمع ليواجه مشكلة أخرى أكثر عمقاً عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، حيث ظهرت خلافات واسعة حول الأسباب

الحقيقية لتدهور النتائج التى حصل عليها الحزب فيها بالمقارنة مع الانتخابات السابقة عليها، وقد تم التعامل مع هذه الخلافات بأسلوب ديمقراطى، حيث أقرت قيادة الحزب بالحاجة إلى فتح حوار لتحديد هذه الأسباب، ومع الإقرار بأنه لا ينبغى تحميل التزوير وحده مسئولية تدهور نتائج الحزب وتحويله إلى (شماعة نعلق عليها أخطاءنا ونبرر بها النتيجة الهزلية التى حققها التجمع [٦]. وهذا ما أكده الأمين العام للحزب صراحة بقوله:

(برغم أننا لم نغفل عن التدخل الحكومى السافر فى انتخابات ١٩٨٧، إلا أننا لم نكتف بالقول بأن تراجع نسبة الأصوات التى حصلنا عليها يعود إلى التزوير فقط، بل سارعنا نخضع للدراسة أساليب عملنا التنظيمى والجماهيرى لنكتشف نواقصنا)[٧].

وقد بدأت مناقشة الموضوع فى دورة اللجنة المركزية يونيو ١٩٨٧، حيث تضمن البيان الصادر عنها إشارة إلى اللجنة (تلاحظ أن الأداء الحزبى فى الانتخابات وبرغم العديد من الإيجابيات، كشف أوجه قصور متعددة)، ولذلك تم تكليف الأمانة العامة (بتكثيف الحوار السياسى داخل الحزب، وإصدار «دائرة الحوار»، بانتظام لنشر ما يرد إليها من آراء أعضاء الحزب وقياداته، وتقديم تقرير عن نتائج الحوار إلى دورة خاصة للجنة المركزية فى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٨٧ لحسمه وتحديد الاتجاه الغالب فيه) [٨]، وتم فتح باب النشر بالفعل فى النشرة الداخلية «دائرة الحوار» على مدى تسعة أعداد حتى منتصف أكتوبر ١٩٨٧ وتضمنت أربعين مقالا حول هذا الموضوع، كما قام أعضاء اللجنة المركزية فى المحافظات بتنظيم جلسات استماع حول هذا الموضوع.

وقد أسهمت هذه الإدارة الديمقراطية اللازمة التى نجمت عن تراجع نتائج الحزب فى انتخابات ١٩٨٧، فى احتواء حالة الإحباط الشديد والاستياء التى سادت المستوى القاعدى فى ذلك الوقت، وأعطت الأمل فى تدارك الأمر بغض النظر عما إذا كان ذلك ممكناً بالفعل.

أما بخصوص موقف الحزب من المشاركة فى الانتخابات، فقد تحدد فى معظم الحالات من خلال التوافق وفى أقلها عبر وجود أغلبية كبيرة، ولم يحدث أن أثار هذا الموضوع خلافات مهمة داخل الحزب، لكن الموقف من انتخابات عام ١٩٩٠ أثار قدراً محدوداً من الخلاف، فكان هناك تيار يرى ضرورة التضامن مع أحزاب المعارضة التى قاطعت هذه الانتخابات، ويؤكد أنه لا جدوى من خوضها دون ضمانات لحريتها وأن الظرف للحصول على مكاسب جزئية من خلال الضغط على النظام الذى يواجه أزمات متعددة، لكن كانت الأغلبية تؤيد المشاركة لثلاثة عوامل: أولها تزايد الشعور بخطورة عزلة الحزب وغيابه عن مجلس الشعب لدورتين متتاليتين، وثانيهما، عدم الثقة فى استعداد الأحزاب المقاطعة للسير فى هذا الطريق لنهايته، وثالثهما أن رئيس الوفد أخذ قرار المقاطعة دون التشاور مع الأحزاب التى بدت منصاعة له (٩) وقد أسفر التصويت فى الأمانة العامة عن تأييد المشاركة بأغلبية أربعة وثلاثين مقابل تسعة أصوات.

وبالنسبة لحزب الوفد أيضاً لم يحدث غير خلاف محدود حول المشاركة فى الانتخابات ثلاث مرات، ففى الأولى كان الخلاف حول المشاركة فى آخر انتخابات تكميلية لمجلس الشعب المنتخب فى ١٩٧٩، عندما خلا مقعد بدائرة كرموز فى بداية عام ١٩٨٤، فكان هناك اتجاه يرى عدم تقديم

مرشح للحزب، وتأييد مرشح حزب التجمع(١٠). لكن كان الاتجاه الغالب يفضل تقديم مرشح لتأكيد وجود الحزب الذى استأنف لتوه النشاط السياسى وكانت المرة الثانية بشأن فكرة دخوله انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ فى قائمة مشتركة مع بقية أحزاب المعارضة، فقد كان رئيس الحزب محبذا لهذه الفكرة كما سبق إيضاحه، لكن بعض أعضاء الهيئة العليا من القانونيين عارضوها (١١)، وحسم الخلاف بأسلوب ديمقراطى من خلال التصويت فى اجتماع لهذه الهيئة أسفر عن فوز الموقف الرافض، وكان الخلاف فى المرة الثالثة حول مقاطعة انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٠، حيث كانت قلة من أعضاء الهيئة العليا المشاركة فيها (ياسين سراج الدين، وعلوى حافظ، ومنى مكرم عبيد، وحسن الحفناوى)(١٢)، وقام هذا الموقف على أساس أن (وجود نواب وفديين فى المجلس أياً كان عددهم يجعل هناك رقابة على الحكومة، وإن المهمة الأولى للأحزاب هى الانتخابات والمشاركة بها) (١٣) لكن صدر قرار المقاطعة بأغلبية كبيرة، والتزم به جميع أعضاء نخبة الحزب باستثناء علوى حافظ الذى استقال من الحزب لخوض الانتخابات مستقلا، وكانت بقية غير الملتزمين (ثمانية وثلاثون عضواً) من غير أعضاء النخبة الحزبية، كما أدى قبول منى مكرم عبيد للتعيين فى مجلس الشعب عقب تلك الانتخابات إلى قيام رئيس الحزب بفصلها دون عرض الأمر على الهيئة العليا، بل دون قرار حزبى واضح برفض التعيين.

ولذلك كان رأيها أنها احترمت القرار الخاص بمقاطعة الانتخابات رغم معارضتها له، ولم يكن هناك قرار آخر بشأن التعيين، وفسرت تجنب عرض فصلها على الهيئة العليا بأن بعض أعضائها كانوا سيعترضون

ويفضلون بقاءها كهمزة وصل بين الحزب والحكم(١٤)، ومع ذلك فالثابت أن رئيس الحزب اعتبر قرار المقاطعة شاملا كل ما يترتب على الانتخابات من آثار، وحذر مبكراً من قبول التعيين مؤكداً بوضوح أن (كل من يقبل التعيين سيتم فصله من الحزب)(١٥). كما أن البيان الصادر عن رؤساء الأحزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات تضمن صراحة أنه تم. (الاتفاق على رفض التعيين فى المجلس بحيث يفصل من يقبل التعيين)(١٦).

كما واجه حزب الوفد مشكلة فريدة من جراء تداعيات انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧، وهى استبعاد عدد من مرشحيه الناجحين فى مقاعد الفئات لصالح آخرين من العمال والفلاحين بسبب قانون الانتخابات الذى كان معمولا به حينئذ فقد تضمن نصاً على أن تلتزم الجهة المختصة بإعلان النتائج بترتيب الأسماء طبقاً لورودها بالقوائم مع مراعاة نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين، عن كل دائرة على حدة، ويلتزم الحزب صاحب القائمة الحاصلة على أقل عدد من الأصوات والتى يحق لها أن تمثل باستكمال نسبة العمال والفلاحين طبقاً للترتيب الوارد بها. ولذلك تم استكمال هذه النسبة من قوائم الوفد فى عدة دوائر، وترتب على ذلك استبعاد رؤساء الفئات لصالح من يلونهم من المرشحين كعمال وفلاحين.

وانطبق ذلك على بعض أعضاء النخبة الحزبية مثل ممتاز نصار وعبدالمنعم حسين، ود. إبراهيم أباظة، وآخرين ممن اعتبرهم الحزب ضروريين لفعالية هيئته البرلمانية، حيث فاز ستة فقط من مرشحيه الفئات مقابل ثمانية وعشرين من الآخرين (١٧)، وقررت قيادة الحزب تقديم

طعون فى نتائج الدوائر التى استكملت نسبة العمال والفلاحين بها من قوائمه (١٨)، وكان من الطبيعى أن يثير موقفها هذا توتراً داخلياً لما فيه من تفضيل لمرشحين على غيرهم،و خاصة وأن رئيس الحزب تضامن مع المرشحين الطاعنين، كما قام محامو الحزب من أعضاء نخبته العليا والعامة بالدور الرئيسى فى عملية الطعن. ووصل التوتر إلى ذروته عندما قرر رئيس مجلس الشعب أن يقوم المجلس بالتصويت على شرعية أعضائه المطعون فى صحة عضوية الأعضاء المقدمة ضدهم طعوناً، وهو ما يعنى أن يصوت هؤلاء أنفسهم فرفضوا بطبيعة الحال (١٩). ومع ذلك حرصت قيادة الحزب على عدم تصعيد الخلاف معهم، بل وسعت لاحتوائه بعد ذلك مع إدراكها لصعوبة نجاحها فى استبدالهم، حتى لا يحدث مزيد من التراجع فى التمثيل البرلمانى للحزب الذى تقلص من ثمانية وخمسين عام ١٩٨٤ إلى أربعة وثلاثين عضواً عام ١٩٨٧.

أما حزب العمل فقد واجه عدة خلافات تتعلق بالانتخابات وتداعياتها أدارها بأسلوب ديمقراطى غالباً، ورغم أن أول خلاف خلال انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٧٩ كان محدوداً، فقد اقترن بخلافات أخرى أسهمت فى إحداث أول ـ انشقاق عن الحزب، فقد عارضت مجموعة صغيرة من نخبة الحزب على رأسها نائب رئيسه حينئذ محمود أبو وافية وإصدار بيان يدين التدخل الإدارى فى الانتخابات، على أساس أنه سيجر الويلات على الحزب (٢٠).

لكن كان هناك خلاف أكبر حول المشاركة فى الانتخابات التالية لمجلس الشعب، عام ١٩٨٤، فقد دعا بعض أعضاء نخبته إلى مقاطعتها لعدم توفر أى ضمانات لنزاهتها، وتم حسم هذا الخلاف خلال المؤتمر العام

الثانى للحزب فى ديسمبر ١٩٨٣، حيث صوتت الأغلبية لصالح المشاركة، لكن ظل المعارضون على موقفهم الذى استند إلى أن «المعركة الانتخابية تحتاج إلى مناخ حر من كل قيد، بينما القوانين سيئة السمعة تعكر المناخ وترهب الجماهير، كما أن قانون الانتخاب الجديد فصل تفصيلا لتعطيل المسيرة الديمقراطية بطريقة شيطانية»(٢١).

وقد تلا هذه الانتخابات خلافان آخران، فكان أولهما امتداداً للخلاف حول المشاركة فيها، وتركز حول تفسير نتائج الحزب، فقد أكد الذين عارضوا المشاركة صواب موقفهم وخطأ الآخرين الذين أحالوا إلى أخطاء فى ترتيب القوائم ونقص المندوبين وتقصير بعض الأعضاء، فضلا، عن التدخلات والضغوط الإدارية، وكان الخلاف الثانى حول العرض الذى قدم للحزب بتعيين أربعة من أعضائه بمجلس الشعب، وقد طغى هذا على سابقه، وكاد أن يتحول إلى أزمة شاملة داخل الحزب.

والملاحظ أنه رغم إصرار الرئيس على قبول العرض، فقد لجأ إلى تقرير ذلك من خلال أسلوب ديمقراطى، فأحيل الموضوع إلى اللجنتين العليا والتنفيذية اللتين وافقتا على قبول التعيين بأغلبية طفيفة: عشرون مقابل ستة عشر وامتناع أربعة مع تخلف خمسة وثلاثين فى الأولى، وثمانية مقابل ستة مع امتناع ستة فى الثانية بكامل أعضائها (٢٢)، وقد وصف أحد المعارضين لتعيين اجتماع اللجنة العليا بأنه «تضمن حواراً ساخنا، فكانت الأغلبية فى صف التعيين»(٢٣).

ومع ذلك فقد ظل الخلاف قائماً يهدد وحدة الحزب، حيث قام بعض أعضائه فى المحافظات بتجميد عضويتهم لكن رئيس الحزب أبدى حرصاً بالغاً على السعى لاحتوائه، وقام بزيارات لبعض المحافظات التى اشتدت

المعارضة فيها للتعيين ومن أبرزها محافظة أسيوط التى قام أمينها وعدد من أعضاء لجنتها بتجميد عضويتهم، وانتهى الحوار فيها باتفاق على إحالة الخلاف للمؤتمر العام القادم للحزب الذى كان مقرراً عقده بعد حوالى خمسة أشهر (٢٤)، وقد ارتاحت غالبية المعارضين فى الحزب لهذا الاتفاق الذى لم يلغ قبول التعيين، لكنه أسفر وفقاً لما أعلنه الرئيس عن إنه «إذا كانت قواعد الحزب لا توافق على التعيين، يمكن أن تطرحه مرة أخرى فى المؤتمر العام وتطرح الثقة فى رئيس الحزب وقياداته، ويمكن أن يصدر قرار بحسب أعضاء الحزب من المجلس»(٢٥)، وعبر أحد المعارضين عن ترحيبه بهذا الحل بقوله «إذا كانت قضية التعيين قد حسمت، فليس بصفة نهائية لأن الحسم جاء عن طريق أدنى من المؤتمر العام»(٢٦)، وتدل هذه الخبرة على إمكانية قيام هذا المؤتمر بدور فعال فى الحد من تحول الخلافات الكبرى إلى أزمات حادة تشق صفوف الحزب إذا توفرت الرغبة فى استخدامه لهذا الغرض، وهذا ما يحدث بالفعل فى المؤتمر العام الثالث للحزب فى ديسمبر ١٩٨٤، حيث أعيد طرح موضوع التعيين ووافق عليه المؤتمر بأغلبية محدودة أيضاً: مائتان وأربعة وثمانون مقابل مائتين وأربعة وعشرين مع وجود ثمانية وثلاثين صوتا باطلا (٢٧).

وقد واجه الحزب مشكلة أخرى من هذا النوع لكن أقل حجماً بكثير عقب انتخابات مجلس الشورى فى أكتوبر ١٩٨٦.

قد اتخذت قيادة الحزب موقفاً معاكساً لما اتخذته تجاه التعيين فى مجلس الشعب حيث رفضت التعيين فى مجلس الشورى، وصدر قرار بذلك من اللجنة العليا (٢٨)، لكن كان بعض أعضاء النخبة الحزبية يفضلون قبول التعيين، مثل الدمرداش العقالى نائب الرئيس وأحمد مجاهد عضو اللجنة التنفيذية.

وقد أدلى الأخير بتصريح بهذا المعنى [٢٩] انتقدته صحيفة الحزب ضمنيًا عبر إشارة إلى أن قرار اللجنة العليا الذى يلتزم به أحمد مجاهد هو رفض مبدأ التعيين [٣٠]، أما العقالى فقد فاجأ قيادة الحزب بقبول تعيينه بمجلس الشورى، مما استدعى عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية أسبقه هو بتقديم استقالته التى قبلتها اللجنة [٣١].

وهكذا يتضح أن أسلوب إدارة هذا النوع من الخلاف يعد أكثر ديمقراطية فى مختلف الأحزاب من أسلوب إدارة الصراعات المتعلقة بالنفوذ.

ثالثا: إدارة الخلاف حول الخط السياسى فى أحزاب المعارضة

شهدت ثلاثة من هذه الأحزاب خلافات حول الخط السياسى للحزب وكذلك لصحفيته لكن بدرجات متباينة، فكان أعلاها فى حزبى التجمع والعمل وأقلها فى حزب الوفد، ويحسن تناول الخلافات حول خط الحزب وخط الصحيفة كل على حدة لوجود بعض التمايز فى أسلوب إدارتهما رغم وجود ارتباط وثيق بينهما.

١ - إدارة الخلاف حول الخط السياسى للحزب:

كان هذا النوع من الخلاف أكثر وضوحاً فى حزبى التجمع والعمل اللذين تباينا فى أسلوب إدارتهما له، ففى حزب التجمع حرصت قيادته على إجراء حوار حزبى تولت الأمانة العامة مسئولية الإشراف عليه من خلال إصدار النشرة الداخلية «دائرة الحوار» التى تم اعتبارها «الأداة المركزية للحوار الديمقراطى والصراع الفكرى داخل الحزب» وفقاً للتقرير السياسى للمؤتمر العام الثانى[٣٢].

والملاحظ أنه لم يظهر خلاف واضح حول الخط السياسى للحزب حتى أوائل الثمانينيات، والمرجح أن توفر اتفاق واسع على تبنى خط معاد

لسياسات الرئيس السادات أسهم فى عدم ظهور مثل هذا الخلاف فى السنوات الأولى للحزب، رغم أن الحزب تعامل مع عهد مبارك فى أشهره الأولى باعتباره امتدادا لسابقه فلم يمض وقت طويل حتى بدأ الخلاف حول ما إذا كان هناك تغيير جاء به مبارك يستدعى إعادة تحديد الخط السياسى للحزب، وإزاء ذلك طالب المؤتمر العام الطارئ للحزب (إبريل ١٩٨٣) الذى انعقد عند تأجيل عقد المؤتمر العام الثانى بإدارة حوار سياسى داخل الحزب، وقامت الأمانة العامة بتنظيم هذا الحوار تحت شعار «تعميق الوحدة الفكرية السياسية للحزب»[٣٣]، كانت نتائج هذا الحوار بمثابة الأساس الذى بنى عليه مشروع التقرير السياسى المقدم للمؤتمر العام الثانى. لكن الحوار لم ينته بانعقاد المؤتمر «يونيو ١٩٨٥». حيث ظلت التطورات السياسية والاجتماعية تثير قضايا تفرض استمراره.

ولذلك عادت اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٦ لتكلف الأمانة العامة (بتطوير الحوار الداخلى فى الحزب وتنظيمه لمعالجة القضايا الخلافية أولا بأول من خلال انتظام نشرة «دائرة الحوار» فى الصدور ومشاركة أعضاء الأمانة العامة فى مناقشة القضايا الأساسية بلجان المحافظات» [٣٤]، ومع ذلك يمكن القول بأن قضية الخط السياسى للحزب لم تصبح موضع خلاف جوهرى إلا عقب انتخابات مجلس الشعب فى إبريل ١٩٨٧ بسبب تراجع نتائج الحزب فيها، ولذلك فقد حظيت باهتمام رئيسى فى الحوار الداخلى الذى شهده الحزب بعد هذه الانتخابات، فرغم تباين التفسيرات التى ظهرت لهذا التراجع، برز تفسير يركز على «ما يشوب الخط السياسى للتجمع من خلل وانحراف انعكس فى الإعلام الحزبى»[٣٥]، كما أشار التقرير التنظيمى المقدم إلى اللجنة المركزية فى يونيو ١٩٨٧ إلى أن

«بعض قيادات الحزب تعزو عرقلة بنائه كحزب جماهيرى إلى فقدانه لهويته وتمايزه عن سائر الأحزاب مما أفقده جماهيره التى وقعت فى بلبلة دفعت البعض منها إلى الجماعات الدينية وألحقت البعض الآخر بالأغلبية الصامتة، فضلا عن الاختلافات داخل الحزب حول الخط السياسى والعمل الجبهوى)[٣٦]، وقد أقر البيان الصادر عن ذلك الاجتماع للجنة بأهمية الخلاف حول الخط السياسى، حيث أشار إلى أنه «لما كان تحقيق مزيد من الاتفاقات والوضوح حول الخط السياسى للحزب سيزيد من فاعلية نضالنا، فإن اللجنة تكلف الأمانة العامة بتكثيف وبلورة الحوار السياسى داخل الحزب»، وحدد البيان قضايا أساسية لهذا الحوار أهمها من منظور الخط السياسى الموقف من السلطة والفئات الوسطى[٣٧].

وقامت الأمانة المركزية على الفور بتشكيل لجنة لإدارة هذا الحوار وكانت نشرة «دائرة الحوار» أهم منبر له على مدى تسعة أعداد «من العدد الثانى والعشرين إلى الثلاثين» فيما بين شهرى يوليو وأكتوبر ١٩٨٧، فتم نشر واحد وأربعين مقالا كتبها ثمانية وثلاثون من نخبة وأعضاء الحزب كما قامت بعض المحافظات بعقد اجتماعات للحوار، وأعقب ذلك عقد ندوة للحوار التى دعى إليها المشاركون بالكتابة فى النشرة الداخلية وبعض أعضاء النخبة الحزبية، وخلصت لجنة إدارة الحوار إلى إعداد تقرير عن نتائجه، ووصفت هذا الحوار بأنه «لأول مرة يجرى حوار حقيقى فى التجمع يستحوذ على اهتمام الكثير من الكوادر وبعض القوى السياسية خارجه»[٣٨].

وقد أظهر الحوار وجود خلاف واضح بين اتجاهين فيما يتعلق بالموقف من السلطة، فقد اعتبرها أحدهما الخصم الرئيسى للحزب لأن ثقل تحالف

البرجوازية الكبيرة والطفيلية يكمن فى الحزب الوطنى ومؤسسة الرئاسة. أما الآخر فقد رأى تحديد الموقف منها على أساس السياسات التى تنفذها ومدى ابتعادها أو اقترابها من برنامج الحزب، واتسم هذا الاتجاه الأخير بتنوع الآراء داخله، فأكد البعض أن مصلحة الحزب تفرض التمسك بالمرونة فى تحديد الخصم حتى تتاح له مساحة واسعة من حرية الحركة، ورأى آخرون أن تحديد الخصم الرئيسى يجب أن يأخذ فى الاعتبار الوضع فى المجتمع كله، وليس فقط السلطة، لأن الجبهة العادية للتقدم تمتد عبر أحزاب أخرى كالوفد والتحالف الثلاثى، وبالتالى يمكن أن يكون هناك بديل لهذه السلطة. ولم يتضح أن هذا الحوار أسهم فى حل الخلاف بما يتجاوز إقرار الاتجاه الأول الأكثر تشدداً بأهمية التناول الموضوعى لحركة ومواقف السلطة(٣٩). لكن برز خلال الحوار نقد من بعض المشاركين لتأثير الحزب بالخط السياسى لقوى يسارية خارجه، ولم يشر تقرير نتائج الحوار إلى ذلك صراحة حيث اكتفى بالإشارة إلى «إقامة علاقات صحيحة مع أقسام اليسار الأخرى على أساس عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى حزب» (٤٠). لكن أوضحه أحد أعضاء نخبة الحزب فى مقال عن نتائج الحوار تضمن الإشارة إلى «الخلاف حول مدى تأثير التجمع باتجاهات بعض قوى اليسار خارجه والتدخل معها وكيف يمكن الحفاظ على استقلاله بحيث تكون آليات الديمقراطية الداخلية هى القاعدة التى يلتزم بها الجميع فى صياغة سياسات الحزب»(٤١).

وكان تقويم قيادة الحزب لهذا الحوار إيجابياً للغاية من زاوية أن «تخلقت للحزب لأول مرة آليات للحوار تعمق الديمقراطية الداخلية فى الحزب، وتم إرساء تقاليد الحوار الديمقراطى بين زملاء يمكن أن يختلفوا دون أن يدفعوا

الاخـتـلافـات القـائمـة بينـهم إلى مـواقف شـقـاق أو تكتـلات أو انقسامات»(٤٢).

ويبـدو من هذا التـقـويم، الذى لم يتطرق إلى توحـيد الخط السـيـاسى للحزب، إنه يقر ضمنياً بمحدودية إسهام الحوار فى هذا المجال، لكن واضح منه الاهتمام بوظيفـة الحوار الواقـعيـة من تطور الخلافات فى اتجاهات انقسـامـيـة، لكن هذا الاهتـمـام لم ينعكس فى سلوك قـيادة الحـزب بشكل منتظم.

والملاحظ أن هذا الحوار تخلله حلول موعد الاستفتاء على تجديد رئاسة مبـارك، الأمر الذى فرض على الحزب اتخاذ موقف عملى وثيق الصلة بالخط السياسى الذى كان الحوار دائراً حوله، وقد ظهر بالفعل انعكاسات الخلاف داخل الحزب حول الموقف من السلطة فكان هناك اتجاه يرى أن الخطر الرئيسى هو إرهاب الجماعات المتطرفة، وأن مبارك حريص على الطابع المدنى للدولة وعلى الديمقراطية، وبالتالى فأى خلافات معه تعتبر ثانوية بالقياس لهذا الخطر، أما الاتجاه الآخر فرأى أن هذه ليست مبررات كافية لتأييد مبارك، وأنه ليس من المنطقى أن يقول التجمع لا لمبارك حين أعلن قولا إنه سيلتزم بسياسات السادات فى بداية حكمه ثم تراجع عن هذا الموقف بعد أن نفذ فعلا تلك السياسات (٤٣)، ويظهـر من مـعالجـة صحيفة الحزب للخلاف أن قيادته اعتبرت الاتجاه الأول ممثلاً لأقلية استناداً إلى مناقشة كانت قد دارت حول هذه القضية فى اجتماع سابق للجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٦، وقد صدر موقف الحزب معبراً عن الاتجاه الآخر المعارض لمبارك بالفعل بعد تصويت الأمانة العامة. ويعد هذا مؤشراً على أن الخلاف القائم داخل الحزب حول خطه السياسى ظل مستمراً.

أما بشأن حزب العمل فرغم أنه لم ينظم أى حوار سياسى، إلا أنه سمح لمختلف الاتجاهات داخله بالتعبير عن مواقفها فى صحيفته وندواته ونشراته الداخلية، وذلك قبل هيمنة الجناح الإسلامى عليه، ففى الفترة السابقة على هذه الهيمنة، بدا أن الحزب يعانى من أزمة توجه، خاصة وأن ارتباط نشأته بالحزب الوطنى ورئيسه دمر مصداقية فكرة إحياء مشروع «مصر الفتاة» الذى كان فى جوهره مشروعاً احتجاجياً رافضاً.

وفى ظل هذه الأزمة تعددت الاتجاهات داخله فى مرحلته الأولى ما بين تيار غالب مؤيد لثورة ١٩٥٢ ويستقطب أعداداً متزايدة من الناصريين، وآخر ذى ميول أصولية، وثالث ذى توجه شبه ليبرالى، ولذلك ظهر الحزب فى هذه المرحلة مدافعاً عن قضايا متعددة مثل الاشتراكية والديمقراطية والعروبة والإسلام، دون تقديم صياغة محددة تربط بينها.

ويمكن القول بأن الحزب شهد خلال تلك المرحلة نوعين من الخلافات حول خطه السياسى:

أولهما: الخلاف حول الموقف من السلطة عقب انتهاء فترة الوفاق المحدودة بين الحزب والرئيس السادات، عندما بدأ التوجه نحو ممارسة معارضة جدية، فقد برز اتجاه يسعى للحد من هذا التحول عبر عنه نائبا رئيس الحزب محمود أبو وافية وحسن درة والأمين المساعد د. حلمى الحديدى، وكان الأول أكثرهم معارضة لهذا التحول حيث طالب بتهدئة خطاب الحزب واعترض على بعض البيانات الصادرة عنه، ولما فشل فى ذلك استقال مع مجموعة من أعضاء الحزب بمجلس الشعب هم فتحى السكرى، وأحمد عبدالحق، وعبدالغفار أبو طالب، وعلى عوض الله، وكرم عيسى، ومحمد مخيون، وسعد شلبى، ومحمد عاشور، ومحمود داوود،

والدامى عبدالعزيز، وحامد كريم، وممدوح قريطم، ومحب رمزى إستينو، وركزوا فى بيان سبب استقالاتهم على خروج الحزب عن نطاق المعارضة الموضوعية (٤٤)، وقد علق رئيس الحزب على هذا الخلاف بأن (من يريد السير معنا عليه أن يعرف أن الطريق وعر، وإذا غابت الكلمة الحرة فالويل لنا)(٤٥).

أما النائب الآخر لرئيس الحزب فى ذلك الوقت فقد تركز خلافه مع خط الحزب فى نقطتين، الأولى هى معارضة التعاون مع حزب التجمع. «من وجهة نظرى الشخصية وموقفى الذى لا أحيد عنه أننى أرفض أى تضامن مع حزب اليسار» (٤٦) والثانية هى معارضة تطور موقف الحزب فى اتجاه خصومة مع الحكومة: «إننا فى حزب العمل لا يمكن أن نكون فى خصومة مع الحكومة لأننا نعتبر حزبناً مكملا لإطار الديمقراطية الحقيقى الذى لا يستغنى عن الرأى والرأى الآخر» (٤٧) وقد اتخذ د. الحديدى موقفاً متفقاً مع درة فى هذه النقطة من خلال حرصه على أن يكون «حزب العمل مختلفا عن بقية المعارضة». أطراف المعارضة الأخرى هى أحزاب مختلفة مع النظام أما حزب العمل فهو جزء من هذا النظام ويتحمل مسئوليات فيه (٤٨). وقد استمر درة فى موقعه القيادى بالحزب رغم ذلك، بينما استقال الحديدى فى مايو ١٩٨٢ عندما لم يتمكن من التعايش مع الخط السياسى للحزب، وقال بعد ذلك: «تركت الحزب لأننى أحسست أن هناك فرقاً بين ما يرفع من شعارات وما يمارس، ولم يكن أمامى إلا أن أبحث لنفسى عن طريق آخر»(٤٩).

أما النوع الثانى من الخلاف حول الخط السياسى للحزب فى هذه المرحلة فكان متعلقاً بالموقف من ثورة ١٩٥٢، وعلى عكس الخلاف

السابق الذى انتهى بسرعة حيث حسمته قيادة الحزب لصالح الاتجاه إلى معارضة أكثر جذرية، ظل الخلاف حول ثورة ١٩٥٢ مستمراً يعبر عن نفسه بين حين وآخر ورغم أن الاتجاه الغالب كان مؤيداً لهذه الثورة. لكن كان هناك اتجاه شبه ليبرالى يمثله نائب رئيس الحزب إبراهيم الزيادى وعضوا اللجنة العليا، د. محمد عصفور وإسماعيل عامر من خلال كتاباتهم فى صحيفة الحزب التى كانت تتحفظ أحياناً على بعض آرائهم بالتعليق عليها.

فعلى سبيل المثال تم تذييل مقال لإسماعيل عامر هاجم مجانية التعليم بعبارة «ما ورد فى هذا المقال يعبر عن رأى كاتبه فقط»(٥٠).

ودأب د. عصفور على انتقاد الكثير من أخطاء ثورة ١٩٥٢ التى أطلق عليها حركة الجيش، وخصص مقالا لشرح الأسباب التى تدعوه إلى رفض اعتبار ما حدث فى ثورة يوليو ١٩٥٢(٥١)، لكن كان الزيادى أكثر وضوحا وأوفر إصراراً على نقده لهذه الثورة منذ أن بدأ يكتب فى صحيفة الحزب عام ١٩٨٤، وكان من الطبيعى أن تثير كتاباته هذه خلافات داخل الحزب أشار إليها بشكل غير مباشر بقوله: «كنت على يقين من أن كلماتى لا تروق للكثيرين، ولكن أرجو أن أكون قد ذكرت الحقائق رغم مرارتها، وهى أشد مرارة بالنسبة لنا نحن الذين سعينا إلى الثورة وضحينا بالكثير من أجل قيامها»(٥٢).

لكن فى بعض الأحيان لم تكن صحيفة الحزب تحتمل انتقاداته للثورة، كما حدث عندما أشار إلى أن «الثورة نجحت فى القضاء على الديمقراطية والحرية وصار الحكم الفردى هو الأصل، وتم إلغاء حقوق الشعب التى كان يمارسها قبل ١٩٥٢»(٥٣) فقد علقت الصحيفة بأنه «رغم الاحترام الكبير

الذى نكنه للأستاذ إبراهيم الزيادى فإن (الشعب) تختلف مع التحليل الوارد فى مقاله».

والواضح أنه حتى ذلك الوقت كان التيار المؤيد لثورة ١٩٥٢ هو الأقوى داخل الحزب ورغم أن أمينه العام الذى تولى المنصب عام ١٩٨٢ اتهم بالهجوم عليها (٥٤)، فلم يكن هناك ما يؤكد ذلك، وكان الحزب يعقد احتفالات منتظمة فى ذكرى الثورة. وشبه منتظمة فى ذكرى ميلاد ورحيل عبدالناصر إضافة إلى الندوات التى ينظمها فى هذه المناسبات، كما كان الباب مفتوحاً للناصريين الساعين لإقامة حزب لهم من غير أعضاء حزب التجمع للانضمام إلى حزب العمل. فعلى سبيل المثال انضمت إليه مجموعة منهم عشية انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ وكتب أحد أعضائه أنه «ليس هناك حائل بين الناصريين وحزب العمل الاشتراكى وعليهم أن يتعاونوا معاً لأن لهم غايات اجتماعية وسياسية واقتصادية على درجة عالية من الاتفاق»(٥٥). وخلال الحملة الانتخابية شارك خالد عبدالناصر فى مؤتمر لحزب العمل بأسيوط(٥٦).

ومع ذلك كانت قيادة الحزب حريصة على نوع من التوازن فى موقفها بين الاتجاهين المتعارضين تجاه ثورة ١٩٥٢. فعلى سبيل المثال أوضح رئيسه أن «حزب العمل مهد للثورة وكافح من أجلها، ولذلك فهو يختلف مع من يعتبرون أنفسهم تربوا فى أحضانها وأن واجبهم يحتم عليهم الدفاع عن كل تصرفاتها، ومقابل من يحاولون النيل منها فعليهم أن يتعصبوا فى قوالب تأخذ مسميات مشتقة من اسم عبدالناصر، إننا نرى ثورة ١٩٥٢ أنها راية رفعها الشعب المصرى، كما رفع من قبل رايات ثورة عرابى وكفاح مصطفى كامل وثورة ١٩١٩»(٥٧).

لكن هذا الخلاف حول الموقف من الثورة أخذ يتضاءل تدريجياً ليحل محله الخلاف حول الخط الجديد ذى الطابع الإسلامى الذى أخذ فى التصاعد ببطء منذ أواخر عام ١٩٨٥، مع ملاحظة أن أنصاره لم يحملوا موقفاً معادياً لهذه الثورة، والملاحظ أن إرهاصات الانتقال إلى هذه المرحلة ظهرت عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤، فى صورة تصاعد نسبى للخطاب الإسلامى فى ندوات الحزب، والتى أخذت موضوعاتها تتجه صوب قضايا إسلامية مثل العدالة فى الشريعة الإسلامية[٥٨]. والحلول الإسلامية للمشكلات الاقتصادية[٥٩]. والجهاد فى الإســــلام[٦٠]. كما تزايد اهتمام النخبة العليا بالحديث عن الشريعة الإسلامية، كما حدث فى ندوة حول هذا الموضوع أكد فيها الرئيس على ضرورة تطبيق الشريعة، ونائباه على أن تطبيق المؤمنين للشريعة فى صدر الإسلام أتاح لهم الفوز، وأن الإسلام يحال بينه وبين التطبيق الصحيح[٦١]. وقد بدأت أولى الخلافات حول هذا الخط الجديد مبكراً فى مرحلة الانتقال وقبل أن يسود هذا الخط، فقد ارتبط جانب من استقالة د. بكر القبانى وعبدالحميد غازى فى سبتمبر ١٩٨٥، إلى جانب الصراع على النفوذ، باتهامها لقيادة الحزب «بتغليب الإخوان على الناصريين».

ورغم نفيها لذلك، فقد جاء رد نائب الرئيس ليوضح أهمية التيار الإسلامى الصاعد، حيث أكد أن الحزب يعتنق بموجب برنامجه الشريعة الإسلامية، ومع الحرص على إبراز أنه «لا محل لتصفية تيار لحساب تيار آخر، وكل من يحاول إثارة الحساسية والعداوة بين الناصريين والإسلاميين فهو يعمل عكس الاتجاه الصحيح»[٦٢]. كما أبرز أحد رموز التيار الإسلامى الصاعد أن مفهوم الإسلام لدى حزب العمل مختلف عن مفهومه لدى

الإخوان والتيارات الدينية الأخرى، فحزب العمل تيار جديد وليس تجمعاً لقوى غير متجانسة. أما علاقتنا بالإخوان والناصريين فهى علاقة جبهوية»(٦٣) والملاحظ أن هذا التصور كان مقبولا لدى بعض أعضاء نخبة الحزب من خارج التيار الإسلامى والذين اصطدموا به بعد ذلك، فقد عبر أحدهم عن موقف يتفق مع هذا الطرح السابق من زاوية أن «حزب العمل يمثل مرحلة الالتقاء بين التيارين الإسلامى والناصرى وتجاوز الخلافات بينهما»(٦٤).

لكن كان الاستعداد لعقد المؤتمر العام الرابع فى يناير ١٩٨٧ ثم التحالف مع الإخوان عاملين رئيسيين وراء تصعيد الخلاف حول الخط السياسى للحزب، رغم أنه لم يكن موضع مراجعة أو مناقشة خلال ذلك المؤتمر، فقد ظل التقرير السياسى فى إطار الخط الوطنى العام، حيث تبنى «برنامجا وطنياً للإنقاذ تنهض بتبعاته جبهة وطنية شاملة تلتف حول نوع من العقد الاجتماعى». حتى عندما أشار إلى «الصيغة الإسلامية لجهادنا المصرى والعربى». واقتصر تناوله للشريعة الإسلامية على الدعوة «للبدء بتطبيقها مع التسليم بأن الأمر يتطلب مرور مرحلة زمنية»(٦٥).

ومع ذلك فقد ظهرت دلائل أولية على تحرك يعد له أنصار التيار الإسلامى لتدعيم خطهم فى مقابل تحرك مضاد لبعض العناصر التى أطلقت على نفسها بعد المؤتمر «قيادات حزب العمل المدافعة عن كيان الحزب وخطه الاشتراكى الديمقراطى»، وعلى رأسها الأمين العام المساعد ممدوح قناوى.

وقد لجأت هذه المجموعة الأخيرة للتصعيد من خلال بيان هاجم «محاولة من أسموا أنفسهم بالإسلاميين الانقضاض على الحزب وتجهيزه

لقوالبهم الفكرية، لكن المؤتمر العام الرابع جاء مخيباً لآمالهم ومحوراً جديداً لحسم ما تراخى حسمه من تلك الخلخلات الفكرية والسياسية حيث أكد ثقة الأغلبية في القيادات المدافعة عن خط الحزب الأساسى» (٦٦). وكان هذا خطأً جسيماً وضعهم في مواجهة مباشرة ضد قيادة الحزب التي اعتبرتهم «أداة من أدوات الحزب الحاكم في حربه الشعواء للنيل من قائمة التحالف».

ودلل الأمين العام على ذلك بأنهم «يشنون هذه الحرب على الحزب خلال المعركة الانتخابية، وكان من الممكن الانتظار بضعة أيام لفتح الحوار إذا كانوا يقصدون صالح الحزب»(٦٧). وأثار نقطتين في رده عليهم: الأولى أن حزب العمل لم يعتبر نفسه أبداً من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعروفة في أوروبا، لكن اشتراكيته تأسست من البداية على القيم الروحية والإسلام، والثانية أنهم لم يرفضوا فكرة التحالف عند عرضها، وإنما انتظروا حتى إعداد القوائم الانتخابية فلما لم يجدوا أنهم في الترتيب الذي يضمن لهم الحصول على المقاعد حسب تقديرهم أعلنوا ثورتهم.

لكن خروج هذه المجموعة من الحزب لم يضع حداً للخلاف حول خطه السياسي، وقد أسهم أسلوب قيادة الحزب في إدارة الخلاف حول خطه السياسي، وقد أسهم أسلوب قيادة الحزب في إدارة الخلاف في إيجاد أرضية لتوسيعه في الفترة التالية، وتمثل ذلك في الإصرار على فصلهم مما كان انتصاراً للتيار الإسلامي.

وتم الفصل بالفعل رغم معارضة ستة من أعضاء اللجنة التنفيذية(٦٨)، مثلوا ثلاثين بالمائة من مجموعة أعضائها الحاضرين للاجتماع، ولم يكن هؤلاء من المعارضين للخط الإسلامي البازغ في الحزب رغم أنهم كانوا

من خارج النخبة التى قادت عملية تسييد هذا الخط، والأرجح أنهم لم يتصوروا إمكان تطور الأمر فى اتجاه استبعادهم من نخبة الحزب كلياً فى المؤتمر العام الخامس، فقد كان الصراع فى هذا الإطار على النفوذ بالأساس كما سبق إيضاحه، يؤكد ذلك أن أبرزهم شاركوا فى تكريس الخط الجديد للحزب، بل وكان نائب رئيس الحزب أحمد مجاهد هو صاحب اقتراح أن يكون شعار المؤتمر الخامس «نحو إصلاح شامل من منظور إسلامى»، وقد فسر بعد ذلك موقفه هذا بأن «القضية تتعلق بالاجتهاد الذى يمكن أن نستخلصه من الإسلام لمواجهة ما نحن عليه اليوم، وهو ما رأيت معه أن برنامج حزب العمل حل إسلامى»[٦٩].

أما بالنسبة لحزب الوفد فقد واجه خلافين رئيسيين بشأن خطه السياسى:

فكان الخلاف الأول حول قضية الشريعة الإسلامية والعلمانية، فقد واجه الحزب عند استئناف نشاطه السياسى عام ١٩٨٣ مناخاً عاماً يقتضى اتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه قضية الشريعة، ولذلك لم يكن بمقدوره أن يحتمل خطاباً علمانياً صارخاً كالذى عبر عنه د. فرج فودة.، ورغم أنه لم يكن من أعضاء النخبة الحزبية، لكن قوبل كتابه «الوفد والمستقبل» برفض حاد من صلاح أبو إسماعيل عضو الهيئة العليا، ورغم أن رواية صاحب الكتاب تؤكد أن رئيس الحزب سبق أن وافق عليه قبل استئناف النشاط[٧٠]، فالواضح أن هجوم أبى إسماعيل على الكتاب صنع مأزقاً أثار موضوع الخط السياسى للحزب تجاه القضية برمتها، فقد طالب أبو إسماعيل بأن يعلن الحزب موقفه منها بوضوح، ولجأ رئيس الحزب إلى تجنب تأييد أو معارضة ما تضمنه الكتاب، لكن عندما سئل عنه، أعلن أنه لا يمثل رأى الحزب وإنما الرأى الشخصى لكاتبه[٧١]، وأدى الخلاف إلى استقالة

د. فودة بعد أن شعر بأن التيار الغالب داخل الحزب لا يميل إلى موقفه واعتقد أن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا انتخابياً مع الحزب يريدون خروجه[٧٢]، كما تحدث عن حملات ضده داخل الحزب (إلى حد السماح للشيخ صلاح بمهاجمتى على صفحات الجرائد ومنعى عن الرد إلا بعد العرض على رئيس الحزب بحجة الانضباط الحزبى)[٧٣]. ويدل قبول الهيئة العليا للاستقالة بسرعة على أن قيادة الحزب وجدت فيها مخرجاً من المأزق. لكنها مع ذلك لم تكن كافية لإنهاء، الخلاف حول خط الحزب، الأمر الذى فرض إدخال تعديل على برنامجه لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، مع إصدار بيان يحدد طبيعة الخط السياسى للحزب تجاه القضية.

واتسم البيان بنزعة توازنية تتضمن (حرص الحزب على ألا يكون شعار الشريعة الإسلامية موضعاً للمزايدات، وإيمانه بأن هذا الشعار لا يتطلب إلغاء كافة القوانين القائمة أو تعديلها جذرياً لمجرد الرغبة فى التغيير، وكما يرفض الحزب العلمانية التى تنادى بفصل الدين عن الدولة، فإنه يرفض بالمثل الدولة الثيوقراطية التى تنادى بسيطرة رجال الدين على الحكم[٧٤]. وقد اقتضى هذا التطور أن يقوم بعض أعضاء نخبة الحزب بإعادة تفسير موقفه من العلمانية، وكان في مقدمتهم نائب الرئيس الذى نفى أن يكون الوفد القديم قد دعا إلى فصل الدين عن الدولة عندما رفض النحاس تتويج الملك فى الأزهر موضحاً أنه كان المقصود تجنب سيطرة الدين على الدولة والانتصار للدستور الذى يحتم حلف اليمين أمام البرلمان دون غيره[٧٥]. كما جادل السكرتير العام للحزب بأن مصر لم تعرف العلمانية الكاملة أبداً، ولا يمكن أن تقدر على القطيعة الكاملة بين الدين والدولة لأن لها قيما

وتقاليد وأعرافاً لا يمكن إلقاؤها جانباً(٧٦). وفى هذا الإطار أصبح الخط السياسى للحزب يتمثل فى رفض العلمانية والثيروقراطية معاً.

لكن هذا التطور أدى إلى استقالة عدد من أعضائه ذوى التوجه العلمانى، ومنهم د. محمد أنيس عضو الهيئة العليا الذى اعترض على «الاتجاه الجديد الذى لم يعرفه الحزب طوال تاريخه، والذى أصبح يمثل تخلياً عن مبادئ العلمانية التى تحول دون مزج الدين بالسياسة»(٧٧). كما استقال د. لويس عوض معلناً: «فوجئت فى الفترة الأخيرة بتصريحات على مستوى القمة فى الحزب تعلن رفض العلمانية التى أؤمن بها كأساس للعقد الاجتماعى»(٨٧)، وركز كمال عبدالرازق فى بيان سبب استقالته على أن «النحاس لم يقبل أبداً أى خلط بين الدين والسياسة، ورفض أى تعاون مع الإخوان رغم سعيهم المتكرر لذلك»(٧٩).

ورغم أن هذا التطور فى الخط السياسى للحزب كان مرضياً لصلاح أبو إسماعيل، إلا أنه عاد بعد عدة أشهر لإثارة خلاف جديد حول طرح موضوع الشريعة فى مجلس الشعب ساعياً لتعميق الخط الجديد والوصول به إلى ذروته، وأدى ذلك إلى صدام مع قيادة الحزب التى صارت هذه القضية مصدر إزعاج مستمر لها منذ استئناف النشاط الحزبى، فعملت على وضع حد له، واعتبرت أن بعض الأحاديث الصحفية التى تحدث فيها أبو اسماعيل عن خلع رداء الحزبية نوعاً من الاستقالة، فقررت قبولها فى اجتماع للهيئة العليا أول فبراير ١٩٨٥ (٨٠).

وكان المقصود بذلك حديثاً قال فيه صراحة: «قررت خلع رداء الحزبية، وأن أستأنف نشاطى فى المجلس فرداً كما كنت»(٨١).

أما الخلاف الثانى الذى واجهه حزب الوفد فكان حول الموقف من السلطة ويجدر التنويه بداية إلى أن هذا الخلاف لم يكن شبيهًا بخلاف التجمع حول ما إذا كانت السلطة الخصم الرئيسى، وإنما اقتصر على حدود الاتصالات السياسية معها ومستوى النقد الملائم لسياساتها، ورغم أن هذا الخلاف لم يناقش علانية، بعكس ما حدث فى حزب التجمع، كان واضحاً أن بعض نخبته يفضلون أسلوباً أقل حدة فى انتقاد بعض هذه السياسات وإقامة اتصالات أوسع من السلطة، وخاصة د. وحيد رأفت وياسين سراج الدين، ورغم أنهما لم يعبرا عن هذا الموقف بوضوح تام، فقد انتقد الأول صحيفة الحزب كما سيرد لاحقاً، كما تحدث عن خلافات داخل الهيئة العليا حول بعض القضايا السياسية «لا تصل إلى حد الأزمة. نحن نتناقش ونختلف، ثم نتفق أخيراً أو نخضع لقرار الأغلبية»(٨٢).

وقد حدث خلاف بينه وبين ممتاز نصار داخل هذه الهيئة وخارجها بسبب تصريحات أدلى بها عقب لقاء له مع رئيس الجمهورية وانطوت على إشادة بالتطور الديمقراطى فى مصر(٨٣). كما أكد. د. عصفور، وهو من أكثر أعضاء نخبة الحزب حدة فى نقده لسياسات الحكومة، عندما كتب مؤنباً د. رأفت أنه كان على خلاف شديد معه «رغم اختلافى الشديد معه فى الكثير من الآراء، إلا أنه ظل بالنسبة لى أبا وأستاذاً»(٨٤).

وقد أدارت قيادة الحزب هذا الخلاف بدرجة عالية من المرونة، طالما أنه لا يشتمل على انتهاك لقرارات حزبية أو الحط من مكانة الحزب، ففى هذه الحالة لجأت إلى الحسم كما حدث عندما استمر ياسين سراج الدين فى عضوية برلمان وادى النيل بالمخالفة لقرار صادر عن الهيئة العليا كما سبق بيانه، لكن الحالة الأكثر دلالة كانت موقف قيادة الحزب من أعضاء

هيئته البرلمانية الذين خرجوا على قرار عدم المشاركة فى إعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية عام ١٩٨٧، رغم أن القرار لم يصدر بالإجماع وإنما صدر بأغلبية اثنى عشر مقابل ثلاثة طالبوا بتأييد الترشيح وسبعة، ورأوا رفضه كلياً.

فقد تم فصل ستة أعضاء بالهيئة البرمانية لم يلتزموا بالقرار هم محمد عطية، وأحمد الشويخى، وأحمدى حمادى وفاروق عوض المهدى، وعبدالعزيز عبدالكريم، ومحمد حسين خليفة[٨٥].

أما حزب الأحرار فيعتبر الوحيد من أحزاب المعارضة موضع الدراسة الذى لم يعرف خلافات أساسية حول خطه السياسى، ورغم التحولات المتعددة التى اجتازها وانطوى حدها على تبنى خط إسلامى فكان الخلاف الوحيد الذى ظهر حول خطه بسبب معارضة نائب رئيسه التى أعلنها عند استقالته لما أسماه «تعاون رئيس الحزب مع أحزاب تختلف عن حزب الأحرار فى الأيديولوجية، وعقد اجتماعات معها تحت مسميات مختلفة، وقد قاطعتها لعدم اقتناعى بها. وعندما تم الاتفاق على عقد مؤتمر شعبى واسع فى ميدان عابدين تدعى إليه التيارات غير الشرعية، قدمت لرئيس الحزب توصية بإرجائه لكنه تجاهلها ومضى فى عقد المؤتمر الذى رفضته أجهزة الأمن، ثم اضطر فى النهاية مرغماً للإرجاء»[٨٦]. وفيما عدا ذلك لم يظهر خلاف واضح حول الخط السياسى، والأرجح أن طغيان صراح النفوذ فى الحزب كما سبق إيضاحه أدى إلى غياب الخلاف حول هذا الخط، وحتى عندما قدم صلاح أبو إسماعيل مطالب بشأن خط الحزب عند انضمامه إليه فى فبراير ١٩٨٦، لم يحدث خلاف حولها باستثناء الموقف من كامب ديفيد الذى سيعالجه الباحث لاحقاً، فقد قبلت نخبة الحزب

إجمالا صبغ الحزب بصبغة إسلامية. وكانت الصراعات التى خاضها أبو إسماعيل خلال فترة التحاقه بالحزب متعلقة بالنفوذ، وكان معظمها ضد شخصيات ذات توجه إسلامى مثل يوسف البدرى والحمزة دعبس.

٢ ـ إدارة الخلاف حول صحيفة الحزب:

شهد حزب التجمع والعمل أيضاً أهم الخلافات وأكثرها حدة بشأن صحيفة الحزب بالمقارنة مع حزبى الوفد والأحرار. كما تميز حزب التجمع منذ ١٩٨٥ بعلانية هذه الخلافات التى بقيت مكتومة خلال الفترة السابقة. وقد تداخل خلاف حول خط صحيفة «الأهالى» مع صراع النفوذ داخل الحزب، بصفة خاصة بين مجموعة يقودها ما أطلق عليه «مجموعة الأربعة» ومجموعات أخرى، والملاحظ أن هذا الخلاف لم يكن مثاراً حتى نهاية ١٩٨٣، حيث تم توجيه الشكر إلى إدارة ومجلس تحرير الصحيفة فى اجتماعات تنظيمية عدة [٨٧]، لكن منذ بداية ١٩٨٤ بدأت انتقادات أولية لخط الصحيفة بالظهور، واتخذ الأمين العام للحزب فى البداية موقف الدفاع عنها على أساس أنها (لا يمكن «للأهالى» من الناحية النظرية أن تخرج عن خط التجمع، ولم تخرج عنه عملياً، فهى ليست مؤسسة مستقلة عن الحزب، ولكنها صحيفته التى تعبر عن رأيه ومواقفه. ولا صحة للادعاء الذى يحاول الفصل بين الآراء التى تظهر بها وبين مجمل مواقف التجمع)[٨٨].

ومع ذلك أدى استمرار هذه الانتقادات إلى إثارة أول مناقشة واسعة حول «الأهالى» فى اجتماع اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٤، لكن جاء القرار النهائى فى صالحها، حيث أكد أنها «تلتزم فى خطها السياسى ببيانات وأدبيات وقرارات الهيئات الحزبية المسئولة، ولا تلتزم بآراء أعضاء أو

قيادات حزبية تختلف مع الخط السياسى للتجمع، وهذا لا يحول دون طرح آراء مختلفة عن خط الحزب فى قضايا بعينها[٨٩].

ومنذ أواخر ذلك العام ١٩٨٤، أخذ الخلاف يتصاعد ويفرض نفسه بشكل علنى، مما دعا أمين اللجنة المركزية حينئذ للدفاع عن الصحيفة على أساس أن «هناك لائحة تحكم الصحيفة وتنظم الاختصاصات والعلاقات وتضمن الالتزام بالخط السياسى الذى يحدده المستوى القيادى مع أعطاء مجلس التحرير حرية كاملة فى الترجمة الصحفية لهذا الخط»[٩٠].

لكن ثمة ما يدل على أن هذه الحماية التى وفرتها قيادة الحزب لمجلس تحرير «الأهالى» أخذت تتراجع نتيجة أخطاء ارتكبها هذا المجلس، وكان أبرزها الإصرار على نشرة عدة تحقيقات عن مشكلة أفغانستان انطوت على نوع من التأييد للوجود السوفيتى فى نهاية ١٩٨٧ وأوائل ١٩٨٨، الأمر وضع الأمين العام للحزب فى حرج وجعله يفضل استبعاد رئيس تحريرها[٩١]. وواكب ذلك اتجاه عدد متزايد من النخبة الحزبية لتحميل «الأهالى» مسئولية الفتور فى العلاقات بين الحزب وبعض القوى السياسية[٩٢]، إزاء ذلك أخذ الخلاف حول خطة «الأهالى» يتطور فى اتجاه أزمة داخلية، الأمر الذى عالجته قيادة الحزب بفتح حوار واسع وفقا لقرار اللجنة المركزية فى أكتوبر ١٩٨٧، الذى حدد عدة أساليب للحوار أهمها النشر فى «دائرة الحوار» ومناقشات فى لجان المحافظات، بينها تقرير أولى حول أدائها[٩٤] تضمن انتقادات جوهرية أهمها:

- التناقض المستمر فى توزيعها، مما يعكس موقف الجماهير تجاهها.

- تزايد الإحساس باتجاهها إلى المبالغة مما يؤثر على مصداقيتها.

- تزايد الاعتقاد بأنها تعبر عن خط متشدد وتحديداً عن خط عناصر ماركسية متشددة.

- الافتقاد إلى التقدير الصحيح لردود أفعال الجماهير حول بعض القضايا الحساسة، ومثال مقالات أفغانستان واضح بهذا الشأن.

- سوء الأداء خلال حملة انتخابات ١٩٨٧، مما أدى إلى الخلط بين التجمع والحزب الشيوعى مما أثر سلبياً على موقف الناخبين.

وأورد التقرير فى نهايته إشارة ذات مغزى واضح تدل على موقف قيادة الحزب الذى تحول بالكامل فى غير صالح مجلس تحرير الصحيفة، فقال إن الأمين العام طالب فى اجتماعه بلجنة إعداد التقرير «بضرورة مراعاة أن التجمع يجمع قوى سياسية واسعة، وإن المسئول عن الصحيفة لابد أن يسعى للتعبير عن مجمل الاتجاه العام للحزب وليس عما يعتقد أنه صحيح ويتفق مع اختياره الأيديولوجى»[٩٥].

وتنوعت الأفكار التى تم التعبير عنها خلال الحوار، لكن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجــاهات[٩٦]. أحدهمــا يتـهم الأهالى بالانحراف عن الخط السياسى للحزب، وآخر يدافع عن التزامها به، وثالث يقارن إيجابياتها وسلبياتها. كما جرت سلسلة من المناقشات فى بعض لجان المحافظات، ونشرت تقارير عن بعضها فى «دائرة الحوار» وتم تنظيم عدة جلسات استماع لصحفيى الحزب وأعضاء مجلس تحرير «الأهالى» وأدى ذلك إلى إعداد تقرير عن الحوار لتقديمه إلى دورة اللجنة المركزية فى يونيو ١٩٨٨، وقد استبق رئيس تحرير «الأهالى» هذه الدورة بتقديم استقالته

للأمانة العامة، وناشدها قبولها دون تصويت حتى لا يقع خلاف داخل اللجنة المركزية، ووافقت الأمانة العامة على ذلك، ومن ثم كان من السهل إحداث التغيير فى رئاسة التحرير بعد قبول اللجنة المركزية أيضاً للاستقالة(٩٧).

لكن تغيير مجلس تحرير «الأهالى» وتعيين لطفى واكد ومحمود المراغى رئيسين للتحرير مع تولى الأول رئاسة مجلس الإدارة بدلا من الأمين العام للحزب، ولم ينه الخلاف حول الخط السياسى للصحيفة، وقد أشار الأمين العام إلى ذلك بعد ستة أشهر من التغيير بقوله: (الآن القراء يرتاحون «للأهالى»، وإن كان بعض أعضاء الحزب يرونها أهدأ مما يجب. هناك يقول إن الأسلوب السابق كان أفضل، ولكن هذا نتيجة لاختلاف زاوية الرؤية، وقد نستمر فى أسلوبنا الجديد، ثم نكتشف أنه خطأ فنعود للتغيير)(٩٨).

ورغم أن الأزمة التالية التى شهدتها الصحيفة فى أكتوبر ١٩٨٩ كانت راجعة إلى قيام رئيس مجلس الإدارة بفصل صحفى لتنفيذه عملاً كلفه به رئيس التحرير الآخر، فقد أكد الأخير أن «الصحفى ذهب ضحية للصراع داخل الحزب وغياب الاتفاق على الخط السياسى للصحيفة، رافضاً مزايدات قطاع من الماركسيين يتهمه بالمهادنة»(٩٩).

كما أن إقالة الصحفى كانت لسبب سياسى لا إدارى، حيث نشر تحقيقاً يتعلق بالدعوى القضائية المرفوعة من أحمد أبو الفتح ضد هيكل يتضمن وثائق مقدمة من الأخير تتناول علاقة الأول بالسلطات البريطانية والفرنسية خلال حرب ١٩٥٦. وكان الموقف المتشدد لرئيس مجلس الإدارة ضده انعكاساً لجانب من خلافه مع رئيس التحرير الآخر حول

الموقف من حزب الوفد، فكان الأخير يعتبره عدواً لثورة ١٩٥٢ تجدر مواجهته ، بينما رأى الأول ضرورة التلاحم مع كل قوى المعارضة، ولذلك بدأت الأزمة تعبيراً عن خلاف حول المدى الذى يمكن أن يذهب إليه رئيس التحرير المستقيل فى صبغ الخط السياسى للصحيفة بصبغة ناصرية، وقد أصر على استقالته رغم محاولات إثنائه عنها، وحل محله فيليب جلاب الذى تعرض لنفس الاتهام بالمهادنة لكن دون الاتهام بتغليب الخط الناصرى نظراً لخلفيته الفكرية الماركسية، كما تمتع بدعم قيادة الحزب له، حيث كان المجيء به لرئاسة التحرير اختيار الأمين العام نفسه، وقد نجح فى فرضه رغم أن الكثيرين من نخبة الحزب كانوا يعتبرون جلاب من خارج الحزب(١٠٠).

أما فى حزب العمل، فلم يظهر خلاف جوهرى حول الخط السياسى لصحيفته إلا بعد تولى عادل حسين رئاسة تحريرها فى نوفمبر ١٩٩٥، خلفاً لحامد زيدان الذى سافر للعمل فى دولة الإمارات. كما لم تتضح الفرصة لإدارة حوار موضوعى وعلنى حول هذا الموضوع.، ففى الفترة الفترة السابقة على رئاسة تحرير عادل حسين، كانت الخلافات حول الصحيفة لا تتعلق بخطها السياسى أساساً وإنما ببعض صراعات النفوذ التى اتهم الأمين العام خلالها بالتحكم فى عملية النشر بها كما سبق إيضاحه.

أما فى المرحلة التالية فقد اقترن الخلاف حول خط الصحيفة بالخلاف الخاص بالخط السياسى للحزب وتحوله فى اتجاه إسلامى، وقد قدم زيدان بعد انقسام الحزب عام ١٩٨٩ تفسيراً جديداً لاستقالته مؤداه أن توجه بعض أعضاء نخبة الحزب عقب انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤ فى اتجاه إسلامى (أحدث تناقضات أخذت تتزايد، وحتى لا أكون طرفاً فى هذا

الخلاف المتصاعد والذى لاحظته مبكراً عام ١٩٨٥، ولما كان صعباً أن أكون سلبياً فى هذا الخضم وحتى لا أتحمل مسئولية تاريخية فى تصعيد الخلاف رأيت أن يكون انسحابى فى هدوء)(١٠١).

وتجدر ملاحظة أن هذا الخلاف حول خط الصحيفة ظهر فى وقت مبكر قبل أن يثار بشأن خط الحزب نفسه، حيث تزايدت الانتقادات للاتجاه إلى تغليب الخط الإسلامى عليها، وقد حاول المنتقدون فى نهاية ١٩٨٦ إقناع رئيس الحزب بتشكيل لجنة لإعداد خطة إعلامية تلتزم بها «الشعب» (١٠٢)، ورغم أنه أبدى استعداداً لذلك، فقد توارت الفكرة تحت ضغط ظروف حل مجلس الشعب وما اقتضته من تركيز على الإعداد للانتخابات الجديدة، ومما زاد من هذه الانتقادات أن رئيس التحرير الثانى قفز إلى هذا المنصب فجأة دون أن يكون له دور سابق فى الحزب، وكانت أول مرة يظهر فيها اسمه فى الصحيفة عام ١٩٨٣ عندما كتب مقالا فى ذكرى أخيه أحمد حسين (١٠٣). لكن الملاحظ أنه لم يحدث تحولا سريعاً فى خط الصحيفة، وإنما راعى التدرج خلال الأشهر الأولى مستفيداً من التزايد النسبى فى مساحة الخطاب الإسلامى بها قبل أكثر من عام على توليه مسئوليتها، فعلى سبيل المثال كانت صفحتا «الدين للحياة» و«شباب العمل» قد أصبحتا منبراً مستمراً لهذا الخطاب منذ منتصف ١٩٨٤.، كما بدأ بعض قادة الإخوان والجماعات الإسلامية ينشرون مقالات بها. ولجأ عادل حسين عبر أسلوب التغيير التدريجى، إلى توسيع مساحة الخطاب الإسلامى. كما لم يعبر عن رؤيته للهوية الإسلامية لحزب العمل إلا بعد ستة أشهر من رئاسته للتحرير، حيث أكد أنه «ليس حليفاً للتيار الإسلامى، ولكنه عضو أصيل فى هذا التيار»(١٠٤). ثم أخذ فى تطوير فكرة عدم

التعارض بين الموقف من ثورة ١٩٥٢ والجهاد تحت الراية الإسلامية (على أساس رفض النزعة الاستبدادية لهذه الثورة وتراجع التأثير الإسلامى عليها ديناً وحضارة) مع تقدير (الجهاد الذى خاضته ملايين من الشباب المصرى فى الجيش والمزارع والمصانع للقضاء على السيطرة الأجنبية رغم تورط سياسة عبدالناصر فى أخطاء جسيمة) (١٠٥) وفى هذا الإطار رأى أنه «لا تعارض بين تطلعنا للنهضة الإسلامية وبين استفادتنا من إيجابيات ثورة ٢٣ يوليو)(١٠٦).

وقد أعطى التحالف مع الإخوان دفعة قوية لعملية تحويل الخط السياسى للصحيفة فى اتجاه إسلامى، حيث تم تأكيد أنه (تحالف استراتيجى فى تيار واحد هو تيار أصولى ومستقبلى فى الوقت نفسه(١٠٧).

وإزاء ذلك تصاعدت الانتقادات للخط الجديد للصحيفة، وتركزت الاتهامات على رئيس تحريرها باعتباره يدبر انقلاباً ضد توجهات الحزب الاشتراكية، فتصدى للرد معتبراً أن هذه الاتهامات (مجرد مهاترات يبررها أصحابها مواقفهم الخاطئة، إن كل ما أقوم به من خلال الجريدة والحزب يتفق تماماً مع برامجنا ووثائقنا المعلنة)(١٠٨). كما نفى بعد ذلك أن يكون أحد قد تقدم إليه بمقال للنشر أو بوجهة نظر ولم ينشرها، وتحدى أن يكون هناك مقال منع نشره(١٠٩).

أما فى حزب الأحرار، فقد بدأت الخلافات حول خط صحيفة «النور» التى خصصت لسيطرة كاملة من وكيل الحزب الحمزة دعبس. فمثلا أنها لم تلتزم بكونها صحيفة دينية وتعرضت لقضايا سياسية تناولتها بمنهج يخدم اتجاهات وقوى أخرى، وأكد أنه دعا رئيس الحزب (أكثر من مرة لحسم هذا الأمر لكنه لم يأخذ باقتراحى ومضى يشيد بالجريدة متجاوزاً عن أخطائها)(١١٠).

كما تضمنت انتقادات «جبهة الأحرار» التي ظهرت في سبتمبر ١٩٨٥ أن (رئيس تحرير «النور» الذي يحظى بثقة رئيس الحزب يكتب مقالات تدعو للتفرقة بين عنصري الأمة ولاتتماشى مع الخط الليبرالي للحزب بل تسير في طريق معاد للديمقراطية[١١١].

وبالنسبة لصحيفة الأحرار، والتي تعد أكثر صحف أحزاب المعارضة من حيث معدل تغيير رؤساء تحريرها، فقد اقترن هذا التغيير بظروف متباينة بخطها السياسي في بعض الأحيان، فقد ارتبط استبعاد أول رئيس لتحريرها (صلاح قبضايا) عام ١٩٨٠ بغضب الحكم عليه حيث اعتبره رئيس الجمهورية مناهضاً للنظام مما أدى إلى تعرض الصحيفة لمشكلات متكررة في طباعتها، واضطرت قيادة الحزب إلى تغيير رئيس التحرير وإسناد المنصب إلى محمد الغلبان الذي أثار استياء كذلك في صفوف النخبة بنسبة تجاهله للنشاط الحزبي، وكان من نتيجة ذلك أن نجح بعض أعضاء النخبة في تكتيل أغلبية بالأمانة العامة مؤيدة لاستبعاده[١١٢]. ولم يكن هذا التغيير كسابقه متعلقاً بالخط السياسي للصحيفة الذي تسبب في التغيير التالي، فقد كان رئيس التحرير الذي خلف وحيد غازي من خارج الحزب، بل وكان محسوباً على تيار آخر يعتبره بعض نخبة الحزب متعارضاً مع خطة السياسي «محمود عوض».

فقد أخذ عليه، وفقاً لأحد أعضاء النخبة، أنه حول الصحيفة في اتجاه ناصري بدرجة ما مع وضعها في قالب من الإبهار الصحفي[١١٣]. ورغم أنه ارتفع بتوزيعها، وحقق إنجازاً مهنياً بارزاً خلال إدارته لها من خلال سعيه إلى الحد من تدخل نخبة الحزب في سياستها التحريرية ولذلك تقرر إقالته في اجتماع للأمانة العامة تلبية لمطلب عدد من أعضائها الذين

عبروا عن عدم موافقتهم على الخط الذى اتبعه(١١٤). وفى هذه الظروف تمت الاستعانة بمحمد عامر الذى عمل لفترة فى صحيفة النور ثم اختلف مع الحمزة دعبس، ولم يكن له عمل آخر، فبقى كاتباً فى صحف الحزب حتى توليه رئاسة تحرير «الأحرار» ولم يكن لانضمام صلاح أبو إسماعيل أى دور فى تعيينه رغم تزامن الحدثين.

وما لبث أبو إسماعيل أن شن هجوماً عنيفاً عليه لما اعتبره زيادة فى مساحة الكتابات العلمانية بالصحيفة، ونجح فى دفع الأمانة العامة إلى توجيه إنذار له فى أكتوبر ١٩٨٦(١١٥)، واستمر عاماً فى منصبه حتى سبتمبر ١٩٨٧ عندما اضطر رئيس الحزب لإعادة وحيد غازى لحصوله على حكم قضائى بعدم جواز إقالته(١١٦). وكان هذا هو السبب الرئيسى لإقالة محمد عامر، لكن تزامن الإقالة مع تزايد الشكاوى من نشر أخبار غير دقيقة وبعضها على درجة عالية من الحساسية أعطى له فرصة لمحاولة الإيحاء، بأن استبعاده يرجع إلى توجيهات عليا لرئيس الحزب بتهدئة خط الصحيفة(١١٧). ولم يحدث خلاف بعد ذلك حول خط الصحيفة إلا فى منصف ١٩٨٨ عندما انحازت لوجهة نظر الحكومة خلال أزمة شركات توظيف الأموال، فى الوقت الذى كان ارتباط الحزب بحزب العمل وجماعة الإخوان فى إطار التحالف الثلاثى يفرض عليه موقفاً مسانداً بدرجة أو بأخرى لهذه الشركات، ولذلك اتهم الأمين العام حينئذ الصحيفة بالخروج على الخط السياسى للحزب(١١٨).

أما حزب الوفد فرغم أنه لم يحدث خلاف حول الخط السياسى لصحيفته، فقد كان بعض أعضاء نخبته غير مرتاحين أحياناً لهذا الخط، ومن أبرزهم نائب رئيس الحزب الذى أكد أنه «من حيث سياسة الصحيفة

لست مستريحاً مائة بالمائة لكل ما ينشر بها، لكن لا يمكن أن ترضى كل الناس من خلال ما تنشره»(١١٩). كما وجه نقداً مباشراً لمعالجتها لقضية الجندى سليمان خاطر الذى أطلق النار على عدد من السياح الإسرائيليين عام ١٩٨٥ مؤكداً أنها لم تعبر عن خط الحزب تجاه هذه القضية، وطالب بالتمييز بين الحزب والصحيفة (لأن الحزب لم يستغل هذه القضية وإن كانت صحيفة الوفد اضطرت لأن تشايع أحزاب المعارضة الأخرى فى تعظيم هذا العمل. وكان يجب أن تكون صحيفة الوفد أكثر التزاماً فى هذه القضية، لكنها إلى حد ما جارت التيار العام الموجود بعد أن أصبح قوياً)(١٢٠). لكنه فى الوقت نفسه دافع عن حرية الصحافة ورفض أن يكون هناك ضغط على صحيفة الحزب قائلا: «صحيفة الوفد هى لسان حال حزب الوفد إلى حد ما. ونحن لا نريد مصادرة الرأى وحرية الصحافة، بل علينا أن ندرب صحافتنا لنقول بحرية ولا نضغط، عليها»(١٢١). والملاحظ أن رئيس تحرير صحيفة الحزب فى ذلك الوقت طرح تصوراً لعلاقتها بالحزب يقوم على أنها «صحيفة الحزب الناطقة بلسانه وتلتزم بسياسته وتحولها إلى عمل صحفى فى الوقت نفسه مستقلة عن الحزب مالياً، حيث لم يحدث أن أعطاها الحزب مليماً كما لم يأخذ من ميزانيتها شيئاً، وبالتالى لا يستطيع أحد من الحزب أن يتدخل فى تحرير الصحيفة إطلاقاً، خاصة وأن رئيس الحزب هو رئيس مجلس إدارتها»(١٢٢).

خلاصة

يمكن استخلاص ثلاث نتائج رئيسية من هذا المبحث بشأن أسلوب إدارة الخلافات السياسية والفكرية فى الأحزاب.

١ ـ أن هناك تبايناً بين طبيعة الخلافات الغالبة من هذا النوع بين الحزبين الحاكمين على التوالى (مصر والوطنى) وأحزاب المعارضة الأربعة. فلم تظهر داخل الحزبين الحاكمين اللذين تم استبعادهما خلافات جوهرية حول قضايا سياسية وفكرية. ويرجع ذلك إلى طريقة تكوينهما كامتداد للتنظيم السياسى الواحد وغلبة تراث هذا التنظيم عليهما، خاصة وأن معظم أعضاء نخبتيهما جاءت من عناصر هذا التنظيم. ولذلك فكما كان الحال فى الاتحاد الاشتراكى السابق، تركزت الخلافات السياسية داخل حزب مصر ثم الحزب الوطنى على تفاصيل وجزئيات فى الغالب الأعم.

٢ ـ إن أساليب إدارة أحزاب المعارضة للخلافات السياسية والفكرية تتميز بتوفر قدر من الديمقراطية يفوق ما كان متاحاً بشأن الصراعات على النفوذ. فكان هناك حرص واضح فى الغالب الأعم على إدارة تلك

الخلافات بأسلوب ديمقراطي أو يستوفي الشكل الديمقراطي على الأقل. وكانت هناك ثلاثة أساليب رئيسية في هذا المجال: أولها اللجوء إلى التصويت في المستوى القيادي للحزب من أجل حسم الخلاف. وحدث ذلك بشكل متكرر في أحزاب التجمع والعمل والوفد الجديد، ومرة واحدة في حزب الأحرار. وقد انفرد حزب الوفد الجديد بأنه الوحيد الذي جاء نتيجة التصويت في هيئته العليا ضد رغبة رئيسه مرة واحدة عندما رفضت الأغلبية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ في قائمة مشتركة مع أحزاب المعارضة الأخرى. لكن رغم أن التصويت في جميع الحالات الأخرى كان ينتهي بقرار منسجم مع رغبة رؤساء الأحزاب (والأمين العام لحزب التجمع)، فقد اتسم هذا التصويت بالجدية والحرية واستوفى الشكل الديمقراطي.

٣ ـ إنه كان هناك، مع ذلك، تفاوت مزدوج في مستوى ديمقراطية إدارة الخلاف حول القضايا السياسية والفكرية في أحزاب المعارضة. فكان ثمة تفاوت ـ أولاً: بين هذه القضايا نفسها. فقد اتسمت إدارة الخلافات حول الانتخابات العامة وتداعياتها بديمقراطية أعلى مما توفر في إدارة الخلافات حول الخط السياسي للحزب. ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع الأخير من الخلافات ذو صلة بالضرورة بالصراع على النفوذ الذي كانت أساليب إدارته غير ديمقراطية إجمالا كما تبين من المبحث السابق في هذا الفصل، وفقاً لقاعدة أنه كلما اقتربت الخلافات من مناطق النفوذ والسلطة أصبح الأسلوب الديمقراطي في إدارتها غير وارد، والعكس. وهذا ما يفسر أن الخلاف الوحيد، من بين الخلافات السياسية والفكرية لحزب العمل، الذي أدير بأسلوب غير ديمقراطي وقاد إلى أكبر انشقاق عن الحزب كان

متعلقاً بخطه السياسى عندما قرر التيار الإسلامى الصاعد داخله أن يطبع هذا الخط بطابعه ويستبعد التيار الآخر عشية وخلال المؤتمر العام الخامس فى ١٩٨٩ .

كما كان هناك تفاوت ـ ثانياً ـ بين أحزاب المعارضة موضع الدراسة من حيث مدى ديمقراطية أساليب إدارة الخلافات السياسية الفكرية. فعلى سبيل المثال كانت قيادة حزب الوفد الجديد أقل نزوعاً إلى التأثير على نتائج التصويت حول الخلافات المتعلقة بقضايا المشاركة فى الانتخابات العامة من قيادتى حزب التجمع والعمل، فيما لم يعرف حزب الأحرار غير خلاف واحد من هذا النوع. كما كانت إدارة الخلاف حول الخط السياسى للحزب وصحيفته أكثر ديمقراطية فى حزب التجمع منه فى حزب العمل، وهما الحزبان اللذان شهدا أهم خلافات فى هذا المجال فقد تبين أن قيادة حزب العمل تجنبت فتح حوار منظم وعلنى حول هذا النوع من الخلاف عندما تصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٨٥ ، وإنما سعت فى البداية لإيجاد توازن بين التيارين الإسلامى وشبه العلمانى، قبل أن تميل بثقلها فى صف التيار الإسلامى وتتيح له الفرصة للهيمنة على الحزب فى مؤتمره الخامس عام ١٩٨٩ ، أما حزب التجمع فقد شهد حواراً منظماً واتسم بقدر كبير من الديمقراطية كأسلوب لإدارة الخلاف حول الخط السياسى، الأمر الذى أتاح له أن يتجنب انشقاقاً كبيراً كالذى تعرض له حزب العمل فى ١٩٨٩ . ويؤكد ذلك وجود علاقة وثيقة بين أسلوب إدارة الخلافات الحزبية من ناحية وإمكانات محافظة الحزب على وحدته وتماسكه من ناحية أخرى. وإضافة إلى هذه القاعدة، يمكن استخلاص أن أسلوب إدارة الخلاف حول الخط السياسى للحزب أكثر أهمية. من منظور هذه العلاقة ـ من أسلوب

إدارة أى خلاف آخر لعاملين: أولهما أن هذا الخلاف هو الأكثر طرداً فى حالة حسمه بأسلوب غير ديمقراطى، لأنه لا يترك للتيار المهزوم خياراً آخر غير الانشقاق حيث لا يمكن الاستمرار فى ظل فرض خط سياسى لا يقتنع به أو يستطيع تأييده. وثانيهما أن هذه الخلاف يحدث فى العادة بين التيارات متبلورة أو شبه متبلورة، وبالتالى يؤدى إلى خروج مجموعة كبيرة من الحزب فى حالة تعذر إدارته بأسلوب ديمقراطى وبالتالى يأسها من إمكان تغيير خط الحزب أو تعديله فى فترة تالية. وهذا يختلف عن الخلافات المتعلقة بالموقف من الانتخابات أو من قضايا السياسة الخارجية، والتى نادراً ما تؤدى إلى ظهور تيار متبلور. فغالباً ما يتسم هذا النوع من الخلاف بطابع فردى أو بطابع المجموعات الصغيرة، وبالتالى لا يقود ـ حتى فى حالة عدم توفر جو ديمقراطى فى إدارته ـ إلى انشقاقات كبيرة وإنما يترتب عليه غالباً انسلاخات محدودة عن الأحزاب.

وهذا ما يفسر تعرض حزب العمل لأكبر انشقاق فى تاريخه بل وفى تاريخ الأحزاب موضع الدراسة بسبب عدم إدارة الخلاف حول خطه السياسى بأسلوب ديمقراطى رغم توفر هذا الأسلوب فى إدارة خلافات سياسية أخرى.

هوامش المبحث الثالث عشر (الفصل الخامس)

١ ـ الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٣٠، ١ نوفمبر ١٩٨٦ . وانظر أيضا: أمينة النقاش، زوبعة فى فنجان حزب الأحرار مصدر سابق، والأهالى، العدد ٢٦٦، ١٢ نوفمبر ١٩٨٦ .

٢ ـ الأهرام الاقتصادى، المصدر السابق.

٣ ـ الشعب، العدد ٣٦١، ٤ نوفمبر ١٩٨٦ .

٤ ـ الأهالى، العدد ١٤٥، ٢٧ يونيو ١٩٨٤ .

٥ ـ الأهالى، العدد ١٥٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤ .

٦ ـ عبد الغفار شكر، أخطاء القيادة والحاجة إلى نقد ذاتى على شجاع، الأهالى، العدد ٢٨٩، ٢٢ إبريل ١٩٨٧ .

٧ ـ خالد محيى الدين فى حديث صحفى، الأهالى، العدد ٢٣٠، ٢٥ نوفمبر ١٩٨٧ .

٨ ـ الأهالى، العدد ٢٩٩، ١ يوليو ١٩٨٧ .

٩ ـ مقابلة مع الأستاذ عبد الغفار شكر بالمقر الرئيسى لحزب التجمع، فى ٢١ إبريل ١٩٩١ .

١٠ ـ إبراهيم طلعت فى حديث صحفى، مجلة المصور، مصدر سابق.

١١ ـ انظر على سبيل المثال: وحيد رأفت، القوائم الملفقة، الوفد، العدد ١٥٥، ١٩ فبراير ١٩٨٧ .

١٢ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها، فى ٥ مارس ١٩٩١ .

١٣ ـ يسين سراج الدين، فى: الأهرام، العدد ٣٧٩٤٨، ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ .

١٤ ـ مقابلة مع السيدة منى مكرم عبيد بمنزلها، فى ٥ مارس ١٩٩١ .

١٥ ـ فؤاد سراج الدين خلال المؤتمر الصحفى لرؤساء أحزاب المعارضة، الشعب، العدد ٥٦٩، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ .

١٦ ـ نص البيان فى: الشعب، المصدر السابق.

١٧ ـ الوفد اليومى: العدد ٣١، ١٣ إبريل ١٩٨٧ .

١٨ ـ الوفد اليومى: العدد ٣٢، ١٤ إبريل ١٩٨٧ .

١٩ ـ حول الانقسام فى الهيئة البرلمانية للوفد على هذه الخلفية، انظر: المجالس، العدد ٧٨١، ١٢ يوليو ١٩٨٧ .

٢٠ ـ فؤاد نصحى، فى المليان، الشعب، العدد ١١٠، ٢ يونيو ١٩٨١ .

٢١ ـ عمرو لاشين، لماذا لم أتقدم للترشيح، الشعب، العدد ٢٣١، ١٥ مايو ١٩٨٤ .

٢٢ ـ الشعب، العدد ٢٣٨، ٢٦ يونيو ١٩٨٤ .

٢٣ ـ إبراهيم الجندى، فى: الشعب، العدد ٢٤٠، ١٠ يوليو ١٩٨٤ .

٢٤ ـ حامد زيدان، الحوار فى أسيوط الشعب، المصدر السابق.

٢٥ ـ إبراهيم شكرى، فى: الشعب، العدد ٢٤٨، ١٧ يوليو١٩٨٤ .

٢٦ ـ إبراهيم الجعفرى، فى: الشعب، مصدر سابق.

٢٧ ـ الشعب، العدد ٢٦٤، ٢٥ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢٨ ـ الشعب، العدد ٣٥٦، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٦ .

٢٩ ـ أحمد مجاهد، فى: آخر ساعة، ١ أكتوبر ١٩٨٦ .

٣٠ ـ الشعب، العدد ٣٥٧، ٧ أكتوبر ١٩٨٦ .

٣١ ـ الشعب، العدد ٣٦١، مصدر سابق.

٣٢ ـ وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مصدر سابق، ص ١٤٣ .

٣٣ ـ الأهالى، العدد ٨٥، ٢٥ مايو ١٩٨٣ .

٣٤ ـ الأهالى، العدد ٢٦٥، ٥ نوفمبر ١٩٨٦ .

٣٥ ـ عرض أحد أعضاء نخبة الحزب لهذا التفسير مع غيره من التفسيرات. راجع: عبد الغفار شكر، أخطاء القيادة والحاجة إلى نقد ذاتى علنى وشجاع، الأهالى، العدد ٢٨٩، ٢٢ إبريل ١٩٨٧.

٣٦ ـ الأهالى، العدد ٢٩٨، ٢٤ يونيو ١٩٨٧.

٣٧ ـ الأهالى: العدد ٢٩٩، ١ يوليو ١٩٨٧.

٣٨ ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، تقرير عن نتائج الحوار. د. ت، ص ٥.

٣٩ ـ انظر التفاصيل فى: المصدر السابق.

٤٠ ـ المصدر السابق: ص ١٩.

٤١ ـ عبد الغفار شكر، التجمع يقتحم المناطق المحرمة، الأهالى، العدد ٣١٧، ٤ نوفمبر ١٩٨٧.

٤٢ ـ خالد محيى الدين أمام اللجنة المركزية، الأهالى، العدد ٣٢١، ٢ ديسمبر ١٩٨٧.

٤٣ ـ الأهالى، العدد ٣١٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٧.

٤٤ ـ الأحرار، العدد ٧٨، ٢١ يناير ١٩٨٠.

٤٥ ـ إبراهيم شكرى، فى: الأحرار، العدد ٧٦، ٧ يناير ١٩٨٠

٤٦ ـ محمد حسن درة، فى: مايو، العدد ١٤، ١ يونيو ١٩٨١.

٤٧ ـ المصدر السابق.

٤٨ ـ د. حلمى الحديدى، فى مايو، المصدر السابق.

٤٩ ـ د. حلمى الحديدى، فى مايو، العدد ١٨٨، ١٩ مارس ١٩٨٤.

٥٠ ـ انظر: الشعب، العدد ٢٦، ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩.

٥١ ـ د. محمد عصفور، ثورة أم حركة، الشعب، العدد ٢٢٠، ٢٨ فبراير ١٩٨٤.

٥٢ ـ إبراهيم الزيادى: وماذا بعد: الشعب، العدد ٢٩٦، ٦ أغسطس ١٩٨٥.

٥٣ ـ إبراهيم الزيادى، الفساد والإقطاع والديمقراطية، الشعب، العدد ٣١٨، ٧ يناير ١٩٨٦.

٥٤ ـ إبراهيم يونس، المعارضة تنتقد نفسها من داخل صفوفها، مصدر سابق.

٥٥ ـ عبد الصمد الشرقاوى، مرحبا بالناصريين داخل حزب العمل، الشعب، العدد ٢٢٦، ١٠ إبريل ١٩٨٤.

٥٦ ـ الشعب، العدد ٢٢٧، ١٧ إبريل ١٩٨٤.

٥٧ ـ إبراهيم شكرى، فى ذكرى ثورة ٢٣ يوليو: مسيرة الشعب مستمرة وكفاحنا لن يتوقف، الشعب، العدد ٢٤٢، ٢٤ يوليو ١٩٨٤.

٥٨ ـ الشعب، العدد ٢٣٦، ١٢ يونيو ١٩٨٤.

٥٩ ـ الشعب، العدد ٢٣٧، ١٩ يونيو ١٩٨٤.

٦٠ ـ الشعب، العدد ٢٣٨، ٢٦ يونيو ١٩٨٤.

٦١ ـ الشعب، العدد ٤٨٩، ١٨ يونيو ١٩٨٥.

٦٢ ـ الدمرداش العقالى، فى: الأهالى، العدد ٢٠٥، ١١ سبتمبر ١٩٨٥.

٦٣ ـ مجدى أحمد حسين، المصدر السابق.

٦٤ ـ إبراهيم الجعفرى، نحو تأصيل فكرى لحزب العمل الاشتراكى، الشعب، العدد ٣٤٤، ٨ يوليو ١٩٨٦.

٦٥ ـ انظر التقرير فى: الشعب، العدد ٣٨٥، ٦ يناير ١٩٨٧.

٦٦ ـ انظر نص البيان: مايو، العدد ٧١٢، ٣ إبريل ١٩٨٧.

٦٧ ـ د. حلمى مراد فى: الشعب، العدد ٣٨٥، ٦ إبريل ١٩٨٧.

٦٨ ـ الأهرام الاقتصادى: العدد ٩٥٣، ٢٠ إبريل ١٩٨٧.

٦٩ ـ أحمد مجاهد فى حديث صحفى: القبس، مصدر سابق.

٧٠ ـ د. فرج فودة فى حديث صحفى، المصور، العدد ٣١٠٢، مصدر سابق.

٧١ ـ فؤاد سرج الدين فى حديث صحفى، الوفد، العدد ١، مصدر سابق.

٧٢ ـ د. فرج فودة فى حديث صحفى، الأحرار، العدد ٣٠١، ٩إبريل ١٩٨٤.

٧٣ ـ المصدر السابق.

٧٤ ـ الوفد، العدد ١، مصدر سابق.

٧٥ ـ د. وحيد رأفت فى حديث صحفى، المصور العدد ٣١٠٢، مصدر سابق.

٧٦ ـ إبراهيم فرج فى حديث صحفى، المصور، العدد السابق.

٧٧ ـ انظر خطاب استقالة د. أنيس فى: مايو، العدد ١٩٢، ١٦ إبريل ١٩٨٤.

٧٨ ـ د. لويس عوض فى حديث صحفى، المصور، العدد ٣١٠٦ إبريل ١٩٨٤.

٧٩ ـ كمال عبد الرازق، فى: المصور، العدد ٣١٠٢، مصدر سابق.

٨٠ ـ الأحرار، العدد ٣٧٦، ١١ فبراير ١٩٨٥، الوفد، العدد ٤٩، ١٤ فبراير ١٩٨٥

٨١ ـ صلاح أبو إسماعيل فى حديث صحفى، الأحرار، العدد ٣٧٤، ٢٨ يناير ١٩٨٥.

٨٢ ـ د. وحيد رأفت فى حديث صحفى، المصور، مصدر سابق.

٨٣ ـ راجع: الأهرام، العدد ٢٣٦١٢٨، ٧ نوفمبر ١٩٨٥.

٨٤ ـ د. محمد عصفور، أستاذى د. وحيد رأفت، الوفد، العدد ١٦٧، ١٤ مايو ١٩٨٧.

٨٥ ـ الوفد، العدد ١٠٤، ٧ يوليو ١٩٨٧.

٨٦ ـ صلاح الرفاعى، لهذه الأسباب استقلت من حزب الأحرار، أخبار اليوم، العدد ٢٠٥٧، ٣١ مارس ١٩٨٤.

٨٧ ـ انظر على سبيل المثال: الأهالى، العدد ٨٣، ٤ مايو ١٩٨٣، والعدد ١٠٨، ٢١ نوفمبر ١٩٨٣.

٨٨ ـ خالد محيى الدين فى حديث صحفى، الأهالى، العدد ١٤٤، ١١ يوليو ١٩٨٥.

٨٩ ـ الأهالى، العدد ١٥٩، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤.

٩٠ ـ لطفى واكد، بدلا من السباب هذه هى الحقيقة، الأهالى، العدد ٢٠٥، ١١ سبتمبر ١٩٨٥.

٩١ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله فى ٣٠ مارس ١٩٩١.

٩٢ ـ الأهرام الاقتصادى، العدد ٣١، ١٤ يناير ١٩٨٨.

٩٣ ـ دائرة الحوار، العدد ٣١، ١٤ يناير ١٩٨٨.

٩٤ ـ أعده لطفى واكد وإبراهيم سعد الدين وحسين عبد ربه، المصدر السابق، ص ٤١، ص ٤٦.

٩٥ ـ المصدر السابق، ص ٤٥، ٤٦.

٩٦ ـ دائرة الحوار، الأعداد ٣٢ ـ ٣٥. مارس ١٩٩١.

٩٧ ـ الأهالى، العدد ٣٤٧ ـ ١ يونيو ١٩٨٨.

٩٨ ـ خالد محيى الدين فى «صالون الاقتصادى، الأهرام الاقتصادى، مصدر سابق.

٩٩ ـ محمود المراغى، فى: مصر اليوم، العدد ٢٤، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٩.

١٠٠ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد سيد أحمد بمنزله فى ٣٠ مارس ١٩٩١.

١٠١ ـ حامد زيدان لهذه الأسباب حدث انشقاق فى حزب العمل، مصدر سابق.

١٠٢ ـ الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٢٩، ٣ نوفمبر ١٩٨٦.

١٠٣ ـ عادل حسين، أحمد حسين فى ذكراه الأولى، الشعب، العدد ١٩٨، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ .

١٠٤ ـ عادل حسين، عن الشريعة والاقتصاد والبنوك الإسلامية، الشعب، العدد ٣٣٦، ١٣ مايو ١٩٨٦ .

١٠٥ ـ عادل حسين، حزب العمل وثورة يوليو، الشعب، العدد ٣٤٦، ٢٢ يوليو ١٩٨٦ .

١٠٦ ـ عاد ل حسين، رسالة للشباب الإسلامى والناصرى، الشعب، العدد ٣٦٢، ١١ نوفمبر ١٩٨٦ .

١٠٧ ـ عادل حسين، معنى التحالف بين العمل والإخوان، الشعب، العدد ٣٧٧، ٢٤ فبراير ١٩٨٧ .

١٠٨ ـ عادل حسين، فى: الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٥٠، ٣٠ مارس ١٩٨٧ .

١٠٩ ـ عادل حسين فى حديث صحفى، القبس، مصدر سابق.

١١٠ ـ صلاح الرفاعى، لهذه الأسباب استقلت من حزب الأحرار، مصدر سابق.

١١١ ـ الأهالى، العدد ٢٠٥، مصدر سابق.

١١٢ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافى، بمنزله فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .،

١١٣ ـ الأهرام الدولى، العدد ٣٦١٨٢، ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ .

١١٤ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافى بمنزله، فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .

١١٥ ـ الأهرام الدولى، العدد ٣٦٤٨٤، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٦ .

١١٦ ـ مقابلة مع الأستاذ محمد عبد الشافى، بمنزله فى ١٣ يونيو ١٩٩١ .

١١٧ ـ محمد عامر، فى الأهرام الدولى، العدد ٣٦٨٠٠، ١٠ سبتمبر ١٩٨٧ .

١١٨ ـ الأهرام الدولى، العدد ٣٧١٢٩، ٤ أغسطس ١٩٨٧ .

١١٩ ـ د. وحيد رأفت فى حديث صحفى، مايو، العدد ٦٧، ٧ يوليو ١٩٨٦ .

١٢٠ ـ د. وحيد رأفت فى حديث صحفى، مايو، العدد ٦٤٧، ٢٧ يناير ١٩٨٦ .

١٢١ ـ المصدر السابق.

١٢٢ ـ مصطفى شردى فى حديث صحفى، الأهرام الاقتصادى، العدد ٩٢٨، ٢٧ .

الخاتمة:

حدود الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية

توضح هذه الدراسة أن جميع الأحزاب السياسية المصرية المعاصرة ما زالت تعانى من مشكلات جوهرية تعوق تقدم الممارسة الديمقراطية داخلها، رغم حدوث قدر محدود من هذا التقدم بالمقارنة مع ما كانت عليه تلك الممارسة فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ على وجه الإجمال، فرغم تفاوت بتميز واضح لأحدها أو بعضها. فالواضح من الدراسة أن حزب العمل، الذى بدا أنه حقق قدراً أكبر نسبياً من التقدم فى الممارسة الديمقراطية داخله، لا يفترق جوهرياً فى هذا المجال عن الأحزاب التى شهدت أقل قدر من التقدم، وهى أحزاب مصر والأحرار والوطنى الديمقراطى، كما أن التقدم الذى تحقق فى حزب العمل منذ بداية الثمانينيات عاد ليتأثر سلبياً بتصاعد الصراع داخله فى الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ كما سبق شرحه. وأدت هيمنة تيار واحد بعد ذلك إلى انحسار التنافس الداخلى الذى كان مميزاً له منذ تأسيسه.

ولذلك تبقى أهم نتائج هذه الدراسة هى ما انتهت إليه من حدوث قدر محدود من التقدم فى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، رغم تراجع مستوى التطور الديمقراطى فى المرحلة المعاصرة بالقياس إلى مرحلة ٢٣ ـ ١٩٥٢. ويؤكد ذلك عدم وجود علاقة ضرورية بين الديمقراطية فى نظام الحكم وفى مؤسسات المجتمع.

وسنعود لمناقشة هذه العلاقة بعد تحديد مدى التقدم فى مستوى التطور الديمقراطى داخل الأحزاب.

أولاً: تطور الممارسة الديمقراطية دخل الأحزاب المصرية بين مرحلتين.

تكشف هذه الدراسة عن حدوث تقدم نسبى فى الاتجاه العام للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فوفقاً للمؤشرات التى تم الاعتماد عليها، يمكن ملاحظة وجود هذا التقدم بالنسبة لمعظمها لكن بدرجات متفاوتة، ودون بلوغ مستوى الممارسة الديمقراطية الكاملة فى أى من الجوانب التى تشملها تلك المؤشرات، التى تم الاعتماد عليها، يمكن ملاحظة وجود هذا التقدم بالنسبة لمعظمها لكن بدرجات متفاوتة، ودون بلوغ مستوى الممارسة الديمقراطية الكاملة فى أى من الجوانب التى تشملها تلك المؤشرات، فقد حدث تقدم متفاوت، بالمقاونة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢، فى حداثة التنظيم الحزبى نفسه، وعملية صنع بعض القرارات الحزبية، والأطر المؤسسية للمشاركة وخاصة من حيث توفرها للأمن حيث أدائها فى الغالب، وأسلوب التجنيد للنخبة الحزبية فى بعض الأحزاب، وطريقة إدارة جانب من خلافات هذه النخبة.

لكن ظلت هناك. بالمقابل ـ ثوابت فى المرحلتين تحول دون تعميق التقدم النسبى الذى حدث، وأهمها الدور المهيمن لرئيس الحزب ومركزية التنظيم الحزبى. وفى هذا السياق ينبغى النظر إلى تجربة حزب الأحرار الدستوريين قبل ١٩٥٢ من حيث حدود دور رئيسه كاستثناء فى المرحلتين ما زال هو الحزب الوحيد الذى لم يكن لبعض رؤسائه دور مهيمن، والذى حدث تداول على منصب الرئاسة فيه لأسباب غير وفاة الرئيس.

ولكى يتبين حجم التقدم الذى حدث، نقدم مقارنة بين الأحزاب المعاصرة وأحزاب ما قبل ١٩٥٢ بشأن العنصر التى ظهر أو لم يظهر فيها هذا التقدم.

١ ـ حداثة التنظيم الحزبى.

حدث تقدم ملموس فى عملية بناء الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فقد اهتمت الأحزاب المعاصرة ببناء تنظيماتها على أسس حديثة، رغم التفاوت من حزب لآخر فى مدى هذا الاهتمام من ناحية وفى نتائجه العملية من ناحية أخرى. لكنها باتت تفترق ـ إجمالاً ـ فى هذا المجال عن أحزاب ما قبل ١٩٥٢ التى لم يتوفر لمعظمها البناء التنظيمى بالمعنى الحديث باستثناء الحزب الوطنى فى مرحلته الأولى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ وجماعة الإخوان المسلمين بدرجة ما. ويعكس هذا الاستثناء إحدى المفارقات التاريخية اللافتة، لأن جماعة الإخوان، التى امتلكت تنظيماً حزبياً أقرب إلى الحداثة من بقية أحزاب ما قبل ١٩٥٢، هى بحكم توجهاتها جماعة رافضة للتحديث ونازعة إلى الماضى، فقد ظهر فى الفصل الثانى من الدراسة كيف اتسم تنظيم حزبى حديث، فلم تكن هناك تنظيمات متماسكة ومتبلورة على هذين المستويين

ولكشوف عضوية أو حصر للأعضاء. ولذلك كانت تنظيم تلك الأحزاب يكاد يقتصر على قيادة وأعضاء.

ويتمثل جوهر التقدم الذى حدث فى ممارسة الأحزاب المعاصرة فى امتلاكها تنظيمات حزبية تصل ـ بدرجة متباينة ـ إلى المستوى القاعدى وتؤطره فى حدود كل منها، رغم استمرار النمط السلطوى حاكماً للعلاقة بين المستوى القيادى وهذا المستوى القاعدى وكذلك المستوى الوسيط. وبذلك أصبحت مشكلة الأحزاب المعاصرة تتركز فى استكمال بناء المستوى القاعدى من ناحية وفى طبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية الرئيسية الثلاثة من ناحية أخرى. وقد عانت هذه العلاقة من عدم رسوخ الانتخاب فى بناء تنظيمات الأحزاب المعاصرة، الأمر الذى يحد من عملية تحديث التنظيم الحزبى إضافة إلى التأثير السلبى لدور رئيس الحزب ومع ذلك فقد أصبحت هذه الأحزاب تواجه مشكلة من نوع مختلف تعكس مستوى أعلى من التقدم، بل وتترتب على هذا التقدم نفسه، فلم تعد المشكلة هى غياب التنظيم الحزبى الحديث أصلا، وإنما استكمال عملية تحديثه كمياً باستكمال بناء المستوى القاعدى وكيفياً بترسيخ أسلوب الانتخاب فى التنظيم الحزبى. وقد رأينا كيف أصبحت هذه المشكلة فى طورها الجديد موضع جدل فى الأحزاب المعاصرة، وهى ظاهرة لم تعرفها أحزاب ما قبل ١٩٥٢ إلا بشكل هامشى وعابر فى معظم الأحوال.

وترجع أهمية التقدم إلى كونه يوفر ما يمكن تسميته «البنية الأساسية» للممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب. فكلما غدا التنظيم الحزبى أكثر حداثة على المستوى القاعدى، كلمازادت احتمالات توليد الضغوط من

أسفل إلى أعلى، وبالتالى اضطرار المستوى القيادى لأخذ هذه الضغوط فى الاعتبار بدرجة أو بأخرى مما يقلل من قدرته على التلاعب بالجسد التنظيمى للحزب، وقد انعكس ذلك فى بعض عناصر الممارسة الديمقراطية الأخرى التى حدث بها قدر من التقدم كما سيتضح الآن، مثل عملية صنع القرار التى صارت أكثر ديمقراطية فيما يتعلق بالقرارات التى تنطوى على مصالح قاعدية مباشرة.

٢ ـ عملية صنع القرار الحزبى:

يعد هذا العنصر أقل عناصر الممارسة الديمقراطية التى شهدت الأحزاب المعاصرة تقدماً فيها بالمقارنة مع الأحزاب ما قبل ١٩٥٢، بسبب استمرارية الطابع السلطوى والدور المهيمن لرئيس الحزب، مع اعتبار حالة حزب الأحرار الدستوريين فى بعض فتراته استثناءً كما سبقت الإشارة إليه.

ومع ذلك يمكن ملاحظة مظهرين للتقدم المحدود الذى حدث فى عملية صنع القرار فى الأحزاب المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢:

أولهما: حرص رؤساء الأحزاب المعاصرة فى معظم الأحوال على تغليف المضمون السلطوى لعملية صنع القرار بمظهر ديمقراطى، أى السعى إلى استيفاء الشكل الديمقراطى بصدور القرار فى نهاية الأمر من الجهاز المختص ـ لائحياً ـ فى المستوى القيادى غالباً وفى المستوى الوسيط أحيانا فيما يتعلق بقرارات التصرف فى الحزب وخاصة حالتى حله أو تجميد نشاطه، ويعكس هذا فى حد ذاته تقدماً إذا قورن بانفراد رئيس الوفد أو المرشد العام الأول للإخوان قبل ١٩٥٢ بصنع واتخاذ الكثير من

القرارات حتى فى حالة الأغلبية فى المستوى القيادى للوفد بالذات. ففى الوفد القديم كان الأسلوب الفردى هو الغالب فى هذه العملية مضموناً وشكلا. وفى جماعة الإخوان كانت المكانة المعنوية البالغة لمرشدها الأول تتيح إصدار القرارات التى يصنعها بالتوافق على نحو نلمس قدراً من ملامحه أحيانا فى حالة حزب التجمع بصفة خاصة من بين الأحزاب المعاصرة، لكن حرص الأمين العام لهذا الحزب على استيفاء الشكل الديمقراطى فى كثير من الأحوال عبر الأسلوب التقليدى، وهو طرح الموضوع للتصويت فى المستوى القيادى، وهو ما درج عليه رؤساء معظم الأحزاب المعاصرة بشكل عام، ومع ذلك فقد كانت هناك قرارات شارك المستوى القيادى إجمالاً فى صنعها مشاركة حقيقية وليس من باب استيفاء الشكل وكان أحدها فى الوفد الجديد ضد رغبة رئيس الحزب. لكنه قبل به، وهو أمر لم تعرفه الأحزاب المصرية منذ أن قرر مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين التحالف مع الوفد عام ١٩٢٦ ضد رغبة رئيسه حينئذ عبد العزيز فهمى.

وثانيهما: وهو الأهم اضطرار الرؤساء لأخذ رغبات المستوى القاعدى والوسيط فى الاعتبار بشأن القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة، والتى تنطوى على مصالح قاعدية أكثر من غيرها. وبديهى أن قرارات تحديد المرشحين للانتخابات هى التى ترتبط بأكبر قدر من هذه المصالح، وخاصة فى ظل أسلوب الانتخابات بالقائمة الحزبية الذى كان معمولا به فى أهم انتخابين خلال فترة الدراسة: عام ١٩٨٤م وعام ١٩٨٧. فلم يحدث فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ أن عادت قيادة الحزب إلى المستوى القاعدى على أى نحو فيما يتعلق بتحديد المرشحين، بعكس الحال فى

معظم الأحزاب المعاصرة بل وحتى فى كلها باستثناء الحزب الوطنى على أساس أن حزب مصر لم يدخل أى انتخابات منذ أن أصبح حزباً فى نوفمبر ١٩٧٦ وحتى محله فى أغسطس ١٩٧٨، وإن كان قد خاض انتخابات فى يونيو ١٩٧٦ كتنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى. وقد تفاوت مستوى استئناس القيادة بآراء المستوى القاعدى بشأن قرارات تحديد المرشحين فكان أهم دور لهذا المستوى فى حزب التجمع عام ١٩٨٤ حيث تم تشكيل لجان محلية لاختيار المرشحين فى الوحدات القاعدية، وتقديمهم لأمانات المحافظات، أما فى بقية الأحزاب، وكذلك فى حزب التجمع عام ١٩٨٧، اقتصر دور المستوى القاعدى على قمته الممثلة فى أمانات المحافظات. لكن لم يكن بمقدور هذه الأحزاب تجاهل قواعدها كلياً فى قرارات من هذا النوع، وقد واجه الحزب الوطنى الديمقراطى مشكلات كبيرة عندما انفردت لجنة ضيقة برئاسة الأمين العام بتحديد وترتيب المرشحين فى القوائم وتراوحت بين الاحتجاجات وانسلاخات عن الحزب، واضطرت هذه اللجنة أحيانا للإيحاء بأن الاختبارات النهائية كانت لرئيس الحزب فى محاولة لاستثمار مكانته كرئيس للدولة أيضاً للإيحاء بأن الاختبارات النهائية كانت لرئيس الحزب فى محاولة لاستثمار مكانه كرئيس للدولة أيضاً من أجل الحد من الضغوط القاعدية. ورغم أن أحزاب المعارضة التى أشركت المستوى القاعدى بدرجة أو بأخرى فى اختيار المرشحين واجهت مشكلات أيضاً فى هذا المجال، فالواضح أنها كانت أقل مدى وحدة مما واجهه الحزب الوطنى.

كما شهدت بعض الأحزاب أدواراً للمستويين القاعدى والوسيط بشأن قرارات المشارك فى الانتخابات العامة، وخاصة حزبى التجمع والعمل عندما كان الرئيس يواجه خلافاً حاداً فى المستوى القيادى بين اتجاهين

متعارضين إزاء هذه المشاركة ولا يستطيع حسمه دون خسائر كبيرة، ولذلك كان يلجأ إلى إحالة الموضع للمؤتمر العام كما فعل رئيس حزب العمل، أو للجنة المركزية كما فعل الأمين العام للتجمع فى انتخابات ١٩٨٧ .

كما قامت الأمانة المركزية «المستوى القيادى» لحزب التجمع بعقد لقاءات مع أمانات المحافظات «من المستوى القاعدى» عشية تلك الانتخابات. وقد حدث ذلك فى الحزبين رغم أن رئيس العمل وأمين عام التجمع كانا راغبين بوضوح فى دخول الانتخابات، لكنهما وجدا أن إمكانية التأثير على المستوى الوسيط فى الحزبين أكثر فعالية فى ضمان اتخاذ القرار المطلوب مع تجنب انشقاق المعارضين له فى المستوى القيادى فى الوقت نفسه، فضلا عن امتداد الخلاف إلى ما دون هذا المستوى أيضاً كما اتضح من مناقشات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل واللجنة المركزية لحزب التجمع، وهما الجهازان اللذان صدر عنهما دخول الحزبين انتخابات عام ١٩٨٤ .

ودلالة ذلك أن استمرار المسافة التنظيمية الواسعة بين الرئيس وبين أعضاء المستوى القيادى أو النخبة الحزبية فى الأحزاب المعاصرة كما كان الحال فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ لم يحل دون حدوث تقدم ما فى آلية صنع واتخاذ القرارات التى تنطوى على مصالح قاعدية محددة، وأهمها القرارات الخاصة بالانتخابات العامة. فأصبح للمستويين القاعدى والوسيط دور ما فيها، وهذا هو جوهر التقدم الذى حدث فى عملية صنع القرار الحزبى مهما كان محدوداً، حيث لم يعد نموذج رئيس الوفد القديم والمرشد الأول للإخوان قائماً فى الأحزاب المعاصرة.

٣ ـ المؤتمر العام:

شهدت الأحزاب المصرية المعاصرة تقدماً مهماً في ترسيخ جهاز المؤتمر العام، الذي يعد الجهاز الرئيسي للمستوى التنظيمي الوسيط أي حزب وبالتالي أهم الأطر المؤسسية للمشاركة باعتباره ساحة الالتقاء والتفاعل المؤسسي بين المستويين القيادي والقاعدي. فقد أصبح المؤتمر العام جهازاً ضرورياً تأخذ به مختلف الأحزاب المعاصرة في مصر وتحرص معظمها على انعقاده بشكل دوري. ولم يكن ثمة استثناء واضح غير حزب الأحرار، لأن حزب الوفد الجديد عقدت جمعيته العمومية بشكل متكرر وإن لم يكن دورياً ومنتظماً. وقد تفاوتت مؤتمرات هذه الأحزاب فيما تتيحه من فرص وإمكانات لشركة قاعدية جدية ولتفاعل حقيقي بين المستويين القيادي والقاعدي، لكن ظلت محصلة المشاركة والتفاعل محدودة كنمط عام. ومع ذلك لا يمكن التقليل من أهمية رسوخ مفهوم المؤتمر العام والانتظام النسبي في عقده باعتباره تطوراً مؤسسياً بارزاً في الأحزاب المصرية المعاصرة بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢. فكما اتضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة، لم يعرف حزب الوفد المؤتمر العام بأي شكل. وعرفه حزب الأحرار الدستوريين لائحياً فقط. فرغم أنه تأسس من خلال جمعية عمومية، إلا أن هذه الجمعية لم تنعقد غير مرتين فحسب وفي ظروف استثنائية. ورغم أن جماعة الإخوان عقدت ستة مؤتمرات عامة بين ١٩٣٢، ١٩٤١، فقد كانت المشاركة فيها قاصرة على من أطلق عليها الأعضاء «العاملين والمجاهدين» دون غيرهم، ولم يكن للمستوى القاعدي أي دور في اختيارهم وينطبق ذلك أيضاً على أسلوب تشكيل الهيئة التأسيسية للجماعة والتي حلت محل المؤتمر العام منذ ١٩٤١، حيث قام المرشد العام باختيار أعضائها وأخذت تجدد أعضاءها

بنفسها عبر دور مهيمن لهذا المرشد.

كما عقد الحزب الوطنى أربعة مؤتمرات فى مرحلة ازدهاره الوحيدة بين عامى ١٩٠٧، ١٩٢١، لكن اتسم تشكيلها بطابع نخبوى كذلك، لكن كانت أعمال مؤتمرات هذه الحزب الأكثر ديمقراطية قبل ١٩٥٢ بمعيارى المشاركة والتفاعل. فهو الحزب الوحيد فى تلك المرحلة الذى كانت مؤتمراته تنتخب مستواه القيادى بشكل تنافسى، حيث انتخبت جمعية حزب الأحرار الدستوريين أول مجلس إدارة له من خلال قائمة معدة سلفا. وقد تكرر ذلك فى الجمعية العمومية الأولى لحزب الوفد الجديد، حيث انتخبت هيئته العليا بالتصويت على قائمة أعدها سلفاً لكن كانت الانتخابات التالية أكثر تنافسية، لكنها لم تصل إلى مستوى التنافس الحر الذى شهدته أربعة مؤتمرات لحزب العمل قبل أن يهيمن التيار الإسلامى على مؤتمره العام الخامس، وبينما لم تشهد مؤتمرات الحزب الوطنى أى انتخابات للمستوى القيادى، شهد المؤتمر الوحيد لحزب الأحرار انتخاباً صورياً لهذا المستوى الذى فاز المرشحون له بالتزكية. واقتصر دورمؤتمرات حزب التجمع فى هذا المجال على انتخاب جزء فقط من أعضاء جهاز وسيط آخر هو اللجنة المركزية، التى جرت انتخابات الجزء الآخر من أعضائها على المستوى القاعدى مباشرة فى المحافظات ودلالة ذلك أن التقدم الذى حدث باتجاه مسئولية المؤتمرات العامة للأحزاب المعاصرة عن انتخاب المستوى القيادى كان محدوداً للغاية نتيجة عدم رسوخ أسلوب الانتخاب أصلا فى هذه الأحزاب. لكن حدث تقدم أكبر نسبياً بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ فى مشاركة مندوب المستوى القاعدى فى أعمال ومناقشات المؤتمرات العامة للأحزاب المعاصرة، وهى المشاركة التى لم يعرفها غير

الحـزب الوطنى قبل ١٩٥٢ إلى جانب بعض مـؤتمرات جـماعـة الإخوان بدرجة أقل كثيراً. فقد عرفت مؤتمرات حزبي العمل والتجمع وبدرجة أقل حزب الوفد الجديد مشاركة ملموسة لمندوبى المستوى القاعدى فى أعمال مؤتمر العام «أو الجمعية العمومية لحزب الوفد الجديد» . لكن منذ المؤتمر العام الرابع لحزب العمل بدأ الانقسام المترتب على صعود التيار الإسلامى يؤثر على نمط المناقشات ويضع إطاراً معيناً لها، حتى تكرس هذا الانقسام فى المؤتمر الخامس الذى لم تحدث فيه أى مناقشات وقامت قيادة الحزب بفضه فور إجراء الانتخابات التى اتسمت بالتدخل فيها لضمان فوز التيار الإسلامى.

ورغم أن مؤتمرات الحزب الوطنى الديمقراطى لم تخل من مناقشات أيضاً إلا أنها تركزت على قضايا تتعلق بسياسة الحكومة أساساً، وغلب عليها فى معظم الأحوال طابع تكنيكى مما أدى إلى استبعاد الكثيرين ـ موضوعياً ـ من المشاركة فيها. وبديهى أن يكون غالبية هؤلاء أو كلهم من مندوبى المستوى القاعدى.

وهكذا يمكن القول بأن جوهر التقدم الذى شهدته المؤتمرات العامة للأحزاب المصرية بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢ يتمثل فى ترسيخ مفهوم هذا المؤتمر كجهاز رئيسى فى البناء التنظيمى للحزب، وما يعنيه ذلك من تبلور مستوى وسيط بين القيادة والقواعد، وهو ما لم تعرفه بعض أحزاب ما قبل ١٩٥٢ فيما عرفه بعضها الآخر لفترة محدودة. كما يشكل هذا التقدم مشاركة مندوبى المستوى القاعدى فى أعمال مؤتمرات بعض الأحزاب المعاصرة على نحو لا سابقة له إلا فى الحزب الوطنى خلال مرحلته الأولى القصيرة وبدرجة أقل جماعة الإخوان، مع ملاحظة أن

الأحزاب المعاصرة التى شهدت تفوقاً فى هذا الجانب تميزت بتمثيل أدق للمستوى القاعدى فى مؤتمراتها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حزبى التجمع والعمل حيث يأتى مندوبو هذا المستوى بالانتخاب فى الوحدات القاعدية، وهو تطور لم يكن معهوداً على أى نحو فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢.

٤ ـ التجنيد للنخبة الحزبية:

حدث تقدم جزئى فى الاتجاه إلى أسلوب الانتخاب للتجنيد للنخبة الحزبية بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢. فقد أخذت أحزاب العمل والتجمع والوفد بهذا الأسلوب، واتجه إليه حزب الأحرار بشكل صورى فى عام ١٩٩٠.

لكن كان حزب العمل هو الذى أخذ بأسلوب الانتخاب وفقاً لأصوله أى الانتخاب التنافسى الحر فى مؤتمراته الأربعة قبل أن يتجذر الانقسام داخله. ولم تكن ثمة سابقة لذلك فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ إلا فى الحزب الوطنى لفترة قصيرة ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ قبل أن يتدهور الحابل به كما تبين من الفصل الثانى فى هذه الدراسة، أما حزبا التجمع والوفد الجديد فقد شهدا قيوداً متباينة على عملية انتخاب المستوى القيادى. لكن كان المؤتمر العام لحزب العمل منتخباً من المستوى القاعدى، بعكس مؤتمر الحزب الوطنى، فقد درج التجمع على انتخاب أمانته المركزية والعامة من خلال قائمة لكل منهما تراعى تمثيل مختلف تيارات الحزب، مما يؤثر سلبياً على درجة التنافس كما افتقدت أول انتخابات للهيئة العليا للوفد الجديد ١٩٧٨ للتنافس حيث تم التصويت على قائمة محددة. لكن كانت الانتخابات الثانية فى ١٩٨٩ أكثر تنافسية رغم ثبوت تدخل رئيس الحزب للتأثير على

نتائجها ونجاحه فى ذلك كما اتضح فى الفصل الرابع من هذه الدراسة، وكما كان لأسلوب الانتخاب التنافسى فى حزب العمل سابقة فى الحزب الوطنى قبل ١٩٥٢، كان لأسلوب الانتخاب المقيد فى حزب التجمع والوفد الجديد سابقة كذلك فى جماعة الإخوان قبل ١٩٥٢. فابتداءً من عام ١٩٤١ أصبح مكتب إرشاد هذه الجماعة منتخباً من الهيئة التأسيسية، لكن فى ظل قيدين: أولهما ضرورة انتخاب ثلاثة أرباع أعضاء المكتب من القاهرة «٩ من أصل ١٢». وثانيهما: إن الهيئة التأسيسية نفسها لم تكن منتخبة. فقد كانت هيئة مغلقة تقوم باختيار أعضائها بنفسها، بعد أن قام المرشد الأول باختيارها فى البداية. ولذلك يتضح أن القيود على أسلوب الانتخاب فى جماعة الإخوان قبل ١٩٥٢ كانت أكثر حدة منها فى حزبى التجمع والوفد الجديد المعاصرين. فلم يعرف التجمع والوفد الجديد ظاهرة الحصص الإقليمية التى جعلت نخبة الإخوان قبل ١٩٥٢ قاهرية بالأساس ومن الدائرة المحيطة بالمرشد العام أساساً.

وإذا كان حزب التجمع قد عرف ظاهرة الحصص السياسية فقد كان هناك أساس موضوعى لها نتيجة تعدد التيارات داخل الحزب، بينما لم يكن هناك أساس مشابه للحصص الإقليمية فى جماعة الإخوان، ولم يعرف حزب الوفد الجديد هذه الظاهرة، رغم محاولات بذلتها عناصر وفدية قديمة للحصول على حصة من خلال إثارة قضية الوفدين والمستوفدين. ومن ناحية أخرى فإن اللجنة المركزية لحزب التجمع التى تقوم بانتخاب المستوى القيادى هى لجنة منتخبة من المؤتمر العام، عكس الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان.

أما حزبا مصر والوطنى اللذان لم يعرفا أى انتخاب للمستوى القيادى

فيمثلان النمط الذى قدمه الوفد قبل ١٩٥٢، ويشمل هذا النمط من الناحية الفعلية حزب الأحرار المعاصر أيضاً لأنه عرف انتخابات صورية بعد ١٤ عاماً من تأسيسه، كذلك حزب الأحرار الدستوريين الذى شهد انتخاباً واحداً لمجلس إدارته عند نشأته عام ١٩٢٤ ومن خلال قائمة معدة سلفاً.

ودلالة ذلك أن الأنماط الثلاثة لتجنيد النخبة الحزبية فى الأحزاب المصرية المعاصرة «الانتخاب التنافسى ـ الانتخاب المقيد ـ التعيين» لها سابقاتها فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢. لكن تميز تطبيق الأحزاب المعاصرة لنمط الانتخاب التنافسى والمقيد بتوفر جوانب أكثر إيجابية، فالمؤتمر العام لحزب العمل الذى مارس الانتخاب التنافسى هو نفسه منتخب، بعكس مؤتمر الحزب الوطنى قبل ١٩٥٢، فضلا عن أن ظاهرة الحصص السياسية فى نخبة التجمع تعد أقل تقييداً للمنافسة من الحصص الإقليمية فى نخبة الإخوان، فيما لم يعرف حزب الوفد الجديد ظاهرة الحصص فى اختيار نخبته.

٥ ـ إدارة العلاقات الحزبية:

رغم استمرار غياب التقاليد الديمقراطية فى إدارة الخلافات داخل الأحزاب المصرية المعاصرة، شأنها شأن مختلف مؤسسات المجتمع والدولة، فقد حدث تقدم نسبى فى إدارة الخلافات التى لا تنطوى على صراع سلطة ونفوذ. ومن هنا مغزى التقسيم الذى أخذت به هذه الدراسة بين صراعات على السلطة داخل الأحزاب وخلافات سياسية وفكرية. فى هذه الأخيرة تراجع، نسبياً التأثير السلبى لاستمرار ظاهرة الدور المهيمن لرؤساء الأحزاب على إدارة الخلافات الحزبية. وتبين أنه كلما ابتعدت الخلافات عن المناطق المتعلقة بالنفوذ، كلما أمكن التعامل معها بأسلوب

أكثر ديمقراطية أو على الأقل بقدر أكبر من التسامح بإتاحة الفرصة للاتجاهات المختلفة للتعبير عن نفسها. وظهر ذلك فى إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات التى نشأت داخلها حول قضايا الانتخابات العامة وتداعياتها أو قضايا الأحزاب السياسية الخارجية، وذلك لكن بدرجة أقل القضايا المتعلقة بالخط السياسى للحزب فى الحالات التى لا يتقاطع الخلاف مع صراعات حول النفوذ أو لا ينطوى على تهديد لنفوذ الرئيس والحلقة الضيقة المحيطة به، ومن الطبيعى أن يقترن التقدم الذى حدث فى هذا المجال بمثيله المتعلق بعملية صنع القرار الحزبى، وهو ما سبقت الإشارة إليه. فكلما أديرت الخلافات بأسلوب أكثر ديمقراطية أو بالأحرى أقل سلطوية، كلما أثر ذلك إيجابياً على أسلوب صنع القرار الحزبى. لكن هذه العلاقة ليست حتمية، لأنه فى كثير من الأحوال يستطيع رئيس الحزب التأثير بشكل حاسم على عملية صنع القرار موضع الخلاف رغم إدارة هذا الخلاف بأسلوب أفضل من المنظور الديمقراطى، بل وأحيانا يلجأ الرئيس إلى هذا الأسلوب لتنفيس احتقان معين داخل الحزب بما يتيح اتخاذ القرار المطلوب فى مناخ حزبى أقل توتراً أو أكثر انفراجاً، وبالتالى تجنب حدوث أزمة كبيرة مع المعارضين لهذا القرار. وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى إدارة الخلاف الكبير داخل حزب العمل حول المشاركة فى انتخابات ١٩٨٤ . ثم حول تعيين بعض قادة الحزب فى مجلس الشعب بعد فشله فى تحقيق نسبة الحسم التى كانت ضرورية للتمثيل فى هذا المجلس (٨٪)، ففى الحالتين أدير الخلاف بأسلوب ديمقراطى، رغم أن القرارين اللذين اتخذا بالمشاركة فى الانتخابات وبقبول التعيين جاءا كما أرادهما رئيس الحزب. وثبتت فعالية هذا الأسلوب فى إدارة الخلافات فى حماية الحزب من انقسام حاد كان معرضاً له، بعكس ما حدث فى إدارة الخلاف

الذى تصاعد فى ١٩٨٨ و١٩٨٩ حول الخط السياسى للحزب، فقد رأى الرئيس أن مصلحة الحزب تقتضى تسييد الخط الإسلامى لدعم التحالف مع الإخوان، وهو التحالف الذى خلق تحدياً مباشراً وشخصياً له من بعض المجموعات داخل الحزب، مما أدى إلى ارتباط الخلاف حول الخط السياسى حينئذ بما اعتقده الرئيس أنه تهديد لنفوذه . وعندئذ انتفت إمكانية إدارة هذا الخلاف بأسلوب ديمقراطى أو حتى بقدر من التسامح مع التيار «شبه العلمانى» كما ثبتت فعالية الأسلوب الديمقراطى فى إدارة الخلافات داخل حزب التجمع حول الانتخابات عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧، وفى احتواء الخلاف الأهم الذى برز حول المسئولية عن تدهور نتائج الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ بالمقارنة مع ١٩٨٤ . فقد أدير هذا الخلاف من خلال فتح حوار واسع اتسم بدرجة عالية من الحرية، مما أسهم فى احتواء الإحباط الذى ساد صفوف الحزب فى انتخابات ١٩٨٧ . وساعد فى ذلك أن هذا الخلاف لم يتطرق إلى نفوذ الأمين العام للحزب و الحلقة المحيطة به، ولهذا السبب أيضاً أمكن لحزب التجمع إدارة الخلاف حول خطه السياسى بأسلوب أكثر انفتاحاً مما أتيح لحزب العمل الذى اتجه الخلاف حول خطه السياسى للارتباط بصراع مباشر على النفوذ انغمس فيه رئيس الحزب نفسه بشكل مباشر. كما أتيح لحزب الوفد الجديد والأحرار إدارة الخلافات داخلهما حول قضايا الانتخابات العامة عن طريق التصويت فى المستوى القيادى، لعدم ارتباط هذه الخلافات بصراعات على النفوذ، بما فى ذلك الخلاف حول قبول رئيس حزب الأحرار التعيين فى مجلس الشورى عقب انتخابات هذا المجلس عام ١٩٨٦ . فقد أتاح لجوء المعارضين لهذا التعيين إلى عدم التصعيد وإحجامهم عن فتح معركة مع رئيس الحزب توفير مناخ خال من التوتر، وبالتالى أمكن إجراء تصويت جاءت نتيجته لصالح

الرئيس، ولأن القضايا السياسية الخارجية هى بطبيعتها بعيدة عن صراعات النفوذ نتيجة لعدم تمتعها بأولوية فى مختلف الأحزاب موضع الدراسة، كانت من أكثر القضايا التى توفر أسلوباً ديمقراطياً فى إدارتها.

ويعكس التمايز الذى أمكن ملاحظته فى الأحزاب المصرية المعاصرة بين الخلافات التى تنطوى أو لا تنطوى على صراعات نفوذ جوهر التقدم الذى حدث فى أساليب إدارة هذه الخلافات بالمقارنة مع أحزاب ما قبل ١٩٥٢، باستثناء حزب الأحرار الدستوريين الذى يمثل ظاهرة خاصة كما سبقت الإشارة مرجعها غياب الدور المهيمن للرئيس فى بعض فتراته. فلم يكن هذا التمايز واضحاً ومتبلوراً فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢، على النحو الذى يظهر فى الأحزاب المعاصرة، رغم وجود بعض حالات أديرت فيها خلافات لا تنطوى على صراع نفوذ بقدر من التسامح. فقد أبدى رئيس الوفد الأول سعد زغلول قدراً من التسامح تجاه بعض الخلافات التى لم تمس زعامته، وأهمها خلافه مع بعض قادة الحزب الذين انضموا لوزارة زيور فى نوفمبر ١٩٢٤. كما بدأ الرئيس الثانى مصطفى النحاس غير راغب فى التدخل لحسم الخلافات السياسية والفكرية بين مجموعتى كبار الملاك والطليعة الوفدية، وإنما أتاح الفرصة لكلتيهما. فكان دوره أقرب إلى الموازن بينهما، لأن ذلك الخلاف لم يتضمن تهديداً لنفوذه، وإنما على العكس كان مصدر دعم لهذا النفوذ. وواضح تماماً الفارق الجوهرى بين أسلوبه فى إدارة هذا الخلاف وفى التعامل مع النقراشى وماهر مكرم عبيد عندما كان الخلاف معهم مرتبطاً بسلطته ونفوذه.

وحتى المرشد العام الأول لجماعة الإخوان الذى يعد نموذجاً فى الإدارة السلطوية للخلافات لم يكن يتدخل بشكل حاسم دائماً فى الخلافات التى لا تتعلق بزعامته أو لا تمس قضايا جوهرية، لكن لم يحدث فى أحزاب ما

قبل ١٩٥٢ أن أدير أى خلاف بأسلوب ديمقراطى من خلال التصويت، باستثناء حزب الأحرار الدستوريين، فغاية ما أمكن الوصول إليه حالات محدودة كان الرئيس «أو المرشد العام للإخوان» أقل نزوعاً للحسم السلطوى لبعض الخلافات، وكانت هذه حالات محدودة، حيث كان الارتباط بين الخلافات السياسية ـ الفكرية ـ وصراعات النفوذ التى ينغمس فيها الرئيس عادة هو القاعدة، بما فى ذلك الارتباط بدرجة من أهم عوامل التقدم الذى حدث فى إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات، المتعلقة بالسياسة الخارجية والتى كانت وثيقة الصلة بالأوضاع الداخلية قبل ١٩٥٢. وكان تراجع ذلك الارتباط بدرجة ما من أهم عوامل التقدم الذى حدث فى إدارة الأحزاب المعاصرة للخلافات، حيث أصبحت هناك خلافات سياسية لا ترتبط ارتباطا مباشراً بصراعات النفوذ، وبالتالى تتوفر إمكانات التعامل معها بأسلوب ديمقراطى أو أقل سلطوية.

كما لا يخفى أن تناقض الارتباط بين الخلافات السياسية ـ الفكرية وصراعات النفوذ فى الأحزاب المعاصرة يعكس قدراً من التقدم تجاه «مأسسة» هذه الأحزاب بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢. ويظهر هذا لتأثير التقدم النسبى الذى حدث فى طبيعة التنظيم الحزبى نفسه، وسبقت الإشارة إليه فعندما يصبح الحزب أكثر مؤسسية، تزداد إمكانية التمييز بين ما هو موضوعى وما هو شخصى ويقل التداخل بالتالى بين الخلافات السياسية وصراعات النفوذ.

عناصر الاستمرار فى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية بين مرحلتين

يتضح من المقارنة السابقة أن التقدم الذى حدث فى عناصر الممارسة

الديمقراطية الخمسة لم يتصف بالجذرية ولم يؤد إلى تحول نوعى، وإنما هو تقدم نسبى ينطوى على تحولات كمية بدرجات متفاوتة من حزب لآخر. وأحد أهم العوامل التى تفسر حدود هذا التقدم وجود استمرارية فى عنصرين رئيسيين، بل وربما الرئيسيين فى مجال الممارسة الديمقراطية لكونهما يؤثران بوضوح على عديد من العناصر الأخرى، وهما الدور المهيمن لرئيس الحزب، ومركزية التنظيم الحزبى وهما عنصران وثيقا الصلة بإمكانات تدعيم التطور المؤسس للأحزاب.

١ ـ الدور المهيمن لرئيس الحزب:

يتضح من هذه الدراسة استمرارية الدور المهيمن لرئيس الحزب فى مرحلتى ما قبل ١٩٥٢ وما بعد ١٩٧٦. والاستثناء الوحيد فى هذا المجال هو حزب الأحرار الدستوريين بدءاً بقانونه الأساسى الذى انفرد بعدم إعطاء الرئيس صلاحيات واسعة، وانتهاءً بالتجربة الفعلية فيما عدا فترة رئاسة محمد محمود الذى لم يصل مع ذلك إلى المستوى الهيمنة التى مارسها قادة الأحزاب الأخرى فى المرحلتين: والمؤكد أن التقدم النسبى الذى تحقق فى عناصر الممارسة التى سبق إيضاحها فى الأحزاب المعاصرة أدى إلى تقليص جزئى لهيمنة الرئيس. لكن ظل النمط العام لهذه الهيمنة مستمراً خاصة وإن جانباً مهماً من هذا التقليص أقرن بالشكل لأكثر من الجوهر، وهو ما أدى إلى ظهور مسألة استيفاء الشكل الديمقراطى أكثر مما قاد إلى تطور جوهرى فى الممارسة الديمقراطية، فالواضح أن هناك علاقة معقدة بين دور الرئيس الذى استمر وعناصر هذه الممارسة التى طرأ عليها تقدم نسبى فهذا التقدم يؤثر يدرج ما على طبيعة دور الرئيس ويوجد إطاراً مختلفاً نسبياً له وخاصة فيما يتعلق بالشكل. لكن استمرارية هذا الدور من

حيث الجوهر تؤثر بدورها على مدى التقدم المتاح وتضع حدوداً له، وهذا وضع شبيه إلى حد كبير بدور رئيس الدولة فى الأنظمة السلطوية التى تأخذ بالديمقراطية التى تتمثل غالباً فى تعددية مقيدة، وانتخابات دورية تفتقد للحرية الكاملة وللتنافس المفتوح وانتقائية فى الالتزام بالحقوق السياسية والحريات العامة.

والواضح أن استمرارية الدور المهيمن لرؤساء الأحزاب كخط عام تؤثر بشكل مباشر على مدى التقدم المتاح فى عملية صنع القرار التى يظل الطابع السلطوى غالباً عليها حتى إذا لم ينفرد الرئيس بصنع واتخاذ جميع القرارات الرئيسية، كم أن هذ الاستمرارية من أهم عوامل عدم ترسيخ أسلوب الانتخاب فى البناء الحزبى بأشكال مختلفة أكثرها فجاجة لجوء الرئيس إلى تعطيل هذا الأسلوب كما هو حال حزب الأحرار، لكن الشكل الأكثر شيوعاً هو تدخل الرئيس للتأثير على نتائج الانتخابات الحزبية، كما حدث بدرجات متفاوتة فى أحزاب التجمع والوفد والعمل. وفضلا عن ذلك لم يحدث أى انتخاب جدى للرئيس فى أى من الأحزاب المعاصرة. كما كان الحال فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢ . فما زالت «قدسية» منصب الرئيس تغلق الباب أمام إمكانية حدوث تنافس عليه. ولذلك تتسم عملية انتخابه أما بطابع الاستفتاء الذى ينتهى بتأييد جماعى دون تصويت فى معظم الأحزاب، أو بطابع شكلى حيث يتقدم لمنافسة الرئيس عضو أو أكثر من المغمورين كما حدث فى حزب العمل، وفى الحالة الوحيدة التى حاول أحد أعضاء نخبة الأحرار منافسة رئيسه جدياً، تمكن الرئيس بمعاونة أغلبية النخبة الحزبية من القضاء على المحاولة فى مهدها وكما سبق إيضاحه فى الفصل الخامس من هذه الدراسة وفى الوقت نفسه كان استمرار الدور المهيمن لرئيس الحزب مؤثراً على أسلوب إدارة الخلافات الحزبية، بحيث

انحصر التقدم الجزئى الذى شهدته الأحزاب المعاصرة فى إدارة الخلافات التى لا تنطوى على تهديد أو حتى مساس بنفوذ الرئيس والحلقة الضيقة المحيطة به.

٢ ـ مركزية التنظيم الحزبى:

رغم التقدم النسبى الذى حدث فى طبيعة التنظيم الحزبى الذى صار أكثر حداثة فى الأحزاب المعاصرة مما كان عليه فى أحزاب ما قبل ١٩٥٢، فقد بقى هذا التنظيم محتفظا بالمركزية، التى تعد إحدى الخصائص التاريخية للمجتمع المصرى، ويؤدى الدور المهيمن لرئيس الحزب من ناحية ومحدودية إقبال القواعد الحزبية على المشاركة من ناحية أخرى إلى تدعيم هذه المركزية التى تتسم فى الأحزاب المصرية بطابع مزدوج. فهناك مركزية أفقية ينقسم الحزب بمقتضاها إلى مركز فى العاصمة ومحيط تابع له فى المحافظات الأخرى التى يتفاوت إسهامها فى الشئون الحزبية وفقاً لعوامل فى مقدمتها القرب والبعد عن المراكز. وهناك مركزية رأسية داخل كل محافظة على حدة، مما يؤدى إلى حلول قمة المستوى القاعدى ممثلة فى لجنة المحافظة محل هذا المستوى نفسه فى معظم الأحوال، ولذلك كانت مشاركة المستوى القاعدى فى عملية صنع القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة، وهو النوع الوحيد من القرارات الحزبية التى شاركت فيها هذا المستوى فى بعض الأحزاب، محصورة غالباً فى قمته.

وتعتبر هذه المركزية مسئولة إلى حد كبير عن عجز مختلف الأحزاب المعاصرة بدرجات مفاوتة عن استكمال بناء المستوى القاعدى، بسبب اعتماد عملية البناء التنظيمى على دور المركز وليس على المبادرات المحلية فى معظم الأحوال ولذلك يتوقف مدى الإنجاز فى مجال بناء

المستوى القاعدى على قدرة المركز والاهتمام الذى يوليه لهذه العملية والحماس الذى تتم به، وهذا ما يفسر الزيادة التى تحققت فى بناء وحدات قاعدية لحزب العمل فى عديد من المحافظات عندما نشطت عناصر نخبته من التيار الإسلامى فى هذا المجال قبل المؤتمر العام الخامس سعيا إلى تغيير تركيب المؤتمر العام للحزب فى صالحهم، وهو ما تحقق بالفعل، وبالمقابل افتقدت الأحزاب المعاصرة للمبادرات المحلية سواء فى عملية البناء التنظيمى، أو فى الإسهام بالنشاط الحزبى.

وكما هو الحال بالنسبة للدور المهيمن لرئيس الحزب، يصعب تصور إمكان تعميق الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية طالما بقيت هذه المركزية فى البناء التنظيمى.

ثانياً: العلاقة بين الديمقراطية داخل الأحزاب.. وفى نظام الحكم

الواضح إذاً التقدم الذى حدث فى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المعاصرة محدود وجزئى. لكنه يكتسب دلالة مهمة فى ظل عدم حدوث تقدم مواز فى ديمقراطية نظام الحكم بالمقارنة مع مرحلة ما قبل ١٩٥٢. فالثابت أن نظام الديمقراطية المقيدة الذى تعرفه مصر منذ ١٩٧٦ ينطوى على تراجع فى مستوى التطور الديمقراطية بالمقارنة مع النظام الديمقراطى المقيد أيضاً ٢٣ - ١٩٥٢. فقد أصبح هناك قيود لم تكن معروفة قبل ١٩٥٢ على التعدد التنظيمى. وهى قيود آخذة فى التزايد لا التناقص. كما غدت الانتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات أكثر حدة، فرغم أن معظم الانتخابات فى مرحلة ما قبل ١٩٥٢ شهدت تدخلات شتى وأعمال تزوير، فقد توفرت لبعضها الحرية والنزاهة، وهو ما لم يتوفر لأى

انتخابات عامة مصرية منذ ١٩٧٦ . بل إن آخر انتخابات قبل ١٩٥٢ كانت الأكثر حرية «يناير ١٩٥٠»، لكنها ما زالت الأخيرة بهذا المعنى حتى الآن، فقد أعيد بناء النظام السلطوى، وإنما بقى هذا الهامش ضمنه وفى إطاره كما هو الحال فى مختلف التجارب التى يطلق عليها «الديمقراطية المقيدة». ومع ذلك حدث قدر ما من التقدم فى مستوى التطور الديمقراطى داخل الأحزاب المعاصرة وبعض مؤسسات المجتمع معها، الأمر الذى يؤثر سلبياً على استقرارها كما تبين فى الفصل الأول من هذه الدراسة، ومع ذلك يظل لنظام الديمقراطية المحدودة تأثيره على الديمقراطية داخل الأحزاب التى تعمل فى إطار من زاوية ما يفرضه من قيود على حرية النشاط الحزبى، لكن هذه القيود لا تفسر محدودية الديمقراطية داخل تلك الأحزاب إلا بشكل جزئى. ذلك أن انخفاض مستوى التطور الديمقراطى فى الأحزاب وفى النظام السياسى معاً يثير مشكلة أكثر عمقاً تتعلق بالتطور التاريخى والدولة إجمالاً.

فهناك حالات تتسم بارتفاع مستوى ديمقراطية نظام الحكم وانخفاض، مستوى الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع، وحالات أخرى تتسم بالعكس، وفى النوع الأول يعانى النظام الديمقراطى من صعوبات تهدد استقراره واستمراره. وأبرز نماذجه التاريخية ألمانيا فيمار كما سبق إيضاحه فى الفصل الأول من الدراسة. وفى النوع الثانى تتوفر فرصة لمقرطة نظام الحكم تدريجياً بتأثير تواتر الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع، لكن حالة مصر لا تدخل حتى الآن فى إطار هذا النوع الثانى، لأن مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب لا يفوق كثيراً مستواها فى نظام الحكم، أى لا يوجد فارق جوهرى، وقد كان مستوى الديمقراطية داخل النقابات المهنية آخذاً فى التقدم ليفوق مستواها فى نظام الحكم والأحزاب معاً، قبل تدخل

هذا النظام لتقييد الممارسة الديمقراطية فى النقابات بإصدار قانون ١٧ فبراير ١٩٩٣.

وعموماً فإن مستوى تطور الديمقراطية فى مؤسسات المجتمع المصرى مازال أقل من أن يبشر بانعكاسات إيجابية على نظام الحكم، وخاصة وإن العائقين الرئيسيين أمام هذا التطور فى الأحزاب هما نفسهما اللذان يحولان دون تجاوز نظام الديمقراطية، المقيدة: دور الرئيس، والمركزية الشديدة ومازالت الأحزاب المصرية تفتقد إلى نخب مؤمنة وملتزمة بالديمقراطية، وقادرة على «مأسسة» هذه الأحزاب. وتلك هى القضية المحورية فى أى تطور ديمقراطى، أى القدرة على بناء المؤسسات وتدعيمها والحفاظ عليها، وليس مستوى التطور الاقتصادى. الاجتماعى والثقافة السياسية، فعلى عكس ما كان عليه الحال قبل سنوات، لم تعد التفسيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية والتفسيرات الثقافية لأزمة ديمقراطية موضع اتفاق عام، لكن هذا لا يعنى استبعادها كلياً، وإنما يعنى إدراك أنها لا تعمل دائماً أو بشكل حتمى، وإن أهميتها تزداد فى البلاد التى تتسم بضعف مؤسسات المجتمع والجماعات الوسيطة المستقلة، فهذه المؤسسات والجماعات هى التى توفر إمكانات تقليص هيمنة الدولة على المجتمع، وهيمنة نخب محدودة على منظمات هذا المجتمع، وهى أهم مصدر للحيوية الديمقراطية والتدريب على التنافس والمساءلة والمشاركة.

والواقع أن نظرية التفسير المؤسسى للتطور الديمقراطى هى التى تقدم أساساً أكثر صلابة لفهم لماذا وكيف يحدث هذا التطور أو يتعثر، وخاصة فى البلاد التى تعانى تاريخياً من ضعف المؤسسة. كما أنها تتجاوز قصور التفسيرين الاقتصادى ـ الاجتماعى، والثقافى عن تقديم نظرية متكاملة.

فقد ارتكز التفسير الاقتصادى ـ الاجتماعى إلى نظرية التحديث منذ

الخمسينيات، ويقى أسيراً لها فى الوقت الذى انطفأ وهجها أو كاد.

ويتمثل جوهر هذا التفسير فى أن التحديث يؤدى إلى تغيير طريقة تعامل الأفراد والجماعات مع العملية السياسية، وخاصة عندما يقود إلى أحد من عدم المساواة وتلطيف مشاعر الحرمان النسبى وعدم العدالة فى أوساط الطبقة الدنيا، ومن ثم تقليص احتمالات التطرف، فالتنمية المقترنة بالتحديث تزيد الثروة الوطنية، ومن ثم تقود إلى توسيع نطاق الطبقة الوسطى التى تتسم فى العادة بالاعتدال والتسامح، ورغم أن هذه السمة لم تثبت فى كثير من الدول غير العربية، كما أن تجارب بعض هذه الدول لم تؤكد أن التحديث والنجاح الاقتصادى يضمنان دعم التطور الديمقراطى، وحتى فى العالم الغربى ثبت تجريبياً أن العلاقة بين هذا التطور، وبين مستوى ومعدل التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية أكثر وضوحاً من منظور تاريخى فى الدول الأنجلوساكسونية منها فى الدول اللاتينية. أما خارج هذا النطاق، فلم يثبت دائماً الافتراض القائل بأن التنمية والتحديث يساعدان على خلق ضغوط وإيجاد هيكل اجتماعى أكثر مواتاة للتطور الديمقراطى. فعلى العكس من ذلك، تبين أن ارتفاع معدلات التنمية قد يضر بفرض هذا التطور، إذا لم تقترن التعبئة الاجتماعية السريعة الناجمة عن ذلك الارتفاع بزيادة متكافئة فى توزيع القوة، كم أن الركود أو النمو المنخفض الذى يعقب فترة من الخط المرتفع "j" Curve يضر كذلك بالتطور الديمقراطى قبل أن يترسخ.

وفضلا عن ذلك يبدو أن بعض الدول التى سقطت أنظمتها الديمقراطية فى فترات تدهور اقتصادى، كان العامل الأكثر أهمية هو ضعف التطور المؤسسى وما ترتب عليه من عجز عن تحمل ذلك التدهور والحد من

تأثيره على الديمقراطية. وينطبق ذلك على معظم دول أمريكا اللاتينية التى حلت أنظمة سلطوية عسكرية محل أنظمتها الديمقراطية، ولا تقدم نظرية التحديث تفسيراً جدياً لهذه الحالات، التى يعجز التفسير الاقتصادى ـ الاجتماعى عن التعامل معها بفاعلية، فهذا التفسير لا يجيب على سؤال جوهرى يتعلق بالانحرافات الكثيرة عن العلاقة التى يفرضها بين التنمية والتحديث وبين الديمقراطية، سواء الحالات التى يسقط فيها النظام الديمقراطى رغم توفر مستوى معقول من التنمية والتحديث، أو الحالات التى يستمر فيها رغم عدم توفر مقوماته المفترضة من تنمية وتحديث وخاصة فى بعض دول أمريكا اللاتينية مثل كوستاريكا وجاميكا وكولومبيا وجمهورية الدومنيكان.

ويعانى التفسير الثقافى للديمقراطية من قصور شديد أيضاً، رغم أنه ما زال شائعاً فى الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية، وهو يتلخص فى ضرورة توفر نوع معين من القيم السياسية والاجتماعية كشرط لازم لوجود واستمرار الديمقراطية، ولا ينكر التفسير المؤسسى للديمقراطية أهمية الثقافة السياسية، لكنه يركز على ضرورة توفرها لدى النخب والنشطاء فى العمل السياسى وليس للجمهور بصفة عامة، فالتطور الديمقراطى يتوقف على أداء النخب السياسية والمثقفة فى الدولة والمجتمع قبل أى شىء آخر، وخاصة فى مجال قدرتها على بناء مؤسسات ديمقراطية من شأنها تدريب المواطنين على المشاركة والتنافس والتسامح والمساومة. وهذه تحديداً هى معضلة التطور الديمقراطى فى مصر، والتى أكدتها دراستنا على صعيد الأحزاب السياسية التى هيمنت عليها نخب لا تؤمن بالديمقراطية إيماناً حقيقياً. ولا يتوفر لديها استعداد كاف للالتزام بها. وتفترض نظرية التفسير

المؤسسى ـ النخبوى للتطور الديمقراطى، بهذا المعنى أن انتشار القيم الديمقراطية فى أوساط النخب الحزبية المصرية يمثل عاملا جوهرياً لتقدم الممارسة الديمقراطية فى مصر، ويختلف هذا الافتراض الغربى، فلا يفسر لنا هذا التفسير الأخير لماذا يحدث تطور ديمقراطى فى بلاد لا تنسجم ثقافاتها التقليدية مع القيم الغربية فى أمريكا اللاتينية وآسيا، بل إفريقيا الآن، كما أن هذا التفسير لا يأخذ فى الاعتبار وجود تعدد ثقافى فى الكثير من المجتمعات، فضلا عما يتسم به طابع سكونى «إستاتيكى» نتيجة عدم التفاته لكون الثقافات التقليدية قابلة للتغيير التدريجى عبر الممارسة الديمقراطية نفسها، ولذلك يتعارض هذا التفسير مع اتجاه قوى فى العلم الاجتماعى يميل للنظر إلى النظام الديمقراطى كمؤثر على الثقافة السياسية، على أساس أن وجود المؤسسات الديمقراطية هو الذى شكل الاتجاهات الإيجابية تجاه المشاركة السياسية ويخلق روح العمل العام والتسامح مع الآراء بل والمصالح المخالفة ويدفع إلى التنافس والمساومة والحل الوسط للخلافات.

وعلى هذا النحو يمكن القول ـ ختاماً ـ بأن ضعف تطور مؤسسات المجتمع فى مصر وغياب نخب سياسية ملتزمة بالديمقراطية هما العاملان الأكثر أهمية فى تفسير أزمة التطور الديمقراطى سواء داخل الأحزاب فى نظام الحكم، ولذلك يتوقف تجاوز هذه الأزمة على وجود نخب تؤمن بالديمقراطية وتلتزم بها وتتحلى بثقافتها. وخاصة فى الأحزاب السياسية التى بإمكانها تقديم نموذج مشع يؤثر على منظمات المجتمع الأخرى وعلى نظام الحكم فى آن معاً. فوجود نخب حزبية بهذه المواصفات تتيح «مأسسة» الأحزاب كخطوة جوهرية باتجاه تدعيم التطور الديمقراطى،

وليست هذه عملية سهلة بأى حال. فعندما لا تتوافر تقاليد لمؤسسات مستقلة عميقة الجذور، لا يكون تأسيسها أمراً يسيراً. ولذلك فإن «مأسسة» الأحزاب المصرية تقتضى، جهوداً كبرى تشمل أيضاً تدعيم الاستقلال والموارد والخبرات والمهارات التنظيمية، وعندئذ، فقد يمكن توقع نقلة كبرى فى مستوى التطور الديمقراطى لا تقتصر على الأحزاب السياسية وحدها.

الفهرس

منافذ بيع مكتبة الأسـرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق
ت : سويتش ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ ش شريف - القاهرة
ت : ٢٣٩٣٩٦١١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى - القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
٥ ش الباب الأخضر - الحسين - القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان - السيدة زينب

مكتبة ١٥ مايو
خلف مبنى جهاز مدينة ١٥ مايو - حلوان
ت : سويتش ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة ساقية
عبد المنعم الصاوى
الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو من أبو الفدا
ت : ٢٧٣٦٦١١٧٨ - ٢٧٣٦٨٨٨١

مكتبة الجيزة
١ ش مراد - ميدان الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
الجيزة - بجوار كلية الإعلام بالحرم الجامعى
ت : ٢٥٧٢٩٥٨٤

مكتبة رادوبيس
ش الهرم - الجيزة - محطة المساحة
ت : ٢٧٣٦٦١١٧٨ - ٢٧٣٦٨٨٨١

مكتبة أكاديمية الفنون

مبنى أكاديمة الفنون ش الهرم
ش جمال الدين الأفغانى
من ش محطة المساحة - الجيزة
ت : سويتش ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

الإسماعيلية : التمليك - المرحلة
الخامسة - عمارة ٦ مدخل (أ)
ت : ٠٦٤/٣٢٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

الإسماعيلية: مبنى الملحق الإدارى -
بكلية الزراعة - الجامعة الجديدة
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بورسعيد: بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٢

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٠

مكتبة المنيا

١٦ ش خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الأداب - جامعة المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٦٥٦

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - طنطا عمارة سينما أمير
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان المحطة - المحلة
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية ،جامعة منوف
ت : ٠٤٨/٦٦١١٣٣٤

WWW. maktabetelosra. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس



ينعم الإنسان بشعور الألفة بينه وبين المجتمع الذي يحياه
ويحيا فيه، حين يفتح أفقاً أمام الحاضر والمستقبل، باستيعابه
المعلوم، وإدراكه المجهول، وحين يقرأ نفسه، ويقرأ الآخرين،
فكل قراءة تجدد المعرفة تحررنا من العجز أمام المشكلات،
وتمنحنا طاقة الإمكان على تحسين الحياة، بأن نوظف معارفنا
لكل ما هو نافع ومفيد، فالمعرفة أهم وأغنى وأقوى ما يمكن
أن نمتلكه في الحياة، ففي ظلها يزدهر عقل الإنسان، ووعيه
المتجدد الحضور، فتتعدد لديه الإبداعات والإنجازات
وينتج الموارد والثروة، ويصنع القوة، وتتسع أمامه كل
المجالات. إن حسن القراءة يحسن ممارسة الحياة.
لذا، كانت وستظل دعوتي أن نقرأ للحاضر.. أن نقرأ
للمستقبل.. أن نقرأ للحياة

سوزان مبارك

ISBN# 9789774205351
6 221149 009103
٤ جنيهات

القراءة للجميع
2008 - 2009

٢٠٠٨

الهيئة المصرية العامة للكتاب